جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

التنمية المستدامة في دول الخليج

- دراسة حالة دولة قطر -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسة عامة وإدارة محلية.

إعداد الطالب:
سايحي إسماعيل

إشراف الأستاذة:
زروال سهام

لجنة المنــافشة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة
أ/ زروال سهام		مشرفا ومقررا

السنة الجامعية 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــــــــداء

اهدي هذا العمل المتواضع

إلى:

◊ الوالدين الكريمين حفظهما الله

◊ و إلى كل أفراد أسرتي

◊ و إلى روح جدي و جدتي رحمهما الله

◊ إلى كل الأصدقاء، و من كانوا برفقتي و مصاحبتي أثناء دراستي في الجامعة

◊ و إلى كل من لم يدخر جهدا في مساعدتي

◊ و إلى كل من ساهم في تلقيني ولو بحرف في حياتي الدراسية.

إسمـــاعيـــل

مـــقدمـــــة

شهد العالم العديد من التغيرات والتطورات خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، هذه الأخيرة التي أدت إلى ظهور فجوات بين مختلف دول العالم فأصبح هناك ما يعرف بالدول المتقدمة التي تمتلك الثروة والريادة العالمية في المجال الاقتصادي وبالمقابل ظهرت هناك دول مستضعفة والتي أنهكتها القوى الاستعمارية خلال فترة الحروب التي شهدتها ، والتي تعرف بالدول المتخلفة أو الدول النامية التي نالت استقلالها حديثا ، هذا الشيء الذي أدى بالدول المتقدمة إلى التوجه نحو وضع سبل وإجراءات من أجل مساعدة هاته الدول للخروج بها من دائرة التخلف واللحاق بركبها .

ومنذ دخول القرن الواحد والعشرين وزيادة الحاجيات والمتطلبات الأساسية للمجتمعات العالم ثالثية خاصة في ظل التوجهات الحديثة التي تتجه نحو تبني الخيارات الجديدة لسياسة التوجه نحو الديمقراطية، أصبح من الضرورة تلبية تلك الاحتياجات المتزايدة لهذه المجتمعات، وذلك لن يتحقق إلا بضرورة التوجه نحو وضع سياسات وخطط واستراتيجيات بعيدة النظر تعمل وفق نظام الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية والتسيير العقلاني لها لتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي الدائم لها.

وعلى هذا الأساس أصبحت الدول العربية كغيرها من الدول النامية تتجه نحو تبني الخيارات الجديدة من أجل تلبية المتطلبات والحاجيات الأساسية المتزايدة في مجتمعاتها من خلال توجيه مداخيل مواردها الاقتصادية نحو تحقيق الرفاه في سبيل تحقيق تنمية مستدامة تضمن الاستمرارية والاستقرار الدائم، ومن ضمن هاته الدول التي أصبحت محل نقاش حديث نجد دول الخليج العربي التي صارت بتوجهاتها الجديدة من بين النماذج التي تسعى إلى السير نحو ركب الدول المتقدمة في مجال تحقيق الرفاه الاجتماعي لمجتمعاتها ، من خلال تبنيها لسياسات واستراتيجيات تنموية جديدة عبر مراحلها المختلفة سواء على المستوى الفردي للدولة الواحدة أو على المستوى الكلي لدول الخليج ، حيث نجحت تلك المساعي في ظهور ما يعرف بتكتل دول مجلس التعاون الخليجي التي سعت ولا تزال تسعى إلى تحقيق تكامل خليجي قوي من خلال سعيها المستمر لوضع استراتيجيات تساعدها على النهوض باقتصاداتها المتنوعة في سبيل الوصول إلى وحدة الخليج الاقتصادي .

وتسعى جميع الدول المنضوية تحت هذا المجلس إلى تحقيق التنمية المستدامة لمجتمعاتها، ويعتبر نموذج دولة قطر التي هي محل الدراسة من أهم النماذج بين دول المنطقة، حيث حققت نجاحا خلال الفترة الأخيرة في مجال التنمية المستدامة، وهذا من خلال التوجهات الجديدة والخيارات التي تبنتها دولة قطر خاصة في الفترة الأخيرة من القرن الواحد والعشرين ، في محاولة منها للسعي نحو النهوض بمواردها الاقتصادية لأجل تحقيق الرفاه الاجتماعي لمجتمعها ، ولعل هذا يظهر من خلال المشاريع التنموية والاستراتيجيات التي تبنتها لأجل تعزيز ذلك .

2- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية التنمية المستدامة فنظرا للاحتياجات المتزايدة للمجتمعات في العالم في ظل الاستغلال المتزايد للثروات والموارد الطبيعية كان من الضروري مراعاة التوفيق بين الحاجيات واستغلال الموارد حفاظا على استمرارية الحياة وتوفير متطلبات الأجيال القادمة بما يحقق تنمية مستدامة ، خاصة وأن أغلبية دول الوطن العربي بما فيها دول الخليج ترتكز بالأساس على مداخيل مواردها النفطية الخام في بناء سياساتها واستراتيجياتها التنموية ، ومن هذا المنطلق كان لابد من التطرق إلى مدى قدرة هذه الدول على تحقيق تنمية مستدامة تضمن لها الاستمرارية في تلبية الحاجيات المستقبلية ، كما أن دولة قطر أصبحت تحتل المراتب الأولى في مجال التنمية وهذا ما يستدعي منا التعمق أكثر في هذا الموضوع لمعرفة أسباب الوصول إلى هذا النجاح ومدى القدرة على الاستمرارية في السعي للوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها في دولة قطر.

3-أسباب الدراسة:

هناك مجموعة من العوامل المجتمعة التي تستدعي منا التطرق إلى دراسة هذا الموضوع متمثلة في الأسباب الذاتية والأسباب الموضوعية

أ- الأسباب الذاتية:

الرغبة في معالجة مثل هذه المواضيع المرتبطة بواقع عالمنا العربي خاصة في ظل التحديات التي تفرضها البيئة الداخلية والخارجية عليها، ومحاولة استنباط عوامل النجاح لدى دول الوطن العربي والاستفادة من تجاربها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

حب التطلع ومحاولة معرفة النجاحات والتحديات التي تفرضها التنمية المستدامة على الدول العربية بصفة عامة ودول الخليج بصفة خاصة. من أجل اللحاق بركب الدول المتقدمة.

الميل إلى دراسة مثل هذه المواضيع التنموية التي أصبحت التحدي الأكبر الذي تواجهه دول العالم في الوقت المعاصر.

ب-الأسباب الموضوعية:

قلة الدراسات التي تناولت موضوع التنمية المستدامة خاصة في دول الخليج العربي بالرغم من النتائج التي حققتها هذه الدول في هذا المجال.

باعتبار موضوع التنمية المستدامة من المواضيع التي أصبح الاهتمام بدراستها يشمل مختلف دول العالم باعتباره العصب الرئيسي الذي يضمن الاستمرار في العيش للمجتمعات المختلفة، لهذا يستوجب الاهتمام بدراسة هذا المجال ومحاولة اسقاطه على الدول العربية لتمكينها من الخروج من دائرة التخلف والنهوض بها في

مختلف المجالات لمسايرة التطورات الجديدة وذلك بتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والحفاظ عليها لضمان حقوق الأجيال القادمة مستقبلا.

محاولة تسليط الضوء على النتائج التي حققتها دول الخليج بصفة عامة ودولة قطر بصفة خاصة في مجال التنمية المستدامة ومعرفة العوامل التي ساعدتها في ذلك وكذا توضيح الرؤية حول مدى فعالية السياسات والاستراتيجيات التنموية المنتهجة في تحقيق التطلعات المستقبلية.

4- أهداف الدراسة:

تنقسم أهداف الدراسة إلى أهداف علمية وأهداف عملية:

أ- **الأهداف العلمية:** تهدف الدراسة في جانبها العلمي إلى معرفة الجوانب الأساسية المتعلقة بالتنمية المستدامة ومحاولة مطابقتها مع السياسات والمخططات التنموية التي تعتمدها دول الخليج لمعرفة مدى نجاحها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وضمان الحاجيات الآنية والمستقبلية لأفرادها.

ب- **الأهداف العملية:** في جانبها العملي تهدف الدراسة إلى معرفة النتائج التي حققتها دولة قطر في مجال التنمية المستدامة من خلال التطرق إلى مخططاتها التنموية وعرض مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتحديد أهم التحديات التي تواجهها هذه الدولة التي تحول دون تحقيقها لتلك الأهداف.

5- أدبيات الدراسة:

بالرغم من أن هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التنمية المستدامة، إلا أن هناك نقص في المراجع والدراسات التي تناوله في دول الخليج، ومن الدراسات التي تناولت الموضوع نجد:

1- كتاب رواء زكي يونس الطويل بعنوان **التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية**. وركزت هذه الدراسة على سبل تفعيل التنمية المستدامة في البلدان العربية من خلال تبني الخيار الديمقراطي في بلدان العالم العربي وتحقيق التكافؤ بين المواطنين والتوزيع العادل للناتج الاجتماعي وكذا تحقيق الحريات العامة الاجتماعية التي تفتح الطريق أمام الحرية السياسية.

2- كتاب أيوب أنور حمد سما قدي بعنوان **البيئة والتنمية المستدامة**، حيث ركز الباحث في دراسته على العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة مستعرضا الجوانب التي تربط بين المجالين وطرق قياس مؤشرات التنمية المستدامة مخصصا دراسته حول محافظة أربيل بالعراق، حيث خلص إلى أن المحافظة حققت نجاحا في مجال تحقيق التنمية المستدامة مع وجود مجموعة من التحديات التي تستلزم مجموعة من الجهود من أجل تخطيها.

3- كتاب للمؤلفين: الهيتي نوزاد عبد الرحمان والمهندي حسن إبراهيم ، **التنمية المستدامة في دولة قطر الإنجازات والتحديات** . الذي تناول مجهودات دولة قطر عبر مراحلها المختلفة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة من خلال

استعراضه لمجموعة من المؤشرات في مختلف الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة حيث ركز في دراسته على ما يلي:

- الأطر النظرية للتنمية المستدامة وتطبيقاتها في دولة قطر
- التطورات المؤسسية والتشريعية في مجال التنمية المستدامة في دولة قطر.
- الاستراتيجيات والسياسات التي قامت بها الدولة القطرية لتحقيق التنمية المستدامة
- أهم المؤشرات الأساسية للتنمية
- أهم التحديات التي تواجه دولة قطر في تحقيق التنمية المستدامة

وقد ركزت هذه الدراسة على تناول التنمية المستدامة خلال المراحل المختلفة إلى غاية سنة 2008.

أما موضوع الدراسة فيختص في دراسة التنمية المستدامة في دول الخليج عامة ودولة قطر كدراسة حالة خلال الفترة الممتدة من 2008-2014، لمعرفة النتائج التي حققتها هذه الدولة في مجال تحقيق التنمية المستدامة.

6- إشكالية الدراسة:

إن النمو الاقتصادي الحاصل في دول الخليج صاحبه إقامة وإنشاء العديد من المشاريع والاستثمارات الضخمة وقد أدى هذا بالنتيجة إلى زيادات مرتفعة في حجم الناتج المحلي الاجمالي، إلا أنها استنزفت الموارد الطبيعية والتي تعد رصيدا للأجيال اللاحقة إضافة إلى انعكاساتها على البيئة من خلال زيادة التلوث البيئي والتصحر وانخفاض نصيب الفرد من المياه وغيرها من العوامل، ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت المخططات التنموية لدول الخليج في تحقيق التنمية المستدامة من خلال دراسة حالة دولة قطر؟

وتتفرع من هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

1- ماهي الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة؟

2- فيما تتمثل المشاريع التنموية لدول الخليج العربي في سبيل تحقيق التنمية المستدامة؟

3- هل استطاعت دولة قطر تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاستراتيجيات التنموية التي انتهجتها؟

الفرضيات: وللإجابة على كل ذلك تم وضع الفرضيات التالية:

1- كلما تبنت دول الخليج العربي الخيار الديمقراطي كلما استطاعت تحقيق التنمية المستدامة.

2- الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في دول الخليج العربي يضمن الاستدامة للأجيال اللاحقة.

3- تحقيق التنمية في بعدها الاقتصادي لا يعني بالضرورة تحقيق تنمية مستدامة بل يستلزم التكامل في جميع الأبعاد للوصول إليها.

4- اعتماد دولة قطر على استراتيجية واضحة المعالم يمكنها من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

حـــدود الدراسة:

موضع التنمية المستدامة هو موضوع واسع، وبهدف الوصول إلى استنتاجات أكثر دقة وموضوعية وتقترب من تشخيص أفضل للواقع، تم وضع حدود للإشكالية المطروحة مع ضبط الإطار الذي تتم فيه دراسة الموضوع من تساؤلات وفرضيات، حيث تتلخص حدود الاشكالية في إطارها المكاني في دول الخليج العربي مع التركيز على دولة قطر كدراسة حالة، وتختص الدراسة هنا بالفترة الزمنية الممتدة من 2008 -2014.

7- مناهج الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع تم توظيف مجموعة من المناهج التي تساعد في التعمق أكثر في مجال معرفة الجوانب المتعلقة بمجال الدراسة. فقد تم الاعتماد على:

منهج دراسة الحالة: وهو ذلك المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بوحدة ظاهرة ما، قصد الاحاطة بها وإدراك خفاياها ومعرفة أهم العوامل المؤثرة فيها وإبراز الارتباطات والعلاقات السببية والوظيفية بن أجزائها، وتم استخدامه بغرض التعرف على الاستراتيجيات والمخططات التنموية التي اعتمدتها دولة قطر والتعرف على أهم النتائج والمؤشرات التي حققتها في مجال التنمية المستدامة في ظل التحديات التي تواجهها ضمن دول الخليج العربي.

المنهج الاحصائي: وهو ذلك المنهج الذي يعتمد على جميع المعلومات والبيانات لظواهر معينة وتنظيمها وتبويبها وعرضها جدوليا أو بيانيا تم تحليلها رياضيا واستخلاص النتائج بشأنها والعمل على تفسيرها، وتم توظيف هذا المنهج من خلال دراسة المؤشرات المختلفة لأبعاد التنمية المستدامة لدولة قطر.

8- التصميم الهيكلي للدراسة:

جاء تقسيمنا للدراسة ثلاثيا من حيث عدد الفصول، تضمن **الفصل الأول** الاطار المفاهيمي والنظري للدراسة في ثلاث مباحث ، حيث تناول المبحث الأول نشأة مفهوم التنمية وتعريفها وأهدافها، وأبعادها ومؤشراتها في حين تناول المبحث الثاني نظريات التنمية التي تعني بدراسة الدول المتخلفة، نظرية الدفعة القوية ونظرية النمو المتوازن والنمو الغير متوازن، نظرية أقطاب النمو، نظرية مراحل النمو، ونظرية التبعية، أما المبحث الثالث فقد تناول ماهية التنمية المستدامة من خلال تعريفها وأهدافها وكذا أبعادها ومؤشراتها.

أما في **الفصل الثاني** فقد تضمن التنمية المستدامة في دول الخليج حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى الإطار العام لدول الخليج من خلال تحديد الموقع الجيو استراتيجي لهذه الدول والخصائص المختلفة التي تمتاز بها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى جهود دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي لتحقيق التنمية المستدامة، الجهود السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، في حين تناول

المبحث الثالث مؤشرات التنمية المستدامة في دول الخليج وذلك في مختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

وفي **الفصل الثالث** تم التطرق فيه إلى التنمية المستدامة في دولة قطر، حيث تناول المبحث الأول الاطار العام لدولة قطر من الناحية الجغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أما المبحث الثاني فقد تناول جهود دولة قطر نحو تحقيق التنمية المستدامة من خلال رؤية قطر الوطنية لسنة 2030 واستراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 ثم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في دولة قطر ، أما المبحث الأخير فيتناول أهم التحديات التي تواجه دولة قطر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة المتمثلة في التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

9- صعوبات الدراسة:

لا تخلو دراسة من صعوبات تواجهها ومن ضمن الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة نذكر ما يلي:

- قلة المراجع التي تناولت موضوع الدراسة وصعوبة الحصول عليها.
- تباين واختلاف الاحصائيات المتوافرة وعدم دقتها مما يؤدي في بعض الأحيان إلى الاخلال بمضمون الدراسة.

الفصل الأول:

الاطار المفاهيمي والنظري للدراســة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

بعد الحرب العالمية الثانية واستقلال معظم الدول ظهر التوجه نحو النهوض بهاته الدول من أجل السعي بها إلى الوصول لتحقيق التنمية ونتيجة لهذا تعددت الجهود المختلفة للباحثين والمدارس الفكرية لإيجاد الحلول والطرق التي من خلالها تتحقق التنمية بأبعادها المختلفة ، وبعد تطور الدراسات في هذا المجال وتوجه الاهتمامات إلى الحفاظ على البيئة ، بعد اكتشاف ثقب الأوزون وفي قمة الأرض التي انعقد بريو دي جانيرو عام 1992 ، تغير مفهوم التنمية الذي كان يختص بتحقيق التنمية في بعديها الاقتصادي والاجتماعي ليشمل كذلك البعد البيئي وضرورة الحفاظ على البيئة ، بما يخدم الحاضر والمستقبل في آن واحد وهذا في إطار السعي لتحقيق التنمية المستدامة ومنذ ذلك الوقت اصبح الاهتمام والمسعى الأساسي لجميع دول العالم هو إيجاد السياسات والخطط التي من خلالها يمكن تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاح والحفاظ عليها خدمة للأجيال الحاضرة والمستقبلية ، وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الجوانب المختلفة والمتعلقة بمفهومي التنمية والتنمية المستدامة لمعرفة أهم التطورات التي طرأت عليهما وأهم المرتكزات التي تقوم عليها. من خلال:

المبحث الأول: ماهية التنمية

المبحث الثاني: نظريات التنمية

المبحث الثالث: ماهية التنمية المستدامة

المبحث الأول: ماهية التنمية

التنمية عملية ضرورية وحتمية إذ لابد على الدول الأخذ بها من أجل تحقيق التقدم والتطور في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمجتمعاتها، وتتضمن هذه العملية العديد من الجوانب والأبعاد الأساسية التي بدونها لا يمكن أن تتحقق عملية التنمية.

المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم التنمية

إن مفهوم التنمية قديم، حيث شكل الموضوع المركزي للكاتب آدم سميث عام 1776 في كتابه الموسوم "ثروة الأمم" ، الذي اعتبر من أهم المراجع البحثية التي فتحت المجال أمام الدراسات الاقتصادية والسياسية الحديثة. ذلك أن الثورة الصناعية التي عايشتها المجتمعات في تلك المرحلة طرحت سؤالين اثنين وهما مدى احتياج المجتمعات الغربية لمثل هذه الثورات في تنمية اقتصادها والآثار التي قد تنجم من خلال التطور الاقتصادي والاجتماعي على باقي المجتمعات الإنسانية الأخرى.[1]

وقد برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية ، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني " آدم سميث " في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء ، فالمصطلحان اللذان استخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا (التقدم المادي أو التقدم الاقتصادي)، وحتى عندما ثارت مسالة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث "Modernisation" أو التصنيع " Industrialization" [2].

إن فكرة التنمية هي في الأصل من صنع الفكر الغربي ، فهي محملة بالقيم الثقافية لهذه المجتمعات ولها عدة مفاهيم مؤدلجة تهدف في النهاية إلى نشرها في كل الثقافات ومن ثم خلق مجتمعات استهلاكية[3] ، وازدهر الفكر التنموي منذ بداية الخمسينيات من القرن العشرين أي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، خاصة لدى المدرسة الكينزية، وتحديدا بسبب ما جرى من دمار بعد هذه الحرب ، إذ كان لا بد من إعادة بناء الاقتصادات الأوروبية (مخطط مارشال) ، هكذا بدأ التفكير في تطبيقات نظريات التنمية ، فالتنمية في تلك الفترة تعني عملية تغيير خطي وانتقالي نحو الحداثة الرأسمالية ، حيث كان الهدف الرئيسي والمطلق آنذاك رفع الدخل الوطني من خلال النمو المتواصل وغير المحدود للناتج الداخلي الخام أي من خلال المضاعفة المتواصلة للإنتاج بحسب الفرضية القائلة " أكثر يعني بالضرورة أحسن " ، ولهذا تبنت السياسات المطبقة حينها طرقا مختلفة للوصول إلى

[1] السعيد فكرون "استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية – حالة الجزائر– دراسة نظرية" ، أطروحة دكتوراه (جامعة قسنطينة ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا ، 2004–2005)، ص 47.

[2] باتر محمد علي وردم ، العالم ليس للبيع ، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع ، 2003، ص140.

[3] عامر رمضان أبو ضاوية، التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري –دراسة تحليلية للمرتكزات الوظيفية للتنمية السياسية. بيروت: دار الرواد ، 2002. ص43.

زيادة معدلات النمو وتعظيم الإنتاج . فكان كل شيء آنذاك متعلقا بالناتج الداخلي الخام ، هذا الأخير مثلما يقول تورتوسا " كان يعتبر مؤشرا مهما نظرا إلى النتائج التي كان يحملها معه أي بصفته وسيلة لتحقيق غاية، والشيء الأساس فيه بالذات هو الغاية وهي مكافحة البطالة والكساد" . بالنسبة لهذا الاتجاه فإن نمو الناتج الإجمالي شرط كاف لتحقيق التنمية "[1].

فمفهوم التنمية برز بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين ، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده ، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للمتطلبات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات ، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة ، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال[2].

وتوسع انتشار سياسات التنمية خصوصا ، بعد أن نالت معظم دول العالم الثالث استقلالها ، فمنذ بداية الخمسينيات أخذ مفهوم التنمية منحى آخر وتطورت فكرة التنمية ، حيث أصبحت مرتبطة بفكرة التقدم الاقتصادي الغربي ، وأصبح الاهتمام الرئيس لنظريات التنمية معرفة العوامل التي أنتجت التقدم في دول الشمال المتقدمة ، وهذا لاستنتاج تجارب الشمال ووسائل النجاح التي استعملت فيها وتطبيقها على الجنوب ، بما يحقق انتشالها من وضعية الفقر والتخلف . وبطبيعة الحال كانت التنمية المتوخاة زيادة نمو الناتج الإجمالي على اعتبار أن هذا الأخير هو مؤشر لرفاهية الشعب[3] .

كما طرحت قضية التنمية نفسها على شعوب العالم الثالث من أجل الاستقلال السياسي بعد ان انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين ، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية ، وتعرف التنمية السياسية بأنها " عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية ، ويقصد بمستوى الدول الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوروبية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية ، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية[4] ، حيث اتجهت البلدان النامية بعد الحصول على استقلالها السياسي أن عليها أن تبذل جهودا لتخلص اقتصاداتها من التبعية الأجنبية ولتحقق معدلات سريعة للتنمية ، فالاستقلال السياسي الذي حصلت عليه شعوب بلدان العالم الثالث بعد السيطرة الاستعمارية السياسية والاقتصادية وبعد النهب الطويل والمنظم لثروات هذه الشعوب

[1] أشرف عبد القادر وآخرون، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية –سياسات التنمية وفرص العمل دراسات قطرية . بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2013 ، ص38.

[2] باتر محمد علي وردم ، مرجع سابق ، ص 141.

[3] أشرف عبد القادر وآخرون ، المرجع السابق ، ص 40.

[4] باتر محمد علي وردم ، المرجع السابق، ص41.

لم يكن سوى مرحلة من مراحل مهامها للتخلص من كل أشكال السيطرة والنهب والتبعية الاقتصادية والقضاء على التخلف الاجتماعي والاقتصادي والنهوض بالبلد اقتصاديا واجتماعيا عن طريق وضع وتنفيذ خطط تنموية تتناول مجمل جوانب التطور الاقتصادي والاجتماعي[1]

تطور مفهوم التنمية:

يجد المتتبع لتاريخ التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي انه طرأ تطور مستمر وواضح على التنمية وهذا التطور كان استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات وانعكاسا حقيقيا للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال ، وبشكل عام تم التمييز بين أربع مراحل رئيسية لتطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وهذه المراحل هي:

1- التنمية بوصفها رديف للنمو الاقتصادي: تميزت هذه المرحلة التي امتدت تقريبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين بالاعتماد على استراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة ، وقد تبنت بعض الدول استراتيجيات أخرى بديلة بعدما فشلت استراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب ، والذي يمكن أن يساعدها في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، ومن هذه الاستراتيجيات : استراتيجية المعونات الخارجية والتجارة من خلال زيادة الصادرات . ويعد نموذج والت روستو المعروف باسم "مراحل النمو الاقتصادي" أحد النماذج حاول من خلالها روستو تفسير عملية التنمية الاقتصادية في المجتمعات الإنسانية ككل وهذه المراحل هي: (مرحلة المجتمع التقليدي ، مرحلة ما قبل الانطلاق ، مرحلة الانطلاق ، مرحلة النضج وأخيرا مرحلة الاستهلاك الكبير)[2] .

2- التنمية وفكرة النمو والتوزيع: غطت هذه المرحلة تقريبا الفترة من نهاية الستينات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين ، وبدأ مفهوم التنمية فيها يشمل أبعادا اجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب الاقتصادية فقط[3]. ففي منتصف السبعينات من القرن العشرين تم تعريف التنمية الاقتصادية على أنها: " مجموعة الجهود المبذولة للقضاء على الفقر وتحقيق العدالة وتوفير فرص العمل في سياق اقتصاد نام". وأصبح تعبير إعادة التوزيع من النمو شعارا عاما ومألوفا"[4] ، من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها ، وتتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج سيرز الشهير الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع فالتنمية في دولة ما في نظره

[1] حربي محمد موسى عريقات ، التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب). عمان: دار البداية ناشرون وموزعون ، 2014 ، ص-ص 61-62.

[2] الحداد عوض ، الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية. الإسكندرية: دار الأندلس ، 1993، ص 36.

[3] عثمان محمد غنيم ، ماجدة أبو زنط ، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2007، ص20.

[4] أشرف محمد عاشور، جغرافية التنمية والفقر. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، 2013 ، ص45.

هي مكافحة مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع وإذا ما تفاقمت حدة واحدة أو أكثر من هذه المشكلات أو جميعها فإنه لا يمكن القول بوجود تنمية في تلك الدولة حتى لو تضاعف الدخل القومي والفردي فيه ،وكذلك

تتجسد هذه المرحلة في نموذج تودارو الذي يحدد فيه عملية التنمية في ثلاثة أبعاد رئيسية وهي إشباع الحاجات الأساسية ، إحترام الذات ، وحرية الاختيار

3- التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة: امتدت هذه المرحلة تقريبا من منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين ، وظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة التي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة ، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط ، ولكن السمة التي غلبت على هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى ووضعت الحلول لكل مشكلة على انفراد ، الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات ، ودفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المتكاملة التي تعنى بمختلف جوانب التنمية ضمن أطر التكامل القطاعي والمكاني[1]. وتشمل هذه التنمية على نوع أفضل من التعليم ومستويات أعلى من الصحة والتغذية وفقر أقل وبيئة أوفر نظافة ومساواة أكبر في الفرص المتاحة وحريات فردية أكبر وحياة ثقافية أكثر ثراء[2].

4- التنمية المستدامة: منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض ، في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية ، فكان لا بد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستدامة ، وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك ونشر لأول مرة عام1987[3]. للتأكيد على أن حسابات الحاضر والمستقبل يجب أن يتم مراعاتها من خلال نشاط اقتصادي يتمتع بإرادة مستدامة من أجل تنمية مستدامة يكون من أهدافها عدم الاضرار بموارد البيئة والحفاظ على حق الأجيال القادمة من تلك الموارد[4].

[1] عثمان محمد غنيم ، ماجدة أبو زنط ، مرجع سابق ، ص-ص 20-21.

[2] أشرف محمد عاشور ، مرجع سابق ، ص46.

[3] عثمان محمد غنيم ، ماجدة أبو زنط ، المرجع السابق، ص21.

[4] اشرف محمد عاشور ، المرجع السابق، ص 47.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية والمصطلحات المرتبطة به

تباينت الآراء ووجهات نظر العلماء والمفكرين والباحثين حول تحديد مفهوم التنمية وترجع صعوبة الاتفاق إلى اختلاف التوجهات الفكرية والأيديولوجية وكذلك اختلاف التخصصات للعلماء والباحثين وبالتالي استخداماتهم وتوظيفهم لهذا المفهوم في تحقيق أهداف معينة.

1- تعريف التنمية لغة: يختلف مصطلح التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة الإنجليزية ، حيث يشتق لفظ التنمية في اللغة العربية من "نمَى " بمعنى الزيادة والانتشار[1]، كما تعني النماء أي الازدياد التدريجي ، يقال نما المال ونما الزرع نموا أي تراكم وكثر[2]. كما تعني التنمية النمو أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر مثلا نقول نما المال أي ازداد وكثر[3]، ولفظ النمو من نما ينمو نماء فإنه يعني الزيادة ومنه ينمو نموا ، وإذا كان لفظ النمو أقرب إلى الاشتقاق العربي الصحيح ، فإن إطلاق هذا اللفظ على المفهوم الأوروبي يشوه اللفظ العربي فالنماء يعني أن الشيء يزيد حالا بعد حال من نفسه ، لا بالإضافة إليه[4].

أما مفهوم التنمية في اللغة الإنجليزية "Développement" يعني توسيع ، تطوير، تطور، تنمية، إنماء، نمو، نشوء[5]. وطبقا لهذه الدلالات لمفهوم التنمية فإنه لا يعد مطابقا للمفهوم الإنجليزي "Développement" الذي يعني التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف وذلك وفق رؤية المخطط الاقتصادي (الخارجي غالبا) وليس وفق رؤية جماهير الشعب وثقافتها ومصالحها الوطنية بالضرورة[6].

2- تعريف التنمية اصطلاحا: تعددت التعاريف التي تطرقت إلى مفهوم التنمية بحسب تعدد واختلاف توجهات الباحثين ، ومن بين أهم التعاريف لهذا المصطلح نذكر:

2-1- التنمية هي عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كما ونوعا وتعد حلا لابد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات[7]

2-2- يقصد بالتنمية إحداث تطور في مجال ما بواسطة تدخل أطراف واستعمال أدوات من أجل الوصول إلى التطور والرقي ، إذن التنمية هي عملية تدخلية أو هي تدخل إرادي من قبل الدولة ، وهي تحقيق زيادة تراكمية سريعة في الخدمات وهي تغير إيجابي يهدف به إلى نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل.

---

[1] أبو الحسن عبد الموجود، إبراهيم أبو زيد ، التنمية الاجتماعية وحقوق الانسان. مصر: المكتب الجامعي الحديث ، 2009، ص14.

[2] إبراهيم حسين العسل ، التنمية في الفكر الإسلامي . بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2006، ص23.

[3] محمد غربي وآخرون، التحولات السياسية واشكالية التنمية . الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع ، 2014، ص 220.

[4] أبو الحسن عبد الموجود، إبراهيم أبو زيد ، المرجع السابق.

[5] مالك عبد الله المهدي ، مرجع سابق ، ص3.

[6] أبو الحسن عبد الموجود ، إبراهيم أبو زيد ، المرجع السابق.

[7] علي خليفة الكوري ، "حقيقة التنمية النفطية –حالة أقطار الجزيرة العربية " ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 27 ، ماي 1981 ، 34.

2-3- كما تعني أيضا " ذلك الشكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الانسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغيير الثقافي والحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته ، أي أن التنمية ماهي إلا عملية تغيير مقصود وموجه له مواصفات معينة بهدف إشباع حاجات الانسان[1]

2-4- وتعرف بأنها "الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالتعليم ، الصحة ، الأسرة ، الشباب ، ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستويات ممكنة من الرفاهية الاجتماعية[2].

2-5- ويمكن تعريف التنمية بأنها عملية تغير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع ، تسعى أساسا لرفع مستوى السكان في كافة الجوانب أي أن التنمية يقصد بها الارتقاء الحقيقي بالمواطن بما يعنيه ذلك من زيادة في دخله مصحوبة بتطوير إيجابي في سلوكياته ومفاهيمه وتصرفاته[3].

2-6- والتنمية هي محصلة الجهود العلمية المستخدمة لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية في مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقا لخطة مرسومة وفي ضوء السياسة العامة للمجتمع[4].

2-7- عملية التنمية هي إحداث مجموعة من المتغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده ، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتجددة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال[5].

2-8- وتعرف التنمية على أنها عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين القاعدة اللازمة لإطلاق القدرات الإنتاجية الذاتية التي يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار العلاقات الاجتماعية ، مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية وتوفير الأمن الفردي والاجتماعي[6].

2-9- تعريف هيئة الأمم المتحدة للتنمية: جاء في تعريفها للتنمية عام 1955 أنها "العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اقتصاديا واجتماعيا اعتمادا على اشتراك المجتمع المحلي ومبادراته" ، وتم عرضها عام 1956 على أنها "العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية

---

[1] أحمد مصطفى خاطر، التنمية الاجتماعية المفهومات الأساسية نماذج ممارسة. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث ،2002، ص20.

[2] حسن شحاتة سعفان ، اتجاهات التنمية في المجتمع العربي. الجزائر: مطبعة التقدم ، 1973 ، ص225.

[3] أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد ، مرجع سابق ، ص18.

[4] محمد منير حجاب، الاعلام والتنمية الشاملة. ط3 ، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2001، ص 32.

[5] عبد العزيز عبد الله الجلال، "تربية اليسر وتخلف التنمية" ، مجلة عالم المعرفة ، العدد:91، جوان 1985، ص13.

[6] عباس علي محمد، الأمن والتنمية دراسة حالة العراق للمدة 1970-2007. العراق: مركز العراق للدراسات ،2013 ، ص25.

والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الادماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع[1].

3- تعريف بعض المفكرين لمفهوم التنمية:

3-1- تعريف ميير وبالدوين: "يقصد بعملية التنمية ذلك التفاعل القوي الذي يحدث في فترة زمنية طويلة داخل الكيان الاقتصادي للدولة ويشتمل على التحولات في الأشياء وفي الكميات أيضا ،وتفاصيل هذه العملية تختلف في ظروف متباينة من الزمان والمكان ، لكن هناك بعض المظاهر المشتركة الأساسية في ما بينها والنتيجة العامة لهذه العملية هي زيادة الإنتاج الوطني للنظام الاقتصادي وهي في حد ذاتها تغير معين طويل الأمد.

3-2- تعريف كندل بيرجر: "التنمية فعل تراكمي يمكن أن يحدث مع ضرورة وجوب توافر تغيرات تكنولوجية مع تعاون المؤسسات الإنتاجية في تحسين طرف انتاجها". نلاحظ أن كندل في هذا التعريف ركز على المؤسسات الاقتصادية باعتبارها العنصر الأساسي لتفعيل عملية التنمية بوصفها فعل تراكمي لها غير أن التنمية هي عملية تشمل مختلف الفواعل وتستهدف خدمة المواطن بالأساس[2].

3-3- تعريف أوبل، داربي وستاورز (1975): "هي تلك العملية التي يمكن من خلالها أن تقوم أعداد متزايدة من سكان منطقة أو بيئة معينة باتخاذ قرارات بطريقة مسؤولة اجتماعيا وتنفيذ هذه القرارات بحيث يكون العائد منها هو رفع مستوى فرص الحياة أمام بعض الناس دون تخفيض فرص الحياة أمام البعض الآخر" . ويثير هذا التعريف جملة من القضايا الجوهرية لمفهوم التنمية منها قضية العدالة الاجتماعية.

3-4- تعريف كونيا عام 1975: " تعني تنمية المجتمع من خلال كافة الجهود المبذولة لإيجاد التفاعل بين الناس والعمل على استمرار هذا التفاعل في ذات الوقت الذي يتم فيه الإرتقاء بالظروف الطبيعية وتحسينها من أجل حدوث هذا التفاعل". ونجد **كونيا** هنا يهتم أكثر بعملية التفاعل وديناميات هذه العملية ومن هذا المنطلق حدد رؤيته لتنمية المجتمع على أنها تعني كافة الجهود المبذولة لإيجاد هذا التفاعل بين الناس والعمل على استمراره[3].

3-5- تعريف والت روستو: "هي تخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة وتبني الخصائص السائدة في الدول المتقدمة"[4].

وتبقى الاسهامات التي جاء بها "كارل ماركس" جادة إلى حد كبير في هذا المجال حيث اعتبر أن هذه التنمية عملية ثورية تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية فضلا عن أساليب

[1] السعيد فكرون ، مرجع سابق ، ص49.

[2] قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق. بيروت: مكتبة حسن العصرية، 2013، ص21.

[3] السعيد فكرون ، المرجع السابق ، ص50.

[4] موسى اللوزي، التنمية الإدارية. عمان: دار وائل للنشر، 2000، ص24.

الحياة والقيم الثقافية ، وقد ذكر ماركس أن البلد الأكثر تقدما من الناحية الصناعية يمثل المستقبل الخاص للبلد الأقل تقدما.

4- تعارف المفكرين العرب للتنمية:

4-1- تعريف عبد الباسط محمد حسين: أشار في كتابه التنمية الاجتماعية إلى أن التنمية ماهي إلا عمليات التغير الاجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وتنظيم سلوكهم وتصرفاتهم، وهي تعني بدراسة مشاكلهم مع اختلافها ، وبذلك فهي تتناول كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، فتحدث فيها تغيرات جذرية شاملة عن طريق المجهودات المخططة والمعتمدة والمنظمة للأفراد والجماعات لتحقيق هدف معين[1]. نلاحظ أن عبد الباسط ركز في مفهومه على الجانب الاجتماعي فقط.

4-2- تعريف عاطف غيث: "هي التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية، تتم من خلال أيديولوجية من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة أكثر قبولا.

4-3- تعريف إسماعيل عبد الله: " تعني التغير في بنية الاقتصاد بتعدد قطاعات الإنتاج والخدمات وزيادة ما بينهما من ترابط ، وتقاس التنمية عادة بأهمية القطاع الثانوي (الصناعة التحويلية) في الناتج القومي الإجمالي".

4-4- تعريف محمد علي الليثي: "تعني تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن ومن ثم فإن التنمية الاقتصادية تنطوي ليس فقط على تغييرات اقتصادية معينة فحسب بل وتتضمن كذلك تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية[2].

ولقد ميز ساندرز بين المعاني النظرية المختلفة للتنمية على النحو التالي:

-**التنمية كعملية:** حيث يكون التركيز على التغيرات المتتابعة التي من خلالها ينتقل المجتمع من النمط البسيط إلى النمط الأكثر تعقيدا وهي بذلك تؤكد الآثار الاجتماعية والنفسية على الأفراد.

- **التنمية كمنهج:** حيث تعتبر اتجاها نحو الفعل وهي بهذا تتضمن معنى العملية مع التركيز على المرحلة النهائية وليس على عملية التتابع فهي إذن وسيلة لتحقيق غاية.

- **التنمية كبرنامج:** حيث يكون التركيز على مجموعة من الأنشطة تمثل مضمون البرنامج الذي يصبح هدفا في حد ذاته، فالمنهج عبارة عن مجموعة من الإجراءات يؤدي تنفيذها إلى تحقيق الأنشطة التي تكون جوهر هذا البرنامج.

[1] عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية المطبعة العالمية، 1970، ص90.

[2] قادري محمد الطاهر، مرجع سابق، ص23.

- **التنمية كحركة:** حيث تحمل معنى الالتزام وتكون موجهة نحو التقم وتصبح نوعا من التنظيم[1].

ومما سبق ذكره يتضح أن مفهوم التنمية هو مفهوم واسع ومطاط في نظر باحث علم الاجتماع الدكتور "محمد شفيق" ، حيث اختلف المفكرون كل حسب وجهاته ومنطلقاته وقناعاته. ولكن من المتفق عليه أن موضوع التنمية عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأيديولوجية ، فهي إذن تكتسي صفة العمليات المخططة والموجهة التي تحدث تغييرا في المجتمع يهدف إلى تحسين المستوى المعيشي ويحقق الرفاهية واستغلال كافة الإمكانيات والطاقات المتوفرة بالمجتمع.

وبناء على التعاريف السابقة يمكن استنتاج خصائص التنمية وهي:

- التنمية هي عملية وليست حالة لذلك فهي تتميز بخاصية الاستمرارية ومتصاعدة تعبيرا عن احتياجات المجتمع وتزايدها.

- التنمية عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات في المجتمع.

- التنمية عملية واعية إذن هي ليست عملية عشوائية بل محددة الغايات والأهداف.

- التنمية عملية موجهة بموجب إدارة للتنمية تعني الغايات المجتمعية وتلزم بتحقيقها.

- إيجاد تحولات هيكلية وهذا يمثل إحدى السمات التي تميز عملية التنمية الشاملة عن النمو الاقتصادي، وهذه التحولات هي بالضرورة تحولات في الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

- بناء قاعدة وإيجاد طاقة إنتاجية ذاتية ولا تعتمد على الخارج. أي مرتكزات البناء تكون محلية.

- تحقيق تزايد منتظم أي عبر فترات زمنية طويلة.

- زيادة في متوسط إنتاجية الفرد أي بتعبير اقتصادي آخر هو تزايد متوسط الدخل الحقيقي للفرد.

- تزايد قدرات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويجب أن يكون التزايد متصاعدا وهو الوسيلة لبلوغ غاياته[2]

5- المفاهيم المرتبطة بمفهوم التنمية:

إن الكثير من الباحثين في موضوع التنمية يقعون في لبس وتداخل في المفاهيم حول هذا المصلح حيث يخلطون بينه وبين مجموعة من المصطلحات المشابهة له، سواء من حيث التقارب اللغوي كمصطلح النمو أو من حيث التشابه في المدلول كمصطلح التحديث ومن بين أهم هذه المفاهيم نذكر:

[1] طلعت مصطفى السروجي، التنمية الاجتماعية المثال والواقع. مصر: مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، 2001، ص15.

[2] محمد غربي وآخرون، مرجع سابق، ص222.

5-1- التنمية والنمو: النمو ظاهرة تحدث في جميع المجتمعات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والحضارية وهو مفهوم يستخدم للدلالة على الزيادة الثابتة نسبيا والمستمرة في جانب من جوانب الحياة[1]، ويشير هذا المفهوم إلى التقدم التلقائي أو الطبيعي أو العفوي دون تدخل معتمد من قبل الفرد والمجتمع . أما التنمية فهي العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بصورة سريعة في إطار خطط مدروسة وفي حدود فترة زمنية معينة . النمو هو عملية نضج تلقائي ومستمر وزيادة في النوع والكم في سلسلة من المراحل الطبيعية ، أما التنمية فهي تخضع للإرادة البشرية وتحتاج إلى دفعة قوية تحركها قدرات إنسانية خبيرة تخرج المجتمع من حالة الركود إلى الحركة والتقدم[2].

5-2- التغير والتنمية: التغير هو التحول الذي يقع في التركيب السكاني للمجتمع، أو في أنماط علاقاته أو في قيمه ومعاييره التي تؤثر في سلوك أفراده ، والتغير لا يؤدي بالضرورة والحتمية إلى التقدم والازدهار بينما نجد أن غرض التنمية هو الانطلاق نحو الأفضل بخطى مستقيمة صاعدة ، كما أن الفرق بين التغير والتنمية يتمثل في أن التنمية يفترض مسيرها في خط واضح يتجه نحو الأمام ويميزها عما كانت عليه ، كما تفترض حكما أنها تسير نحو الأفضل بعكس التغير الذي لا يفترض فيه الأحسن على طول الخط وإنما قد يكون تغيرا على الأسوأ[3].

5-3- التطور والتنمية: إن التطور مفهوم يعتمد بالأساس على التصور الذي يفترض أن كل المجتمعات تمر خلال مراحل محددة ثابتة في مسلك يندرج من أبسط الأشكال إلى أعقدها[4]. ويقصد بالتطور ذلك التغير التدريجي ويدل التطور على الطريقة التي بها تتغير الأشياء من حالة إلى أخرى ببطء ويأخذ ذلك فترات طويلة ، ويذهب بعض العلماء إلى أن صور التطور ترتبط بالظواهر الاجتماعية والكونية والعضوية الموجودة[5].

5-4- التقدم والتنمية: التقدم مصطلح يأتي كمرحلة أخيرة ونهائية بعد حدوث التنمية والتنمية الشاملة[6]، والتقدم هو التحسن الذي يطرأ على المجتمع والانسان في انتقاله من حالة الفطرية الأولى إلى حالة أعظم كمالا ، وهو ظاهرة اجتماعية حضارية وهي نتاج الجهود الاجتماعية ولا يمكن أن تفسر بعوامل لا صلة لها بالحضارة ، ويعد الهدف من التقدم نمائي وهو يتضمن خلال مراحله المتعاقبة ازدهارا ورقيا أكثر فأكثر من المراحل السابقة . ويكمن الفرق بين التقدم والتنمية أن التقدم يأتي كمرحلة أخيرة.

5-5- التحديث والتنمية: يعد التحديث مصطلحا جديدا ، فقد بدأ استخدامه في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين ، ولقد كان استخدامه يؤخذ على أنه استحداث شيء قديم وتحويله إلى صورة حديثة بالأخذ بالأساليب

[1] أبو الحسن عبد الموجود، إبراهيم أبو زيد، مرجع سابق، ص09.

[2] إبراهيم حسين العسل، مرجع سابق، ص-ص 23-24.

[3] المرجع نفسه، ص24.

[4] محمد غربي وآخرون، مرجع سابق، ص223.

[5] أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد ، المرجع السابق، ص09.

[6] محمد غربي وآخرون، المرجع السابق، ص224.

العلمية الحديثة في المجالات المختلفة. وهو جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل التجهيزات التكنولوجية والمعدات الآلية والسلع الاستهلاكية[1]، والتحديث عملية تتصف بها المجتمعات المتقدمة لصعوبة تطبيق أبعادها ومكوناتها على المجتمعات المتخلفة وما تقوم به البلدان النامية عبارة عن عملية محاكاة ونقل للنظم والتنظيمات والابتكارات والتكنولوجيا كأبعاد تعبر عن التحديث من الدول المتقدمة واكتساب الجديد منها[2]. أما التنمية فتعني الزيادة في القدرة الإنتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشة ماديا وثقافيا وروحيا مصحوبا بقدرة ذاتية متزايدة على حل مشاكل التنمية[3].

5-6- التبعية: هي موقف مشروط بمقتضاه يتوقف نمو اقتصاد دولة معينة (أو مجموعة من الدول) على تطور واتساع الاقتصاد لدولة (أو مجموعة من دول) أخرى ، وهذا يعني أن حالة التبعية تخضع الدول المتخلفة للاستغلال والاستنزاف من جانب الدول المتقدمة فيصبح نمو الدول الثانية محكوما ومشروطا بنمو الدول الأولى.

5-7- التخلف: هو عملية اجتماعية تاريخية كلية متعددة الأبعاد، أوجدتها وكرستها قوى متنوعة خارجية وداخلية ونمت في إطارها خصائص وسمات تشير إلى اختلاف مكونات المجتمعات المتخلفة وطاقاتها الإنتاجية ، وأنماط الحياة والسلوك فيها عن تلك التي تسود البلدان المتقدمة[4].

المطلب الثالث: أهداف التنمية

يتلخص الهدف العام للتنمية في تحقيق الرفاه المتوازن والشامل للأفراد والجماعات في أي مجتمع من خلال الاستخدام الأمثل للمصادر والثروات والأساليب المتاحة[5]. وكذا إحداث التغييرات الاجتماعية التي تساهم في تحقيق التوازن بين الجانب المادي والجانب البشري بما يحقق للمجتمع بقاءه ونموه[6]، ويتحقق الهدف الرئيسي من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع ، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي.

- توسيع فرص الحريات والقدرات الموضوعية للناس في التعليم والصحة والسياسة والاقتصاد وفي البحوث العلمية، وبذا تكون عاملا فعالا وسببا لتوليد تغيير سريع في بناء إنسان جديد يتمتع بالرفاه والحرية معا.

---

[1] محمد غربي وآخرون، المرجع السابق، ص224.

[2] أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد، مرجع سابق، ص10.

[3] محمد غربي وآخرون، المرجع السابق، ص224..

[4] أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد، المرجع السابق، ص-ص 11-12.

[5] هشام مصطفى الجمل، دور الموارد البشرية فى تمويل التنمية بين النظام المالى الإسلامى والنظام المالى الوضعى دراسة مقارنة. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي ، 2006، ص78.

[6] طلعت مصطفى السروجي، مرجع سابق، ص36.

– الانتقال إلى مرحلة جديدة شاملة الإنتاج والانسان ومقدراته وقدراته وفرص حياته ومشاركاته الإيجابية على مستوى مغاير لمرحلة سابقة.

– تهيئة سيطرة الانسان على بيئته وامكاناته وطاقاته لبناء حاضره ومستقبله من واقع الشعور بمسؤولية الانتماء الاجتماعي والقدرة على المنافسة في عالم يحكمه منطق الصراع.

– تأمين زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد عبر فترة ممتدة من الزمن ، وإلى إنشاء التنظيم السياسي الممثل لمصالح القوى صاحبة المصلحة الحقيقية في التنمية ، وإلى إيجاد أعداد وفيرة من الكفاءات الإدارية والتنظيمية وإلى إجراء تغييرات في القيم والعادات وفي بعض التنظيمات والمؤسسات السائدة أو خلق مؤسسات وتنظيمات جديدة.

– إزالة جميع المصادر الرئيسية لبقاء التخلف منها الفقر والطغيان وضعف الفرص الاقتصادية وكذا الحرمان والقهر الاجتماعي والسياسي[1].

– زيادة الدخل القومي أي ما يقابله من مشتريات من سلع وخدمات وهذا بهدف القضاء على الفقر وتحسين مستوى المعيشة.

– رفع مستوى المعيشة وهذا من خلال تقليل الفوارق في توزيع الدخول بمراعاة التوزيع وعدالته.

– تقليل التفاوت في الدخول والثروات عن طريق استثمار الموال بدل اكتنازها.

– تعديل الهيكل الاقتصادي للاقتصاد القومي وهذا عن طريق إحداث عدالة بين كل القطاعات الاقتصادية سواء الزراعية منها أو الصناعية[2].

– معالجة المشكلات الاجتماعية الناتجة عن التغيير والمتصلة به.

– إشباع الاحتياجات الاجتماعية لأفراد المجتمع بمفهومها الشامل من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة (تعليم، صحة، إسكان، ثقافة، رعاية اجتماعية، تنشئة اجتماعية...إلخ).

– والحاجات الاجتماعية تتحدد في:

أ– الحاجة إلى العمل والتملك والاستهلاك.

ب– الحاجة إلى العيش في مناخ أسري مستقر يتوفر فيه الاطمئنان والحب والتفاهم.

[1] إبراهيم حسين العسل ، مرجع سابق، ص–ص 28–29.

[2] سوسن مريبعي "التنمية البشرية في الجزائر الواقع والآفاق" ، رسالة ماجستير (جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع علوم التسيير، 2012–2013)، ص20.

ج- الحاجة إلى الحماية الاجتماعية وضمان الحقوق الأساسية.

د- الحاجة على وجود قوة تتمثل في الضبط الاجتماعي الذي يحقق الطمأنينة والأمان.

هـ- الحاجة إلى التعليم.

و- الحاجة إلى الاستمتاع بصحة جيدة.

ز- الحاجة للإمتثال لمعايير والقيم في إطار قيم المجتمع.

ح- الحاجة للابتكار والابداع.

ط- الحاجة إلى الرعاية الاجتماعية للفئات الخاصة[1].

المطلب الرابع: مؤشرات التنمية

تتضمن عملية دراسة التنمية في جوانبها المختلفة (سياسية، إجتماعية، ثقافية، اقتصادية) مجموعة من المؤشرات التي من خلالها يتم قياس مدى تحقيق الدولة للتنمية من عدمها ، ونلخص أهمها في ما يلي:

1- المؤشرات الاقتصادية: تقدم المؤشرات الاقتصادية معلومات حول الملامح الأساسية للتنمية الاقتصادية ، وهي مؤشرات تعكس في مجملها أداء الاقتصاد الكلي وخصائص المؤسسات المعنية بالنمو الاقتصادي في الدولة. وقد تبنى البنك الدولي فكرة نشر مؤشرات للتنمية منذ عام 1978 ، وذلك اعتمادا على وضع صيغ موحدة للبيانات ونظرا لتعدد المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس مستويات التنمية الاقتصادية ، فإننا سنتطرق إلى أهم هذه المؤشرات وأكثرها شيوعا وهي:

- **نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي:** يمثل الدخل القومي الإجمالي أحد المقاييس الرئيسية التي تستخدم لقياس إجمالي القيمة المضافة من المصادر المحلية والأجنبية من قبل كل المنتجين المقيمين .والدخل القومي الإجمالي هو حاصل جمع الناتج المحلي الإجمالي وصافي الإيرادات من الدخل الأولي من المصادر الخارجية. أما نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فهو محصلة قسمة إجمالي الدخل القومي لدولة ما على عدد سكانها في منتصف العام[2]. ويشير تقرير التنمية لعام 2004 إلى تصنيف دول العالم إلى أربع فئات تبعا لنصيب الفرد من الدخل القومي كما يلي:

-**الدول ذات الدخل المرتفع:** وهذه الدول يزيد نصيب الفرد فيها عن 9076 دولار سنويا.

[1] طلعت مصطفى السروجي ، مرجع سابق، ص-ص 38-39.

[2] أشرف محمد عاشور، مرجع سابق ، ص114.

-**الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع:** ويتراوح نصيب الفرد فيها من الدخل القومي بين 2936 إلى 9075 دولار سنويا.

- **الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض:** ويتراوح موسط نصيب الفرد فيها بين 736 إلى 2935 دولار سنويا وتستحوذ هذه الفئة على مجموعة كبيرة من دول العام.

- **الدول منخفضة الدخل:** وتشمل الدول التي يقل متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عن 735 دولار سنويا، تمثل الشريحة الدنيا بين اقتصاديات العالم ويعيش معظم سكانها في فقر مدقع [1] .

2- مؤشر نسبة العاملين بالأنشطة الأولية: إن تركز العمالة في قطاع الحرف الأولية يعني نمط اقتصادي معاشي في المقام الأول، إذ يظل معظم هؤلاء العمال يقضون أيامهم في إنتاج الغذاء من أجل البقاء، وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض نسبة العاملين بالحرف الأولية يشير إلى أن قليل من المزارعين يستطيعون إنتاج ما يكفيهم ويكفي احتياجات باقي السكان من الغذاء ، الأمر الذي يمكن باقي العمالة من الاتجاه للعمل بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ويسهمون في زيادة الدخل القومي يضاف إلى ذلك أن مقدرة نسبة قليلة من الأيدي العاملة على إنتاج غذاء يكفي احتياجات مجتمعهم وأحيانا مجتمعات أخرى إنما يعكس اقتصاد زراعي متطور يرتكز على الأخذ بتقنيات زراعية متقدمة[2].

3- مؤشر استهلاك الطاقة: يعكس متوسط استهلاك الطاقة خصائص الوضع التنموي على خريطة العالم فاستهلاك الطاقة يبلغ مستوياته العليا في الدول الصناعية المتقدمة ويقل تدريجيا إلى أن يصل إلى أدنى مستوياته في الدول التي لم تخطو أولى خطواتها التنموية، وهذه الدول مازالت تعتمد على الطاقة البشرية والحيوانية ، وتنقسم دول العالم على خمس مستويات تبعا لمتوسط استهلاك الفرد من الطاقة بعد استثناء الدول الصناعية التي تأتي في مقدمة دول العلم . ويتراوح متوسط استهلاك الفرد من الطاقة في دول النمط الثاني ما بين 500 إلى 1500 كجم ، أما دول الفئة الثالثة فيتراوح متوسط الاستهلاك بها ما بين 150 إلى 499 كجم ، في حين يتراوح متوسط استهلاك الفرد في دول المجموعة الرابعة بين 50 على 149 كجم ، وأخيرا تأتي دول المجموعة الأخيرة ويقل متوسط استهلاك الفرد بها عن 50 كجم وجميعها تقع داخل القارة الافريقية باستثناء دولتي بورما ونيبال.

4- مؤشر نسبة صادرات السلع المصنعة والتقنيات الراقية: تشمل السلع المصنعة كل المنتجات الصناعية الأساسية المرتبطة بالمواد الكيماوية والآلات ومعدات النقل وكافة الساع الصناعية الأساسية الأخرى مثل المنسوجات والملابس والأغذية والمشروبات والتبغ ، ويقصد بالتقنيات الراقية المنتجات ذات الكثافة العالية من البحث والتطوير ، وتشمل المنتجات المتعلقة بمجالات الفضاء والكمبيوتر والأدوية والأجهزة العلمية والآلات الكهربائية ، أو بمعنى آخر فإن نسبة الصادرات من السلع الصناعية والتقنية تعكس الإنتاج وطبيعته والتقنية

[1] البنك الدولي: تقرير التنمية في العالم ،2004، ص270.

[2] اشرف محمد عاشور، مرجع سابق، ص121.

ومستواها والاستهلاك في المجتمع ، وجميعها انعكاس صادق للفكر التقني السائد ، كما أنها تعطي مؤشرا على قدرات الشعوب في الإنتاج والابتكار والمنافسة في الأسواق العالمية[1].

5- مؤشر الأمن الاقتصادي: ويقصد به قدرة إدارة النظام الاقتصادي على تحقيق اكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي من السلع والمنتجات المختلفة لسكان الدولة. ويتوقف تحقيق الأمن الاقتصادي على عدة عوامل أبرزها الاعتماد على قطاعات اقتصادية استراتيجية ومتنوعة الأمر الذي يؤدي إلى نشوء سلسلة واضحة من الاقتصاديات السياسية الوطنية والذي يهدف إلى ترسيخ وتدعيم الرفاهية الوطنية[2].

6- مؤشر الواردات من السلع والخدمات: وهي قيمة السلع والخدمات السوقية المشترات من العالم بما في ذلك قيمة البضاعة والشحن والتأمين والنقل والفر وغير ذلك من الخدمات[3].

2- المؤشرات الديمغرافية:

2-1- مؤشر النمو السكاني: حيث يشير المعدل السنوي للنمو السكاني إلى عدد السكان الموجودين فعلا في منطقة معينة وفي وقت معين ويلعب معدل خصوبة المرأة والثقافة دورا في ارتفاعه وانخفاضه[4] ، وتعتبر معدلات النمو السكاني أحد المؤشرات المهمة عند دراسة سمات البلدان المتقدمة والبلدان النامية لا سينا في ظل اتجاه معدلات النمو إلى الانخفاض الحاد في بعض الدول المتقدمة الأمر الذي يؤدي إلى تناقص حجم السكان ، في حين أن تقديرات النمو السكاني للعديد من الدول النامية تشير إلى تضاعف حجمها السكاني ، حيث أن الكثير من مشكلات العالم ينجم بشكل مباشر أو غير مباشر عن التضخم والنمو ، ومع تناقص هذا التضخم تدريجيا ستتاح الفرصة للبشرية أن تطوي صفحة هذه المشكلات ، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال امتلاك مفاتيح التنمية الحديثة ممثلة في التعليم والرعاية الصحية والنمو السكاني المتوازن والتنمية الاقتصادية المتوازنة لموارد البلدان النامية بما يحقق لها الاستدامة[5].

2-2- معدل المواليد: هو أحد المؤشرات الثلاثة التي يبنى على أساسها دليل التنمية البشرية ، وهو عدد الزيادة في المواليد الخام خلال سنة معينة ، والثابت أن معدلات الخصوبة تتباين وفقا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان[6]. وعلى هذا الأساس يصبح الاعتماد على معدل المواليد للوصول إلى نتيجة مؤادها أن برامج قوية لتنظيم الأسرة وخطط تنموية طموحة تهدف إلى إجراء إصلاحات اجتماعية واقتصادية يمكنها أن تساهم

[1] أشرف محمد عاشور، المرجع السابق ، ص-ص 126-127.
[2] المرجع نفسه ، ص130.
[3] إبراهيم حسين العسل ، مرجع سابق ، ص41.
[4] المرجع نفسه ، 130.
[5] أشرف محمد عاشور، المرجع السابق، ص-ص 135-136.
[6] إبراهيم حسين العسل، مرجع سابق، ص42.

في خفض معدلات الخصوبة وبذلك يصبح معدل المواليد أحد المؤشرات الديمغرافية الرئيسية للتعرف على مستوى التنمية[1].

2-3- معدل وفيات الرضع: هو احتمال الوفاة خلال الفترة المحصورة من الولادة واكتمال السنة الأولى من العمر بين كل 1000 حالة ولادة حية وللرعاية الصحية بالأم الحامل والاهتمام بها دور مهم في انخفاض هذا المعدل أو ارتفاعه[2]. فهو أحد المؤشرات المهمة التي يحكم بها على تحسن الخدمات العامة في مجال رعاية الصحة والتغذية والمؤسسات الاجتماعية المختلفة وجميعها مرآة صادقة لمراحل التنمية التي مرت بها الدول التي تتجلى في مدى الاهتمام والعناية بالمولود قبل ولادته وخلال السنة الأولى من عمره.

2-4- نسبة صغار السن: يعكس التفاوت في نسبة أعداد صغار السن مستوى الخصوبة السائد ، فانخفاض الخصوبة يؤدي إلى انخفاض أعداد السكان الأصغر سنا ، ففي الدول النامية حيث يتزايد السكان بسرعة تصبح كل مجموعة ميلاد جديدة اكبر من سالفتها ، ويشبه المجتمع السكاني هرما ضخم القاعدة . أما في الدول المتقدمة حيث تكون الخصوبة منخفضة وارتفاع أمد الحياة ، فإن الهرم السكاني يشبه عمودا سوف يصبح أكثر تكاثفا عند قمته. وارتفاع نسبة صغار السن –وهم فئة غير منتجة– يعني ارتفاع عبء الاعانة ، ومزيد من الجهود والنفقات التي ترصدها الدولة من أجل توفير احتياجات هؤلاء السكان من غذاء وملبس ورعاية صحية وتعليم وغيرها من الخدمات ، وكل ذلك ينعكس بظلاله على الجهود المبذولة للتنمية . بل أحيانا يؤدي إلى تشتتها وتضبط السياسات التنموية لا سيما وأن معظم هذه البلدان لم تحقق بعد قدرا كبيرا من التطور الاقتصادي والاجتماعي، بل إن دولا عديدة منها مازالت تقبع في دائرة الفقر والتخلف[3].

2-5- أمد الحياة: ويقصد به (توقعات الحياة عند الميلاد) عدد السنوات المتوقع أن يعيشها الطفل المولود حديثا في حالة بقاء أنماط الوفيات السائدة في وقت ميلاده على حالها طوال حياة الطفل وما من شك في أن هذا المؤشر يحمل بين جوانبه أمور عديدة ، فهو يعكس ما يتعرض له الفرد من مؤثرات مختلفة داخل المجتمع منذ الحمل حتى الوفاة فالرعاية الصحية والغذاء الذي يحصل عليه والبيئة التي يحيا بداخلها والمسكن والتعليم وطبيعة العمل والدخل والضغوط الاجتماعية والنفسية التي يتعرض لها ، جميعها يؤثر على احتمالات البقاء على قيد الحياة[4].

3-المؤشرات الاجتماعية: إن تلبية الاحتياجات الأساسية هي جزء هام من التنمية ، لذا توجه الدول الغنية جزء من ثرواتها لإنشاء المؤسسات الخدمية المختلفة. ونتيجة لذلك تتمتع شعوبها بتعليم ورعاية ووقاية صحية افضل فالأطفال يصبحون أكثر حظا في البقاء والبالغين يصبحون أكثر سعادة لأنهم يعيشون طويلا، في ظل هذا التحول

[1] أشرف محمد عاشور ، مرجع سابق ، ص140.

[2] إبراهيم حسين العسل ، المرجع السابق، ص42.

[3] أشرف محمد عاشور، المرجع السابق، ص-ص 145-147.

[4] المرجع نفسه، ص148.

إلى الأفضل يستطيع السكان زيادة الإنتاجية وتحقيق مزيد من التنمية، من هنا تأتي أهمية المؤشرات الاجتماعية فهي تسعى لمعالجة أوجه النقص في المؤشرات الأخرى ومن هذه المؤشرات:

3-1- نوعية الغذاء: إن نوعية الغذاء الذي يحصل عليه الفرد أحد المظاهر المهمة للأمن الغذائي للفرد وبناء جسم قوي للإنسان، فلكي يحافظ الانسان على مستوى نشاطه الطبيعي فإنه يحتاج إلى 2360 سعر حراري يوميا ليقوم الجسم بوظائفه الحيوية، وطبيعي أن الخلل وعدم التوازن الغذائي يؤدي إلى ظهور أمراض عدة أبرزها تأخر النمو والضعف العام وفقر الدم وضعف النظر وغيرها.

وبناء على ما سبق فإن نوعية الغذاء تعد مؤشرا مهما للتمييز بين عالمي التقدم ونقيضه، فهو أحد العناصر الرئيسية التي تؤثر على مقدرة الفرد على العمل والإنتاج ، ومن ثم فالدول التي يحصل سكانها على احتياجاتهم من الغذاء وبشكل متوازن هي التي نجحت في تحقيق نمط تنموي متقدم ، في حين مازالت الدول التي لا يحصل أفرادها على احتياجاتهم من الغذاء تقبع في أسفل سلم التقدم ويعاني سكانها من أمراض ترتبط معظمها بنظم التغذية.

3-2- التعليم والقدرة على القراءة والكتابة: يعتبر التعليم ثان التحديات التي وضعت على قائمة الأهداف الأساسية لمشروع الألفية للتنمية لتخفيض مستويات الفقر المدقع بصورة جوهرية[1]، كما أن مؤشر التعليم يعد من أهم المؤشرات لتحقيق التنمية البشرية ، فتحسين وارتفاع المستوى التعليمي للمواطنين يجعلهم أكثر إيجابية في مواجهة قضايا الوطن، ويجعلهم ذو مشاركة اكثر فعالية في برامج التنمية والتعليم . ويتكون مؤشر التعليم من القراءة والكتابة لدى البالغين كما ظهر في التقرير الأول للتنمية البشرية ثم أضيف إليه متوسط سنوات التمدرس في تقرير التنمية البشرية لعام 1991، ويمكن تلخيص أهم المؤشرات التعليمية فيما يلي:

- نسبة إلمام البالغين بالقراءة والكتابة.
- نسبة الأميين إلى جملة السكان.
- نسبة السكان الذين يعيشون على مسافة معينة من أقرب مؤسسة للتعليم النظامي في المراحل المختلفة للتعليم.
- متوسط عدد التلاميذ في الفصل في مراحل التعليم المختلفة.
- نسبة السكان الذين يقيمون في مناطق يزيد فيها متوسط عدد تلاميذ الفصل على المعدل المقبول في مراحل التعليم المختلفة.
- نسبة التسرب في المراحل الأولى للتعليم.
- نسبة السكان الذين يزيد عمرهم عن 15 سنة والذين اشتركوا في برامج تعليم لا نظامية أي خارج نظام التعليم الرسمي.

[1] المرجع السابق ، ص-ص 151-154.

- متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس في مراحل التعليم المختلفة.
- نسبة التلاميذ في المرحلتين الأولى والثانية للتعليم والذين يلجأون إلى الدروس الخصوصية.
- نسبة المقيدين في مدارس أو معاهد خاصة إلى جملة المقيدين في المرحلتين الأولى والثانية للتعليم[1].

3-3- البطالة: تشير البطالة إلى جميع الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه ولكنهم لا يعملون لعدم توافر فرص عمل، وللبطالة آثار عديدة بعيدة المدى غير فقدان الدخل، أبرزها الأضرار النفسية وفقدان حافز العمل والمهارة والثقة في النفس وازدياد العلل المرضية وإفساد العلاقات الأسرية والحياة الاجتماعية ...وغيرها. ولعل أخطر صور البطالة التي تؤثر على الدول النامية في سعيها للتنمية هو هجرة العاطلين المهرة من العلماء والباحثين والمهنيين وذوي التخصصات النادرة مما يفقد هذه الدول أغلى مواردها[2].

3-4- خدمات البنية الأساسية: تمثل خدمات البنية الأساسية أحد تحديات التنمية لما لها من أهمية للسكان ففي أحيان كثيرة تخذل الخدمات الفقراء، وتصبح الخدمات مؤشر لمستوى التنمية عندما تغطي كل السكان، وتنجح عندما ندرك أن الموارد واستخدامها الفعال أمران لا ينفصلان، ذلك أن الاستخدام الأفضل يجعل الموارد الإضافية اكثر إنتاجية ، ووجود أمثلة قوية على أن عمل الخدمات بصورة جيدة إنما يعكس أن بوسع الحكومات والمواطنين ان يؤدوا عملا أفضل في صلب عملية تقديم الخدمات للمحرومين منها[3].

3-5- الصحة: يقصد بالصحة توفر كافة الإمكانيات الوقائية والعلاجية الملائمة والكافية (كما ونوعا وتوزيعا) لضمان مستويات صحية لائقة، وتولي الدول الحديثة أهمية فائقة لموضوع الصحة والرعاية الصحية لمواطنيها، فتمتع الفرد بصحة جيدة يزيد من إنتاجيته وبالتالي مقدار مساهمته في تحقيق أهداف التنمية الشاملة، ويمكن تلخيص أهم مؤشرات الصحة في النقاط التالية:

- معدل مأمول الحياة مع التمتع بالصحة عند الميلاد بالسنوات.
- معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة (لكل 1000 مولود حي).
- معدل وفيات الرضع (احتمالات الوفاة بين الميلاد والسنة الأولى من العمر لكل مولود حي).
- معدل وفيات البالغين (احتمالات الوفاة بين سن 15 و60 سنة لكل 1000 ساكن) .
- نسبة وفيات الأمومة لكل 100000 مولود حي.
- معدل الوفيات الناجمة عن أسباب محددة لكل 10000 ساكن.
- توزع سنوات العمر المفقودة حسب الأسباب الأعم (%).
- توزع أسباب الوفيات بين بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات (%).

[1] سوسن مريبعي، مرجع سابق، ص43.

[2] أشرف محمد عاشور، مرجع سابق، ص159.

[3] المرجع نفسه ، ص163.

- معدل انتشار السل لكل 100000 ساكن.
- معدل حدوث السل لكل 100000 ساكن كل سنة.
- معدل انتشار فيروس الايدز بين الكبار البالغين من العمر 15 سنة فما فوق لكل 100000 ساكن[1].

3-6- الرفاه ونوعية الحياة:

يمكن النظر على أن التنمية كونها عملية توسع في الخيارات التي يتمتع بها الأفراد. ومن هذا المنطلق يركز هذا المؤشر على أسلوب الحياة البشرية والخيارات التي تتيحها التنمية للفرد والمجتمع على حد سواء ، وهنا لا يقتصر التركيز على الموارد أو الدخل الذي من حق المرء التصرف فيه ، بيد أن هذا النهج معنى بمسائل الأمن المشترك والسعادة الشخصية لكل إنسان ، وذلك من خلال تقييم ظروف السكان المعيشية ، وأثر استهلاك السلع على الأداء المختلف لهؤلاء السكان ، أي ان التركيز هنا ينصب على ناتج الأداء الوظيفي بدلا من السلع وحدها وكما يبدو فإن قياس الرفاه ونوعية الحياة يتطلب رؤية شاملة لمؤشرات عديدة ترتبط في معظمها بالدخل ، الانفاق، الاستهلاك، الصحة ، التعليم، التغذية ، إتاحة الفرص ، القدرات الفردية.....أو بمعنى آخر هو محصلة لكافة جوانب متغيرات التنمية الشاملة.

3-7- تمكين المرأة: اهتمت مؤتمرات الأمم المتحدة التي عقدت خلال عقد التسعينات من القرن العشرين بتسليط الضوء على أن حقوق إنسانية، وأن المساواة بين الجنسين أساسية في عمليات التقدم والتنمية ، وأن تخويل المرأة حقوقها وسلطاتها يجب أن تدعمه الحكومات والمنظمات الدولية، ويحدد مؤشرات التنمية المتعلقة بالنوع، نسب النوع لكل من هذه الأبعاد الثلاثة العمر النسبي المتوقع، التعليم، ونسبة الدخل الذي تم الحصول عليه، ويحاول مؤشر تقوية النوع قياس تمكين الاناث، ويتكون من ثلاثة متغيرات: نسبة تمثيل المرأة في البرلمان، نسبة شغل المرأة لوظائف القمة، ونصيب الأنثى من الدخل[2].

المبحث الثاني: نظريات التنمية

بعد الحرب العالمية الثانية زاد الاهتمام حول ضرورة إحداث تغيرات هيكلية في النشاط الاقتصادي للدول النامية، بما يتفق مع مشكلاتها التي تختلف في طبيعتها عن تلك السائدة أو التي سادت اقتصاديات الدول المتقدمة عند بداية انطلاقها في طريق التقدم الاقتصادي ، ومن بين المنظرين والمفكرين الذين تحدثوا في هذا الشأن نجد: نيركس، لويس، ميردال ، هيرشمان، روستو، روزنشتين، رودان، فرانسوا بيرو....إلخ ، حيث حاول كل منهم إعطاء الكيفية التي تحدث وفقها عملية النمو أو التنمية عند بداية انطلاقها في الدول المتقدمة، أو كيفية دفع عملية التنمية في الدول النامية وفق نظريات مختلفة والتي نقتصر منها على ذكر أهمها فيما يلي:

[1] سوسن مريبعي، مرجع سابق، ص52.
[2] المرجع نفسه، ص-ص 175-176.

المطلب الأول: نظرية الدفعة القوية

يرى "بول روز نشتين" صاحب هذه النظرية أن القضاء على التخلف يحتاج إلى دفعة قوية أو سلسلة من الدفعات القوية ويشبه التنمية بعملية إقلاع الطائرة. فلكي تقلع الطائرة وتتخلص من الجاذبية وتصبح محمولة على الهواء لا بد لها من سرعة قوية ، وكذلك الاقتصاد المتخلف يحتاج إلى دفعة قوية لينطلق في طريق التنمية وهذه الدفعة ضرورية لسببين:

– الدفعة القوية تمكن من إقامة صناعات متكاملة ذات إنتاج ضخم للتصدير وإغراق الأسواق الخارجية والتغلب بالتالي على ضعف الأسواق في البلدان النامية وضعف القدرة الشرائية.

– إن إقامة الصناعة القوية يحتاج إلى بنية أساسية قوية في الري والنقل والمواصلات وهذه لتؤتي ثمارها لابد من إقامتها بدفعة قوية على آجال متباعدة حتى يمكن الاستفادة منها[1].

ويرى رودان أنه لابد من القضاء على القيود المفروضة على التنمية في البلدان المتخلفة، وفي مقدمة هذه القيود ضيق حجم السوق، ولهذا فإن التقدم خطوة خطوة في نظره لن يكون له تأثير فاعل في توسيع السوق وكسر الحواجز والقيود وكسر الحلقة المفرغة للفقر التي تعيشها البلدان المتخلفة، بل يتطلب الأمر حد أدنى من الجهد الإنمائي ليتسنى للاقتصاد الانطلاق من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي[2]. ويؤكد رودان على ضرورة توفر رؤوس أموال ضخمة محلية وأجنبية، والقيام باستثمارها في إنشاء قاعدة صناعية ومشروعات عامة متعددة ، تشرف عليها الحكومات ، ويؤكد على حتمية التصنيع وأهميته الذي يحتاج إلى رأسمال أولي يمكن الاقتصاد من الانطلاق، فإذا لم تتوفر دفعة التمويل القوية فإن الاستثمارات التدريجية ستتلاشى دون أن تفلح في انطلاق الصناعة[3].

فالتصنيع هو السبيل الوحيد لتطوير الاقتصاديات المختلفة، ويصر أيضا على أهمية تحقيق التوازن فيما بين مشاريع القاعدة الأساسية ومشاريع الصناعة الاستهلاكية[4].

ويرى أن هناك أسلوبان للتصنيع، الأسلوب الأول يتم بتوجيه موارد الدولة لإقامة الصناعات الثقيلة والاستهلاكية بغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي، وهو أسلوب مكلف ويحمل الأجيال تضحيات ضخمة، كما أنه يبتعد عن التشغيل الأمثل للموارد لأنه يتجاهل مزايا التخصص وتقسيم العمل، أما الأسلوب الثاني الذي يرجحه فيتم بقيام الدول المتقدمة باستثماراتها المباشرة وغير المباشرة في الدول المتخلفة، ويعتقد أن هذا السلوب بفعل مزايا التخصص فهو مفيد للبلدان المتخلفة والمتقدمة على حد سواء.

[1] محمد منير حجاب، مرجع سابق، ص37.

[2] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص82.

[3] محي الدين حمداني، مرجع سابق، ص33.

[4] قادري محمد الطاهر، مرجع سابق، ص36.

ويبرر تبني الدفعة القوية بتحقيق الوفورات الخارجية التي تنتج عن برنامج الاستثمار الضخم في كل من مشروعات البنية التحتية ومشروعات رأس المال الإنتاجي المباشر. إن مثل هذه الموفورات تنتج عن ظاهرة عدم التجزئة والتي تعني أن رأس المال غير قابل للتجزئة وبالتالي فإن الإنتاج ذي حجم كبير من شأنه أن يستغل وستثمر رأس المال بشكل أكثر كفاءة من الإنتاج ذي الحجم الصغير[1].

نقد نظرية الدفعة القوية: من جملة الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية ما يلي:

– تتطلب الدفعة القوية رؤوس أموال ضخمة لإقامة القاعدة الصناعية الضرورية، وهي مشكلة بالنسبة للبلدان النامية التي لا تتوفر لديها مثل هذه الموارد.

– كما تحتاج الدفعة القوية إلى كوادر كثيرة ومتنوعة اقتصادية وإدارية ومحاسبية وهندسية والتي لا تتوفر في مثل هذه البلدان المتخلفة.

– أكدت هذه النظرية على تنمية الصناعة دون التأكيد على تنمية الزراعة والتي تعتبر النشاط السائد في مثل هذه البلدان.

– تؤكد هذه النظرية على مشكلة ضيق السوق لكن تأكيدها على الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية للسوق المحلي لا يمكن أن يحل مشكلة ضيق السوق.

– أن توزيع الاستثمارات على جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية قد يؤدي إلى صغر حجم الوحدات الإنتاجية دون الحجم الأمثل ولهذا يصعب عليها الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير ووفوراته الخارجية.

– إن تطبيق هذه النظرية يزيد من مستوى الطلب على العديد من السلع والمواد ومستلزمات الإنتاج الأمر الذي يولد ضغوطا تضخمية في الاقتصاد.

ولهذه الأسباب فإن المنتقدين يعتقدون بأن الشواهد تعتبر غير كافية لإثبات أن الدفعة القوية للاستثمارات هي عامل ضروري ومناسب للتنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصاديا[2].

المطلب الثاني: نظرية النمو المتوازن والنمو الغير متوازن

1- نظرية النمو المتوازن: تنسب هذه النظرية إلى راغنر نيركس صاحب حلقة الفقر المفرغة، والتي هي امتداد لنظرية الدفعة القوية في صيغة حديثة. ويركز نيركس على مشكلة الحلقة المفرغة للفقر التي يقر فيها أن الدول الفقيرة ستظل كذلك لكون أن الفقر سبب لعدم الادخار الذي هو سبب لعدم الاستثمار الذي هو سبب لاستمرار

[1] محي الدين حمداني، مرجع سابق، ص34.

[2] حربي موسى محمد عريقات، مرجع سابق، ص84.

الفقر[1]. مؤكدا أن كسر الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسيع حجم السوق الذي يتحقق من خلال جبهة عريضة من الاستثمارات في الصناعات الاستهلاكية وتطوير جميع القطاعات في آن واحد بحيث تنمو جميع القطاعات في نفس الوقت، مع التأكيد على تحقيق التوازن بين القطاعين الصناعي والزراعي حتى يمثل تخلف الزراعة عقبة أمام تقدم الصناعة.

ولتوفير الموارد المالية للبرنامج الاستثماري الضخم يدعو نوركس إلى الاعتماد على الموارد المحلية والني ينبغي ان تأتي من القطاع الزراعي، كما يدعو إلى استيعاب فائض العمالة في بناء مرافق الاستثمار الاجتماعي والذي يؤدي إلى رفع إنتاجية القطاع الزراعي، ويرى ضرورة فرض ضرائب زراعية وتحويل شروط التبادل التجاري لغير صالح الفلاح، وبسبب عدم فاعلية السوق في البلدان المتخلفة فإنه يلقي على الدولة مهمة القيام بدور في مجال التخطيط والتنفيذ والمتابعة.

نقد نظرية النمو المتوازن:

– إن إقامة الصناعات جميعها في آن واحد قد يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج مما يجعلها غير مربحة للتشغيل في غياب العدد الكافي من المعدات الرأسمالية.

– يعتبرها البعض غير واقعية لأنها تفترض توفر موارد مالية ضخمة لتنفيذ برنامجها وهذا غير متوفر في البلدان المتخلفة .

– تؤدي إلى عزل البلدان النامية عن الاقتصاد الدولي لتركيزها على التنمية من أجل السوق المحلي.

– يرى البعض أن تطبيق هذه النظرية سوف يشجع على الضغوط التضخمية لأنه يتطلب موارد كثيرة ليست متوفرة لهذه البلدان.

لهذا فإن نظرية النمو المتوازن ليست فكرة خاطئة في نظر البعض، ولكنها غير ناضجة، لأنها قابلة للتطبيق في مراحل لاحقة من النمو المستدام ولكنها غير ملائمة لكسر الجمود الذي تتميز به البلدان المتخلفة[2].

2– نظرية النمو غير متوازن: ارتبطت هذه النظرية بالاقتصادي المعروف ألبرت هيرشمان، الذي يرى ضرورة أن يكون تركيز الدولة لبرامج ومخططات التنمية على قطاع رئيسي ورائد وذلك بسبب قلة الموارد المالية ، ويرى أن اتباع هذا الأسلوب هو الأفضل للدول النامية[3].

[1] محي الدين حمداني، مرجع سابق، ص34.

[2] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص– ص 87–88.

[3] المرجع نفسه، ص 36.

وتنطلق هذه النظرية من فكرة أساسية مفادها أنه عندما تقام بعض المشاريع الاستثمارية في البلدان المتخلفة، تؤدي بدورها إلى ضرورة إقامة مشاريع استثمارية أخرى وهذا بدوره يؤدي إلى دفع عملية التنمية وفي واقع الأمر هذه المشاريع صناعية بالدرجة الأولى باعتبارها نشاطا اقتصاديا رائدا[1].

ويؤكد هيرشمان بأن الخطة التي تطبق عدم التوازن المقصود والمخطط هي أفضل طريقة لتحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية فالاستثمار في القطاعات الاستراتيجية أو الصناعات الاستراتيجية يقود إلى استثمارات جديدة ويمهد الطريق لدفع عملية التنمية ، ويعتقد هيرشمان أن التنمية قد سارت على هذا المنوال ، حيث أن النمو ينتقل من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة ويؤكد بأن التنمية يمكن أن تحدث من خلال عدم التوازن في الاقتصاد ، وأن هذا يمكن أن يحدث من خلال الاستثمار في رأس المال الاجتماعي أو في نشاطات إنتاجية مباشرة، فالأول يخلق وفورات خارجية بينما الثاني يستفيد من هذه الوفورات ذلك لأن الاستثمار في رأس المال الاجتماعي يشجع الاستثمار الخاص. وقد أيد هيرشمان الفكرة التي تنص بأن يبدأ التصنيع في المدن الكبرى وأن لا تعطى الأولوية للتنمية الريفية، واعتبر التنمية غير المتوازنة من شأنها أن تتغلب على العجز في اتخاذ القرار الاستثماري ، الذي تفتقر إليه هذه البلدان ، وإذا أريد للاقتصاد أن يشق طريقه إلى الأمام فإن مهمة السياسة الإنمائية يجب أن تبقي على الضغوط وعلى عدم التناسب واختلال التوازن فالنمط المثالي عند هيروشمان يتمثل في خطوات متتابعة تقود الاقتصاد بعيدا عن التوازن ، فكل خطوة إنمائية تخلق اختلالا في التوازن سوف يصحح نفسه عن طريق إحداث اختلال في التوازن لخطوة تالية تحث الاقتصاد على أن يخطو مرة أخرى وهكذا . فالتنمية عند هيروشمان عملية ديناميكية تنقل الاقتصاد من حالة لا توازن إلى حالة لا توازن أخرى ولكن على مستوى أعلى من الإنتاج والدخل[2].

الانتقادات الموجهة لنظرية النمو غير المتوازن:

– تهمل المقاومة التي تنشأ في الاقتصاد من جراء عدم التوازن وتركز فقط على المحفزات للتوسع والتنمية.

– إن خلق عدم التوازنات في الاقتصاد من خلال الاستثمار في قطاعات استراتيجية وفي ضوء الشح في الموارد قد يقود إلى الضغوط التضخمية ومشكلات ميزان المدفوعات في البلدان النامية.

– أن هذه النظرية تفترض وجود مرونة عالية في عرض الموارد وهذا غير واقعي[3].

المطلب الثالث: نظرية أقطاب (مراكز) النمو

كان الفرنسي "فرانسوا بيرو" أول من شرح ما يسمى بنظرية أقطاب النمو التي لا يختلف جوهرها عما شرحه هيرشمان في نظرية النمو غير المتوازن، باعتبار أن هذا الأخير اعتمد عليها في شرح نظريته. حيث يرى

[1] A.HIRSHMAN : The Stratégie of Economic Développement , New Haven ,1985.p66.

[2] حربي محمد موسى عريقات، المرجع نفسه، ص–ص 89–91.

[3] المرجع نفسه، ص92.

فرانسوا بيرو ان التنمية الصناعية لا تحدث في كل مكان ودفعة واحدة بل تحدث في نقاط معينة أو أقطاب تنموية بدرجات متفاوتة من النمو، وبالتالي تنشر تأثيراتها في الجهات المجاورة عبر قنوات لتمس مختلف جوانب الاقتصاد الوطني[1].

وبخصوص ظاهرة مراكز النمو فيوضح بيرو بأن مراكز النمو تنشأ بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة وتتمتع بأسواق تصريف مهمة وينتج عنها توزيع دخول مرتفعة يكون لها نتائج وآثار إيجابية كما أن مراكز النمو هذه لا تتحدد فقط بالصناعة المحفزة بل يجب أن تلعب دور المسيطر على المجال المحيط بها، غالبا ما يكون هذا المركز عبارة عن مدينة ومجهز بالوسائل والخدمات وبمراكز تجارية وإدارية[2].

غير أن غونار ميردال يختلف مع بيرو حول هذه النظرية . إذ يرى أن ترك التفاعل الحر بين مناطق البلد الواحد يجعل المناطق الغنية أكثر عنى والمناطق الفقيرة أكثر فقرا، وهو ما يقتضي ضرورة تدخل الدولة من خلال أدواتها المالية والنقدية. ولقد استعملت نظرية فرانسوا بيرو هذه في النمو ليس فقط لتفهم التركيب الوسطي وتنظيمه، وإنما كوسيلة لحل المشاكل الجهوية على المستوى الدولي وفي مختلف الأنظمة الاقتصادية والسياسية . فهو يستعمل نظرية الموقع التي تطالب بأن يؤخذ البعد المكاني بعين الاعتبار عند التخطيط، لكون المستوى التنموي يختلف باختلاف الموقع والبعد من المراكز الحضرية[3].

غير أن ظهور التقدم والنمو في قطب معين غالبا ما يحدث تأثيرا فيما جاور من مناطق كما يرى الاقتصادي

فريدمان في دراسته لفنزويلا "أن للموقع قوة كبيرة مؤثرة في مستوى التنمية، فالمراكز الحضرية المتطورة أكثر ميلا للنمو والتغير من البعيدة ، ويكون التأثير على نوعين:

– تأثير سلبي أسماه التأثير الخلفي ، أي أن الإقليم أو المنطقة الأكثر نموا تأخذ مما يجاورها الكثير من فعالياتها التنموية ، فتترك تأثيرا سلبيا على أوضاعها وحياتها.

– تأثير إيجابي وأسماه بالتأثير الانتشاري ، وهذا لا يحدث إلا عندما يتشبع القطب التنموي ويصل إلى مرحلة الزخم التنموي، عندها يبدأ يعطي إشعاعات تنموية على ما جاوره بع أن كان يعمل على سلبها. فالقطاعات المتفوقة على سواها تعمل على جذب فعاليات التنمية مما يجاورها إلى درجة أنها تفرغ مناطقها المجاورة كليا أو جزئيا من مواردها الذاتية وفعالياتها وفق السببية التراكمية كما يسميها ميردال[4].

[1] المرجع السابق، ص93.

[2] بشير محمد التيجاني، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987، ص47.

[3] محي الدين حمداني، مرجع سابق، ص37.

[4] المرجع نفسه، ص38.

المطلب الرابع: نظرية مراحل النمو

اكتسبت هذه النظرية شهرة عالمية بعد أن ظهرت سنة 1956 لمؤلفها روستو الذي يؤكد أن التنمية الاقتصادية التي تهدف إليها الدول النامية التي حققت استقلالها السياسي بعد الحرب العالمية الثانية ممكنة طالما أن هذه الدول وعت تماما الأسباب التي تنقلها من مرحلة تقليدية إلى أخرى ، متخطية في ذلك المصاعب والمشاق التي تعترضها ، وطورت اقتصادها الوطني بما تتطلب كل مرحلة.

وقد حاول روستو أن يرجع التخلف إلى أكثر من عامل لكنه ركز على العامل الاقتصادي كعامل جوهري وأساسي إذ يرى بأن التخلف مجرد تأخر زمني وبإمكان الدول المتخلفة تداركه إذا ما استوعب العوامل التي تمكنها من الانتقال من مرحلة اقتصادية إلى أخرى[1]، حيث اعتمد روستو على مقاربة تاريخية لعملية التنمية الاقتصادية حيث يرى أن الانتقال من التخلف إلى التنمية يتم على شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات التي ينبغي أن تمر بها كل دولة، حيث إذا سارت الدول النامية في هذا الطريق فإنها ستصل لا محالة إلى المرحلة الأخيرة التي ينعم بها المواطن بالاستهلاك والتوفير للسلع والخدمات[2]، مؤكدا على أن عملية التنمية هي سيرورة خطية ، فوضع خمسة مراحل للنمو ينتقل فيها الاقتصاد القومي بالتدرج وهي (مرحلة المجتمع التقليدي the traditional society مرحلة التهيؤ للانطلاق preconditions totake-off، مرحلة الانطلاق the take off stage، مرحلة النضج the drive to maturity ، مرحلة الاستهلاكthe age of high mass consomation) [3]

1- مرحلة المجتمع التقليدي: The Traditionnel Society

وهي مرحلة تتميز بالطول والبطء الشديد ، كما أن الدولة فيها تكون ضعيفة ومتخلفة اقتصاديا ، يتسم اقتصادها بالطابع الزراعي ويتبع أهله وسائل بدائية للإنتاج ، ويؤدي فيها نظام الأسرة أو العشيرة دورا رئيسيا في التنظيم الاجتماعي كما أن الهيكلة الاجتماعية مؤسسة على الملكية العقارية ويستند نظام القيم إلى القدرية ومعاداة للتغيير، أما الناتج الوطني فإنه يقسم لأغراض غير إنتاجية ومن مظاهر هذه المرحلة أيضا تمسك المجتمع بالتقاليد ، الاقطاع ، انخفاض مستوى الإنتاج وضعف متوسط الدخل الفردي[4].

2- مرحلة التهيؤ للانطلاق: Precoditions To Take Off

وهي مرحلة انتقالية تكون فيها الدولة متخلفة اقتصاديا ، غير أنها تحاول ترشد اقتصادها والتخلص من الجمود الذي يتسم به مجتمعها ، وتتميز بتحولات في القطاعات الثلاثة غير الصناعية: النقل، الزراعة، التجارة،

[1] مليكة فريمش " دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر" ، أطروحة دكتوراه، (جامعة قسنطينة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012)، ص95.

[2] مبروك ساحلي "أزمة الدولة والتنمية في العالم العربي -دراسة حالة الجزائر-" ، أطروحة دكتوراه. (جامعة باتنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015)، ص59.

[3] مليكة فريمش، المرجع السابق ، ص 96.

[4] مبروك ساحلي، المرجع السابق، ص60.

مع وجود قطاع بنكي ووجود الهياكل القاعدية الضرورية للتنمية، ويشير روستو إلى الدور المحرك الذي يؤديه القطاع الزراعي بما يوفره من مزايا إنتاجية تسمح بولادة مجتمع متصاعد ، وتضمن الصادرات الضرورية لتوازن التبادل الدولي، وبذلك فإن هذا القطاع يسمح بتجميع الشروط الأساسية للتنمية الصناعية، كما يشير روستو إلى الدور الهام الذي يؤديه قطاع النقل ووسائل الاتصالات، وأيضا التطور في الذهنيات وفي مناهج العمل، حيث يعتقد أن من الشروط اللازمة للتهيؤ والانطلاق هي ظهور طبقة من المفكرين يحزجون عن الاطار التقليدي للتفكير[1].

3- مرحلة الانطلاق The Take Off Stage:

وهي المرحلة التي يصل فيها النشاط الاقتصادي إلى مستوى إنتاجي معتبر مع تنوع وتغير في المنتوجات مما يؤدي إلى تغير كبير وتدريجي للهياكل الاقتصادية والاجتماعية ولا يمكن لهذه المرحلة أن تكون بدون توفر لثلاثة شروط أساسية تتمثل في زيادة معدل استثمارات الدولة إذ لا يجب أن يقل هذا المعدل عن 10% من الدخل القومي ، أما الشرط الثاني على الدولة تنمية قطاع أو أكثر من القطاعات الصناعية الهامة عن طريق تحقيق نسبة نمو مرتفع ، وأخيرا فيجب التأسيس لجانب مؤسساتي سياسي واجتماعي قصد توسيع القطاعات العصرية[2].

4- مرحلة النضج The Drive To Maturity:

هنا الدولة تكون متقدمة اقتصاديا وتصل في هذه المرحلة معدلات الاستثمار حسب روستو إلى 10-20% من الدخل الوطني، ويصبح معه الإنتاج يتجاوز نسبة الزيادة السكانية الناتج، وتشهد هذه المرحلة تحولات في البنية الاقتصادية تتسارع معها التطورات التكنولوجية وتتضاعف الصناعات الحديثة بحيث يجد الاقتصاد الوطني مكانته داخل الاقتصاد الدولي، ويتميز المجتمع في نهاية هذه المرحلة بمظاهر أساسية ثلاثة هي:

- تغير في هيكل القوى العاملة ومستوى مهارتها حيث ينخفض حجم القوى العاملة بالزراعة ليصل إلى 20% بعدما كان 75% خلال مرحلة التهيؤ للانطلاق ، ووصل إلى 40% في نهاية مرحلة الانطلاق.

- تغير طبيعة القيادة، حيث تنتقل من أيدي أصحاب المشروعات إلى أيدي المديرين والأجراء.

- التغير الفكري للمجتمع إذ يصيب المجتمع بعض الفتور وعدم الحماس للمعجزات التي تحققها الصناعة[3].

5- مرحلة الاستهلاك الوفير Teage Of Hight Mass Consomation:

[1] ww. rostow, Les étapes de la croissance économique, (France :Edition du seuil,1963) pp16-18 .

[2] مليكة فريمش ، مرجع سابق، ص97.

[3] محي الدين حمداني ، مرجع سابق، ص-ص 43-44.

وهي المرحلة التي يبلغ فيها البلد درجة كبيرة من التقدم حيث يزيد الإنتاج عن الحاجة ويعيش السكان في سعة من العيش وبدخول عالية وقسط وافر من سلع الاستهلاك وأسباب الرخاء ومن مظاهرها:

- ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع المعمرة كالسيارات.
- زيادة الإنتاج الفكري والأدبي للمجتمع[1].

نقد نظرية مراحل النمو: وجهت انتقادات مختلفة لهذه النظرية أهمها ما يلي:

- هناك شبه إجماع بين الاقتصاديين على فشل هذه النظرية في أمرين . أولا: إثبات صحة هذه المراحل تاريخيا ، ثانيا: في إمكانية تطبيقها على دول العالم الثالث.

وتعتبر مرحلة الانطلاق أهم مرحلة عرفت انتقادا شديدا من حيث كونها غير واضحة المعالم وتتداخل خصائصها مع المرحلة التي تسبقها (مرحلة التهيؤ للانطلاق).

- لا تراعي هذه النظرية خصوصيات المجتمعات واختلافها عن بعضها البعض، حيث تحاول أن تضع صورة عالمية موحدة لسيرورة التنمية تطبق مهما كان نوع المجتمع، وهذا عن طريق النظر إلى التنمية

على أنها كخط متواصل تمر عبره تجارب الدول عبر المراحل المختلفة[2].

المطلب الخامس: نظرية التبعية

وهي نظرية ذات جذور ماركسية ظهرت في أمريكا اللاتينية وفرنسا ، وبدأت في سبعينيات القرن العشرين تكتسب دعما متزايدا وخاصة من مثقفي الدول النامية، تنظر إلى البلدان النامية على أنها تعيش حالة من الجمود في النواحي السياسية والمؤسساتية والاقتصادية محليا ودوليا، وأنها أسيرة التبعية وعلاقات الهيمنة مع البلدان الرأسمالية[3].حيث ترجع الفقر وعدم الاستقرار السياسي والتخلف في دول الجنوب إلى المسار التاريخي الاستعماري الذي رسمته لها دول الشمال فاللامساواة بين الدول أساسها مسار تاريخي من استغلال الدول الغربية موارد وثروات دول الجنوب فالتنمية والتخلف وجهات لعملية واحدة[4]. ومن أبرز كتاب هذه النظرية هم دوس سانتوس، جندر فرنك، بول باران، إيمانويل والشتاين، سمير أمين وراؤول بريبش، وتفسر هذه النظرية استمرار الفجوة بين البلدان الرأسمالية أو بلدان المركز والبلدان النامية التي سميت بلدان الأطراف بجملة من العوامل أهمها:

- اعتماد بلدان الأطراف على رأس المال الأجنبي وتصدير الفائض الاقتصادي إلى المركز.

[1] WW ROSTOW. Op Cit PP23-24.

[2] Bernard Cont ''Le Sons Développement : Retard De Développement ; http//conte-u-bordeaux4.fr/enseig/lic-ecod/docs.pdf/Rostow1.pdf

[3] محي الدين حمداني ، مرجع سابق، ص45.

[4] أشرف عبد القادر وآخرون، مرجع سابق، ص42.

– الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية.

– تدهور نسبة التبادل التجاري لبلدان الأطراف.

– جوانب اجتماعية وثقافية كولونيانية تعيق السير نحو الاستقبال الاقتصادي والاعتماد على الذات[1].

وانطلاقا من هذا يرى راؤول بريبش صاحب مفهوم المركز والمحيط أن بلدان المركز تتمتع ببناء اقتصادي متجانس وإن كانت قطاعاته المختلفة متنوعة، فهي قادرة على استيعاب التطورات التقنية واستثمارها وفي المقابل فإن البناء الاقتصادي في المحيط يجد صعوبة فائقة بسبب تخلفه وعدم تجديد قدراته التقنية مما يشكل ضغوطا على مستوى الأجور في القطاع الحديث[2].

ويميز دوس سانتوس بين ثلاثة أشكال من التبعية هي:

التبعية الاستعمارية: ويسيطر فيها رأس المال الأجنبي على المفاصل الأساسية في اقتصاديات المستعمرات من خلال احتكار التجارة.

التبعية المالية– الصناعية–: وهي التي يسيطر فيها رأس المال الأجنبي على مراكز إنتاج المواد الأولية والزراعية في البلدان المستعمرة

التبعية التكنولوجية الصناعية: ونشأت بتبني الشركات متعددة الجنسيات خيار إقامة صناعات موجهة لتلبية متطلبات السوق المحلية في البلدان المتخلفة ضمن نطاق ما يسمى بـ "استراتيجية إحلال الواردات".

ويرجع جندر فرانك أسباب استمرار هذا الوضع إلى:

– إستنزاف الفائض: حيث أن الدول الأم إذ تستنزف الفائض الاقتصادي من التوابع فإنها تدعم عملية التنمية في الدول المسيطرة كما تدعم عملية التخلف في الدول التابعة.

– الاستمرار في التغيير: ويقصد به ان وجود النظام الرأسمالي بحد ذاته يعني تأبيد الاختلالات البنيوية للاقتصاديات النامية، وبالتالي تجديد التخلف فيها.

ويخلص بول باران من تحليلاته إلى اعتبار العقبة الرئيسية أمام تطور البلدان النامية ليس نقصا في رأس المال بل في سوء استخدام المتاح منه[3].

[1] محي الدين حمداني، المرجع السابق، ص47.

[2] غسان منير حمزة سنو، علي أحمد الطرح، العولمة والدولة –الوطن والمجتمع العالمي- دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية. بيروت: دار النهضة العربية، 2002، ص 82.

[3] محي الدين حمداني، مرجع سابق، ص–ص 48–49.

والتنمية من منظور نظرية التبعية تتضمن العديد من العناصر التي تشكل الاستراتيجية الإنمائية البديلة والمستخلصة من الخبرة المتراكمة وتتمثل هذه العناصر في:

1- قطع الصلات القائمة للتبعية التي تمارسها البلدان الرأسمالية من خلال النظام العالمي الذي يتحقق عن طريقه السيطرة الشاملة على استغلال الموارد الخاصة للبلاد المتخلفة من خلال الآليات النقدية والمالية والتجارة الخارجية ونقل التكنولوجيا وتحويلات رأس المال واحتكار المعلومات ووسائل الاعلام.

2- التعبئة الكاملة للقدرات والموارد المحلية وإعادة توجيه عناصر الإنتاج القائمة نحو إنتاج السلع لاسيما الأغذية والخدمات لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية المحلية الأساسية بدلا من تلبية طلبات قطاع التصدير.

3- إعادة توجيه الجهود الإنمائية نحو تلبية الاحتياجات الأساسية لجميع السكان في البلدان المتخلفة.

4- التكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي بحيث يتمكن القطاع الزراعي من إطعام السكان وتوفير المدخلات اللازمة للقطاع الصناعي، على حين تتمكن الصناعة من توفير السلع الرأسمالية والاستهلاكية اللازمة لتحسين الزراعة وتلبية الاحتياجات الأساسية لجموع السكان.

5- تعبئة الشعب ومشاركته في عملية التنمية على جميع المستويات.

6- تعزيز التعاون مع البلدان المتخلفة الأخرى التي تتبع استراتيجيات إنمائية بديلة مماثلة بهدف الحصول من خلال تدفق أكثر تماثلا وإنصافا للعملات.[1]

نقد نظرية التبعية: اقتصرت نظريات التبعية في تحليلها على العلاقة التاريخية التي تربط البلاد المتخلفة بالبلاد المتقدمة ولم تهتم بدرجة كبيرة بتاريخ البلدان النامية الذي يحوي العديد من المتغيرات التي تلقي الضوء على ظاهرة تخلف هذه البلدان.

- لم تفسر لنا التناقضات التي شهدتها المجتمعات الاقطاعية أو مجتمعات نظام الرق قبل التوسع الرأسمالي.

- تربط التخلف بالاستعمار والامبريالية والرأسمالية العالمية واستنزافها لاقتصاديات الدول المتخلفة[2].

المبحث الثالث: ماهية التنمية المستدامة

أدت التطورات في دراسة مجال التنمية إلى ظهور فكرة التنمية المستدامة التي تبحث في كيفية تحقيق الرفاه للمجتمعات الحاضرة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة والحفاظ على الموارد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحقيق التكامل بينها للوصول إلى مجتمع مستدام.

[1] طلعت مصطفى السروجي، مرجع سابق، ص-ص 99-100.

[2] عبد الحكيم عمار نابي "اتجاهات التنمية ونظريتها ومدى ملائمتها للتطبيق على دول العالم الثالث" ، المجلة الجامعية، العدد 16، مج1، فيفري 2014، ص26.

المطلب الأول: نشأة مفهوم التنمية المستدامة

لقد نشأ مفهوم التنمية المستدامة نتيجة النقص الملحوظ في النماذج السابقة لنمو والتنمية التي لم توفر قاعدة عريضة وكافية يستند إليها في إصدار الأحكام المتوازنة عن تكاليف ومنافع مختلف السياسات التنموية، ولعل أول فكرة لظهور الاهتمام بالبيئة وبالتالي التنمية المستدامة، هو عندما أنشيء ما أطلق عليه بـ "نادي روما" سنة 1968 ، حيث ضم عدد من العلماء والمفكرين الاقتصاديين وكذا رجال أعمال من مختلف انحاء العالم . دعا هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة[1].

وفي عام 1972 يعد نادي روما تقريره الشهير تحت عنوان "كفى من النمو أو حدود النمو halte croissance الذي يتكلم عن النمو الديمغرافي وعلاقته بالموارد الطبيعية واستغلالها ، وقام بإسقاطات حتى سنة 2010 حيث قال أن استمرار التنمية الاقتصادية ستؤدي خلال القرن الواحد والعشرين إلى سقوط عنيف لسكان العالم وذلك بسبب التلوث وافتقار الأراضي الزراعية وندرة الموارد الطاقوية [2].

وفي نفس العام عقد في الفترة الممتدة من 05-16 جوان 1972 مؤتمر دولي حول البيئة الإنسانية بمدينة

ستوكهولم تحت شعار "فقط أرض واحدة" "only one earth" ، مستهدفا تحقيق رؤية ومبادئ مشتركة لإرشاد شعوب العالم على حفظ البيئة البشرية وتنميتها، وكذلك بحث السبل لتشجيع الحكومات والمنظمات الدولية للقيام بما يجب لحماية البيئة وتحسينها[3] . ناقش هذا المؤتمر للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، وتم الإعلان عن أن الفقر وغياب التنمية هما أشد أعداء البيئة ، ومن ناحية أخرى انتقد مؤتمر ستوكهولم الدول والحكومات التي لا زالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية ، وقد صدرت عن هذا المؤتمر أول وثيقة دولية تتضمن مبادئ العلاقات بين الدول والتوصيات التي تدعوا كافة الحكومات والمنظمات الدولية لاتخاذ تدابير من أجل حماية البيئة وإنقاذ البشرية من الكوارث البيئية والعمل على تحسينها، وفي يوم الغد لهذه السنة أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة PNUE تتمثل وظائفه الرئيسية في تقرير التعاون بين الدول في مجال البيئة ومتابعة البرامج البيئية وجعل الأنظمة والتدابير البيئية الوطنية والدولية في الدول المتخلفة تحت المراجعة المستمرة ، فضلا عن تمويل تلك البرامج ورسم الخطط والسياسات التي يستلزمها ذلك[4].

[1] عمار عماري "إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها" ، مداخلة ألقيت بالمؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة سطيف ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، أيام 07-08 أفريل 2008، ص-ص 2-4.

[2] عبد القادر عوينان "تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة -دراسة حالة الجزائر" ، رسالة ماجستير ، (جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، 2008)، ص 25.

[3] سهير إبراهيم حاجم الهيتي ، الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة . بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية ، 2014، ص452.

[4] بوزيد سايح "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية -حالة الجزائر-". أطروحة دكتوراه، (جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير والعلوم التجارية، 2012-2013) ، ص 63.

وتبرز أهمية مؤتمر ستوكهولم في أنه حدد علاقة مشتركة بين استنزاف الموارد بهدف التنمية وحماية البيئة وهي علاقة تم تبنيها لاحقا في استراتيجية الحماية البيئية الدولية التي بلورت ولأول مرة مفهوم "التنمية المستدامة" عندما أكدت على أنه "لكي تكون التنمية مستدامة فلا بد أن تأخذ في الحسبان العوامل الاجتماعية والبيئية فضلا عن الاقتصادية[1].

لقد كان مؤتمر ستوكهولم بداية عهد دولي جديد مع التنمية بكل ما تحمله الكلمة من معنى لأنه نقل العالم إلى نظرة أشمل وأوسع في مساعيه لتحقيقها ، فأعطى له مصطلح التنمية الإيكولوجية التي تحمل بين طياتها العديد من الجوانب التي تفيد الانسان والعالم وتوجهه إلى مفهوم التنمية المستدامة.

وفي عام 1974 تم وضع إعلان كوكويوك الذي يهدف إلى تبيين العبرة في التنمية وهي يجب أن لا تكون التنمية سوى تطوير الأشياء ولكن الهدف الحقيقي هو تطوير الانسان لأن المجتمعات لها احتياجات أساسية تكمن في: الغذاء ، السكن، الملبس، الصحة، التعليم. وفي سنة 1976 عقد أول مؤتمر عالمي يهدف إلى وضع وتبيين العلاقة بين السكان والمناطق السكانية والبيئة، ثم في سنة 1977 بدأ المركز الدولي للبحث في التنمية والبيئة بباريس بنشر مجلات التنمية الإيكولوجية تحت عنوان "استراتيجية التنمية البيئية" تتناول السبل الكفيلة للتوفيق بين البيئة والاقتصاد مع اقتراح استراتيجيات لإخضاع القرارات الاقتصادية للمتطلبات المستعجلة في الحفاظ على البيئة

وفي سنة 1979 تم توقيع اتفاقية تقر بوجود التلوث الهوائي والعابر للحدود ، والاقرار بأن هذه الظاهرة ظاهرة بيئية تهدد حياة الانسان ناتجة عن النشاط الصناعي لهذا الأخير[2].

وخلال سنة 1980 أصدر الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة IUCN تقريرا بعنوان "الاستراتيجية العالمية للمحافظة على الطبيعة" ، وقد اعتبر هذا التقرير رائدا في مجال المقاربات الراهنة المتعلقة بالمصالحة بين الاقتصاد والبيئة ، وقد ركزت الوثيقة على المحافظة على الطبيعة ، وكان تعريف الاستدامة في هذا التقرير هو "استخدام الموارد الطبيعية بطريقة تضمن المحافظة على خصائصها الرئيسية على المدى البعيد"[3].

كما تم خلال هذه السنة إنشاء المنظمة العالمية للمجتمعات الطبيعية WWF وهي منظمة غير حكومية تهدف إلى حماية الحياة الطبيعية والحفاظ على التنوع البيئي ، ويعتبر إنشاؤها محطة مهمة في تطور مفهوم التنمية المستدامة لأنها أول مفهوم التنمية المحتملة Développement Durable أي النمو الذي تستطيع البيئة تحمله دون أن يحدث لها إنهاك ما.

[1] نزار عوني اللبدي، التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة. عمان: دار دجلة ناشرون وموزعون ، 2015، ص65.

[2] بوزيد سايح ، مرجع سابق ، ص65.

[3] باتر محمد علي وردم ، مرجع سابق، ص186.

وفي سنة 1981 وقع اجتماع المنظمة العالمية للصحة التي اعتمدت استراتيجية عالمية للصحة تحت عنوان "الصحة للجميع" تقضي إلى الوصول سنة 2000 بضمان مستوى صحي لجميع سكان العالم يسمح لهم بالقيام بأعمال إنتاجية لبرنامج اقتصادي واجتماعي[1].

وفي سنة 1982 وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا عن حالة البيئة العالمية وكانت أهمية التقرير أنه مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم وقد أشار هذا التقرير إلى أن أكثر من 25 ألف نوع من الخلايا النباتية والحيوانية كانت في طريقها إلى الانقراض وأن ألوفا غير معروفة يمكن أن تكون قد اختفت نهائيا ، كما أن الأنشطة البشرية أطلقت عام 1981 في الهواء 990 مليون طن من أكسيد الكبريت و 68 مليون طن من أكسيد النتروجين و57 مليون طن من المواد الدقيقة العالقة و177 مليون طن من أول أكسيد الكربون من مصادر ثابتة ومتنقلة[2].

وخلال 10-18 ماي 1982 تخليدا للذكرى العاشرة لمؤتمر ستوكهولم ، قررت الجمعية العامة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عقد دورة ذات طبيعة خاصة لتقييم الحالة البيئية على نطاق العالم وقد تم الاتفاق على عقد المؤتمر في نيروبي عاصمة كينيا ، حيث تم استعراض الشؤون المتعلقة بالبيئة والتنمية والزيادة المطردة في عدد سكان العالم ، وخاصة في دول العالم الثالث ، وأثنى المؤتمر على الجهود المبذولة من أجل مكافحة النزاعات الدولية ومكافحة التلوث والفقر فكلاهما يؤدي إلى تفاقم التهديدات البيئية، وفي ختام الدورة اتفق المجتمعون على وضع آلية للتنفيذ وأطلقوا على هذا المؤتمر وصف إعلان نيروبي والذي يتكون من عشرة بنود حدد فيها أهم المشاكل البيئية وكيفية معالجتها وفقا لإعلان مخطط عمل ستوكهولم[3].

وفي عام 1983 تم تأسيس وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أصدرت في بيان لها يؤكد أن الزيادة في نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون والغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري الناتج عن النشاط الصناعي أساسا يسبب زيادة عامة في حرارة الكرة الأرضية.

وفي سنة 1984 عقد مؤتمر دولي حول البيئة والاقتصاد تم تنظيمه من طرف منظمة التعاون والتنمية الأوروبية OCDE أصدر تقريرا ينص على أن الاقتصاد والبيئة يجب أن يتماشى في خط متواز ، ويجب الاهتمام بهما بصفة متساوية .

وفي سنة 1985 التسيير المسؤول وهي خطوة استباقية قامت بها الوكالة الكندية لمنتجي المواد الكيماوية ، هذه الخطوة تقر بمجموعة قوانين موجهة لمنتجي المواد الكيماوية للحفاظ على البيئة.

---

[1] بوزيد سايح، المرجع السابق، ص66.

[2] Julien Haumont et Bernard Marois , les meilleurs pratiques de l 'entreprise et de la finance durable , Edition : Eyro Paris , France , 2010 , P19.

[3] سهير إبراهيم حاجم الهيتي، مرجع سابق ، ص-ص 457-458.

وفي سنة 1986 عقد مؤتمر النمسا حول التغير المناخي ، تم تنظيمه من طرف المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمجلس العالمي لعلماء البيئة، أصدر تقريرا حول زيادة نسبة ثاني أكسيد الكربون وغازات أخرى مسببة لظاهرة الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي[1].

وشهدت سنة 1987 العديد من المحطات الرئيسية لمصطلح التنمية المستدامة حيث تزامن ذلك مع الصدمة البيئية الأكبر للرأي العام العالمي المتمثلة في اكتشاف ثقب الأوزون "Ozon Hole " فوق القارة المتجمدة الجنوبية والتي دفعت إلى الاتفاق على بروتوكول مونتريال لمعاهدة فيينا حول حماية طبقة الأوزون بهدف تنظيم استعمال وإطلاق المواد المستنفذة للأوزون مثل غازات الكلوروفلورو كربون والهالون[2].

كما عقدت في نفس العام 1987 اتفاقية بال بسويسرا تقر بضرورة مراقبة شديدة لتنقل النفايات الخطيرة وبمنع تصدير النفايات الخطيرة من الدول المتقدمة نحو الدول السائرة في طريق النمو وذلك لمنع تخزينها بصفة نهائية كما أدخلت لجنة الاستشارة للتنمية تدابير وقوانين لحماية البيئة والتنمية في السياسات الأوروبية الموحدة[3].

وفي أفريل 1987 جاء اجتماع اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والتي سميت أيضا لجنة برانتلاند نسبة إلى وزيرة البيئة النرويجية قروهارلم برانتلاند التي كلفت من طرف الأمين العام للأمم المتحدة للإشراف على الأشغال للمؤتمر[4].كان التقرير تحت عنوان " مستقبلنا المشترك" حيث أظهر فصلا كاملا عن التنمية المستدامة، ويعتبر أول من استعمل مصطلح "التنمية المستدامة" الذي كان يقصد به "تنمية مبنية على التسيير الجيد للموارد المتاحة بما يخدم الأجيال الحالية ، مع عدم رهن مستقبل الأجيال القادمة"[5]. وناقش التقرير أعراض وأسباب الأزمة البيئية العالمية التي تسبب بها حالات الفقر والتزايد السكاني في الجنوب والاستهلاك المفرط والتلوث في الشمال، وأكدت بأن مواجهة المشاكل البيئية المتزايدة لا يمكن أن تتم إلا من خلال جهد دولي تتشارك فيه كل دول العالم تحت مظلة الأمم المتحدة. ويؤكد تقرير برونتلاند أيضا على الارتباط المتبادل الوثيق ما بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية وأنه لا يمكن إعداد أو تطبيق أية استراتيجية أو سياسة مستدامة بدون دمج هذه المكونات معا[6].

وفي سنة 1988 تم تأسيس مجموعة خبراء ما بين الحكومات توكل إليهم مهمة دراسة التغيرات المناخية بهدف وضع تحديد المعطيات العلمية والاقتصادية والتقنية والاجتماعية التي تلعب دورا مهما في هذا المجال.

وصدر عام 1990 تقرير عن مؤتمر الأمم المتحدة بأن الأخطار البيئية الحالية لها تأثير على الأجيال اللاحقة.

---

[1] بوزيد سايح ، مرجع سابق، ص66.

[2] نزار عوني اللبدي ، مرجع سابق ، ص67.

[3] بوزيد سايح، المرجع السابق، ص67.

[4] فتيحة هادف "أهمية التسويق المجتمعي في مسار التنمية المستدامة"، رسالة ماجستير (جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم التجارية، 2011-2012) ، ص100.

[5] محمد الطاهر قادري، مرجع سابق، ص58.

[6] باتر محمد علي وردم، مرجع سابق، ص-ص 187-188.

في سنة 1992 يعد تقرير لحنة برنتلاند (مستقبلنا المشترك) بداية التوجه الدولي نحو مؤتمر ريو دي جانيرو في البرازيل ، حيث اتخذت الجمعية العامة في سنة 1989 قرارها بعقد المؤتمر العالمي للبيئة "قمة الأرض" في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل في الفترة الممتدة من 03-04 جوان 1992 تحت مظلة الأمم المتحدة ، وكان هذا المؤتمر بحق الأكبر والأوسع انتشارا نظرا للعدد الهائل من المشاركين، فقد حضره ممثلي 178 دولة و116 من رؤساء الدول والحكومات، اجتمعوا من أجل حماية كوكب الأرض وموارده ومناخه ووضع سياسة النمو العالمي والقضاء على الفقر مع المحافظة على البيئة[1].

وكان هدف المؤتمر هو وضع أسس بيئية عالمية للتعاون مع الدول المتخلفة والدول المتقدمة من منطلق المصالح المشتركة لحماية مستقبل الأرض، ولمساعدة الحكومات على إعادة صياغة استراتيجيات التنمية الاقتصادية لإيقاف تدمير الموارد الطبيعية وتخفيف التلوث ، وحددت هدفها لتحقيق التنمية المستدامة على نطاق واسع وأصدرت إعلان ريو للبيئة والتنمية ، بيان مختصر حول مبادئ التنمية المستدامة يحدد حقوق الدول وواجباتها وأقرت جدول أعمال القرن الواحد والعشرين المتمثل في الأجندة 21 كبرنامج عمل تسمح بتحقيق تنمية مستدامة على المستوى العالمي، ويحدد التقرير ثلاث أهداف رئيسية لهذا المفهوم وهي الكفاءة الاقتصادية ، حماية البيئة، العدالة الاجتماعية[2].

واختتم المؤتمر أعماله بوضع ثلاثة اتفاقيات وقع عليها أكثر من 150 دولة وتتمثل في:

- الاتفاقية الأولى وتتعلق بالتنوع الحيوي وهي تهدف إلى حماية الكائنات الحية الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض

- الاتفاقية الثانية اتفاقية مناخ الأرض وتتعلق بالتغيرات المناخية ومكافحة ارتفاع درجات الحرارة بهدف تثبيت انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الجو عند مستويات لا تهدد نظام المناخ العالمي، عن طريق الحد من انبعاثات الغازات المسببة ارتفاع درجة حرارة الجو.

- الاتفاقية الثالثة معاهدة الغابات والمساحات الخضراء وإعلان مبادئ إرشادية للإدارة والمحافظة والتنمية المستدامة لكل أنواع الغابات[3].

في عام 1993 كان أول اجتماع للجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بالتنمية المستدامة هذه الجمعية تم وضعها لأجل مراقبة ومتابعة أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية وذلك لتحسين التعاون وتوحيد القرارات ما بين الحكومات فيما يخص قضايا البيئة.

في سنة 1994 المنظمة العالمية للتجارة تقر بوجود علاقة مباشرة بين التجارة الدولية والبيئة والتنمية. وفي نفس السنة عقدت قمة دولية حول التنمية الاجتماعية في الدنمارك بمدينة كوبنهاجن، وقد ركزت على جوانب تحقيق

[1] سهير إبراهيم حاجم الهيتي، مرجع سابق، ص461.

[2] ريم قصوري، "الأمن الغذائي والتنمية المستدامة –حالة الجزائر–"، رسالة ماجستير (جامعة عنابة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2011-2012)، ص20.

[3] سهير إبراهيم حاجم الهيتي ، المرجع السابق، ص463.

العدالة الاجتماعية في توزيع ثمار التنمية من خلال تأكيدها على أهمية المعاملة والانصاف للأفراد والجماعات وللمرة الأولى تم اتفاق الدول على المضي قدما في برنامج لمحاربة الفقر وترسيخ العدالة الاجتماعية[1].

في سنة 1996 عقد مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للفترة من 03-14 جوان 1996 بإسطمبول تركيا الذي تمخض عنه إنشاء لجنة المستوطنات البشرية بوصفها لجنة دائمة تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تعمل من أجل تحسين النوعية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمستوطنات البشرية وبيئات المعيشة والعمل للناس جميعا[2]. كما عقد في نفس العام مؤتمر القمة العالمي للأغذية للفترة من 13-17 نوفمبر 1996 في روما بدعوة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وأكد رؤساء الدول والحكومات المشاركة على حق كل إنسان في الحصول على أغذية سليمة ومغذية ، بما يتفق مع الحق في الغذاء الكافي والحق الأساسي لكل إنسان في التحرر من الجوع[3].

وفي عام 1997 عقدت قمة لدول أمريكا اللاتينية في سانتا كروز ببوليفيا، جمعت كل من دول أمريكا اللاتينية وهي تهدف إلى توحيد جهود هذه الدول للوصول إلى تنمية مستدامة في المنطقة. كما عقد مؤتمر الجمعية العامة للأمم المتحدة كنقطة مراقبة للتطورات التي وصلت إليها تطبيق توصيات الأجندة التي تم نشرها في قمة ريو دي جانيرو وصادقت على التطبيق المتواصل لأجندة 21 دون اتخاذ أي قرارات جديدة[4].

بروتوكول كيوتو من 01 إلى 10 ديسمبر 1997 الذي يهدف إلى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة إضافة إلى زيادة المصبات المتاحة لامتصاص الغازات الدفيئة[5].

قمة الألفية 07 سبتمبر 2000: قمة الأمم المتحدة بشأن الألفية حيث انعقدت بمبنى الأمم المتحدة في نيويورك شارك فيها 191 دولة ، تم الإشارة فيها إلى دعم مبادئ التنمية المستدامة المنصوص عليها في جدول أعمال القرن الواحد والعشرين وما اشتملت عليه الأهداف الإنمائية للألفية هدف يتعلق بالاستدامة البيئية، وينص على دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وتلافي الخسارة في الموارد البيئية.

وفي سنة 2002 عقد المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ بجنوب افريقيا في الفترة ما بين 26 أوت إلى 04 سبتمبر 2002 حيث يعتبر من أضخم المؤتمرات في هذا المجال، بحيث حضر فيه 104 من رؤساء الحكومات والدول كما حضر نحو 15ألف شخص يمثلون مختلف المنظمات غير الحكومية وجمعيات المحافظة على البيئة. واستعرض المؤتمر التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة ، وتقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن الواحد والعشرين ، وصدر عن القمة خطة عمل اطلق عليها إسم "خطة جوهانسبورغ" التي تستهدف الإسراع في تنفيذ ما تبقى من الأهداف والأنشطة الواردة في

[1] بوزيد سايح ، مرجع سابق ، ص-ص 71-72.

[2] سهير إبراهيم حاجم الهيتي ، مرجع سابق ، ص470.

[3] المرجع نفسه ، ص473.

[4] بوزيد سايح ، المرجع السابق، ص73.

[5] عبد الرحمان العايب "التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة" ، أطروحة دكتوراه (جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2010-2011) ، ص19.

جدول أعمال القرن الواحد والعشرين وذلك بالعمل على كافة المستويات وفي إطار التعاون الدولي والإقليمي ، كما أكدت القمة ضرورة أن تستكمل الدول وضع استراتيجية التنمية المستدامة قبل حلول عام 2005.

في سبتمبر 2007 عقد مؤتمر تحت عنوان "المستقبل بين أيدينا" للتصدي لظاهرة تغير المناخ والنتائج السلبية التي تنجر عن هذه الظاهرة كخطوة لتحضير مؤتمر "بالي" الخاص بالتغيرات المناخية.

في أكتوبر 2007 عقد المؤتمر الدولي الثاني لتغير المناخ والسياحة، حيث تطرق إلى التأثيرات السلبية التي سيؤدي إليها تغير المناخ خاصة على قطاع السياحة الذي يعتبر قطاع هش ويتحكم في نجاحه المناخ برجة كبيرة (المؤتمر عقد في دافوس بسويسرا)[1].

ديسمبر 2009 انعقدت قمة "كوبنهاجن" والتي كانت تهدف إلى حشد الدعم السياسي للتوصل على اتفاق دولي طموح حول التصدي لظاهرة التغير المناخي وضرورة خفض الغازات الدفيئة المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري إلى جانب قضايا فرعية أخرى كبديل أقوى عن "بروتوكول كيوتو" الذي حددت مرحلته الأولى عام 2012[2].

مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) بالبرازيل: انعقد هذا المؤتمر خلال الفترة من 20-22 جوان 2012 بريو دي جانيرو بالبرازيل حيث حضره الرئيس الفرنسي ورئيسا الوزراء الروسي والصيني وغاب عدد كبير من قادة الدول الكبرى الآخرين ، بينما حضر ثمانون بين رئيس دولة ورئيس حكومة من الدول النامية ، وقد شارك فيه أكثر من 45 ألف شخص ، ولكن فشلت المفاوضات في التوصل إلى قواسم مشتركة كافية لخروج المؤتمر بالتزامات حقيقية ، وذلك لمعالجة الخلافات بالتسوية في عدة مجالات ولعل مرد ذلك هو غياب العديد من الدول عن هذا المؤتمر.

25 سبتمبر 2015: انعقد مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في نيويورك ، وافقت خلاله 193 دولة عضوا في الأمم المتحدة على أهداف عالمية جديدة للخمسة عشر عاما القادمة (2016-2030) ، تتضمن وثيقة "تحويل عالمنا: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة" 17 هدفا من أهداف التنمية المستدامة[3]. وتتميز أهداف التنمية المستدامة بتوسع نطاقها فهي تعالج العناصر المترابطة للتنمية المستدامة: النمو الاقتصادي والادماج الاجتماعي وحماية البيئة ، في حين ركزت الأهداف الإنمائية للألفية في المقام الأول على جدول الأعمال الاجتماعي، وقد استهدفت الأهداف الإنمائية للألفية البلدان النامية سيما أولئك الأكثر فقرا في حين سيتم تطبيق أهداف التنمية المستدامة للعالم كله الأغنياء والفقراء[4].

[1] بوزيد سايح ، مرجع سابق ، ص-ص 74-75.

[2] عبد الرحمان العايب ، مرجع سابق ، ص21.

[3] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "أهداف التنمية المستدامة ، متحصل عليه بتاريخ 27-02-2017 ، من الموقع:
http://www.fao.org/sustainable-development-goals/overview/background/ar/

[4] مركز الأمم المتحدة للإعلام "قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2015: تحويل عالمنا من أجل الناس والكوكب ، بتاريخ: 27-02-2017 ، متحص عليه من الموقع:
http://www.unic-eg.org/16131

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة

شهد مصطلح التنمية المستدامة تعددا واضحا في تسميته باللغة العربية فأحيانا يرد "التنمية القابلة للإدامة" وأحيانا أخرى "القابلة للاستمرار" وأحيانا "المتواصلة"، "المطردة"، "المحتملة"، المستدامة"، "المستديمة" وهما الأكثر استعمالا.

1- التعريف اللغوي للمصطلح: يعود أصل مصطلح الاستدامة Sustainable إلى علم الايكولوجي Ecology حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة -نتيجة ديناميكيتها- إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر بعضها ببعض.

أما في اللغة العربية فقد جاء الفعل "استدام" الذي جذره (دوم) لمعان متعددة منها التأني في الشيء وطلب دوامه، والمواظبة عليه فالتنمية تحتاج إلى تأن في رسم سياستها وديمومة في مشاريعها وآثارها في المجتمع وبحاجة إلى مواظبة في تنفيذ برامجها للمحافظة على مكتسباتها[1].

2- التعريف الاصطلاحي للتنمية المستدامة:

2-1- تعريف التنمية المستدامة في المؤتمرات والهيئات:

2-1-1- تعريف لجنة برانتلاند 1987: "التنمية المستدامة هي التنمية التي تجيب عن حاجات الحاضر دون تعريض قدرات الأجيال القادمة للخطر والاستجابة لاحتياجاتهم".

2-1-2- تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بريو دي جانيرو 1992: " ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نمو متساو والحاجات التنموية والبيئة لأجيال الحاضر والمستقبل".

2-1-3- تعريف الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة: "هي السعي الدائم لتقديم نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات وإمكانيات النظام الطبيعي الذي يحتضن الحياة". وهي "التنمية التي تأخذ في الاعتبار البيئة والاقتصاد والاجتماع".

2-1-4- تعريف البنك الدولي: "هي تلك التنمية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن".

2-1-5- تعريف منظمة الأغذية والزراعة FAO: "هي إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الإحتياجات البشرية الحالية والمقبلة بصورة مستمرة"[2].

2-2- تعاريف بعض الرواد لمفهوم التنمية المستدامة:

2-2-1- التنمية المستدامة لدى مفكري الغرب:

2-2-1-1- تعريف فيليب أغيون وبيتر هويت: "هي التنمية التي تأخذ بعين الإعتبار ليس فقط رفاهية الأجيال الحالية ولكن رفاهية أجيال المستقبل أيضا، حيث تحدد الرفاهية بوضوح وتأخذ بعين الإعتبار كافة إمكانيات الإحلال التكنولوجي بين السلع الرأسمالية وكافة العوائق التي تطرحها محدودية الموارد والتكاليف البيئية للإنتاج والاستهلاك"[3].

---

[1] عثمان محمد غنيم ، ماجدة أبو زنط ، مرجع سابق ، ص23.

[2] فتيحة هادف ، مرجع سابق ، ص104.

[3] محي الدين حمداني ، مرجع سابق ، ص74.

2-2-1-2- تعريف روبرت سولو: "هي عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها في الحالة التي ورثها عليها الجيل الحالي".

2-2-1-3- تعريف وليم رولكزهاوس: "هي تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلائم مع قدرات البيئة وذلك من منطق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان وليستا متناقضتين"[1].

2-2-1-4- تعريف جون بيار هوي: "التنمية المستدامة تعني تلبية حاجيات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجيات الأجيال القادمة ، تحدث نتيجة تفاعل مجموعة من أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع ، من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية للإنسان، وتنظم التنمية الاقتصادية لفائدته والسعي إلى تحقيق انسجام إجتماعي في المجتمع، وذلك بغض النظر عن الاختلافات الثقافية واللغوية والدينية للأشخاص ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها"[2].

2-2-1-4- تعريف ساتو و هيرياما: "التنمية المستدامة تعني تلك الإدارة التي توفر احتياجات الأجيال الحالية بدون الإخلال بحقوق الأجيال المستقبلية في الرفاه والتمتع بالموارد ووضح حد أدنى مائة عام لأي مشروع تنموي"[3].

2-2-2- تعريف التنمية المستدامة لدى بعض المفكرين العرب:

2-2-2-1- تعريف عبد الهادي العشيري: " التنمية البيئية والطبيعة هما وجهان لعملة واحدة وكل منهما يكمل الآخر فلا يمكن تحقيق الأمن البيئي إلا من خلال تحقيق التوازن بين البيئة من قبل الدولة والأفراد من أجل تحقيق الرفاهية والتقدم الاجتماعي وتأمين المواطن ضد المخاطر، فإنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، ولما كانت هذه الموارد المتاحة جزء من البيئة فإن لأي عملية تنموية يتم تنفيذها بغرض تحقيق إشباع حاجات المجتمع لا يمكن أن تتحقق بعيدا عن البيئة وبالاعتماد على مواردها المتاحة ومن ثم فإن الاستخدام الرشيد لهذه الموارد يعتبر ضرورة تحتمها اعتبارات التوازن البيئي من ناحية ، كما تقتضيها التنمية الحقيقية التي لا تضحي بمصلحة الأجيال القادمة من أجل المصلحة الآنية للجيل الحاضر والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تتم في مجتمع من المجتمعات إلا في ظل الأمن والاستقرار اللذين لا يمكن تحقيقهما إلا من خلال تنمية متواصلة محافظين على التوازن البيئي".

2-2-2-2- تعريف أسامة الخولي: " يقصد بالتنمية المستدامة التنمية التي تلبي احتياجات احاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها...إنها عملية تغيير حيث يجري استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات وتكييف التنمية التقنية والتطوير المؤسسي بتناسق يعزز الإمكانيات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم.

2-2-2-3- تعريف ماجد بن عبد الله آل سعود: "المقصود بالتنمية المستدامة هو تلك التنمية الملائمة لاحتياجات الواقع مع الأخذ في الاعتبار احتياجات الأجيال القادمة خاصة فيما يتعلق بمواضيع تغير المناخ

---

[1] إبراهيم بوطالب "تحديات تطبيق المؤسسة الجزائرية لنظام التسيير المتكامل لتحقيق التنمية المستدامة" ، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر3 ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، 2014-2015) ، ص132.

[2] Jean-Pierre Huet, "le développement durable", séminaire sur le développement durable en pays francophone,2005.

[3] قادري محمد الطاهر ، مرجع سابق ، ص56.

والحفاظ على الموارد الطبيعية ومواكبة التطورات الحديثة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، هذه الأخيرة التي تعد كنظم مساندة في اتخاذ القرار المتعلق بالتنمية المستدامة"[1].

وهناك من يقسم هذه التعريفات حسب الجانب الذي ركزت من خلالها في تعريفها للتنمية المستدامة وهي:

أولا- التعريفات التقنية الإدارية: التي ترى بأن التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد، وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي تؤدي إلى رفع درجة حرارة سطح الأرض والضارة بالأوزون.

ثانيا- التعريفات الاجتماعية: تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن، وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق قدر أكبر من المشاركة الشعبية في تخطيط التنمية.

ثالثا- التعريفات البيئية: تركز على الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم وبما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على الكرة الأرضية[2].

رابعا- التعريفات الاقتصادية: تعني خفض الاستهلاك خاصة ما يتعلق بالطاقة، مع تغيير نمط الإستهلاك من خلال التوجيه إلى الطاقة البديلة وتنمية الموارد المتاحة ، كذلك توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر[3].

3- التعريف الإجرائي: من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التنمية المستدامة على أنها تلك العملية التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي الذي يضمن البقاء للأجيال الحاضرة دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة فهي تعنى تركز بالأساس على العنصر البشري وتسعى إلى تحقيق الرفاه الدائم والمستمر له.

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة: أقرت هيئة الأمم المتحدة بعد الاجتماع الأخير في نيويورك سبتمبر 2015 بعنوان "تحول عالمنا" 17 هدفا للتنمية المستدامة وهي:

1- القضاء على الفقر بجميع أنواعه في كل مكان.

2- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

3- الصحة الجيدة والرفاه.

4- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

5- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.

6- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.

7- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

---

[1] قادري محمد الطاهر ،المرجع السابق، ص-ص 51-54.

[2] أيوب أنور حمد سما قدي، البيئة والتنمية المستدامة. ط2، أربيل: مكتب التفسير للنشر والاعلان، 2016، ص-ص 99-100.

[3] مراد رحال "التنمية المستدامة في دول المغرب العربي خلال الفترة 2000-2010"، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2011-2010) ، ص28.

8- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع.

9- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام وتشجيع الابتكار.

10- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

11- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة قادرة على الصمود ومستدامة.

12- الاستهلاك والإنتاج المسؤولين.

13- اتخاذ الإجراءات العاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

14- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

15- حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام وإدارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

16- السلام والعدل والمؤسسات أي التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

17- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة[1].

المطلب الرابع: أبعاد التنمية المستدامة

1- الأبعاد الاقتصادية: تعتبر هذه الأخيرة من الأهداف التي يجب الوصول إليها بتحسين الظروف الاقتصادية وذلك بالاستخدام العقلاني للموارد المتاحة من أجل الوصول إلى رفاهية متزايدة لأفراد المجتمع بالإضافة إلى:

1-1- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية: حيث يلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستعمله سكان البلدان النامية، فاستهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم بالولايات المتحدة الأمريكية أعلى منه في الهند بـ 33 مرة.

1-2- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية: وذلك من خلال إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية، وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة، وتعني التنمية المستدامة أيضا تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض[2].

1-3- تقليص تبعية البلدان النامية: في ظل العولمة والانفتاح الدولي تستغل الدول الغنية قدرتها الاقتصادية الفائقة والتحكم في الأسواق العالمية ، ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية يتباطأ نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية وتنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر مما يحرم البلدان النامية من إيرادات تحتاج إليها احتياجا ماسا، ومما يساعد على تعويض هذه الخسائر الإنطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الإكتفاء الذاتي وبالتالي التوسع في التعاون

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية "جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة" متحصل عليه بتاريخ 27-02-2017، من الموقع: http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/post-2015/sdg-overview.html

[2] نزار عوني اللبدي ، مرجع سابق ، ص152.

الإقليمي وفي التجارة فيما بين البلدان النامية وتحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري والتوسع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة.

1-4- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته: وتقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة لأن استهلاكها المتراكم من الموارد الطبيعية كان كبيرا، لذلك كان لها أن تضطلع بالقيام بتحويل اقتصاداتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها وتوفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأخرى.

1-5- التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة: وتعني تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة، ويعتبر التحسين السريع كقضية أخلاقية أمرا حاسما بالنسبة لأكثر من 20% من سكان العالم المعدمين في الوقت الحالي، ويحقق التخفيف من عبء الفقر المطلق نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة[1].

1-6- المساواة في توزيع الموارد: إن الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة.

1-7- الحد من التفاوت في المداخيل: وذلك بالحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية وإتاحة حيازات الأراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضا أو للمهندسين الزراعيين العاطلين وكذا تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية ، وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة في كل مكان.

1-8- تقليص الانفاق العسكري: التنمية المستدامة يجب أن تعني في جميع البلدان تحويل الأموال من الانفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية[2].

2- الأبعاد البشرية والاجتماعية:

2-1- تثبيت النمو الديمغرافي: التنمية المستدامة تعني بالعمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان، وذلك لأن النمو السريع يحدث ضغوطا عادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات.

2-2- مكانة الحجم النهائي للسكان: للحجم النهائي الذي يصل إليه السكان في الكرة الأرضية أهميته أيضا لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة، وضغط السكان هو عامل متنام من عوامل تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية الأخرى.

2-3- أهمية توزيع السكان: تعني التنمية المستدامة التقليل من خطورة تطور المدن الكبيرة عن طريق التقليل من توسيع المناطق الحضرية، فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة فتتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها، ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني

[1] نورة عمارة ، مرجع سابق ، ص-ص 19-20.

[2] نزار عوني اللبدي ، مرجع سابق ، ص-ص 154-155.

النهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليص إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر[1].

2-4- الاستعمال الكامل للموارد البشرية: التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعمل القراءة والكتابة وتوفير الرعاية الصحية الأولية والمياه النظيفة، كما تعني تحسين الرفاه الاجتماعي وحماية التنوع الثقافي والاستثمار في رأس المال البشري بتدريب المربين والعاملين في الرعاية الصحية والفنيين والعلماء وغيرهم من المتخصصين الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار التنمية[2].

2-5- الصحة والتعليم: من أجل تكوين منظومة متكاملة للتنمية المستدامة يجب أن تكون التنمية البشرية مهتمة بسكان أصحاء وهذا من خلال الاهتمام بالمرأة والطفل والتعليم والتغذية الجيدة[3].

2-6- دور المرأة: في كثير من البلدان النامية يقوم النساء والأطفال بالزراعات المعيشية والرعي وجمع الحطب ونقل الماء وهم يستعملون معظم طاقتهم في الطبخ ويعتنون بالبيئة المنزلية مباشرة فامرأة هي المدبر الأول للموارد والبيئة في المنزل[4].

3- الأبعاد البيئية:

3-1- إتلاف التربة واستعمال المبيدات وتدمير الغطاء النباتي والمصايد: تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليص من غلتها، كما أن الافراط في استعمال الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية أما الضغوط البشرية والحيوانية فإنها تضر بالغطاء النباتي والغابات أو تدمرها.

3-2- حماية الموارد الطبيعية: التنمية المستدامة تحتاج إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد ، وتعني التنمية المستدامة هنا استعمال الأراضي القابلة للزراعة وإمدادات الحياة استعمالا أكثر كفاءة، وكذلك استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الغلة[5].

3-3- صيانة المياه: التنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستعمالات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه وهي تعني أيضا تحسين نوعية المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابا في النظم الايكولوجية التي تعتمد على هذه المياه، وقصر المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تجددها[6].

3-4- تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية: تعني التنمية المستدامة في هذا المجال أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الايكولوجية بدرجة كبيرة وإن أمكن وقفها.

---

[1] مراد رحال ، مرجع سابق ، ص35.

[2] بوزيد سايح ، مرجع سابق ، ص84.

[3] نورة عمارة ، مرجع سابق ، ص22.

[4] المرجع نفسه ، ص22.

[5] بوزيد سايح ، المرجع السابق ، ص86.

[6] نزار عوني اللبدي، مرجع سابق، ص159.

3-5- حماية المناخ من الاحتباس الحراري: والتنمية المستدامة تعني الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان.

4- الأبعاد التكنولوجية: وهو البعد الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدرة من الطاقة والموارد وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد تدوير النفايات داخليا وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها، ولكي يتم تحقيق التنمية المستدامة يجب مراعاة عدة أمور أهمها: استخدام تكنولوجيا أنظف، الحد من انبعاث الغازات، استخدام قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي، إيجاد وسائل بديلة أو طاقة بديلة للمحروقات مثل الطاقة الشمسية وغيرها، الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون[1].

المطلب الخامس: مؤشرات قياس التنمية المستدامة: تصنف مؤشرات قياس التنمية المستدامة إلى أربع مجموعات إجتماعية ، إقتصادية ، بيئية ، مؤسسية.

1- المؤشرات الاجتماعية: يعتبر الاهتمام بالعنصر البشري أحد ركائز التنمية المستدامة، ويتضمن توفير جميع حاجيات الفرد وتنمية قدراته وضمان حقوقه الأساسية، ومن بين أهم المؤشرات المرتبطة بهذا النوع طبقا لقائمة مؤشرات التنمية المستدامة للجنة الأمم المتحدة نجد:

1-1- مؤشر العدالة الاجتماعية: يتضمن مؤشر العدالة الاجتماعية ما يلي:

- النسبة المئوية للسكان دون خط الفقر.
- معدل البطالة.
- مؤشر جيني القياسي لتفاوت الدخول.
- نسبة متوسط أجور الإناث إلى أجور الذكور.

1-2- مؤشر الصحة: ويتضمن ما يلي:

- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة.
- العمر المتوقع عند الولادة.
- النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم مرافق كافية للصرف الصحي.
- النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم مياه الشرب المأمونة.
- التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية.
- معدل انتشار وسائل منع الحمل.

1-3- مؤشر التعليم: ويتضمن ما يلي:

- الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من المرحلة الابتدائية.
- مستوى تحصيل البالغين في المرحلة الثانوية.
- معدل الالمام بالقراءة والكتابة للبالغين.

[1] خالد مصطفى قاسم ، مرجع سابق ، ص36.

1-4- مؤشر الإسكان: ويتضمن المساحة الأرضية للشخص الواحد.

1-5- مؤشر السكان: ويضمن ما يلي:

- معدل النمو السكاني.
- سكان المستوطنات الحضرية النظامية وغير النظامية.

1-6- مؤشر الأمن: ويتضمن عدد الجرائم المسجلة لكل 100 ألف نسمة من السكان.

2- المؤشرات الاقتصادية: وتنقسم إلى:

2-1- مؤشرات الهيكل الاقتصادي:

- نصيب الفرد من النتاج المحلي الإجمالي.
- حصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي.
- الميزان التجاري للسلع والخدمات.
- نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة المساعدات الإنمائية المقدمة إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- كثافة استخدام المواد.
- نصيب الفرد من الاستهلاك السنوي للطاقة.

2-2- مؤشر أنماط الاستهلاك والإنتاج:

- حصة استهلاك مصادر الطاقة المتجددة.
- كثافة استخدام الطاقة.
- توليد النفايات الصلبة.
- توليد النفايات المشعة.
- تدوير النفايات وإعادة استخدامها.
- نصيب الفرد من المسافة المقطوعة بحسب وسيلة النقل.

3- المؤشرات البيئية: وتتضمن ما يلي:

3-1- مؤشر الغلاف الجوي:

- انبعاثات غازات الدفيئة.
- استهلاك المواد المستنفذة للأوزون.
- درجة تركز ملوثات الهواء في البيئة الخارجية للمناطق الحضرية.

3-2- مؤشر الأراضي:

- مساحة الأرض القابلة للزراعة والمخصصة لزراعة المحاصيل الدائمة.
- استعمال الأسمدة.
- استعمال مبيدات الآفات الزراعية. [1]

[1] United nations commission on sustainable développement ,indicateurs of sustainable développement fremevort and méthodologies, New York : United Nations ,2001,p 300-301.

- مساحات الغابات كنسبة مئوية إلى مساحة الأراضي.
- كثافة حصد الأخشاب.

3-3- مؤشر المحيطات والبحار:

- درجة تركز الطحالب في المياه الساحلية.
- النسبة المئوية للسكان المقيمين في المناطق الساحلية.
- الحصيلة السنوية للصيد بحسب الأنواع الرئيسية للأسماك.

3-4- المياه العذبة:

- السحب السنوي من المياه الجوفية والسطحية كنسبة مئوية من مجموع المياه المتاحة.
- الطلب البيولوجي الكيميائي على الأكسجين في الكتل المائية.
- تركز البكتيريا القولونية الغائطية في المياه العذبة.

3-5- التنوع الاحيائي:

- مساحة النظم الإيكولوجية الرئيسية.
- المساحة المحمية كنسبة مئوية إلى المساحة الإجمالية.
- انتشار بعض الأنواع الرئيسية من الأحياء.

4- المؤشرات المؤسسية: وتتضمن ما يلي:

4-1- الإطار المؤسسي:

- الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.
- تنفيذ الاتفاقيات الدولية المصادق عليها.

4-2- القدرة المؤسسية:

- عدد أجهزة الراديو لكل 1000 نسمة من السكان.
- خطوط الهواتف الثابتة لكل 1000 نسمة من السكان.
- خطوط الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة من السكان.
- خطوط الأنترنت لكل 1000 نسمة من السكان.
- الخسائر الاقتصادية والبشرية بفعل الكوارث الطبيعية[1].

[1] United nations commission on sustainable développement , Op cit, p-p 302-303.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تناولناه في هذا الفصل نستنتج أن مفهوم التنمية المستدامة ليس مفهوما وليد اللحظة وإنما هو مفهوم له جذوره التاريخية فقد نشأ وتطور عبر العديد من المحطات ، فقد أثبتت جميع المفاهيم التي سبقت ظهور مفهوم التنمية المستدامة على اختلافها خاصة ما ركز منها على الجانب الاقتصادي المادي فقط قصورا في إحداث التنمية التي من خلالها تتحقق رغبات المجتمع وتحفظ حقوق الأجيال القادمة.

فالتنمية التي تهدف إلى تحقيق عائد اقتصادي والذي يتمثل في زيادة الدخل لا تعتبر تنمية بقدر ما تعد نموا اقتصاديا ، حيث يمكن لأن لا يعود على باقي جوانب الحياة بالفائدة ، وهذا يعتبر قصورا في إحداث الأثر المرغوب لعملية التنمية ، فالهدف الاقتصادي ليس الكفيل الوحيد لتحقيق التنمية.

ويعد القصور الذي أحدثة مفهوم ونظريات التنمية في الوصول إلى الحل المناسب للخروج بالدول من دائرة التخلف وإلحاقها بمصاف الدول المتقدمة لتحقيق تنمية تضمن الرفاه والحياة الجيدة للأفراد ، السبب الرئيسي في التوجه نحو ضرورة إعادة النظر في هذا المجال وخاصة بعد اكتشاف ثقب طبقة الأوزون الذي كان له الأثر الكبير في تغيير التوجهات والسياسات لدول العالم ككل ، لذا كان لابد من وضع خطط جديدة تضمن تحقيق الرفاه سواء لأجيال الحاضر أو المستقبل معا وذلك بالحفاظ على العنصر الحيوي الذي هو البيئة باعتباره المجال الذي يعيش فيه الانسان ، ويتضمن هذا المفهوم بالإضافة إلى البعد البيئي البعد الاقتصادي وكذا البعد الاجتماعي فهو يتشكل من الأبعاد الثلاثة التي يجب مراعاتها معا لتحقيق الحياة والاستمرارية للمجتمعات ، خاصة في ظل الاحتياجات المتزايدة وظهور التكنولوجيات الحديثة التي أدت إلى الاستهلاك المتزايد للموارد البيئية والطاقات الغير متجددة مما يهدد حياة الأجيال القادمة.

والبرنامج التنموي للتنمية المستدامة أصبح من الضروريات الأساسية التي يجب على كل دول العالم تكثيف جهودها من أجل التنفيذ السليم لها ومراعاة حقوق أجيالها القادمة، خاصة فيما تعلق منها بالجانب البيئي وتغيرات المناخ والتحول نحو استخدام الطاقة النظيفة التي أصبحت من أكبر التحديات التي تواجه دول العالم.

الفصل الثاني:
التنمية المستدامة في دول الخليج العربي

الفصل الثاني: التنمية المستدامة في دول الخليج العربي

تتمتع دول الخليج العربي أو كما تعرف بدول **مجلس التعاون لدول الخليج العربي** (وهو منظمة إقليمية سياسية واقتصادية عربية مكونة من ست دول أعضاء تطل على الخليج العربي هي الإمارات والبحرين والسعودية وسلطنة عمان وقطر والكويت. تأسس المجلس في 25 مايو 1981 بالاجتماع المنعقد في الرياض بالمملكة العربية السعودية وكان كل من الشيخ جابر الأحمد الصباح والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان من أصحاب فكرة إنشائه) بموقع استراتيجي جد هام جعلها محل الأطماع الخارجية منذ فترة طويلة، وهذا نظرا لتوسطه للقارة الآسيوية واعتباره طريقا وممرا يصل بين القارات الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا ، وتزايدت الأهمية الاستراتيجية لهذه الدول خاصة مع اكتشاف النفط الذي غير الحياة السائدة لمجتمعاتها التي كانت تعتمد في عيشها على موارد البحر من صناعة اللؤلؤ والغوص وممارسة الملاحة البحرية، حيث أصبحت بعد اكتشاف النفط وزيادة موارده الهائلة تتمتع بحياة متنوعة في مجالاتها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأصبح اهتمام القادة السياسيين لهذه الدول هو كيفية تحقيق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي لمواطنيها، هذا ما استدعى منها القيام بمجموعة من الجهود ووضع السياسات والخطط والبرامج من أجل تحقيق التنمية المستدامة ومنافسة الدول العالمية في جودة الخدمات المقدمة، وسنحاول التعرف على أهم السياسات والخطط التنموية التي قامت بها دول الخليج في سبيل تحقيق التنمية المستدامة لمجتمعاتها، وذلك من خلال:

المبحث الأول: الاطار العام لدول الخليج العربي

المبحث الثاني: جهود دول الخليج العربي في تحقيق التنمية المستدامة

المبحث الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة في دول الخليج العربي

المبحث الأول: الإطار العام لدول الخليج العربي

الدول الخليجية أو دول الخليج العربي (ARAB GULF STATES) يطلق هذا المصطلح على دول مجلس التعاون الخليجي وهي منطقة إقليمية تأسست في 25 جانفي 1981 وتتكون من ست دول عربية تطل على الخليج العربي ، كونها تشترك في منطقة جغرافية واحدة وتتشابه التكوينات الاجتماعية والهياكل الاقتصادية فيها.

المطلب الأول: الموقع الجيو استراتيجي لمنطقة دول الخليج: يكتسب الخليج أهمية جغرافية واقتصادية كبيرة إذ يعد ممرا عسكريا وتجاريا مهما ، وازدادت أهميته بعد أن أصبح الممر الرئيسي للطاقة التي تتزايد الحاجة إليها عالميا بشكل متلاحق.

1- الموقع الفلكي لمنطقة دول الخليج: تقع دول الخليج العربي في الجزيرة العربية جنوب غرب آسيا بين خطي عرض 15° إلى 35° شمال خط الاستواء، وبين خطي طول 35° إلى 60° شرق غرينيتش[1].

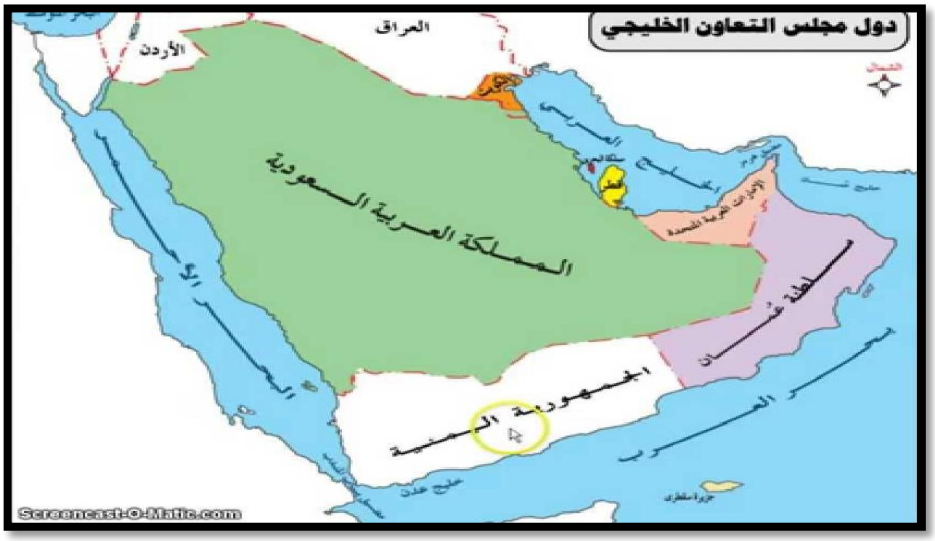

المصدر : https://www.youtube.com/watch?v=OdnvPZS0MtU

خريطة الموقع الجغرافي لدول الخليج العربي

2- الموقع الجغرافي منطقة دول الخليج: يمتد الخليج العربي جغرافيا من مدخله في خليج عمان عبر مضيق هرمز مسافة 500 ميل من جزيرة مسندم حتى شط العرب. يحدها م الشمال الجمهورية العراقية ومن الجنوب الجمهورية العربية اليمنية والبحر العربي ومن الشرق الخليج العربي ومن الغرب البحر الأحمر.

ويعتبر موقع دول مجلس التعاون استراتيجيا حيث يتوسط ثلاث قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا ، ويشكل نقطة اتصال بحري وبري وجوي بين دول العالم، ومما زاد في الأهمية الاستراتيجية لدول مجلس التعاون مواردها

[1] ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي: تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2006، ص47

النفطية وامتلاكها لأكبر احتياط بترول في العالم الذي يصل إلى أكثر من 40% من الاحتياط العالمي للبترول، وتقدر المساحة الإجمالية لدول مجلس التعاون بـ 2.673.066 كم^2.

وتضم منطقة الخليج الدول الآتية: الامارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، قطر، الكويت.

وقد اكتسبت هذه المنطقة أهميتها في الماضي، من توسط موقعها بين الشرق والغرب ومن ثم دورها البارز في حركة المواصلات والتجارة العالمية القديمة، وقد عزز هذا الموقع المتوسط في العصر الحديث تطور طرق النقل البحري، بحيث أصبحت هذه الدول مركزا هاما على خطوط المواصلات بين الشرق والغرب. كما تزايدت أهمية هذا الموقع من الناحية الاقتصادية بعد اكتشاف النفط في باطن أراضيها وما تبع ذلك من ضخامة صادراته وعوائده إلى أن أصبح النفط المورد الرئيسي لدول مجلس التعاون بعد أن كانوا يعتمدون على التجارة والغوص وصيد الأسماك. فمعظم مساحة دول الخليج مساحة صحراوية قاحلة أو شبه قارية لذا فهي تتسم بندرة الموارد المائية، حيث تهيمن أحوال الصحراء على معظم أجزاء المنطقة[1].

وتتعدد طبيعة وشكل اليابسة في منطقة الخليج العربي لتشمل مختلف حدود الطبيعة حيث السلاسل الجبلية بالإضافة إلى العديد من الهضاب، علاوة على العديد من السهول والوديان الصالحة للزراعة بالإضافة إلى الصحاري، وتحوي أعماق الأراضي الخليجية العديد من الخامات الاستراتيجية أهمها البترول[2].

حيث يمثل النفط بعدا هيكليا في أمن الخليج العربي، وتحوي منطقة الخليج 53% من الاحتياطي النفطي العالمي المؤكد، أي ما يبلغ 477.626 مليار برميل، أي أنها تستأثر بمعظم الاحتياطات النفطية الموجودة في المنطقة العربية والتي تمثل 61.1% من الاحتياطي العالمي[3]. كما ازدادت أهمية الغاز الطبيعي كثاني مصدر من مصادر الطاقة والدخل لدول الخليج.

وترى معظم الدراسات الجيولوجية بأن الخليج قد تشكل نتيجة للهزات الأرضية العنيفة التي حدثت في العصر الميوسيني، وقد أدت هذه الهزات إلى تقعر منطقة الخليج التي تفصل بين هضبتين كبيرتين وهما الهضبة الإيرانية وهضبة شبه الجزيرة العربية، وتجدر الإشارة إلى أن مضيق هرمز قد تشكل بفعل عوامل النحت والتعرية التي أدت إلى صنع هذه الفتحة الأرضية وبالتالي تدفق مياه المحيط الهندي إليها وتكوين ما يعرف حاليا بمياه الخليج العربي، ويشكل الساحل الغربي للخليج وحدة طبيعية تتميز بكثرة التعاريج على الساحل وكثرة الرؤوس والخلجان وكذا الجزر.

---

[1] أحمد محمد أحمد المنصور "اقتصاديات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي" رسالة ماجستير، (جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية شعبة الاقتصاد الإسلامي، 1991)، ص10.

[2] إسماعيل محمد صادق، مجلس التعاون الخليجي في الميزان. (د.ب.ن) : دار العلوم للنشر والتوزيع، 2010،ص16.

[3] نايف بن خالد بن سلطان الهيضل "التحولات في البيئة الدولية والإقليمية وأثرها على الاستراتيجية الأمنية الخليجية (2003-2008)" ، رسالة ماجستير (جامعة مؤتة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية، 2009)، ص21.

المناخ: هناك تشابه كبير بين دول الخليج العربي في المناخ حيث يتصف بأنه مناخ صحراوي قاري وترتفع درجة الحرارة صيف إلى أكثر من40° بينما تنخفض في الشتاء إلى أقل من 4°، أما الأمطار فهي قليلة وغير منتظمة.

البحار والخلجان: تتميز منطقة الخليج بوجود العديد من البحار والخلجان أهمها البحر الأحمر الذي يقع بين السواحل الغربية لشبه الجزيرة العربية وقارة أفريقيا وهو يعتبر موقعا استراتيجيا لحركة النقل البحرية وكما نجد خليج عدن والبحر الغربي وخليج عمان. كما يوجد بالخليج العديد من الممرات المائية أهمها مضيق هرمز الذي ازدادت أهميته بعد اكتشاف النفط وكذا مضيق باب المندب[1].

ومن هنا يمكن تحديد الأهمية الاستراتيجية لدول الخليج من منظور جغرافي من خلال الآتي:

– يظهر الموقع الجغرافي أن للخليج العربي أهمية جيو استراتيجية كبيرة وذلك لكونه أحد العناصر الرئيسية في التوازن الاستراتيجي الدولي منذ سنوات طويلة، ويعد الخليج العربي حاليا من الخلجان الدولية أي جزءا من أعالي البحار، ويكون للسفن حرية المرور ما عدا الجزء الذي يخضع للاختصاص الإقليمي للدول الساحلية المطلة على الخليج.

– اعتبرت منطقة الخليج متصلا استراتيجيا في علاقات الصراع بين الشرق والغرب فهي مركز لخمس دوائر متصل بعضها مع بعض وهي الجزيرة العربية والمشرق العربي والوطن العربي والشرق الأوسط والمحيط الهندي، كما أنها تقع على محور طرق المواصلات البحرية والجوية بين أوروبا والشرق الأوسط وغربي آسيا وجنوب شرقي آسيا ولا تبعد في الوقت نفسه كثيرا عن الحدود الجنوبية لجمهوريات آسيا الوسطى وروسيا الاتحادية التي يفصلها الخليج عن الوصول إلى المياه الدافئة في المحيط الهندي، وبالتالي إمكانية الوصول إلى بحر العرب والقرن الافريقي.

– يلاحظ أحد الباحثين أنه في ضوء الأهمية الاستراتيجية لموقع الخليج العربي فقد انعكس ذلك على اهتمام معظم الدول بهذه المنطقة الهامة من العالم والتي تتميز بخصوصية موقعها الذي يعتبر بمثابة قلب (مركز) منطقة الشرق الأوسط، فعبر الفرات نستطيع الوصول إلى البحر المتوسط، وعبر دجلة وتركيا نصل إلى البحر الأسود، وعبر إيران نصل على بحر قزوين ثم روسيا وبعض جمهوريات آسيا الوسطى ثم أفغانستان.

– مثل مضيق هرمز منطقة التحكم في الطريق الملاحي الدولي ومن ثم فهو يعد ممرا استراتيجيا خاصة للدول التي تقع منافذها البحرية على الخليج العربي مثل الكويت وقطر والبحرين أما بقية دول الخليج فلها منافذ أخرى[2].

[1] إسماعيل محمد صادق ، مرجع سابق ، ص18.

[2] المرجع نفسه ، ص19.

إلى جانب هذه المميزات تدخل منطقة الخليج العربي في إطار استراتيجية الدول العظمى حيث الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وغرب المحيط الهندي والبحر المتوسط تشكل مسرحا واحدا للعمليات الحربية أي كيانا سياسيا واحدا خصوصا في العصر النووي[1].

المطلب الثاني: الخصائص السياسية لدول الخليج

تحكم جميع بلدان مجلس التعاون لدول الخليج أنظمة وراثية أي أن السلطة فيها محتكرة من قبل أسر هي وحدها صاحبة الحق النهائي في اتخاذ القرارات المهمة وفي التصرف في ثروات المجتمع، ولو كانت هذه الممارسات للأسر الحاكمة تجاوزا للقوانين والدساتير لكان الأمر أقل خطورة ولكنها في الحقيقة ممارسات تستمد شرعيتها من دساتير هذه البلدان[2].

وسنتطرق هنا إلى الأنظمة السياسية لدول الخليج كل دولة على حدى لكي نستنبط الخصائص المشتركة لها:

1-الكـويت: تقع الكويت على الطرف الشمالي الغربي للخليج العربي الذي يحدها من الشرق، وتحدها من الجنوب الغربي المملكة العربية السعودية، ومن الشمال والغرب الجمهورية العراقية[3]. وتبلغ مساحتها الإجمالية 17.818 كم^2 ، بإجمالي عدد السكان 4.330 م/ن وترجع تسمية الكويت إلى تصغير لفظ كوت أي "إكويت" وتعني كلمة كوت الحصن أو القلعة وقد شيد بالقرب من الساحل في القرن السابع عشر ميلادي[4].

ونظام الحكم في دولة الكويت حسب الباب الأول من الدستور الكويتي وراثي في ذرية المغفور له الشيخ مبارك الصباح، وقد وصف الدستور الأمير برئيس الدولة ، وأن ذاته مصونة لا تمس ويتولى سلطاته خلال وزراءه ويعين مجلس الوزراء ويعفيه من منصبه كما يعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم بناء على ترشيح رئيس الوزراء كما يعين الأمير في حالة تغيبه خارج الإمارة ولي العهد نائبا عنه يمارس صلاحياته مدة غيابه وذلك بأمر أميري.

وللأمير حق اقتراح القوانين وحق التصديق عليها وإصدارها وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة وله صلاحية إعلان الحرب الدفاعية والحكم العرفي في أحوال الضرورة التي يحددها القانون، كما له حق إبرام المعاهدات بمرسوم شرط إبلاغ مجلس الأمة.

السلطة التشريعية: تختص السلطة التشريعية ممثلة بمجلس الأمة بالتشريع والرقابة على تنفيذ السلطة التنفيذية للقوانين ولا يصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة وصادق عليه الأمير، ويتألف مجلس الأمة من خمسين

---

[1] علي بوحامد "دور عامل التهديدات الأمنية في تطور العملية التكاملية –دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، رسالة ماجستير (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007-2008)، ص54.

[2] يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص29.

[3] إسماعيل محمد صادق، الديمقراطية الخليجية إنجازات وإخفاقات. القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع (د.ت.ن)، ص118.

[4] عبد العزيز عبد العزيز مهري "التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها خلال الفترة (1990-2010)" ، رسالة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية 2009-2010) ، ص19.

عضوا ينتخبون بطريق الانتخابات العامة ويعد الوزراء غير المنتخبين بمجلس الأمة أعضاء في المجلس بحكم وظائفهم، ومدة المجلس أربع سنوات ويشترط على المرشح لعضويته أن يكون كويتيا بصفة أصلية وأن لا يقل عمره عن 30 سنة. وتختص السلطة التشريعية بـ:

- الشؤون التشريعية: وتشمل مشروعات القوانين، المراسم والمعاهدات.
- الشؤون السياسية: وتشمل القرارات والرغبات، توجيه الأسئلة والاستجوابات للوزراء، طلبات المناقشة أو التحقيق، تلقي ومعالجة العرائض والشكاوي من المواطنين.
- الشؤون المالية: وتشمل المناقشة والتصويت على الميزانيات العامة وحساباتها الختامية السنوية وإقرار ميزانية المجلس.

السلطة التنفيذية: يمثل مجلس الوزراء السلطة التنفيذية ويهيمن على مصالح الدولة ويرسم السياسة العامة للحكومة ويتابع تنفيذها، ومن أهم اختصاصاتها رسم السياسة العامة للبلاد، تحديد قانون جرائم الوزراء، تنظيم المؤسسات العامة والهيئات وإدارة البلديات، إنشاء الضرائب وتحصيل الأموال وحفظ أملاك الدولة، إعداد الميزانية السنوية للدولة، الرقابة المالية من خلال جهاز "ديوان المحاسبة"، استثمار موارد الدولة وتنظيم الاحتكار وفقا للقانون، تنظيم العملة والمرتبات والتعويضات والاعانات، حفظ الأمن والسلم في الدولة.

السلطة القضائية: يعتمد التشريع في دولة الكويت على الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي وتتولى النيابة العامة الدعوى العمومية باسم المجتمع، وتشرف على شؤون الضبط القضائي وتسهر على تطبيق القوانين وملاحق المدنيين وتنفيذ الأحكام، وللقضاء مجلس أعلى ينظمه القانون ويبين صلاحياته[1].

2- مملكة البحرين: تقع في الخليج العربي إلى الشرق من السعودية والشمال من قطر مساحتها 765.3 كم^2 وعدد السكان 688.345 م/ن^2. وسميت المملكة بالبحرين نسبة لمسمى الجزيرة الكبرى والذي يعتقد أنها سميت بذلك لسبب وجود ماء الينابيع العذبة والتي تسمى كواكب وسط ماء البحر المالح[3].

نظام الحكم في مملكة البحرين ديمقراطي السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعا، ويقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية مع تعاونها وفقا لأحكام الدستور، ولا يجوز لأي من السلطات الثلاث التنازل لغيرها عن كل أو بعض اختصاصاتها، وإنما يجوز التفويض التشريعي المحدد بفترة معينة وبموضوع أو موضوعات بالذات، ويمارس وفقا لقانون التفويض وشروطه.

فالبحرين ملكية دستورية ديمقراطية، ويتولى الملك والمجلس الوطني السلطة التشريعية وفقا للدستور ويتولى الملك السلطة التنفيذية مع مجلس الوزراء والوزراء، وباسمه تصدر الأحكام القضائية، ويعتبر الملك

---

[1] إسماعيل محمد صادق، الديمقراطية الخليجية إنجازات وإخفاقات، مرجع سابق، ص-ص131-132.

[2] المعتصم بالله داود علي "الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي من 1970إلى 2009"، رسالة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، 2009)، ص11.

[3] عبد العزيز عبد العزيز مهري، مرجع سابق، ص22.

رأس الدولة والممثل الأسمى لها، ذاته مصونة لا تمس وهو الحامي الأمين للدين والوطن ورمز الوحدة الوطنية، ويحمي الملك شرعية الحكم وسيادة الدستور والقانون، ويرعى حقوق الأفراد والهيئات وحرياتهم ويمارس سلطاته مباشرة وبواسطة وزراءه، ولديه يسأل الوزراء متضامنين عن السياسة العامة للحكومة ويسأل كل وزير عن أعمال وزارته.

ويعين الملك رئيس مجلس الوزراء ويعفيه من منصبه بأمر ملكي كما يعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم بمرسوم ملكي، كما يعين أعضاء مجلس الشورى ويعفيهم بأمر ملكي. ويعتبر الملك هو القائد الأعلى لقوات الدفاع ويتولى قيادتها وتكليفها بالمهام الوطنية داخل أراضي المملكة وخارجها وترتبط مباشرة به، ويرأس الملك المجلس الأعلى للقضاء، ويعين القضاة بأوامر ملكية بناء على اقتراح من المجلس الأعلى للقضاء.

السلطات في مملكة البحري:

1- السلطة التشريعية: تمارس سلطتي التشريع والرقابة ويتولاها الملك مع المجلس الوطني ممثلا في غرفتيه مجلس النواب ومجلس الشورى.

2- السلطة التنفيذية: تتولى تنفيذ القوانين ورعاية مصالح شؤون الدولة ويتولاها الملك والوزارة المؤلفة من رئيس مجلس الوزراء والوزراء.

3- السلطة القضائية: السلطة المختصة بإنزال وتطبيق حكم القانون على ما يثور من منازعات بين الأفراد أو بينهم وبين مختلف أجهزة الدولة[1].

3- المملكة العربية السعودية: تقع المملكة العربية السعودية في شبه الجزيرة العربية ويحدها من الشمال كل من العراق والأردن والكويت ومن الشرق الإمارات وقطر والبحرية والخليج العربي ومن الجنوب كل من سلطنة عمان واليمن ومن الغرب البحر الأحمر ، ومساحتها 2.149.69 كم^2 [2].

وينسب آل سعود إلى قبيلة (حنيفة) بن لجيم من بني بكر بن وائل بن أسد بن ربيعة، وقبل أن تسمى الأسرة السعودية بهذا الإسم كانت تدعى آل مقرن نسبة إلى مقرن بن مرخان جد الإمام محمد بن سعود مؤسس الدولة السعودية الأولى[3].

ونظام الحكم في المملكة العربية السعودية ملكي ويكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمان الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء، ويبايع الصلح منهم للحكم على كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ويختار الملك ولي العهد ويعفيه بأمر ملكي، ويكون ولي العهد متفرغا لولاية العهد وما يكلفه الملك من أعمال كما يتولى ولي العهد سلطات الملك عند وفاته حتى تتم البيعة. ويبايع المواطنون الملك

---

[1] مجلس النواب لمملكة البحرين "نظام الحكم" ، بتاريخ 09-03-2017 ، متحصل عليه من الموقع:
http://www.nuwab.bh/the-concil/ruling-system

[2] المعتصم بالله داود علوي، مرجع سابق، ص10.

[3] إسماعيل محمد صادق، الديمقراطية الخليجية إنجازات وإخفاقات، مرجع سابق، ص11.

على كتاب الله وسنة رسوله وعلى السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره، ويستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله وسنة رسوله وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة. كما يقوم الحكم على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية. وتتكون السلطات في الدولة من السلطة القضائية، السلطة

التنفيذية، السلطة التنظيمية، وتتعاون هذه السلطات في أداء وظائفها وفقا لهذا النظام وغيره من الأنظمة والملك هو مرجع هذه السلطات[1]. حيث يعتبر الملك أعلى سلطة في البلاد وهو رئيس مجلس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة ويتم مبايعته وولي عهده بواسطة أهل الحل والعقد وتتوزع السلطة التشريعية السعودية بين الملك ومجلس الوزراء ومجلس الشورى، ويتكون مجلس الوزراء من 26 وزيرا ويجمع بين كل من السلطة التنفيذية والتشريعية، ويبلغ عدد أعضاء مجلس الشورى 150 عضوا معينين ولا تأخذ المملكة بفصل السلطات المتعارف عليه[2]. وتختص السلطة التنظيمية بوضع الأنظمة واللوائح فيما يحقق المصلحة أو يرفع المفسدة في شئون الدولة وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية وتمارس اختصاصاتها وفقا لهذا النظام ونظامي مجلس الوزراء ومجلس الشورى[3].

4- الامارات العربية المتحدة: تقع الامارات العربية المتحدة في شرق شبه الجزيرة العربية ويحدها من الشمال والغرب المملكة العربية السعودية والخليج العربي ومن الجنوب الشرقي سلطنة عمان وشرقا خليج عمان[4]. وتأتي تسمية الامارات نسبة إلى الامارات السبع التي شكلت اتحادا فيما بينها وهي إمارة أبو ظبي، إمارة دبي، إمارة الشارقة، إمارة رأس الخيمة، إمارة عجمان، إمارة أم القيوين، إمارة الفجيرة[5].

أما نظام الحكم في دولة الامارات العربية المتحدة اتحادي يحكمه دستور تم التوقيع عليه في 2 ديسمبر 1971 من قبل ست امارات عدا إمارة رأس الخيمة والتي انضمت إليه في 10 فبراير 1972 وكان الدستور مؤقتا إلى غاية 1996 اين أصبح نهائيا.

4-1- رئاسة الدولة: يحكم الدولة رئيس ينتخبه أعضاء المجلس الأعلى الاتحادي من بينهم لولاية مدتها خمس سنوات صلاحياته تشمل تعيين مجلس الوزراء ويتم انتخاب نائب لرئيس الدولة ضمن المجلس الأعلى للاتحاد، وجرى العرف أن يكون رئيس الدولة هو حاكم أبو ظبي ونائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء هو حاكم دبي.

[1] إسماعيل محمد صادق، المرجع السابق، ص18.

[2] المعتصم بالله داود علوي، مرجع سابق، ص10.

[3] إسماعيل محمد صادق، المرجع السابق، ص20.

[4] المعتصم بالله داود علوي، المرجع السابق، ص12.

[5] إسماعيل محمد صادق، المرجع السابق، ص63.

4-2- المجلس الأعلى للاتحاد: هو أرفع سلطة دستورية في الامارات العربية المتحدة وهو أعلى هيئة تشريعية وتنفيذية وهو الذي يرسم السياسات العامة ويقر التشريعات الاتحادية ولحاكمي أبو ظبي ودبي حق النقض، ويجتمع المجلس أربع مرات في السنة.

4-3- مجلس الوزراء: يضع مجلس الوزراء مشروعات القوانين الاتحادية ثم يرفعها إلى المجلس الوطني الاتحادي الذي يحيلها إلى اللجنة المختصة كما يقوم بمتابعة السياسة العامة لحكومة الاتحاد في الداخل والخارج، إعداد مشروع الميزانية الوطنية....إلخ، ويجتمع المجلس مرة كل أسبوع اجتماعا عاديا.

4-4- السلطة التشريعية: يعرف المجلس الوطني الاتحادي بالسلطة التشريعية للاتحاد إلا أن صلاحياته ما زالت استشارية[1]. وهو مكون من 40 عضوا يتم تعيين نصف أعضاءه والنصف الآخر يخضع للانتخاب من قبل هيئات انتخابية تشمل عددا محدودا من السكان[2].

4-5- السلطة القضائية: للإمارات العربية المتحدة قضاء اتحادي يشمل جميع الامارات باستثناء إمارتي دبي ورأس الخيمة، وتعنى المحاكم الدنيا بالمسائل المدنية وهي محاكم درجة أولى أو ابتدائية وتوجد في كل إمارة كما توجد محاكم جنائية وشرعية منفصلة، أما محاكم الاستئناف الاتحادية فتوجد في كل إمارة وأبو ظبي هي مقر محكمة التمييز وهي أعلى محكمة استئناف ولديها صلاحية الفصل في المنازعات بين المحاكم وتقرير دستورية القوانين المحلية والاتحادية والتحقيق في إساءة التصرف المرتكب من جانب كبار الموظفين الحكوميين والفصل في المخالفات الموجهة ضد الاتحاد[3].

5- سلطنة عمان: تقع في جنوب شرق شبه الجزيرة العربية ولها حدود مشتركة من الشمال الغربي مع دولة الامارات العربية المتحدة ومن الغرب مع المملكة العربية السعودية ومن الجنوب الغربي مع اليمن، وتبلغ مساحتها 309500 كم[42]، تضم سلطنة عمان ثلاث محافظات وخمس مناطق تضم 59 ولاية وتعتبر محافظة مسقط المنطقة المركزية للبلاد سياسيا واقتصاديا وإداريا، ومحافظة ظفار، ومحافظة مسندم. وقد صدر في عام 1996 النظام الأساسي للدولة من طرف السلطان قابوس بن سعيد المعظم (تولى الحكم عام 1970) الذي يمثل الاطار القانوني الذي تستمد منه أجهزة الدولة المختلفة أسس ونطاق عملها ودورها وتحتكم إله كذلك[5].

[1] المرجع السابق، ص-ص72-73.

[2] المعتصم بالله داود علوي، مرجع سابق، ص13.

[3] إسماعيل محمد صادق، المرجع السابق، ص78.

[4] المعتصم بالله داود علوي، المرجع السابق، ص13.

[5] إسماعيل محمد صادق، المرجع السابق، ص289.

النظام السياسي لسلطنة عمان هو نظام ملكي وتتمتع السلطة التنفيذية ممثلة في السلطان بسيطرة تامة على غيرها من السلطات وتضم إضافة إلى السلطان أربع هيئات وزارية هي مجلس الوزراء، وثلاث هيئات متخصصة أخرى وهي مجالس التنمية الاقتصادية والمالية والدفاع[1].ويتشكل النظام السياسي للسلطنة من:

5-1- مجلس الوزراء: يقوم مجلس الوزراء بمعاونة سلطان البلاد في العديد من المهام من أهمها: رفع التوصيات إلى السلطان في الأمور الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنفيذية والإدارية التي تهم الحكومة بما في ذلك اقتراح مشروعات القوانين والمراسيم السلطانية، رعاية مصالح المواطنين وضمان توفير الخدمات الضرورية لهم ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، تحديد الأهداف والسياسات العامة، مناقشة خطط التنمية، مناقشة اقتراحات الوزارات في مجال تنفيذ اختصاصاتها، الاشراف العام على تنفيذ القوانين والمراسيم السلطانية واللوائح

والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات.

5-2- مجلس الدفاع: يتكون من السلطان رئيسا وعضوية ثمانية شخصيات يحددهم السلطان يتولى النظر في الموضوعات المتعلقة بالمحافظة على سلامة السلطنة والدفاع عنها

5-3- مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة: يرأس هذا المجلس السلطان الذي يتولى إعداد السياسات المالية للدولة وما يتصل بالنظام المالي والنقدي لها والجوانب المالية المختلفة.

5-4- المجالس المتخصصة: تتولى كل واحدة منها العمل أو الاشراف على قطاع معين لوضع رؤية متكاملة والتنسيق مع الجهات الأخرى المعنية لتحقيق المصلحة العامة.

5-5- المجالس الشورية: مجلس الشورى ومجلس الدولة.

5-6- المجلس الأعلى للقضاء: يرأسه السلطان ويختص برسم السياسة العامة للقضاء، ويكفل استقلاله ومتابعة تطوره[2].

يلاحظ مما سبق أن بنية الأنظمة السياسية لدول الخليج العربي هي بنية متشابهة ومتقاربة إلى أبعد الحدود فجميع الأنظمة هي أنظمة وراثية مستمدة من العرف التقليدي القبلي، حيث يعتبر الأمير أو السلطان هو الحاكم الأساسي والرئيسي في الدولة وله اليد الطولى في تولي جميع الشؤون المختلفة للدولة سواء في المجال التشريعي أو التنفيذي أو القضائي بالرغم من وجود الأجهزة الأخرى المساعدة في أداء الوظائف المختلفة منها مجلس الشورى ومجلس الدولة اللذين يعتبران كأجهزة مساعدة فقط ودورهما محدود في مجال وضع القرارات والسياسات العامة للدولة، وهذا ما حددته الدساتير المختلفة لدول الخليج في نصوصها التشريعية المختلفة.

[1] المعتصم بالله داود علوي، المرجع السابق.

[2] إسماعيل محمد صادق، المرجع السابق، ص-ص 300-303.

ومن هنا فإن البنية السياسية في دول المنطقة يمكن توصيفها بشكل عام بأنها بنية شمولية سلطوية لا تفسح مجالا شرعيا للطلب الديمقراطي[1].

المطلب الثالث: الخصائص الاقتصادية لدول الخليج

يتميز النشاط الاقتصادي في دول الخليج بالتماثل والتشابه[2]، وقد كان سكان هذه المنطقة يعيشون على الكفاف ويمارسون نشاطا اقتصاديا يكاد ينحصر في صيد الأسماك والغوص لصيد اللؤلؤ والتجارة البحرية (التي كانت تمارسها البحرين ورأس الخيمة)، وأما النشاط الزراعي فقد كان محدودا بحكم ظروف الطقس السائدة في هذه المنطقة وطبيعة الأرض ونوع التربة[3]. فعلى موارد البحر عاش سكانها وعلى التجارة البحرية، حيث يعتبر الغوص على اللؤلؤ من أعرق وأقدم المهن التي مارسها سكان الخليج وخاصة الساحل الغربي منه، حيث أنه نتيجة لشح الطبيعة اتجه السكان إلى البحر ينشدون منه رزقهم، وتعتبر اللآلئ المستخرجة من مياه الخليج من أجمل اللآلئ في العالم[4]. وبلغ عدد المشتغلين بالغوص فوق الثمانين ألف عامل وقد وصل عدد السفن الكويتية التي تشتغل بالغوص ما يربو على 800 سفينة ويعمل عليها 000 30 بحار[5]. كما أن كثرة الأسماك في مياه الخليج قد جعلت منها غذاء رئيسيا للسكان فقد اشتغل بالصيد الكثيرون وجعلوها حرفتهم، وخاصة أن السواحل الخليجية يسهل فيها الصيد البحري لكثرة خلجانها[6]، كما عرف أيضا الخليج صناعة السفن والنشاط البحري وذلك بحكم موضع منطقتهم وندرة الموارد الطبيعية وميلهم إلى كل ما له صلة بالبحر. أما الزراعة فقد كانت المساحات المزروعة في منطقة الخليج ضيقة ولم تكن ذات تأثير كبر في النشاط الاقتصادي وتكاد لا تكفي احتياجات سكانها[7].

وقد تزايدت أهمية المنطقة الخليجية في جانبها الاقتصادي منذ اكتشاف النفط في هذه الدول في الثلاثينات من القرن العشرين وما تبع ذلك من وجود احتياطات ضخمة من النفط في باطن أراضيها وما تبع ذلك من ضخامة صادراته وعوائده إلى أن أصبح النفط المورد الرئيسي لدول مجلس التعاون بعد أن كانوا يعتمدون على التجارة والغوص وصيد الأسماك[8]. وتعتبر البحرين أول دولة اكتشف بها النفط عام 1932 تليها المملكة العربية السعودية والكويت عام 1938، ثم قطر 1949 والامارات العربية المتحدة عام 1958 وأخيرا سلطنة عمان عام 1962. وتعتبر دول مجلس التعاون من الدول ذات الطاقة الكبرى في إنتاج النفط سواء على مستوى دول

[1] علي خليفة الكواري وآخرون، الخليج العربي والديمقراطية–نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002، ص64.

[2] أمين ساعاتي، مجلس التعاون الخليجي ومستقبله، القاهرة: دار الفكر العربي، 1997، ص39.

[3] إسماعيل العربي، التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المشرق. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974،ص276.

[4] جاسم بن محمد القاسمي، التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي إنجازاته وتحدياته.(د.م.ن)،(د.د.ن)،2000، ص22.

[5] محمود السيد، تاريخ الشعوب الإسلامية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،2006، ص164.

[6] المرجع نفسه، ص166.

[7] جاسم بن محمد القاسمي، المرجع السابق، ص23.

[8] أحمد محمد أحمد المنصوري، مرجع سابق، ص10.

منطقة الأوبك أو على مستوى دول العالم[1]. وتعد دولة الكويت أحد أهم منتجي ومصدري النفط في العالم وهي عضو مؤسس في منظمة الدول المصدرة للبترول(أوبك) وتمتلك خامس أكبر احتياطي في العالم من النفط حيث يتواجد في أراضيها 10% من احتياطي النفط في العالم[2].

وتصنف اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي ضمن اقتصاديات الدول النامية رغم أنها تدخل في إطار الاقتصاديات النفطية التي تتميز بدرجة عالية من الطاقة التمويلية وارتفاع مستوى دخل الفرد فيها، ولما كان النفط من أهم مصادر دخل دول المجلس حيث يغطي 95% من إيراداتها ويمثل حوالي 99% من صادراتها، وإدراكا منها للخطورة التي تكمن في الاعتماد على سلعة استراتيجية واحدة مثل النفط، فقد اتجهت دول المجلس إلى محاولة تنويع مصادر الدخل وبالتالي تنويع الصادرات فعملت على تطوير القطاع الصناعي، كما تولي أهمية كبيرة لقطاع الخدمات ويتمثل هذا القطاع في الخدمات الحكومية والتجارة والفنادق والمواصلات والتأمين والعقار والإسكان، ويمثل قطاع الخدمات ما يقارب 41% من النتاج المحلي الإجمالي الخليجي، وتصل نسبة العمالة في هذا القطاع حوالي 60% من قوى العمالة الخليجية[3]. وفي الآونة الأخيرة أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي منتجا رئيسيا للسلع الصناعية الثقيلة مثل الألمنيوم والبلاستيك والاسمنت وبدأت في تأسيس مكان مناسب لها في السوق كمورد لهذه المنتجات ولا سيما بالنسبة للاقتصادات النامية في جنوب شرق آسيا.

ووفق تقديرات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية فإن انتاج دول مجلس التعاون الخليجي من الألمنيوم قد وصل إلى نحو 9% من إجمالي الإنتاج العالمي وبحلول عام 2015 تضاعف إلى 15%، وتركز استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي حاليا على شراء حصص من الأسهم في الشركات الخاصة وصناديق الاستثمار بعد أن كان يتم استثمار غالبية الأموال المحصلة من مبيعات النفط والغاز في الأوراق المالية الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية[4].

أما بالنسبة لقطاع الزراعة فتتفاوت مستويات القدرة الزراعية المحلية في بلدان مجلس التعاون الخليجي فالمملكة العربية السعودية مثلا قد استمرت بشكل كبير في التقنية العالية وفي الإنتاج واسع النطاق للقمح والماشية، وتتمتع دول مجلس التعاون الخليجي التي يتوفر فيها قدر قليل من الأراضي للفرد الواحد (الامارات العربية المتحدة، والكويت، قطر، البحرين) بقدرة أقل على تنمية الزراعة المحلية على نطاق واسع وخاصة المواد الغذائية السياسية، بيد أنها استكشفت خيارات للزراعة المحلية، وأطلقت أو شجعت على إقامة مشاريع مختلفة

[1] المرجع السابق، ص25.

[2] عبد العزيز عبد العزيز مهري، مرجع سابق، ص22.

[3] عيسى محمد محمود ولد محمد "مكانة وأهمية التكتل الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مجلة الباحث، العدد 08، 2010، ص143.

[4] فريد إتش لوسون "منطقة الخليج في ظل الاقتصاد الدولي المعاصر"، مركز الدراسات الدولية والإقليمية بكلية الشؤون الدولية بجامعة قطر، تقرير موجز لمجموعة العمل رقم 3، 2012، ص3.

كمزارع الخضار في الكويت والمباني المكيفة لإنتاج الألبان، كن على الرغم من هذه المبادرات مازالت البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي تعتمد بشكل ملحوظ على الواردات الغذائية[1].

من خلال ما سبق يمكن توصيف البنية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي بأنها بنية ترتكز على ريع النفط وسياسات إعادة تخصيصه من قبل الحكومات عن طريق ميزانية الدولة. وقد طبع الريع النفطي اقتصاديات دول المنطقة وجعله رهينة لها. فلم يتم حتى الآن بناء قاعدة اقتصادية يمكن أن تكون بديلة للنفط في المدى المنظور من حيث توفير مصادر دخل خام أو توليد متطلبات الاستثمار، أو توفير فرص عمل مجدية اقتصاديا تحافظ على مستوى النشاطات وتضمن دخلا فرديا ومستوى معيشة معقولا في معزل عن دعم ريع النفط، وقد كان ولا يزال للطبيعة الريعية الاقتصادية والسياسات المتعلقة بتخصيصه تأثيرات سلبية حيث انحازت تلك السياسات إلى جانب الاستهلاك والنشاطات الطفيلية، ووظفت الريع لتغطية فشل التنمية الاقتصادية كما صاحب ذلك كله عدم عدالة في توزيع ريع النفط في الماضي والحاضر وعلى حساب أجيال المستقبل[2].

المطلب الرابع: الخصائص الاجتماعية:

قبل مجيء النفط كانت المجتمعات الخليجية مكونة من شرائح اجتماعية واقتصادية ومهنية قريبة مما يعرف بالمجتمع المدني اليوم، وإن كانت أكثر بساطة من المجتمعات المدنية المعاصرة، ومن أهم الشرائح المؤثرة حينذاك إضافة إلى الحكام، كانت شريحتا التجار والعلماء ، وكان الحكام وقتذاك يعتمدون اقتصاديا وأمنيا على بقية شرائح المجتمع، وكانت أهم مصادر الدخل في ذلك الوقت هي تجارة اللؤلؤ وتواعها كصناعة السفن، وكذلك التجارة في المنتجات الزراعية كالتمر والمواشي في البادية، وكانت طبقة تجار اللؤلؤ أو رجال الأعمال بالمصطلح الحيث، طبقة مستقلة عن الحكام حتى أن بعض هؤلاء التجار كانت لهم محاكمهم الخاصة لحل النزاعات المتعلقة بصيد اللؤلؤ.

أما العلماء فكان لهم تأثير في هذه البلدان، وإن تفاوتت أهمية هذا الدور الذي كانوا يقومون به أو تنوعت مستويات معرفتهم بالدين أو حتى تعددت أصولهم، ذلك لأن هذه المجتمعات تدين بالإسلام كمنهج حياة.

وأدى اكتشاف النفط في بلدان الخليج إلى حدوث اختلال كبير في علاقة الحكومات بشعوب المنطقة، فالحكومات رأت في إيرادات النفط ومعها الحماية الأجنبية فرصة للتنصل من أي التزام سياسي تجاه شعوبها وهكذا بدأت موازين القوى تميل إلى كفة الحكومات، وأصبحت طبقة التجار ومعهم العلماء وبقية مكونات

[1] بنجامين شيبرد "استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في الأراضي الزراعية بالخارج–حالة اثيوبيا–"، مركز الدراسات الدولية والإقليمية بكلية الشؤون الدولية بجامعة قطر، تقرير موجز لمجموعة العمل رقم 8، 2014، ص9.

[2] علي خليفة الكواري وآخرون، مرجع سابق، ص68.

المجتمع المدني من مثقفين ومهنيين في مرتبة الموظفين لدى الحكومات التي أصبحت تستخدم الريع النفطي لترغيبهم في الولاء والقبول بانفرادها بالسلطة[1].

ويسكن حوالي 86% من سكان دول مجلس التعاون الخليجي في الحواضر، ويلاحظ ارتفاع سكان الحضر في هذه الدول كافة، حيث بلغت أعلى نسبة من السكان الحضر في البحرين وقطر (92%) ، وأدنى نسبة في عمان (82%)، ويرجع ارتفاع نسبة التحضر في دول مجلس التعاون الخليجي بصفة رئيسية إلى الهجرة الخارجية، ووجود حجم كبير من القوة العاملة الوافدة التي تقطن في الحواضر[2].

فقد كان مجتمع الجزيرة العربية في البداية مجتمع قبلي بدوي بشكل عام معتمدا على أنماط الإنتاج التقليدية والذي كان يعتمد على الزراعة البسيطة في الواحات ومناطق توفر المياه أو التجارة في القرى الكثيرة المتناثرة في الجزيرة العربية أو على أطرافها البحرية ، ثم القبائل المعتمدة على الرعي، فضلا عن مجموعة أخرى من الناس نشاطها الاقتصادي العمل في الصناعات الحرفية وصناعة السفن والبناء قبل النفط. وبعد النفط صاحب هذا المجتمع تغيرات على كافة المستويات فبفضل اكتشافه بدأت المجتمعات الخليجية تشهد عمليات تحضر وتوسع سكاني لم يسبق لها مثيل من الحجم أو السرعة، كما أدى ذلك إلى قيام دولة ومجتمع الرفاه بعد استخدام دخل النفط في الارتفاع بمستوى معيشة الشعب بعد التقدم الملحوظ في السياسات التعليمية والصحة والخدمات الاجتماعية[3].

المبحث الثاني: جهود دول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق التنمية المستدامة

سعت دول مجلس التعاون الخليجي إلى مواكبة التطورات العالمية ومواجهة التحديات المحيطة بها من أجل تنفيذ السياسات التي تعني بتحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول وذلك من خلال القيام بمجموعة من الجهود ووضع السياسات والبرامج والخطط المتنوعة في المجالات المختلفة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وكذلك بيئيا في سبيل تحقيق ذلك.

المطلب الأول: الجهود السياسية

في ظل الظروف والمتغيرات الدولية والإقليمية الحالية شهدت دول الخليج العربي مجموعة من التحولات على صعيد المشاركة السياسية ومسألة الديمقراطية بوجه عام، وذلك يرجع بالأساس إلى الضغوط الداخلية والخارجية وبالتالي أصبحت النخب الحاكمة أمام التحدي الجديد وكان لابد من القيام بمجموعة من الإصلاحات في المجال السياسي في سبيل تبني لنهج الديمقراطي.

---

[1] يوسف خليفة اليوسف، مرجع سابق، ص-ص 63-66.

[2] إسماعيل محمد صادق، الديمقراطية الخليجية إنجازات واخفاقات، مرجع سابق، ص25.

[3] عبد الرزاق الطائي "النفط وما أحدثه من تغيرات اقتصادية واجتماعية في أقطار الخليج العربي" متحصل عليه بتاريخ: 12-03-2017، من الموقع: http://www.pulpit.alwatanvoice.com/articles/2010/02/22/190132.html

1- الإصلاح السياسي في مملكة البحرين:

شهدت مملكة البحرين منذ أن تولى الملك محمد بن عيسى آل خليفة نقلة نوعية في الحياة السياسية على وجه التحديد، فتم طرح مشروع ميثاق العمل الوطني[1]. الذي كان الهدف منه خلق إجماع وطني حول مشروع الإصلاح السياسي، وهو ما تم بالفعل حين تم الاستفتاء على الميثاق في جانفي 2001، حيث أسفرت النتيجة عن إقراره بنسبة 98.4% [2]، وتم التجاوب معه بشكل كبير وجدي من قبل الشعب، وكتطور طبيعي للميثاق تم إصدار الدستور البحريني المعدل والذي حدد بشكل واضح طبيعة النظام السياسي في البحرين، وانتقال البحرين من الامارة إلى المملكة للوصول إلى تحقيق الملكية الدستورية الديمقراطية[3]. وبناء على ذلك ألغي مرسوم تدابير أمن الدولة لسنة 1974، والمرسوم الخاص بمحكمة أمن الدولة، وأصر القانون رقم 10 لسنة 2001 الذي يقضي بالعفو الشامل عن الجرائم الماسة بأمن الدولة، وأمر بإطلاق سراح جميع الموقوفين والعفو الشامل عن المنفيين السياسيين، كما نادى بإصلاحات عديدة من أهمها دعم مسيرة الديمقراطية، وإرساء دعائم الملكية الدستورية ببرلمان منتخب وفصل لسلطات واستقلال القضاء، وكذا تحقيق العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي، وإعطاء المرأة، حقوقها الشرعية والإنسانية وتوسيع رقعة الحريات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية ودعم حقوق الانسان[4].

وكان أبرز معالم هذا التطور السياسي بروز الجمعيات السياسية للعمل بشكل علني بعد أن كانت تعمل في الخفاء وخارج البلاد، لتضفي الزخم السياسي على العملية السياسية في البحرين بالإضافة إلى منح المرأة حقها في المشاركة السياسية وممارسة دورها السياسي دون تمييز بينها وبين الرجل.

لقد ساهم المشروع الإصلاحي في تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في الحياة السياسية وممارستها لدورها الطبيعي في المجتمع من خلال تعزيز روح المشاركة ونشر الثقافة الديمقراطية وتعزيز الأواصر بين مكونات الشعب البحريني انطلاقا من مبدأ المواطنة[5].

كما شهدة مملكة البحرين خلال الفترة من 24-31 أكتوبر 2002 أول انتخابات برلمانية بعد غياب طال 27 عاما، وحظيت هذه الانتخابات بأهمية بالغة وأسفرت عن فوز التيار الإسلامي بـ 19 مقعدا، كما شهدت ثاني انتخابات برلمانية في 25 نوفمبر 2006 لاختيار أعضاء المجلس الوطني البالغ عددهم 80 عضوا، وتميزت هذه الانتخابات بمشاركة معظم القوى السياسية الرئيسية في الساحة البحرينية التي سبق لها وأن قاطعت

[1] أحمد سمير القدرة "المتغيرات السياسية والاجتماعية وأثرها على النظام السياسي البحريني 2002-2013"، رسالة ماجستير، (جامعة الأزهر غزة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ والعلوم السياسية، 2014) ، ص170.

[2] العربي بلا "التجربة الديمقراطية في مملكة البحرين (الأسس، الواقع، التحديات، والآفاق المستقبلية)، مجلة التاريخ العربي، العدد 42، 2007، ص11

[3] أحمد سمير القدرة، المرجع السابق.

[4] المرجع نفسه، ص118.

[5] المرجع نفسه، ص170.

انتخابات سنة 2002، كما جرت التجربة الديمقراطية الثالثة عام 2010، وفي هذه المرة شاركت الجمعيات السياسية في الانتخابات[1]. وعلى الرغم من ذلك فقد شهدت البحرين خلال عام 2011 تحديدا حركة احتجاجية أثرت بشكل كبير ومباشر على حالة الاستقرار السياسي وعلى عملية التحول الديمقراطي، وزادت من حالة الاحتقان السياسي بين النظام والمعارضة، مما انعكس على حالة حقوق الانسان لما تعرضت له من جملة من الانتهاكات التي رصدتها اللجنة المستقلة[2].

وبعد الأزمة التي شهدتها البحرين في فيفري 2011، والأزمة السياسية التي تلتها أصدر الملك حزمة تعديلات دستورية دخلت حيز التنفيذ في 3 ماي 2012، وتعني هذه التعديلات بالدرجة الأولى بالعلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية وإجراء استجواب للوزراء، وإقرار القوانين والآليات والفترات الزمنية المتعلقة بذلك، مع الإبقاء على أسس عمل نظام المجلسين، وعلى صلاحيات الملك ورئيس مجلس الوزراء. ولعل من بين أهم التعديلات إضفاء صفة الغلبة لمجلس النواب في مجال التشريع ، كما أضافت التعديلات شروطا لعضوية مجلس النواب والشورى، وينص الدستور على استقلالية القضاء ويؤكد على مبدأ صيانة الحقوق والحريات العامة والمساواة بين المواطنين أمام القانون وحظر التمييز بكل أنواعه، وحرية الرأي والتعبير والصحافة والنشر وحرية المراسلات وحريت تكوين الجمعيات والنقابات وغيرها[3].

بالرغم من الإصلاحات السياسية التي قامت بها مملكة البحرين للتوجه نحو الديمقراطية غير أن مساعيها في تحقيق ذلك لا ترقى لمستوى التحول الديمقراطي الحقيقي، ولا تزال سدة الحكم ممركزة في عائلة واحدة كما أن الصلاحيات الممنوحة لمؤسسات الدولة محدودة جدا ولا تتمتع بالحرية الكاملة في ممارسة مهامها كما أن مؤسسات المجتمع المدني محدودة ومحجوبة في ممارسة مهامها. هذا كله يدل على تعثر الديمقراطية في مملكة البحرين.

2- الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية:

كانت للمجتمع السعودي حاجات أساسية للمطالبة بالإصلاح السياسي منها ما تعلق بالجانب الديني وما يخص المؤسسة الدينية كهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتشدد في قراراتها وعدم تفاعلها مع المجتمع السعودي وضرورة مواكبتها العصر، وتعديل مجلس الشورى وتفعيل دوره وتنوع اتجاهات أعضائه العلمية والفكرية، وتعزيز مكانة المجالس البلدية والإصلاح السياسي والدستوري بتعزيز المواطنة والدولة المدنية وحق المشاركة السياسية للجميع، وتحديث الإدارة السياسية واحتواء المعارضة الدينية والحوار مع أصحاب المطالب الإصلاحية في المجتمع وإصلاح النظام القضائي ومنها العقوبات والعنف والاعتقالات والتمييز بين الرجل

[1] المرجع السابق، ص-ص 147-150.

[2] المرجع نفسه، ص170.

[3] مركز الخليج لدراسات التنمية "الخليج 2013 الثابت والمتحول"، 2013، ص6.

والمرأة واحترام حقوق الانسان، وأيضا دعم قيام منظمات المجتمع المدني إلى جانب الجمعيات الأهلية والاغاثية الخيرية.

وخلال عام 2004 وافقت الحكومة السعودية على إنشاء أول منظمة غير حكومية تعني بحقوق الانسان في البلاد عرفت بالجمعية الوطنية لحقوق الانسان في السعودية، التي أوكلت إليها مهمة مراقبة انتهاكات حقوق الانسان والتبليغ عنها إلى الهيئات الحكومية المعنية لاسيما وزارة الداخلية ، وفي عام 2005 تم تعزيزها بوكالة حقوق الانسان السعودية" كما سمح بإنشاء أول جمعية مهنية للصحافيين في 2004. أيضا وخلال عام 2005 جرت المصادقة على العديد من التعديلات ولعل التعديل الأهم طال المادة 17 من الأحكام التنظيمية بحيث يسمح للمجلس أن يرفع توصياته مباشرة إلى الملك بدلا من الحكومة[1].

كما جرت في جانفي 2005 أول انتخابات للمجالس البلدية في المملكة والتي نظر المواطنون إليها كخطوة مهمة في طريق الإصلاح، وبعد أن تسلم الملك عبد الله بن عبد العزيز مقاليد الحكم في أوت 2005 أجرى إصلاحات وتغييرات حكومية، وأعلن في مرسوم ملكي تأسيس "هيئة البيعة" والتي أنشئت عام 2007، حيث حددت مهامها في ضمان توازن وانتقال تسيير السلطة بعد موت الملك وولي العهد، كما تم إجراء تغيير في الحكومة عام 2009، وأعيد تشكيل هيئة كبار العلماء. أما في قضية المرأة فقد قرر الملك عبد الله بن عبد العزيز في سبتمبر 2011 منحها بعض حقوقها السياسية بأن تكون لها عضوية في مجلس الشورى والمجالس البلدية ترشيحا واقتراعا، حيث تم تعيين 30 امرأة في مجلس الشورى عام 2013[2].

كما أنشأت الدولة مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني بموجب أمر ملكي بتاريخ 23 جويلية 2003 والذي يهدف إلى توفير البيئة الملائمة الداعمة لتعزيز مفهوم الحوار وتحقيق المصالحة الوطنية وإقامة العلاقات الجيدة بين فئات المجتمع، كما وافق مجلس الشورى عام 2008، على نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية في السعودية ومن أمثلة هذه الجمعيات "جمعية الحقوق المدنية والسياسية" التي أنشأت عام 2009 بسبب زيادة الشكاوي وانتهاكات حقوق الانسان في الآونة الأخيرة في السعودية، "مركز العدالة وحقوق الانسان" الذي أنشئ عام 2011 بغرض العمل على تحقيق احترام حقوق الانسان وتعزيز قيم العدالة والحرية والمساواة من خلال برامج التوعية العامة والدفاع عن ضحايا الانتهاكات[3].

وفي ديسمبر 2010 انطلقت شرارة الانتفاضات العربية التي كان لها الأثر على دول المنطقة في الخليج وبالأخص المملكة العربية السعودية إذ شهدت تحركا سياسيا وبأشكال متعددة خلال العام 2011-2012، حيث صدرت ما يقرب عن سبعة بيانات تطالب بالإصلاح، واندلعت احتجاجات في عدة مناطق في السعودية

---

[1] المعتصم بالله داود علوي، مرجع سابق، ص126.

[2] مفيد الزيدي "محاولات الإصلاح السياسي في السعودية"، مجلة المستقبل العربي ، العدد35، ص-ص 48-53.

[3] مركز الخليج لسياسات التنمية "نظرة عامة على هيكلة المؤسسات داخل الدولة والتطورات فيها" متحصل عليه بتاريخ: 22-04-2017 من الموقع: https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=178&Itemid=440

إضافة إلى مجموعة من الإضرابات عن العمل في عدد من الشركات الكبرى ردا على سياسات مجحفة أصدرتها تلك الشركات.

إن المستقبل السياسي والحقوقي في السعودية لا يبدو واضحا لكن عجلة التغيير في المنطقة ما زالت تسير دون توقف، ويبدو أن الحكومة السعودية مثلها مثل باقي حكومات الخليج تواجه خيارين فإما أن تختار التعجيل بالإصلاح وإقرار حكم دستوري وتعزيز استقلال القضاء وضمان حقوق المواطنة من حق حرية التعبير وحق التجمع وإنشاء المنظمات والجمعيات المدنية والأهلية، وإما أن تتجه نحو الخيار الأمني في تعاطيها مع المطالب[1]. غير أن الديمقراطية في المملكة العربية السعودية لا يمكن تحقيقها في ظل العقبات التي يضعها النظام السياسي السعودي الذي يحد من خيارات التوجه الديمقراطي في الدولة.

3- الإصلاح السياسي في دولة الكويت:

تعد التجربة الدستورية في دولة الكويت الأعرق في منطقة الخليج العربي والأكثر تقدما من حيث إتاحة المجال للمشاركة الشعبية في التشريع والرقابة مقارنة بغيرها من دول مجلس التعاون[2]. واستنادا إلى الدستور الذي تمت المصادقة عليه عام 1962، يجب أن يكون أمير البلاد من أسرة الصباح وبخاصة من سلالة الشيخ مبارك الصباح الذي جاء إلى الحكم نهاية القرن التاسع عشر[3]. غير أنه وفي برلمان 2003 الذي شهد تحولات تاريخية في الحياة السياسية الكويتية يمكن وصفها بمرحلة الانتقال الأصعب، حيث شهد مجلس البرلمان نقل السلطات الأميرية إلى مجلس الوزراء بسبب مرض الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح في جانفي 2002 [4]، ويعتبر هذا أول تحول في الحياة السياسية لدولة الكويت.

وفي عام 2005 تم تعديل الدستور بمبادرة من أمير دولة الكويت ليسمح للمرأة بمباشرة حقوقها السياسية[5] كما شهد مجلس الأمة (2003-2006) ساحة صراع بين الحكومة والمعارضة والمتحالفين معها بشأن قانون الدوائر الانتخابية، وهي الصراعات التي قادت ثلاث نواب من المعارضة للقيام بخطوة تعد هي الأولى في تاريخ البرلمان الكويتي بتقديم طلب استجواب رئيس الوزراء الشيخ ناصر محمد الأحمد، وهو ما كان بمثابة خط أحمر بالنسبة للأسرة الحاكمة والحكومة، مما دفع أمير البلاد بإصدار قرار حل مجلس الأمة في ماي 2006 والدعوة لانتخابات جديدة، ونتيجة لذلك شهد الصراع السياسي في الكويت خلال الأعوام 2006-2012 حل خمس مجالس نيابية واستقالة الحكومة سبع مرات[6].

---

[1] مركز الخليج لسياسات التنمية، مرجع سابق، ص9.

[2] مركز الخليج لدراسات التنمية، مرجع سابق، ص21.

[3] شفيق ناظم الغبرا "مستقبل مطالب الإصلاح في الكويت"، مجلة المستقبل العربي، العدد 32، ص123.

[4] صحيفة العربية الالكترونية "الكويت جذور الأزمة وسيناريوهات الحل"، متحصل عليه بتاريخ : 23-04-2017 ، من الموقع:
http://www.alarabiya.net/articles/2012/11/11/24899.html

[5] مركز الخليج لدراسات التنمية، المرجع السابق، ص 22.

[6] صحيفة العربية الالكترونية، المرجع السابق.

بعدها شهدت الكويت من أكتوبر 2012 حتى عام 2013 تظاهرات لم يسبق لها مثيل في كل تاريخها، ضمت عشرات الألوف من المشاركين، أعلنوا جهارا معارضتهم نظام التصويت الجديد الذي ينص بتقليص عدد أصوات الناخب من أربعة أصوات إلى صوت واحد، وطالبوا بإصلاحات من شأنها إتاحة المزيد من الديمقراطية في البلاد[1].

وعلى الرغم من موجة التظاهرات وموجة النشاط السياسي لاتي عمت الشباب والمعارضة التقليدية ، فقد بقيت قرارات النظام سارية المفعول، فتم انتخاب مجلس أمة جديد أوائل ديسمبر 2012، كما تم رفع نظام الصوت الواحد إلى المحكمة الدستورية للنظر فيه فأجازته بدورها في جوان 2013، لكن المحكمة قامت بحل المجلس المنتخب في ديسمبر 2012، ومنحت نفسها القدرة على مراقبة المراسيم الأميرية التي قد تصدر مستقبلا. ومع بداية عام 2015 هدأت الأحداث الجديدة في الكويت وتحول الوضع السياسي الحكومي المعارض إلى التشظي وخلقت الأرضية للقطيعة التي أدت بدورها إلى فقدان البوصلة السياسية الوسطية في الواقع السياسي الكويتي[2].

إن الإصلاح السياسي في الكويت في المرحلة الحالية لن يكون سهلا خاصة وأن هناك طروحات تطالب بإعادة النظر في استمرارية بقاء الحكم في يد آل الصباح، إضافة إلى أن التوجه في تيارات التغيير بدأ يأخذ الجانب الأهم من جوانب الحراك الإصلاحي في الكويت، وبدأت الأطروحات تأخذ صيغا أكثر وضوحا ومباشرة كالدعوة إلى تغيير منهجية اختيار الوزراء بالاعتماد على المهنية والكفاءة والنزاهة، والابتعاد عن أسلوب الترضيات وهذا يسوق إلى ضرورة إزالة الاحتقان المتزايد بين السلطتين التشريعية والتنفيذية[3].

4- الإصلاح السياسي في الامارات العربية المتحدة:

لم يحدث في الامارات أي تغيير سياسي بنيوي أو شكلي خلال السنوات العشر الماضية بل أن كافة المؤشرات والوقائع تؤكد على أن الركود السياسي كان هو السائد في الامارات، لكن في الوقت الذي بدى الأمر غير معقولا ومقبولا ومحرجا داخليا وخارجيا ، أعلنت القيادة السياسية عن برنامج وطني تدريجي طموح لتفعيل المجلس الوطني الاتحادي عبر انتخاب نصف أعضائه وتعزيز صلاحياته وزيادة عدد أعضائه وإجراء تعديلات دستورية تنهي الجمود السياسي وتضع الامارات أخيرا على طريق الإصلاح السياسي لتواكب العصر وما يجري من تحولات إصلاحية مهمة في بقية دول المنطقة[4].

فقد أعلن الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان في خطابه عام 2005 بمناسبة الذكرى الرابعة والثلاثون لقيام دولة الامارات العربية المتحدة بداية مسيرة التمكين السياسي والتحول الديمقراطي لحفاظ على مسيرة الاتحاد من

[1] شفيق ناظم الغبرا، مرجع سابق، ص129.

[2] المرجع نفسه، ص-ص 132-133.

[3] المعتصم بالله علوي، مرجع سابق، ص157.

[4] عبد الخالق عبد الله "الربيع العربي وجهة نظر من الخليج العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد330، 2011، ص124.

خلال تعزيز أواصر التعاون والتنسيق بين أجهزة الدولة الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني وكافة شرائح المجتمع الاماراتي. وجاء قرار تفعيل المجلس الوطني الاتحادي كخطوة أولى في مسيرة برنامج التمكين السياسي بإجراء انتخابات لاختيار أعضاءه الأربعين بانتخاب نصف أعضاءه بشكل مباشر من قبل هيئة انتخابية في كل إمارة وتعيين النصف الآخر من قبل حكام كل امارة ، فشهد عام 2006 أول تجربة لانتخابات المجلس الوطني والتي شهدت مشاركة شعبية واسعة في الهيئات الانتخابية بمشاركة ما يقارب 6600عضو، واستكمالا لمسيرة التمكين جاءت التجربة الثانية لانتخابات المجلس الوطني في عام 2011 لتؤكد على نجاح التجربة البرلمانية الأولى، وذلك لتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية مقارنة بانتخابات 2006، فقد بلغ اجمالي عدد الهيئات الانتخابية قرابة 130 000 عضو وشهدت الامارات في 03 أكتوبر 2015 التجربة البرلمانية الثالثة لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي بمشاركة أكثر من 135 000 عضو في الهيئات الانتخابية[1].

أما بالنسبة للتمكين السياسي للمرأة الامارتية في مجال المشاركة السياسية فكانت المبادرة الأولى عام 2006 أين جاء الدعم والاعتراف الكبير بذلك من طرف القيادة السياسية الذي يهدف إلى إزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة وتمكينها لتولي مناصب قيادية كبرى. وعلى نقيض سائر دول الخليج لم تشهد الامارات في تاريخها الحديث حركة معارضة نشيطة، كما لا يعرف حاليا عن وجود معارضة سياسية، كما ساهمت دولة الرفاه الاجتماعي في كبت الطلب من أجل الإصلاح السياسي.

5- الاصلاح السياسي في سلطنة عمان:

أدت الاحتجاجات في أوساط المجتمعات العمانية خلال سنة 2011 إلى التوجه نحو وضع إصلاحات سياسية جديدة حيث أصدر السلطان في 11 أكتوبر 2011 مرسوما بتعديل بعض أحكام النظام الأساسي وإعطاء بعض الصلاحيات التشريعية والرقابة لمجلس عمان، وكان أبرز التعديلات هو تعديل المادة 6 من النظام الأساسي، والتي تحدد طريقة اختيار سلطان جديد بعد شغور المنصب. كما تحدد تعديلات المادة 58 الأحكام المتعلقة بعضوية مجلس الدولة والشورى، بما في ذلك ضوابط وإجراءات تعيين أعضاء مجلس الدولة وترشح وانتخاب أعضاء مجلس الشورى، وفترات انعقاد المجلسين، ويضم مجلس الشورى بموجب التعديلات عضوا واحدا من كل ولاية، كما شملت تعديلات هذه المادة إعطاء مجلس عمان بغرفتيه صلاحيات تشريعية بعد أن كان مؤسسة استشارية، ويضم النظام الأساسي مواد تنص على حماية الحقوق والحريات العامة مثل الحرية الشخصية وحرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والطباعة والنشر والاجتماع، وحرية تكوين الجمعيات على أسس وطنية وسليمة[2].

[1] أحمد سمير القدرة "الامارات والتجربة الديمقراطية" ، متحصل عليه بتاريخ 23-04-2017 ، من الموقع:
https://www.amad.ps/ar/Details/91236

[2] مركز الخليج لسياسات التنمية، مرجع سابق، ص-ص29-30.

كما أصدر السلطان في غمرة الاحتجاجات مرسوما سلطانيا بتأليف لجنة فنية من المختصين لتعديل النظام الأساسي للدولة بما يمنح مجلس عمان الصلاحيات التشريعية والرقابية. كما تضمن التعديل إشراك رئيسي مجلس الدولة والشورى ورئيس المحكمة العليا واثنين من أقدم نوابه في عملية تثبيت من اختاره السلطان في رسالته في حال عدم اتفاق مجلس العائلة المالكة على اختيار سلطان جديد. أما بخصوص المجالس البلدية فقد أصدر السلطان مرسوما قضى بتأليف مجالس بلدية منتخبة في جميع المحافظات بعدما كان الأمر مقتصرا على مسقط، وفي 22 ديسمبر 2012 أجريت أول انتخابات بلدية شارك فيها نحو نصف الناخبين المسجلين.

كما عزز السلطان استقلالية القضاء من خلال إعلانه استقلال الادعاء العام الذي كان خاضعا من الناحية الإدارية والمالية للمفتش العام للشرطة والجمارك، ثم أتبع ذلك بمرسومين سلطانيين أعاد في الأول تأليف المجلس الأعلى للقضاء بحيث تقتصر عضويته على أعضاء السلطة القضائية من دون السلطة التنفيذية، ونقل في الثاني تبعية المحاكم والإدارة العامة للتفتيش القضائي والمحاكم وموظفيها واعتماداتها المالية من وزارة العدل إلى مجلس الشؤون الإدارية للقضاء برئاسة رئيس المحكمة العليا[1].

وكانت الاحتجاجات التي قامت بها الأوساط المجتمعية في عمان كشرارة بداية للقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية جديدة في البلاد من طرف السلطان قابوس، حيث شملت هذه الإصلاحات بعض التشريعات الدستورية التي تضمن البيئة المؤسساتية للدولة، ولكن بالرغم من ذلك إلا أن الإصلاحات لم تشمل أساسيات التحول الديمقراطي ولم تعط الحريات الاجتماعية والسياسية وكذا قيام منظمات المجتمع المدني ولم يقر بمشاركة المرأة في الحياة السياسية.

المطلب الثاني: الجهود الاقتصادية

منذ اكتشاف النفط في دول مجلس التعاون الخليجي حدثت طفرة اقتصادية بهذه الدول من خلال زيادة مواردها المالية من عائدات النفط والغاز حيث أصبحت تحتل المراكز الأولى عالميا في إجمالي الاحتياطي العالمي لموارد النفط والغاز، ولا تزال دول مجلس التعاون تواصل جهودها في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والرفاه الاقتصادي لمجتمعاتها من خلال الجهود التي تبذلها في هذا المجال.

1- دولة الامارات العربية المتحدة: شهد الاقتصاد الاماراتي الذي تضاعف حجمه 236 مرة خلال 43 عاما من تشكل عمر الاتحاد بدولة الامارات إطلاق عدد من المبادرات غير المسبوقة خاصة خلال السنوات الأخيرة[2] فقد أبدت دولة الامارات اهتماما فعليا بمجال الطاقة المتجددة، وتأسيسا على ذلك قامت بإنشاء شركة "مصدر" عام 2006، وهي شركة متخصصة بتطوير ونشر تقنيات وحلول الطاقة المتجددة، وقد قامت هذه الشركة

[1] بسمة مبارك سعيد "مستقبل الإصلاح في عمان"، مجلة المستقبل العربي، العدد 34، ص-ص 106-108.

[2] صحيفة الرياض الالكترونية "إقتصاد الامارات الأكثر نموا على المستوى الإقليمي والعالمي"، متحصل عليه بتاريخ: 24-04-2017، من الموقع: http://www.alriyadh.com/999626

بإنشاء مدينة مصدر وهي أول مدينة خالية من الكربون والنفايات في العالم، كما أنها أول مدينة كاملة تعمل بالطاقة الشمسية، وقد نجحت الامارة في استغلال تطبيقات الطاقة الشمسية في مشاريع تتعلق بأنظمة المرور ومواقف السيارات وأجهزة ضبط السرعة. وخلال عام 2010 أصدر مجلس الوزراء في دولة الامارات ما عرف برؤية الامارات 2021 والتي تؤكد بوجه الخصوص ضرورة تطوير وتعزيز مصادر الطاقة المتجددة باعتبارها واحدة من التحديات التي تواجه دولة الامارات[1].

وقسمت الرؤية إلى ست محاور وطنية تمثل القطاعات الرئيسية التي سيتم التركيز عليها خلال السنوات المقبلة في العمل الحكومي، وتمثلت في: مجتمع متلاحم محافظ على هويته، مجتمع آمن، قضاء عادل إلى جانب اقتصاد معرفي تنافسي، نظام تعليمي رفيع المستوى، نظام صحي بمعايير عالمية، بيئة مستدامة وبنية تحتية متكاملة، واجتمعت تلك المحاور والأجندات تحت مظلة أربعة أسس للرؤية هي: متحدون في المسؤولية، متحدون في المصير، متحدون في المعرفة، متحدون في الرخاء. وتهدف الأجندة الوطنية إلى أن تكون الامارات الدولة الأولى عالميا في تقديم الخدمات الذكية الحكومية عبر الهواتف المتحركة، بتحويل جميع المدارس والمناهج والطلاب للتعليم الذكي، إلى جانب مضاعفة الاستثمارات الحكومية في رياض الأطفال لأهميتها الخاصة، بالإضافة إلى جعل الدولة البقعة الأكثر أمانا، وتهدف الأجندة أيضا إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بنسبة 65% خلال السبع سنوات القادمة ، وأن تكون الدولة الأولى عالميا في البنية التحتية برا وبحرا وجوا والأولى عالميا في سهولة ممارسة الأعمال بالإضافة إلى الوصول بإسكان الشباب إلى أرقام عالمية ومضاعفة التوطين في القطاع الخاص عشرة أضعاف[2].

وفي عام 2011 أعلنت إمارة دبي عن عزمها تطبيق مشروع تقنية السخانات الشمسية لتوفير المياه الساخنة في كثير من المباني، وفي إمارة دبي تم إطلاق مشروع "مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة"[3]. كما أطلقت إمارة أبو ظبي رؤية 2030، ووضعت إمارة دبي الخطة الاستراتيجية 2015، اللتان تقودان إلى التنوع الاقتصادي وتهدفان إلى زيادة الاستثمارات في القطاعات الصناعية والقطاعات الأخرى الموجهة نحو التصدير بما فيها الصناعات الثقيلة والنقل، والبتروكيماويات والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة

[1] عدنان فرحت الجوراني "الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في دولة الامارات العربية المتحدة" محصل عليه بتاريخ: 24-04-2017 ، من الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=363170

[2] أحمد الخطيب "تعرف على الأجندة الوطنية للإمارات 2021"، متحصل عليه بتاريخ: 24-04-2017، من الموقع: http://24.ae/article/287900/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%AF%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-2021

[3] عدنان فرحات الجوراني، مرجع سابق.

المتجددة والطيران والفضاء وخدمات النفط والغاز. وقد تحقق الكثير في هذه المجالات خاصة في السياحة والتجارة والأقمار الصناعية والاتصالات وقطاع الطيران والطاقة المتجددة[1].

حيث أظهرت تقديرات رسمية أن اقتصاد الامارات سجل نموا في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3% بالأسعار الحقيقية الثابتة في عام 2016 مقارنة بسنة 2015 وبلغت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نحو 1280.8 مليار درهم أي 348.7 مليار دولار نهاية 2015. كما أشارت التقديرات الأولية أن قيمة الناتج المحلي بالأسعار الجارية للقطاعات غير النفطية بلغت 1067.3 مليار درهم أي 290.8 مليار دولار بنسبة ارتفاع 3.9% بالأسعار الجارية و2.7% بالأسعار الحقيقية الثابتة نهاية 2016.

كما أظهرت أن الأنشطة المتعلقة باستخراج النفط الخام والغاز الطبيعي ساهمت بنحو 16.7% فيما ساهمت كل من أنشطة تجارة الجملة والتجزئة بنحو 12.8% ونشاط البناء والتشييد 10.3%، أما مساهمة أنشطة الخدمات المالية بلغت 10.1% وأنشطة الصناعات التحويلية 9.5% والامارات الغنية بالنفط هي ثاني دولة أكبر اقتصادا عربيا بعد السعودية وفي المرتبة 31 عالميا في تصنيف أكبر اقتصادات العالم وفق قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي[2].

ووفقا لتقديرا صندوق النقد الدولي احتلت الامارات المركز الرابع عالميا كأغنى دولة في العالم على أساس احتساب نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الذي بلغ 88.49 ألف دولار متقدمة بذلك على سويسرا، وهو ما يؤكد سعي الدولة لرفاهية المجتمع[3].

وتمتلك الامارات العربية المتحدة سادس وسابع أكبر احتياطات النفط والغاز الطبيعي عالميا إذ يقدر احتياطي النفط لديها بـ 97.8 مليون برميل، أما احتياطي الغاز الطبيعي فيقدر بـ 8308 مليار متر مكعب ويناهز 5% من احتياطي الغاز في العالم، وتحتل الامارات المركز الثامن في العالم في انتاج النفط، كما تمتلك إحدى أكبر البنى التحتية تطورا في العالم، حيث تخطط لإنفاق 230 بليون درهم (63.1 مليار دولار) على تحسينات كبرى البنية التحتية في أرجاء البلاد منها شبكات الطرق والمباني الاتحادية[4]. تتميز الامارات

---

[1] الامارات العربية المتحدة interact "اقتصاد دولة الامارات"، متحصل عليه بتاريخ: 24-04-2017، من الموقع:
http://www.uaeinteract.com/arabic/economy.html

[2] صحيفة المرصد الالكترونية "اقتصاد الامارات ينمو 3% في 201 مقارنة بالعام السابق عليه"، متحصل عليه بتاريخ: 24-04-2017، من الموقع:
https://almarsad.co/2017/04/15/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D9%86%D9%85%D9%88-3-%D9%81%D9%8A-2016%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%86%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7/

[3] موقع العربية الالكتروني "الامارات...إنجازات اقتصادية آخرها اقتناص إكسبو 2020"، متحصل عليه بتاريخ: 24-04-2017، من الموقع:
http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2013/12/02/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%B2%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D8%AE%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D9%86%D8%A7%D8%B5-%D8%A5%D9%83%D8%B3%D8%A8%D9%88-2020-.html

[4] الامارات العربية المتحدة interact "اقتصاد دولة الامارات"، مرجع سابق.

العربية المتحدة باقتصاد سوق حرة، وهي أيضا من الدول التي تتمتع بدرجة عالية من الاستقرار السياسي والأمان في المنطقة، ويضمن ذلك احتفاظ اقتصاد البلاد بميزة تنافسية قوية بوصفها المركز التجاري الأساسي في المنطقة وأحد أكبر الاقتصادات فيها.

2- المملكة العربية السعودية:

انطلقت مسيرة التخطيط التنموي في المملكة العربية السعودية عام 1969 بهدف استثمار وتنمية الموارد البشرية والاقتصادية الطبيعية المتاحة لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تمثلت في الارتقاء بمستوى المعيشة ونوعية حياة المواطنين، واستكما إقامة البنى الأساسية وتنويع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل اوطني، وتطوير الطاقات البشرية، وتشجيع القطاع الخاص على الاسهام بفاعلية في جهود التنمية.

وقد حققت خطط التنمية المتعاقبة إنجازات عديدة ومهمة خلال 44 عاما الماضية أحدثت نقلة نوعية في جميع المجالات وذلك بمعايير التطورات الحادثة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل والتوسع في حجم الخدمات العامة وتحسين نوعيتها، وتطوير الإنتاج الزراعي والصناعي والزيادة المطردة في حجم الصادرات غير النفطية وتنويعها.

إن من أبرز السمات المميزة لتجربة التخطيط التنموي بالمملكة هو اعتمادها منذ بدايتها على مبادئ اقتصاد السوق، وتشجيع القطاع الخاص على الاسهام بفاعلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الاهتمام بالدور الريادي للقطاع الحكومي للإسراع بالتنمية في المراحل المبكرة لتجربة التخطيط التنموي ومواصلة دوره الطبيعي في غدارة الاقتصاد الكلي.

لقد حددت الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 2024 طبيعة النهج التنموي في الملكة واتجاهاته الاقتصادية والاجتماعية على المدى البعيد، ففي إطارها تمت صياغة الاستراتيجية الاقتصادية بعيدة المدى كما تم في ضوئها إعداد العديد من الاستراتيجيات القطاعية مثل الاستراتيجية الوطنية للصناعة والخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات والاستراتيجية الوطنية للنقل واستراتيجية الرعاية الصحية والاستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي، والاستراتيجية العمرانية الوطنية واستراتيجية التوظيف واستراتيجية التخصيص.

وشكلت خطة التنمية الثامنة والسنوات الأربع الأولى من خطة التنمية التاسعة الخطوات الأولى من المرحلة الثانية للتجربة التنموية السعودية والتي اتسمت بتطبيق سياسات اقتصادية توسعية مدعومة بالإنفاق الاستهلاكي والاستثماري العام الممول من الإيرادات النفطية العامة المتزايدة، وتوفير مزيد من الائتمان المصرفي لمشروعات القطاع الخاص، كما تتسم هذه المرحلة ببدء تطبيق العديد من الاستراتيجيات القطاعية، كما تعد من منظومة المسار الاقتصادي الاستراتيجي بعيد المدى الذي يمتد إلى عشرين عاما[1].

[1] المملكة العربية السعودية، وزارة الاقتصاد والتخطيط "منجزات خطط التنمية حقائق وأرقام"، الإصدار 31 (970-2014)، ص-ص 21-22.

حقق اقتصاد المملكة العربية السعودية معدلات نمو قوية للغاية خلال السنوات الأخيرة مستفيدا من ارتفاع أسعار النفط والناتج النفطي، وقوة نشاط القطاع الخاص وزيادة الانفاق الحكومي، وتنفيذ عدد من مبادرات الإصلاح المحلي، كذلك أدى ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج النفطي إلى تحقيق فوائض ضخمة في الحساب الخارجي والمالية العامة بينما تراجع الدين الحكومي إلى مستويات منخفضة للغاية، حيث تؤدي المملكة دورا رئيسيا في سوق النفط العالمية، فتزيد حصتها على 16% من الاحتياطات العالمية المثبتة وتمكنت من زيادة إنتاجها بسرعة بفضل ارتفاع طاقتها الإنتاجية الفائضة التي تزيد على 2.7 مليون برميل يوميا وهو ما يمثل أكثر من نصف الطاقة الإنتاجية الفائضة على مستوى العالم[1].

وبلغ الناتج الإجمالي الحقيقي للمملكة 2.517.6 مليار دولار خلال سنة 2015 حيث شهد ارتفاعا مقارنة بعام 2014 أين بلغ 2.435.9 مليار دولار، كما بلغت مساهمة القطاع الخاص غير النفطي خلال نفس السنة 993.4 مليار دولار أما مساهمة القطاع الحكومي غير النفطي فبلغت 428.5 مليار دولار ومساهمة القطاع النفطي بلغت 1.075.6 مليار دولار أي أن نسبة النمو في القطاع الخاص بلغت 3.7% أما نسبة النمو في القطاع الحكومي فقد بلغة 3.3% وبالنسبة للقطاع النفطي فبلغت 3.1% [2].

أما بالنسبة لحركة الإنتاج الصناعي في المملكة فيتضح أن الدولة نجحت في تحقيق معدلات نمو عالية ومستقرة ودخلت بقوة إلى دائرة التنافسية العالمية عبر بنائها لمجتمعات صناعية ترتبط مباشرة بمراكز البحث العلمي وتجاوزها بنجاح للمتغيرات الاقتصادية الطارئة على الصعيدين المحلي والعالمي، وبالنظر إلى تنوع المنشآت الصناعية في المملكة العربية السعودية يبدو أن صناعة المعادن اللافلزية المستحوذة على العدد الأكبر من المصانع ومن الحجم التمويلي قد تطورت بشكل كبير فقد زاد عدد مصانع هذا القطاع بمعدل 53.48% والأمر ذاته جرى على مصانع المنتجات الغذائية التي ارتفعت إلى 732 مصنعا، وكذلك صناعة منتجات المعادن المشكلة التي ارتفع عدد المصانع المنتجة لها إلى 903 مصنعا، وبنسبة الارتفاع ذاتها تقريبا زادت أعداد مصانع منتجات المطاط واللدائن إلى 808 مصنع أما صناعة المواد الكيماوية فقد ارتفع عدد المصانع بها إلى 620 مصنعا وتوسعت القاعدة الصناعية في المملكة توسعا كبيرا شمل مختلف الأنشطة ومن ضمنها صناعة الورق والآلات والمعدات وغيرها وعلى مستوى تنويع الصادرات لا يزال النفط هو المحرك الرئيسي لصادرات المملكة، فقد زاد إجمالي الصادرات (السلع والخدمات) زيادة مطردة منذ عام 2004، مدعوما بارتفاع أسعار النفط العالمية وتنامي الطلب في سوق النفط، حيث كان يمثل أكبر من نصف الناتج القومي خلال العقد الماضي ولا يزال النفط يشكل 85% تقريبا من إجمالي الصادرات غير أنه تم إحراز بعض التقدم نحو تنويع الصادرات باتجاه الصادرات غير النفطية، فقد زادت الصادرات غير النفطية بالقيم الحالية بمقدار

[1] صندوق النقد الدولي "المملكة العربية السعودية معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو"، 2015، ص،ص 01،13.

[2] المملكة العربية السعودية، وزارة الاقتصاد والتخطيط "مؤشرا اقتصادية مختارة 2008-2015، سبتمبر 2015.

خمسة أضعاف خلال الفترة الأخيرة بمعدل نمو يساوي 20% وإن كان قد بدأ من قاعدة منخفضة وارتفعت حصة الصادرات غير النفطية في الناتج غير النفطي ارتفاعا ملحوظا منذ عام 2004 لتصل إلى 13.6% وتتألف الصادرات من المنتجات المرتبطة بالنفط كالكيماويات والمواد البلاستيكية التي تمثل نسبة تتراوح بين 8%-9% من إجمالي الصادرات بينما تمثل المواد الغذائية أقل من 2% من الصادرات والمعادن الأساسية أقل من 1% ولا تزال حصة صادرات الخدمات في إجمالي الصادرات محدودة بـ 3% وتعتبر 95% من صادرات المملكة هي سلع أولية للاستهلاك الوسط[1].

إضافة إلى كل ذلك فقد وضعت المملكة العربية السعودية يوم 25 أفريل 2016 مرحلة جديدة في سياستها التنموية والاقتصادية، وهو مشروع رؤية 2030 التي تتضمن مجموعة من الأهداف التي تسعى من خلالها إلى تحقيق التنمية المستدامة والتي تتمثل في مجتمع حيوي ، اقتصاد مزدهر، وطن طموح، تقليل النفقات العسكرية، الوسائل ولآليات اللازمة[2].

3- دولة الكويت:

يمتاز الاقتصاد الكويتي بقوته مقارنة بغيره من الاقتصاديات العربية فهو الاقتصاد الثاني من حيث النمو في دول مجلس التعاون الخليجي، ويعتمد الاقتصاد الكويتي بشكل أساسي على النفط كسلعة أساسية، إذ يبلغ احتياطها الثابت رسميا نحو 102 مليار برميل أي نحو 74% من احتياطات النفط الخام في العالم ، ونحو 12.6 من احتياطات النفط الخام بدول مجلس التعاون الخليجي، وتمثل الإيرادات الهيدروكربونية نحو 93% من إجمالي الإيرادات الكويتية، أما مستوى الإنتاج الحالي فيبلغ نحو 2.263 مليون برميل يوميا، ويشكل النفط نحو 50% من الناتج الإجمالي المحلي ونسبة 95% من إجمالي إيرادات الصادرات ونسبة 80% من الإيرادات الحكومية[3].

وتسعى دولة الكويت إلى تحقيق نتائج أكثر من خلال المخططات التنموية التي تسطرها وذلك خلال كل خمس سنوات (متوسطة المدة)، وتعتبر الخطة الخمسية لسنوات 2010-2014 منعرجا حاسما في الفكر الاستراتيجي التنموي لدولة الكويت حيث تضمن رؤية 2035 على المدى البعيد، وبعد دراسة تطورات المسار التنموي لدولة الكويت ومعرفة التحديات التي تواجه طريقها سطرت الدولة مجموعة من الأهداف الأساسية التي

---

[1] المملكة العربية السعودية، وزارة التجارة والصناعة "الصناعة في المملكة نهضة وتواصل"، فيفري 2013، ص5.

[2] موقع الجزيرة الالكتروني "رؤية 2030... خطة للتنمية الشاملة بالسعودية"، متحصل عليه بتاريخ: 24-04-2017، من الموقع:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/4/27/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-2030-%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9

[3] عبد الكريم حمودي "الاقتصاد الكويتي الثاني خليجيا وتدني النفط أكبر التحديات" متحصل عليه بتاريخ: 25-04-2017، من الموقع:
http://alkhaleejonline.net/articles/1412417647042445600/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%AA%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA/

تسعى تحقيقها من خلال مخططها الخماسي 2010-2014 تتضمن هذه الأهداف وضع سياسات تنموية في مجال النمو الاقتصادي، معالجة تداعيات الأزمة العالمية المالية، دعم وتوسيع دور القطاع الخاص، تنويع القاعدة الإنتاجية، تطوير البنية التحتية، سياسات المالية العامة، سياسات الإدارة العامة والتخطيط والمعلومات، سياسات التنمية البشرية والمجتمعية[1].

وتضمنت رؤية دولة الكويت لعام 2035 المتضمنة مع الخطة الخمسية للتنمية 2010-2015 مجموعة من الأهداف الاستراتيجية المتمثلة في الأساس إلى تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، وتذكى فيه روح المنافسة وترفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم، وترسخ القيم وتحافظ على الهوية الاجتماعية وتحقق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة وتوفر بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة.

وتتمثل الأهداف الاستراتيجية للخطة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ورفع مستويات معيشة المواطن ويرمي هذا الهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي للقطاعات غير النفطية بما يحقق زيادة دخل الفرد مع استقرار المستوى العام للأسعار، ورفع نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ومن الأهداف الاستراتيجية أيضا إعطاء القطاع الخاص حق قيادة التنمية وفق آليات محفزة، ويعكس هذا الهف زيادة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي باعتباره قاطرة النمو كما يعبر عن سعي المخطط إلى تهيئة الظروف والبيئة المواتية والآليات المحفزة ليمارس هذا القطاع دوره المرتقب، أما الهدف الاستراتيجي الثالث فهو دعم التنمية البشرية والمجتمعية ، أما الهدف الرابع فيتمثل في الإدارة الحكومية الفعالة، والهدف الخامس يتمثل في تطوير السياسات السكانية لدعم التنمية والهدف السادس هو تعزيز الهوية الإسلامية والعربية[2].

وقد كشف بنك الكويت المركزي من خلال تقريره الذي أصدره عام 2016 أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للكويت لعام 2015 بلغت نحو 34.3 مليار دينار بتراجع بلغت نسبته 25.9% مقارنة بسنة 2014، وأظهر التقرير أن قيمة الناتج المحلي بالأسعار الجارية للقطاعات غير النفطية زادت بنسبة 3% عام 2015، في حين سجلت قيمة ذلك الناتج للقطاعات النفطية تراجعا بنسبة 46.2%، وأضاف بنك الكويت المركزي أن الإحصائيات المتوافرة تشير أن معدل التضخم السنوي مقاس بالتغيير النسبي في الرقم

[1] صحيفة الأنباء الكويتية الالكترونية "خطة التنمية الخمسية التي عرضها الشيخ أحمد الفهد على اللجنة المالية البرلمانية"، متحصل عليه بتاريخ: 25-04-2017 ، من الموقع:

http://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/72118/20-10-2009-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%A8%D8%A7%D8%A1-%D8%AA%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D9%85%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%AD-%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%85%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA-

[2] محيي عامر "خطة التنمية تضمنت رؤية الكويت 2035 وحددت متطلباتها التشريعية"، متحصل عليه بتاريخ:25-04-2017، من الموقع:
http://www.aljarida.com/articles/1461802925741045400/

القياسي العام لأسعار المستهلك في دولة الكويت بلغ نحو 3.3% خلال عام 2015 مقابل نحو 2.9% خلال سنة 2014، مبينا أيضا أن الإحصاءات المتواجدة تشير إلى تباطؤ معدل نمو أعداد السكان الكويتيين ليبلغ نحو 2.5% في حين ارتفع نمو عدد سكان غير الكويتيين ليبلغ نحو 1.4% خلال سنة 2015، وأن جملة نمو عدد القوى العاملة في دولة الكويت بلغ نحو 4.8% وارتفع معدل نمو أعداد القوى العاملة الكويتيين ليبلغ نحو 3.2% [1].

في ظل هذه التطورات واستكمالا لمشاريع مخططات التنمية أصدرت دولة الكويت خطة التنمية الجديدة متوسطة المدة 2015-2020 ، مرتكزة على أسس وأساليب استراتيجية وتقوم على التركيز والانتقاء وفقا لقائمة من الأهداف والأولويات معتمدة بشكل كبير على ريادة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي، ويتمثل التوجه الرئيس لخطة التنمية الجديدة في استكمال تحقيق رؤية الكويت 2035 بتحول الكويت إلى مركز مالي وتجاري يجذب الاستثمارات بكافة أشكالها، وتنتشر فيه روح المنافسة وترتفع فيه كفاءة الإنتاج، وفي سبيل ذلك تستهدف الخطة تطوير الاقتصاد الكويتي من خلال مواجهة تحديات التنمية الاقتصادية وذلك بتنويع هيكل الاقتصاد وتوسيع دور القطاع الخاص، وإصلاح الخلل في الميزانية العامة للدولة من خلال تبني برنامج للإصلاح المالي في الدولة، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، أيضا مواجهة تحديات التنمية البشرية والمجتمعية من خلال معالجة بطء توفير الرعاية السكنية، موجهة الخلل في التركيبة السكانية، تحسين كفاءة نظام التعليم والخدمات الصحية، تمكين الشباب وتعزيز دوره المجتمعي، أيضا مواجهة تحديات الفساد وكفاءة الجهاز الإداري للدولة[2].

بالرغم من الجهود المبذولة من طرف القيادة السياسية لدولة الكويت من خلال مخططاتها التنموية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة إلا أنها لا تزال تعاني من غياب بعض المقومات الضرورية التي من خلالها تتجسد كل هذه المشاريع لكي تلقى النجاح الذي تسعى للوصول إليه.

4- دولة عمان:

لقد تطور الاقتصاد العماني على مرحلتين المرحلة الأولى تشمل الفترة من 1970-1996 والتي تم فيها تنفيذ استراتيجية التنمية الاقتصادية المعتمدة في عام 1974، والمرحلة الثانية تضمنت اعتماد وبدء تنفيذ الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني (عمان 2020) المعتمدة عام 1995[3].

[1] مجلة الاقتصادي الالكترونية "الناتج المحلي الإجمالي للكويت يتراجع 26% في 2015"، متحصل عليه بتاريخ: 25-04-2017، من الموقع: http://www.alkhaleej.ae/economics/page/6ba4dec0-8240-4078-9205-4218c4a39413

[2] مجلة المصارف ماذا تحمل خطة التنمية الجديدة لمستقبل الاقتصاد الكويتي" مجلة المصارف، العدد 138، ماي 2015، ص-ص 60-.

[3] سارة خان " اقتصاد سلطنة عمان من الكف إلى التنمية والتطوير" متحصل عليه بتاريخ: 25-04-2017، من الموقع: http://www.globalarabnetwork.com/economics-and-development/economic-reports/11675-2013-11-18-03-58-56

ورؤية عمان هي خطة تتمحور حول المستقبل الاقتصادي لسلطنة عمان حتى عام 2020، وتعتبر بمثابة خارطة طريق لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد على مدار 25 عاما، وتشمل الأهداف التالية: تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، تغيير الدور الذي تلعبه الحكومة في الاقتصاد، توسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص، تنويع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل القومي، عولمة الاقتصاد العماني، رفع مستوى مهارات القوى العاملة العمانية وتطوير الموارد البشرية[1].

وشهدت سلطنة عمان خلال المرحلة الثانية البدء في تنفيذ الأهداف طويلة المدى للرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني وخلال هذه المرحلة تحققت إنجازات ملحوظة، حيث بلغ الناتج المحلي بالأسعار الجارية نهاية 2006 حوالي 13737 مليون ريال عماني، كما بلغت القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية حوالي 1946 مليون ريال عماني، وتعمل السلطنة على القيام بعديد المشاريع التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتوفير فرص العمل للشباب العماني وذلك بالتركيز على خمسة قطاعات واعدة وهي الصناعة التحويلية والنقل والخدمات اللوجستية والسياحية والثروة السمكية والتعدين، حيث تتمتع السلطنة بمجموعة من المقومات لتحقيق هذا الهدف، ويأتي في مقدمتها البنية الأساسية المتطورة، حيث جاءت السلطنة في المرتبة 17 من أصل 148 دولة شملها التقرير العالمي للتنافسية في عام 2015 نظرا للموقع الاستراتيجي المواجه لمراكز النمو في الاقتصاديات الآسيوية الناشئة والموارد الطبيعية الكامنة والتحسن في سهولة ممارسة الأعمال، حيث تحتل المرتبة 70 من أصل 189 دولة في هذا المجال عام 2016 في تقرير ممارسة الأعمال محرزة تقدم بسبعة نقاط مقارنة بعام 2015، وارتقت إلى المرتبة الرابعة بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكان من أهم عوامل هذا التقدم هو إنجاز التأشيرات الالكترونية والتغير في الإجراءات المتعلقة بالتصاريح والجمارك كما جاء في تقرير مجموعة أكسفورد للأعمال[2].

وكانت خطة التنمية الخمسية الثامنة 2011-2015 من أكبر الخطط التنموية من حيث المشاريع المعتمدة لأنها ركزت على استكمال قطاعات الهياكل الأساسية ومنها الطرق والمطارات والموانئ والخدمات الأساسية في محافظات السلطنة المختلفة ، وفي الوقت الذي انخفضت في قيمة صادرات السلطنة من الخمسية الماضية وتراجع صادراتها غير النفطية إلا أن استمرار الانفاق على المشاريع ساعد على تحقيق ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي من 26.121 مليار ريال عماني بالأسعار الجارية في العام 2011 ليصل إلى 26.850 مليار ريال عماني في عام 2015 معتمدا على التعويض من القطاعات غير النفطية، وعليه ارتفعت مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي عام 2015 إلى 71.4% منها 1.6%

[1] صحيفة العرب الالكترونية "طريق سلطنة عمان هو اقتصاد المعرفة محفوف بالتحديات"، متحصل عليه بتاريخ: 25-04-2017، من الموقع: http://www.alarab.co.uk/?id=33785

[2] صحيفة فانا الالكترونية " اقتصاد سلطنة عمان مهيأ للانطلاق مسيرة التنويع الاقتصادي، متحصل عليه بتاريخ: 25-04-2017،من الموقع: http://www.fananews.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A/1825897/

للزراعة والأسماك و 19.8% للأنشطة الصناعية التي يدخل فيها التعدين بمقدار 0.5% وكذلك 49.9% للأنشطة الخدمية لتي يدخل فيها نشاط الفنادق والمطاعم بنحو 0.9% إضافة إلى نشاط النقل والتخزين والاتصالات بمقدار 5.8% واستمرت حكومة السلطنة رغم تأثير انخفاض الإيرادات الحكومية المعتمدة بشكل كبير على الإيرادات النفطية في الصرف في مجال الخدمات لمقابلة الزيادة في السكان والتوسع في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، فعلى سبيل المثال زاد إنتاج الكهرباء من 21350 جيجا واط/سا عام 2011 إلى 32100جيجا واط/سا وذلك عام 2015 ، كما زاد عدد منتفعي خدمة الأنترنت من 89 ألف مستخدم عام 2011 إلى 236 ألف مستخدم عام 2015[1].

وتألقت سلطنة عمان في مؤشر التنمية المستدامة في العالم بحصولها على المركز الثاني عربيا والذي أصدرته مؤسسة سول أبيليتي لعام 2016، وحازت على المركز 70 عالميا الذي يضم 135 دولة حول العالم، كما حصلت على المركز 52 عالميا في مؤشر الحوكمة والمركز 61 في مؤشر رأس المال الفكري والمركز 17 عالميا في مؤشر رأس المال الاجتماعي والمركز 61 عالميا في مؤشر الابتكار والمركز 141 في مؤشر رأس المال الطبيعي[2].

وصدر عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات العماني تقرير حمل عنوان "سلطنة عمان على خارطة المؤشرات الدولية"، الذي جاء فيه أن السلطنة احتلت الترتيب الـ26 عالميا والثاني عربيا وخليجيا من أصل 113 دولة في مؤشر الأمن الغذائي للعام 2016، متقدمة مرتبة واحدة عن عام 2015، وأوضح التقرير أن مؤشر سهولة ممارسة الأعمال 2017 تقدم من المركز 70 عام 2016 إلى المركز 66 عالميا عام 2017 بواقع أربعة مراكز ، واحتلت المركز الثالث عربيا وخليجيا، وحافظت السلطنة على ترتيبها في مؤشر الحرية الاقتصادية حيث جاءت في الترتيب 59 عالميا خلال سنتي 2015 و 2016، فيما حققت المركز الخامس بين مجموعة الدول العربية والمركز الرابع بين مجموعة دول مجلس التعاون، وجاء ترتيبها في دليل التنمية البشرية لعام 2015 في المركز 52 بين 188 دولة حيث تقدمت أربع مراكز في الترتيب بين دول العالم بين عامي 2014 و 2015، في حين جاءت في المركز السادس بين مجموعة الدول العربية وبين مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي، وفي مؤشر الأداء اللوجيستي العالمي 2016 أوضح التقرير أن السلطنة جاءت في

[1] صحيفة الاتحاد الالكترونية "سلطنة عمان تحتفل بالذكرى الـ 46 في ظل إنجازات مذهلة"، متحصل عليه بتاريخ: 25-04-2017، من الموقع: http://www.alittihad.ae/details.php?id=58340&y=2016&article=full

[2] محمود بن سعيد العوفي "التنمية المستدامة بالسلطنة في المسار الصحيح"، متحصل عليه بتاريخ: 25-04-2017، من الموقع: http://shabiba.com/article/166970

المركز الـ 48 من بين 160 دولة عام 2016 متقدمة 11 مركزا عن ترتيبها البالغ 59 بين 160دولة في العام 2014 ، في حين احتلت المركز الرابع عربيا وخليجيا[1].

وجاءت الخطة الخمسية التاسعة 2016-2020 كخاتمة للرؤية التي اعتمدتها السلطنة حتى عام 2020 التي تنطلق من هدف أساسي وهو التكيف مع مرحلة النفط الرخيص، وتحقق الأهداف الملحة لدعم معدلات النمو وتعزيز نمو الاقتصاد بشكل مستدام من خلال مواصلة العمل التنموي في إطار استراتيجية التنمية طويلة المدى التي بدأت في منتصف التسعينيات من القرن العشرين (1996-2020)، ودعم برامج التنمية لتحقيق معدلات نمو حقيقية للناتج المحلي الإجمالي، والمحافظة على المستوى المعيشي للمواطن وتوفير فرص عمل منتجة ومجزية وخاصة للشباب، كما نهدف الخطة إلى ضرورة إيلاء أهمية كبرى للتنمية الاجتماعية ورفع الكفاءة الإنتاجية، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتعزيز مشاركته في برامج التنمية والارتقاء بالقدرة التنافسية بالإضافة إلى خلق المناخ المناسب الجاذب للاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية وتسريع وتيرة التنويع الاقتصادي للتقليل من الاعتماد على الموارد النفطية، وتم التركيز في الخطة على خمس قطاعات رئيسية وهي قطاع الصناعة التحويلية، النقل والخدمات اللوجستية، السياحة، الثروة السمكية، التعدين[2].

كما أطلقت عمان الرؤية المستقبلية لعام 2040 للنمو طويل المدى للفترة من 2020 إلى 2040 في سبيل تحقيق التنمية المستدامة اتي تضمنت المحاور الرئيسية التالية: العمل على تنمية قطاعات بارزة وهي السياحة والزراعة والثروة السمكية والاتصالات والخدمات اللوجستية والموانئ ، وكذا إقامة التوازن بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي[3].

نلاحظ أن مسيرة بناء الاقتصاد العماني مؤسسة على منهجية، حيث اعتمدت النهضة العمانية التخطيط العلمي منهاجا لتسريع التنمية الشاملة وتناغم خطواتها واستدامتها، فأخذت بالتخطيط التوجيهي لإدارة القطاع العام من وحدات حكومية ومؤسسات عامة وبالتخطيط المدروس للتأثير الإيجابي على مسار القطاع الخاص وقامت العملية التخطيطية على خطط طويلة المدى توضح الاستراتيجيات الرئيسية لتطوير وتنمية البلاد والأهداف طويلة المدى.

5- مملكة البحرين:

أولت مملكة البحرين اهتماما خاصة بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتعلقة بالتنمية المستدامة وتجسد ذلك في دستور مملكة البحرين الذي يكفل حماية أكيدة للبيئة ويحقق التوازن بين متطلبات

[1] سامح أمين "تقرير يعرض التطور الذي حققته السلطنة على الخريطة الدولية لأداء اقتصادات العالم"، متحصل عليه بتاريخ: 25-04-2017، من الموقع: http://alwatan.com/details/173738

[2] البنك المركزي العماني "أهداف الخطة الخمسية التاسعة (2016-2020) للسلطنة" ، مجلة المركزي، العدد الخاص ، فيفري 2016، ص18.

[3] صحيفة العرب الالكترونية "طريق سلطنة عمان هو اقتصاد المعرفة محفوف بالتحديات"، مرجع سابق.

التنمية والنواحي الاجتماعية والاقتصادية، وفي ميثاق العمل الوطني وفي رؤية واستراتيجية البحرين الاقتصادية 2030، وفي المخطط الهيكلي الاستراتيجي الوطني 2030، كما قامت المملكة بإنشاء العديد من المؤسسات والأجهزة الحكومية واللجان المهتمة بوضع البرامج والسياسات والاستراتيجيات الهادفة إلى تحقيق الاستدامة بأبعادها المختلفة، وسنت عددا من القوانين والتشريعات ذات العلاقة بتطبيقات التنمية المستدامة والتي أصبحت متطلبا دوليا في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يشهدها المجتمع الدولي.

وتعد الرؤية الاقتصادية 2030 التي أطلقتها مملكة البحرين عام 2008، رؤية اقتصادية شاملة لمملكة البحرين، وهي في جوهرها تعكس هدفا أساسيا مشتركا يتمثل في بناء حياة أفضل لكافة المواطنين البحرينيين من خلال زيادة دخل الأسرة الحقيقي إلى أكثر من الضعف بحلول عام 2030، وتتضمن الرؤية مجموعة من الاستراتيجيات التي تسعى المملكة إلى تحقيقها والمتمثلة في زيادة مستوى المنافسة التي تتطلب زيادة الإنتاجية والابتكار، ووجود فرص لتحقيق معدلات نمو غير مسبوقة تتطلب تحركا سريعا، تطوير وتنويع الاقتصاد بالتركيز على القطاعات الحالية ذات الإمكانيات العالية، نمو اقتصادي قوي يحقق المنفعة لشعب البحرين، حكومة فعالة ذات كفاءة، مجتمع عادل ومزدهر ومتكاثف، واعتمدت الرؤية على ثلاث مبادئ وهي الاستدامة ، التنافسية، العدالة[1].

وتعتبر البحرين الأقل اعتمادا على القطاع النفطي لأسباب تشمل محدودية الثروات النفطية ، لذا لجأت إلى خيار التنويع الاقتصادي منذ فترة السبعينيات من القرن الماضي عبر الاستثمار في القطاع الصناعي مثل تشييد مصنع الألمنيوم، حيث يحتل الاقتصاد البحريني المركز الأول في اعتماده على التنوع الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، كما يتمتع بتنمية بشرية مرتفعة جدا، وتعد البحرين مركزا ماليا ومصرفا إقليميا مهما يستضيف صناديق استثمار بنحو 10 مليارات دولار.

وتمتلك البحرين 125 مليون برميل من احتياطي النفط الخام الثابت رسميا أي ما يعادل 0.03% من احتياطي النفط الخام لدول مجلس التعاون الخليجي، ونسبة 0.01% من الاحتياطي العالمي، كما تمتلك أقل احتياطي من بين دول مجلس التعاون الخليجي إذ يبلغ إنتاجها الحالي 000 49 برميل يوميا، ويمثل النفط نسبة 11% من الناتج المحلي الإجمالي و60% من عوائد الصادرات و70% من الإيرادات الحكومية، فيما تمتلك البحرين 12.58 مليار م^3 من احتياطي الغاز الطبيعي، ويشكل قطاع الخدمات 24% من الناتج المحلي الإجمالي في البحرين أي الأفضل خليجيا وتميز اقتصاد البحرين بتطوير قطاع الخدمات المالية، بما في ذلك التأمين مستفيدا من مواطن القوة في المجتمع وتحديدا الثروة البشرية[2].

---

[1] مملكة البحرين، رؤية البحرين الاقتصادية حتى عام 2030، 2008.

[2] صحيفة الخليج أون لاين الالكترونية "الاقتصاد البحريني الأول في التنوع، والديون أكبر التحديات"، متحصل عليه بتاريخ: 26-04-2017، من الموقع:
http://alkhaleejonline.net/articles/1416045077817768600/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86%D9%8A-

وحسب تقرير التنمية الاقتصادية في البحرين فإن الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة ارتفع خلال عام 2016 بمعدل 3.6% مقارنة بعام 2015، حيث بلغ 2.9% حيث بلغ عام 2016 قيمة 31.823 مليار دولار مصنفة بذلك في المرتبة 64 عالميا. وقد ارتفع القطاع غير النفطي بنسبة 4.7% خلال الربع الثالث من عام 2016 مقارنة بالربع الثاني الذي حقق نسبة 3.6% فقط.

ويشير التقرير بأن المشاريع الكبيرة في البنية التحتية كانت أهم العوامل الداعمة للقطاع الاقتصادي غير النفطي، والتي تسارع تنفيذها خلال عام 2016، وتشمل مشروع الخط السادس لألبا والذي تبلغ قيمته 3 مليار دولار، ومشروع عقد محطة الطاقة بـ 800 مليون دولار، إضافة إلى عقد تحديث مطار البحرين الدولي بقيمة مليار دولار ومصنع جديد للغاز في شركة بن غاز بقيمة 355 مليار دولار[1].

وسجل الاقتصاد البحريني نموا حقيقيا بالأسعار الثابتة بنسبة 3.9% خلال الربع الثالث من عام 2016 وذكر تقرير النتائج الأولية للحسابات القومية للفصل الثالث لعام 2016 الصادر عن هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية البحرينية أن اقتصاد البلاد ارتفع بنسبة 1.7% خلال الربع الثالث مقارنة بالربع الثاني مشيرا إلى أن الاقتصاد البحريني حقق معدلات نمو جيدة وبوتيرة مستقرة، وذلك نتيجة اتباع الحكومة لسياسة اقتصادية إصلاحية تركز على الحفاظ على النمو وتحصين مكتسبات التنمية ودعم الاستثمار الخاص.

كما سجل القطاع النفطي ارتفاعا بنسبة 0.8% بالأسعار الثابتة وانخفاضا بنسبة 12% بالأسعار الجارية فيما شهد القطاع غير النفطي ارتفاعا بنسبة 4.7% حيث بلغ 6.2% بالأسعار الثابتة و 8.7% بالأسعار الجارية. وأشار التقرير إلى أن نشاط البناء والتشييد حقق نموا يساوي 7.2% بالأسعار الثابتة و12.5% بالأسعار الجارية فيما نما نشاط العقارات بنسبة 2.4% بالأسعار الثابتة وبنسبة 2% بالأسعار الجارية، بينما حقق قطاع النقل والاتصالات زيادة تساوي 4.6% بالأسعار الثابتة و10.5% بالأسعار الجارية، كما حقق نشاط الصناعة التحويلية نموا بنسبة 0.9% بالأسعار الثابتة وتراجعت بنسبة 1% بالأسعار الجارية.

كما بين التقرير أن الخدمات الحكومية ارتفعت بنسبة 3.5% بالأسعار الثابتة وبحوالي 1.7% بالأسعار الجارية، كما حققت الخدمات الاجتماعية والشخصية ارتفاعا بنسبة 10.3 %بالأسعار الثابتة و19.9% بالأسعار الجارية ، أما نشط الكهرباء والماء فقد حقق تراجعا بواقع 5.2% بالأسعار الثابتة و8.4% بالأسعار الجارية، وحقق مشروع منطقة البحرين العالمية للاستثمار زيادة في عدد الشركات المستقطبة خلال النصف الأول من عام 2016 بواقع 12% مما حققته في عام 2015[2].

%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%88%D8%B9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA/

[1] صحيفة البورصة الالكترونية "الناتج المحلي البحريني يرتفع 3.6% خلال 9 أشهر" متحصل عليه بتاريخ: 26-04-2017، من الموقع: http://www.al-watan.com/news-details/id/49868/d/20170102%20class=

[2] صحيفة الوطن الالكترونية "3.9% نموا في اقتصاد البحرين"، متحصل عليه بتاريخ: 26-04-2017، من الموقع:

من خلال المعطيات السابقة يمكننا القول بأن مملكة البحرين وبالرغم من مواردها القليلة إلى أنها حققت نجاحا متميزا في مجال التنمية الاقتصادية وهذا من خلال تبنيها لأهداف رؤية 2030 التي تضمنت مجموعة من الاستراتيجيات الرئيسية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة وبالرغم من ذلك ما تزال تواجه العديد من المشاكل والتحديات التي تعيق الطريق أمامها للوصول إلى ذلك.

المطلب الثالث: الجهود الاجتماعية

تتبنى دول الخليج العربي سياسة الرعاية الاجتماعية من أجل تحقيق الرفاه للمواطن الخليجي، ولأجل ذلك تضاعف دول الخليج العربي جهودها الاجتماعية لتقديم أفضل الخدمات وتحقيق تنمية اجتماعية مستدامة اعتمادا على استراتيجيات تنموية ورؤى بعيدة المدى.

1- الجهود الاجتماعية لدولة الامارات العربية المتحدة:

تعتبر الامارات نموذجا يحتذى به في النقلة التنموية والمجتمعية على مستوى البلدان العربية، وما صاحب ذلك من اهتمام بالإنسان الاماراتي وتنمية قدراته[1].

وتتبنى دولة الامارات مفهوم دولة الرفاه أو الرعاية انطلاقا من اعتبارات إنسانية واجتماعية واقتصادية ودينية وتعمل باستمرار نحو تطوير نظم الرعاية الاجتماعية من خلال تقديم خدمات جديدة وبشكل مستمر، وتحسين الخدمات القائمة لزيادة كفاءتها وفعاليتها، فقد جعلت دولة الامارات الرعاية الاجتماعية في جوهرها نظاما لإحداث التغيير الذي يضم العديد من الوظائف والخدمات التي تقابل الاحتياجات الاجتماعية عن طريق مجموعة وسائل وأنماط للتدخل الاجتماعي الذي يهتم بتحسين الظروف المعيشية، وقد شملت الرعاية الاجتماعية وفق مفهوم التنمية الاجتماعية الكثير من البرامج الموجهة للفرد والأسرة ودعم النظم الاجتماعية في المجتمع[2].

1-1- الاستراتيجية التعليمية الجديدة:

حرصت دولة الامارات على تطوير قطاعها التعليمي لتضاهي أرقى المعايير العالمية، وشهد القطاع تطورا كبيرا من حيث إنشاء المدارس الحكومية والخاصة التي وصل عددها إلى ما يقارب 1300 مدرسة تغطي مختلف بقاع الدولة، كما دعمت الدولة التعليم العالي من خلال ابتعاث وتخريج أجيال من حملة الشهادات العليا تقود مسيرة التنمية وتبني مستقبلا زاهرا للوطن.

"نظام تعليمي من الطراز الأول" هو أحد الهداف الرئيسية المتضمنة في رؤية الامارات العربية المتحدة 2021 التي تسعى من خلاله ببناء نظام تعليمي رفيع المستوى، حيث تركز الأجندة على تطوير نظام تعليمي يواكب التطورات السريعة في أنظمة التعليم والتعلم. وتستهدف الأجندة الوطنية مضاعفة الاستثمار خلال

---

http://www.al-watan.com/news-details/id/49868/d/20170102%20class=

[1] عثمان سراج الدين فتح الرحمن "الرعاية الاجتماعية بين الاتفاقيات والمواثيق الدولية والقوانين المحلية: دولة الامارات العربية المتحدة نموذجا"، مجلة رؤى استراتيجية، سبتمبر 2013، ص53.

[2] المرجع نفسه، ص59.

السنوات المقبلة لتعزيز الالتحاق برياض الأطفال وتتطلع إلى وضع طلبة الدولة ضمن أفضل طلبة العالم في اختبارات تقييم المعرفة والمهارات في القراءة والرياضيات والعلوم واللغة العربية إضافة إلى رفع نسب التخرج من المرحلة الثانوية والجامعات وزيادة أعداد المواطنين الحاصلين على الماجستير والدكتوراه بما يتوافق مع متطلبات سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، كما تطمح إلى الارتقاء المؤسسات التعليمية بأن تكون جميع المدارس متميزة بقيادات ومعلمين ذوي جودة عالية مع رفع نسبة البرامج الأكاديمية المعتمدة جوليا في جامعات الدولة[1].

وعلى هذا الأساس أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم "مبادرة محمد بن راشد للتعليم الذكي"، التي تشمل جميع مدارس الدولة والتي تهدف لخلق بيئة تعليمية جديدة في المدارس تضم صفوفا ذكية في جميع المدارس، وتوزيع أجهزة لوحية لجميع الطلاب وتزويد جميع مدارس الدولة بشبكات الجيل الرابع فائقة السرعة إضافة لبرامج تدريبية متخصصة للمعلمين ومناهج علمية جديدة مساندة للمنهاج الأصلي[2].

ومن خلال التقارير الأخيرة الصادرة من دولة الامارات فقد بلغت نسبة الالتحاق برياض الأطفال الحكومية والخاصة للأطفال بين سن 4-5 سنوات ارتفاعا من 87.95% للعام الدراسي 2014-2015 إلى 93.4% في العام الدراسي 2015-2016، وأظهرت النتائج تساوي معدلات الالتحاق بين الذكور والاناث، حيث بلغت نسبة الذكور 50.5% بينما بلغت نسبة الاناث 49.5%، وتفوق نسبة الأطفال الملتحقين برياض الأطفال في مدارس التعليم العام 56% على نظيرتها في مدارس التعليم الخاص التي بلغت 44% ، كما ارتفعت نسبة الطلبة الذين يكملون مرحلة التعليم الثانوي فقد ارتفعت من 86.16% في العام 2013-2014 إلى 93.16% في العام 2014-2015، كما تظهر النتائج ارتفاع عدد الطالبات المتخرجات من المحلية الثانوية حيث بلغ عددهن 10019 طالبة ي حين بلغ عدد الذكور 9921 طالب ووصلت أعداد الطلبة في المدارس الثانوية للتعليم العام 16212 طالب بينما في مدارس التعليم الخاص بلغت 3782 طالبا[3].

1-2- الخطة الاستراتيجية للرعاية الصحية:

"الحفاظ على مجتمع متلاحم يعتز بهويته وانتمائه" هو أحد الركائز في الأجندة الوطنية لرؤية 2021 ، لقد تبنت الحكومة في دولة الامارات العربية المتحدة والمتمثلة في وزارة الصحة سياسة توفير الرعاية الصحية الشاملة لجميع المواطنين والمقيمين، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق برامجها الوقائية والعلاجية من خلال شبكة الخدمات الصحية على جميع مستوياتها التي تضم الرعاية الصحية الأولية والرعاية الصحية الثانوية والرعاية

[1] صحيفة الاتحاد الالكترونية "الامارات تحقق إنجازات كبيرة ي أهم مؤشرات التعليم"، متحصل عليه بتاريخ: 26-04-2017، من الموقع: http://www.alittihad.ae/details.php?id=3046&y=2017&article=full

[2] الامارات العربية المتحدة، موقع مجلس الوزراء "برنامج محمد بن راشد للتعليم الذكي"، متحصل عليه بتاريخ: 27-04-2017،من الموقع: https://uaecabinet.ae/ar/details/prime-ministers-initiatives/mohammed-bin-rashid-smart-learning-programme

[3] صحيفة الاتحاد الالكترونية "الامارات تحقق إنجازات كبيرة في أهم مؤشرات التعليم، مرجع سابق.

السريرية، وقد تحملت وزارة الصحة وبصورة أساسية مسؤولية تنفيذ هذه السياسة في كافة المجالات الفنية والمادية والتنسيق مع وزارة الدولة والتعاون مع القطاع الخاص في المجال الصحي محليا ودوليا بالإضافة إلى أفراد المجتمع، وتتركز خطة الوزارة الاستراتيجية على الاستمرار في تطوير نوعية وكمية خدمات الرعاية الصحية الأولية، لذا تمت زيادة العيادات المخصصة لرعاية مرضى السكري، وخصصت عيادة لمعاينة كبار السن، كما تم توسعت خدمات طب الأسنان، حيث تم تأسيس وحدة طب الأسنان وذلك لتقديم رعاية خاصة لهذه الفئة وبالتحديد في مجال الرعاية الوقائية وتم تزويدها بخدمات المختبر والأشعة بغرض تمديد الوقت المتاح للمواطنين والوافدين للاستفادة من الخدمة المقدمة[1].

وحسب تقرير وزارة التنمية والمجتمع فتشير الاحصائيات إلى أن عدد وفيات أمراض القلب والشرايين لكل 100 000 ساكن بلغت 297.6 خلال 2012، كما بلغت نسبة المصابين بداء السكري 19.3 لكل 10 000 ساكن خلال سنة 2015، في حين بلغت نسبة الأطفال الذين يعانون من السمنة 13.54% وبلغ متوسط العمر الصحي المتوقع 68.3 خلال سنة 2016، أما مؤشر جودة الرعاية الصحية فقد احتلت الامارات المرتبة 28 عالميا خلال سنة 2016، ووصل عدد الأطباء لكل 1000 ساكن 2.53 طبيب خلال سنة 2015[2].

1-3- خدمات الحكومة الالكترونية:

تقدمت دولة الامارات العربية المتحدة 4 مراكز من حيث تحصيلها في قيمة المؤشر الخاص بالخدمات الالكترونية والذكية، ضمن استبيا تنمية الحكومات الالكترونية الصادر عن لجنة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، حيث بلغت قيمة ما حققته الدولة في هذا المؤشر 0.8913% ما يجعلها في المركز الثامن عالميا مع جمهورية استونيا، وبهذه النتيجة تحافظ الامارات على ريادتها إقليميا في مؤشر الخدمات الالكترونية، حيث حققت المركز الأول خليجيا وعربيا وعلى مستوى منطقة غرب آسيا، فيما حققت الثلاثة: الخدمات الالكترونية، رأس المال البشري، والبنية التحتية للاتصالات فحققت دولة الامارات المركز 29 عالميا متقدمة ثلاثة مراكز عن العام 2014، حيث كانت في المرتبة 32 عالميا[3].

وحسب تقرير وزارة التنمية والمجتمع الإماراتية فقد بلغ مؤشر التنمية البشرية 93.1% خلال سنة 2015، بينما وصل مؤشر الهوية الوطنية للمجتمع الاماراتي 96.2% خلال عام 2016، وبلغ مؤشر التلاحم الأسري نسبة 80.7% عام 2015، في حين تحتل الامارات في مؤشر السعادة العالمي المرتبة 28 عالميا خلال عام

[1] الامارات العربية المتحدة، موقع وزارة الصحة ووقاية المجتمع "عن الوزارة"، متحصل عليه بتاريخ: 26-04-2017، من الموقع: http://www.moh.gov.ae/ar/About/Pages/AboutTheMinistry.aspx

[2] الامارات العربية المتحدة، موقع وزارة التنمية والمجتمع "جدول المؤشرات الوطنية" ،متحصل عليه بتاريخ: 26-04-2017، من الموقع: https://www.vision2021.ae/ar/national-priority-areas/national-priority-indicators-table

[3] صحيفة البيان الالكترونية "الامارات الأولى عربيا والثامنة عالميا في مؤشر الخدمات الالكترونية والذكية"، متحصل عليه بتاريخ: 26-04-2017، من الموقع: http://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2016-07-31-1.2688260

2016، وتحتل المرتبة 10 في نصيب الفرد من الدخل القومي، كما بلغت نسبة المواطنين العاملين الاماراتيين 3.93% سنة 2016، ووصل مؤشر الابتكار العالمي إلى المرتبة 41 عالميا خلال 2016، أما نسبة الشعور بالأمان فبلغت 93.6% وجودة الهواء 76% ، نسبة النفايات المعالجة من إجمالي النفايات المنتجة 22.6% وإسهام الطاقة النظيفة 0.23% خلال سنة 2015، مؤشر ندرة المياه 6.3% سنة 2016، جودة البنية التحتية للنقل الجوي احتلت المرتبة الثانية عالميا، جودة البنية التحتية للموانئ المرتبة الثالثة عالميا، البنية التحتية لوسائل النقل وخطوط الكهرباء والاتصالات المرتبة الرابعة عالميا، أما الخدمات الالكترونية فاحتلت الامارات المرتبة 8 عالميا[1].

2- الجهود الاجتماعية للمملكة العربية السعودية:

وضعت استراتيجية المملكة العربية السعودية 2020 في مقدمة أولوياتها تمكين الابداع وإنتاجية المجتمع ورفع مستوى الدخل المعيشي، وتطوير شبكات الرعاية والأمان المجتمعي، وبخصوص الإدارة الحكومية يهدف برنامج التحول الوطني إلى ترسيخ مبادئ الشفافية وتحديد المسؤولية وحفظ الحقوق وتحسين فعالية الأداء الحكومي ورفع الكفاءة والإنتاجية وجودة الخدمات.

2-1- إستراتيجية التعليم: وضعت المملكة مجموعة من الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها من خلال الرؤية التي جسدتها لسنة 2020 وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- أن تصبح خمس جامعات سعودية على الأقل من أفضل 20 جامعة دولية بحلول عام 2030.
- أن يتمكن طلاب المملكة من إحراز نتائج متقدمة مقارنة بمتوسط النتائج الدولية.
- الحصول على تصنيف متقدم في المؤشرات العالمية للتحصيل التعليمي.
- إعداد مناهج تعليمية متطورة تركز على المهارة الأساسية بالإضافة إلى تطوير المواهب وبناء الشخصية وتعزيز دور المعلم والرفع من تأهيله، ومتابعة مستوى التقدم في هذا الجانب، ونشر نتائج المؤشرات التي تقيس مستوى مخرجات التعليم بشكل سنوي.
- العمل مع متخصصين لضمان موائمة مخرجات التعليم أعالي مع متطلبات سوق العمل وعقد الشراكات مع الجهات التي توفر فرص التدريب للخريجين محليا ودوليا.
- إنشاء قاعدة بيانات شاملة لرصد المسيرة الدراسية للطلاب بدءا من مرحلة التعليم المبكرة إلى المراحل المتقدمة.
- أن يحصل كل طفل سعودي على فرص التعليم الجيد وفق خيارات متنوعة.

[1] الامارات العربية المتحدة، موقع وزارة التنمية والمجتمع "جدول المؤشرات الوطنية" ، المرجع السابق.

– تنظيم وإعداد مشروع "المدارس المستقلة" كأحد أهم مبادرات برنامج التحول الوطني، إذ يتم من خلال هذه المبادرة تحويل 2000 مدرسة حكومية في جميع المراحل التعليمية إلى مدارس مستقلة إداريا وماليا بحلول العام 2020 مع إبقاء مجانية التعليم وبجودة عالية.

ونتيجة لهذه السياسات والأهداف احتلت السعودية المرتبة الأولى عربيا والمرتبة 37 عالميا من حيث جودة نظام التعليم عام 2016، وهذا ما انتهى إليه تصنيف الموقع للدول من حيث جودة أنظمتها التعليمية اعتمادا على ثلاث معايير رئيسية وهي: جودة الجامعات، مستوى تطور النظام التعليمي العام واستعداد الطلبة لتلقي تعليمهم الجامعي بالدولة، هذا ما أشار إليه موقع "يو أس نيوز" الأمريكي المختص في تصنيف الجامعات[1]

وقد أنشأت المملكة العربية السعودية عدة مشاريع للتوجه نحو التعليم بالمدارس الذكية أهمها "مشروع عبد الله بن عبد العزيز وأبنائه الطلبة للحاسب" ، موجها إلى قطاع التعليم العام بمراحله المختلفة، بهدف تنمية مهارات الطلاب وإعدادهم إعدادا جيدا يتناسب مع المتطلبات المستقبلية، ورفع مستوى قدرات المعلمين في توظيف المعلومات في كافة الأنشطة التعليمية، مع توفير البيئة المعلوماتية بمحتواها العلمي الملائم لاحتياجات الطلاب والمعلمين، وإتاحة مصادر التعليم المباشرة لتكون نواة لصناعة تقنية المعلومات المتقدمة بالمملكة ونشر المعرفة بتقنية المعلومات بين أفراد المجتمع حيث شملت هذه التجربة 100 مدرسة في الرياض[2].

2-2- استراتيجية الصحة: تمثل الرعاية الصحية في رؤية المملكة العربية السعودية 2020 أحد أهم المقومات التي من شأنها جعل المملكة في مقدمة دول العالم، فالرؤية تحمل توجها حكيما يتيح تقديم خدمات صحية مميزة، من خلال نماذج عمل متطورة تضمن الاستدامة وتحقيق أعلى مستويات الكفاءة وتحقيق الاستفادة المثلى من المستشفيات والمراكز الطبية في تحسين جودة الخدمات الصحية بشقيها الوقائي والعلاجي، إضافة إلى أنه يستلزم توجيه تركيز القطاع العام على توفير الطلب الوقائي للمواطنين وتشجيعهم على الاستفادة من الرعاية الصحية الأولية كخطوة أولى في خطتهم العلاجية ، كما يسمح في محاربة الأمراض المعدية ، ويتسم رفع درجة التنسيق بين خدمات الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية بتحقيق التكامل في تلبية متطلبات المستفيدين منها وحاجاتهم ويركز القطاع العام أيضا على دوره مخططا ومنظما ومراقبا للمنظومة الصحية، ليمكن الأسرة من القيام بدورها في تقديم الرعاية المنزلية لأفرادها.

ولرفع جودة الخدمات الصحية تم العمل على تحسين طرق تقديمها من خلال شركات حكومية تمهيدا لتخصيصها والعمل على توسيع قاعدة المستفيدين من نظام التأمين الصحي وتسهيل الحصول على الخدمة

[1] محمد عطية "السعودية الأولى عربيا في جودة التعليم وجامعاتها ضمن أفضل 500 جامعة بالعالم"، متحصل عليه بتاريخ: 27-04-2017، من الموقع: http://www.youm7.com/story/2016/9/27/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%

[2] صحيفة السكينة الالكترونية "المدرسة الذكية في الدول العربية بين الواقع والمأمول"، متحصل عليه بتاريخ : 27-04-2017، من الموقع: http://www.assakina.com/studies/49647.html

بشكل أسرع وتقليص أوقات الانتظار للوصول إلى الاختصاصيين والاستشاريين وتدريب الأطباء لرفع قدراتهم على مواجهة وعلاج الأمراض المزمنة التي تشكل تحديا وخطرا على المواطن مثل أمراض القلب والسكر والسرطان ، وذلك باستخدام أسلوب مبتكر لصحة ذات جودة عالية وفعالية أكبر [1].

وتشير الاحصائيات التي أصدرتها وزارة الصحة السعودية أنه في عام 2014 ارتفعت نسبة الأطباء في المملكة بنسبة 26.5% عام 2014 مقارنة بسنة 2010 أين بلغت 24.3% بنسبة تغيير 9.1% ، وبلغت نسبة أطباء الأسان 4.11% في حين بلغت سنة 2010 نسبة 3.4% بنسبة تغيير بلغت 20.9% أما الصيادلة فبلغت النسبة سنة 2014 حوالي 7.23% مقارنة بسنة 2010 حيث بلغت 5.5% بنسبة تغيير 31.5% أما نسبة التمريض فبلغت 53.73% في حين كانت سنة 2010 48% بنسبة تغيير بلغت 11.9%، وبلغت الفئات الطبية المساعدة 30.86% في حين كانت 25% عام 2010 بنسبة تغيير 23.4% ، أما المستشفيات الحكومية فبلغت 17.01% في حين كانت سنة 2010 16.7% بنسبة تغيير 1.9% ، وبلغت مستشفيات القطاع الحاص 5.1% عام 2014 حيث بلغت عام 2010 نسبة 4.72% بنسبة تغيير بلغت 8% [2].

2-3- استراتيجية الحكومة الالكترونية: أظهرت نتائج تقييم تطور الحكومة الالكترونية في المملكة الصادر عن لجنة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية مؤخرا تقدما ملحوظا في مؤشر المشاركة المجتمعية الالكترونية حيث تقدمت السعودية في هذا المؤشر 12 مرتبة وذلك من المرتبة الـ 51 عام 2014 إلى المرتبة الـ 39 في تقرير عام 2016 ، كما تقدمت المملكة في تقرير المنتدى الاقتصادي الدولي لمؤشر الجاهزية الشبكية لعام 2016 مركزين لتصل المركز الـ 33 من بين 139 دولة في العالم.

وحسب وزارة الاتصال وتقنية المعلومات فإن المملكة حصلت على المرتبة الـ 44 عالميا من أصل 193 دولة شملها القياس في المؤشر الخاص بتقييم تطور الحكومة الالكترونية، متراجعة بذلك 8 مراتب عن ما حققته خلال القياس السابق عام 2014، حين كانت في المرتبة 36[3]، ويأتي هذا التراجع كنتيجة لعدم تأدية مهام معينة ومحددة في مؤشر التطور للحكومة الالكترونية الذي تعده وتشرف عليه الأمم المتحدة[4].

---

[1] منيرة الهديب "رؤية 2030 نقل الخدمات الصحية إلى الشركات وتعزيز التنافسية والشفافية"، متحصل عليه بتاريخ: 27-04-2017،من الموقع:
http://www.alhayat.com/Articles/15614261/-%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-2030---%D9%86%D9%82%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89--%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA----%D9%88%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%81%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A9

[2] مركز الدراسات والتطوير، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، تقرير عن القطاع الصحي بالمملكة العربية السعودية مع التركيز على القطاع الصحي الخاص، نوفمبر 2015.

[3] صحيفة الرياض الإخبارية الالكترونية "المملكة تتقدم 12 مرتبة في تقييم تطور الحكومة الالكترونية"، متحصل عليه بتاريخ: 27-04-2017، من الموقع: http://www.alekhbariya.net/ar/node/18100

[4] فهد بن ناصر العبود "ترتيب المملكة في مؤشر التطور للحكومة الالكترونية"، متحصل عليه بتاريخ: 2-04-2017، من الموقع:
http://www.alriyadh.com/1578074

كما تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الثالثة عربيا في مؤشر التنافسية العالمي لتأتي في المركز 29 عالميا لعام 2016 من بين 138 دولة، كما تحتل المرتبة 58 عالميا في مؤشر حرية الانترنت لعام 2016، أما نسبة مؤشر جاهزية البنية التحتية فبلغت 30% حيث تحتل المملكة المرتبة الثالثة عربيا و 25 عالميا، وحققت المملكة العربية السعودية الترتيب الثاني عربيا والـ38 عالميا في قائمة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا وفق تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2016[1].

3- الجهود الاجتماعية لمملكة البحرين: تسعى مملكة البحرين من خلال الرؤية الاقتصادية للمملكة 2030 إلى تحقيق الرفاه المجتمعي للمواطن البحريني وتحسين مستواه في جميع المجالات (الصحة، التعليم، الخدمات) وهذا من خلال الخطط الاستراتيجية التي تبنتها للوصول إلى ذلك وقد حققت مجموعة من النتائج الإيجابية التي ثمنتها لها التقارير العالمية الصادرة عن الهيئات العالمية المتخصصة.

3-1- في مجال التعليم: أولت الخطة الاقتصادية 2030 أهمية خاصة للتعليم فقد ورد فيها "يتيح التعليم للمواطن البحريني القدرة على تحقيق أقصى إمكانياته في الاقتصاد والحكومة والمجتمع، كما أنه يشكل ويطور الأجيال القادمة من القادة الذين تحتاجهم مملكتنا، ويعطي البحرينيين المهارات والمعرفة والقيم التي يحتاجون إليها لكي يصبحوا الخيار الأمثل لشغل الوظائف ذات القيمة المضافة العالية[2].

وحققت بذلك مسيرة التعليم في المملكة العديد من الإنجازات الكمية والنوعية إلى غاية عام 2016 وشملت الإنجازات قطاعات التربية والتعليم المختلفة بدءا برياض الأطفال وحتى التعليم العالي ومن أبرزها استحداث منهاج متطورة لرياض الأطفال، وتدريس الكوادر التدريسية في الرياض على تطبيقها، وافتتاح مدارس جديدة بمواصفات عصرية، وكذا الاستمرار في تنفيذ مشروع "تحسين أداء المدارس" الذي ارتقى بالعملية التعليمية على كافة الأصعدة في جميع المدارس الحكومية، وأكد ذلك ارتفاع عدد المدارس الحاصلة على تقدير جيد أو ممتاز في تقارير هيئة جودة التعليم والتدريب، فضلا عن التوسع في مشروع "التمكين الرقمي في التعليم" الذي عزز من عملية التعليم في المدارس، وصولا إلى مبادرات مجلس التعليم العالي للنهوض بقطاع التعليم العالي ولا سيما تنفيذ برنامج التنمية المهنية لأعضاء هيئات التدريس بمؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة بالتعاون مع الاكاديمية البريطانية للتعليم العالي[3].

---

[1] صحيفة سبق الالكترونية "المملكة الثانية عربيا في قائمة التنمية البشرية المرتفعة جدا"، متحصل عليه بتاريخ: 27-04-2017، من الموقع:
https://sabq.org/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%B9%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D8%A7

[2] مملكة البحرين، رؤية مملكة البحرين الاقتصادية حتى عام 2030، مرجع سابق، ص21

[3] موقع وكال أنباء البحرين "وزارة التربية والتعليم...انجازات تعليمية كبيرة في ضوء برنامج عمل الحكومة"، متحصل عليه بتاريخ: 28-04-2017، من الموقع: **na.bh/portal/news/761203 http://www.b**

حيث تشير احصائيات وزارة التربية والتعليم الصادرة لعام 2015 عن ارتفاع عدد المؤسسات التعليمية في الفترة الأخيرة حيث بلغت عدد الابتدائيات الإعدادية 169 مؤسسة، أما الثانويات فبلغت 35 مؤسسة ومؤسسات رياض الأطفال بلغت 112 مؤسسة فيما بلغ عدد المدارس الخاصة 74 مؤسسة، أما بالنسبة لعدد الطلبة الملتحقين بهذه المدارس فبينت الاحصائيات أن عدد الطلبة في مدارس الحضانة بلغ 2237 طفل، وبلغ عددهم بالروضة 33186، وبلغ عدد الطلبة في المدارس الحكومية 33385 طالب أما بالنسبة للمدارس الخاصة فقد بلغ عددهم 13248، وفي برامج ما بعد الثانوي بلغ 14899 طالب، أما بالنسبة لتعداد المنشآت التعليمية فقد بلغ عدد المدارس الحكومية 68985 فيما بلغ عدد المدارس الخاصة 38435[1].

في حين أظهرت نتائج تقرير الأمم المتحدة للحكومة الالكترونية 2016 أن مؤشر رأس المال البشري بالمملكة احتل المركز 77 عالميا والذي يقيس نسبة التعليم بين الكبار ونسبة اجمالي الملتحقين بالتعليم شاملا التعليم الجامعي بجانب نسبة سنوات التعليم المتوقعة ومتوسط سنوات التعليم للفرد[2].

3-2- في مجال الصحة: وفقا لأهداف الرؤية الاقتصادية للبحرين 2030 التي شملت تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصحة بالمملكة ، قامت المملكة البحرينية بمجموعة من الجهود في سبيل تحقيق جودة الخدمات الصحية.

وعلى هذا الأساس تم دراسة تطوير النظام الصحي وتحسين جودة الرعاية الصحية، وزيادة خيارات المرضى وذلك بتوثيق عملية التطوير بدءا بتشخيص الوضع القائم وتحديد التحديات التي تهدد الأنظمة الصحية ووضع الأسس لتطوير النظام الصحي بالمملكة لتحقيق رؤية الحكومة التي ترتكز إلى عدة محاور أساسية تؤسس لتطوير النظام الصحي على المستوى الوطني بغية تحقيق أعلى المستويات في الخدمات الصحية، وبناء على ذلك فقد تقرر إنشاء الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية عام 2009، ثم أعقبه إنشاء المجلس الأعلى للصحة سنة 2013 تمكينا لوضعه الاستراتيجية الوطنية للصحة في المملكة.

ونتيجة للدراسات التي قام بها المجلس الأعلى للصحة بالتعاون مع قطاعات مختلفة نتج تبني مشاريع صحية وطنية من بينها مشروع الضمان الصحي الوطني، واستكمالا لمشاريع تطوير الصحة ثم وضع الاستراتيجية الصحية الوطنية 2015-2018، التي تتماشى مع الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين[3]. التي تضمنت مجموعة من الأهداف الأساسية من بينها الحفاظ على صحة السكان، الجودة أولا، تكامل الخدمات في النظام الصحي، حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية، استدامة الخدمات الصحية[4].

---

[1] موقع وزارة التربية والتعليم لمملكة البحرين "التعليم في المملكة"، متحصل عليه بتاريخ: 28-04-2017، من الموقع: www.moe.gov.bh

[2] الأمانة العامة للأمم المتحدة، تقرير الأمم المتحدة للحكومة الالكترونية، الأمم المتحدة، 2016، ص 25.

[3] مملكة البحرين، وزارة الصحة، استراتيجية تحسين الصحة 2015-2018، 2015، ص-ص 5-6.

[4] المرجع نفسه، ص13.

وحسب تقارير وزارة الصحة للمملكة فقد شهد معدل متوسط العمر ارتفاعا من 73.4% سنة 2010 إلى 75.3% عام 2013، كما انخفض معدل الوفيات الخام إلى 2.0عام 2013 مقارنة بعام 2010 أين بلغ 3.0 في 1000 من السكان ، فيما بلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة 9.1 لكل 1000 مولود حي عام 2013 مقابل 8.6 في عام 2000. أما بالنسبة لتأهيل الكادر البشري فقد بلغ نسبة 83% للأطباء و93% لأطباء الأسنان، و49% للتمريض ونسبة 73.6% في المهن الطبية المساندة، وعلى مستوى الرعاية الصحية الأولية تم إنشاء 27 مركزا صحيا موزعين على محافظات المملكة الأربعة[1].

كما تشير الاحصائيات الأخيرة الصادرة لسنة 2015 أن معدل المواليد في كل من 1000 من السكان شهد ارتفاعا بمعدل 15.9 مقارنة بسنة 2010 أين بلغ 14.8، أما معدل الوفيات فبلغ 2.1 مقارنة بسنة 2010 أين كان 2.0 حيث شهد ارتفاعا، ونسبة التغطية بلغت 25.3 طبيب لكل 10 000 من السكان سنة 2015 مقابل 20.9 عام 2010.

3-3- في مجال الحكومة الالكترونية: أظهرت نتائج تقرير الأمم المتحدة للحكومة الالكترونية لسنة 2016 أن مملكة البحرين حصلت على الترتيب 24 عالميا في جاهزية الحكومة الالكترونية، محافظة على المركز الأول على مستوى المنطقة للمرة الرابعة على التوالي منذ عام 2010، وتصنف للمرة الثانية على التوالي ضمن الدول المتقدمة جدا في العالم في هذا المجال، كما حققت المملكة أيضا تقدما في مؤشر الجاهزية الشبكية إلى المركز 28 عالميا والثالث عربيا بحسب تقرير تكنولوجيا المعلومات العالمي للعام 2016، حيث تقدمت مرتين مقارنة بالعام 2015، كما شهد مؤشر البنية التحتية للاتصالات تطورا ملحوظا ليحتل الترتيب 11 عالميا بعد أن كان في الترتيب 26 في العام 2014 بالاعتماد على قياس نسبة مستخدمي الأنترنت والمشتركين في خطوط الهاتف الثابت والنقال ومشتركي خدمة النطاق العريض الثابت وخدمة النطاق العريض اللاسلكي، في حين احتل مؤشر رأس المال البشري المركز 77 عالميا فيما بلغ مؤشر التنمية البشرية المرتبة 47 عالميا والرابع خليجيا حيث تراجع الترتيب الذي بلغ المرتبة 45 خلال عام 2015.

وفي مؤشر حرية الصحافة فتحتل البحرين المرتبة 164 عالميا بنقطة 85.88 نقطة وتحتل بذلك المرتبة 15 عربيا وبذلك فهي لا تزال تصنف ضمن الدول المقيدة لحرية الصحافة[2].

4- الجهود الاجتماعية لسلطنة عمان: تمثل الرعاية الاجتماعية للمواطن العماني صلب اهتمامات الحكومة العمانية، ويعكس مشهد التنمية الاجتماعية في السلطنة الخطوات المتقدمة التي تمت في هذا السياق واتي

[1] مملكة البحرين، موقع وزارة الصحة ، بتاريخ: 28-04-2017، من الموقع: http://www.gmoh.gov.bh

[2] صحيفة أخبار الخليج الالكترونية "البحرين تنال المركز الحادي عشر عالميا في مؤشر الاتصالات"، متحصل عليه بتاريخ: 27-04-2017،من الموقع: http://www.akhbar-alkhaleej.com/14016/article/34433.html

تستهدف تحقيق الرخاء والاستقرار وتحسين نوعية الحياة للمواطن باعتباره الوسيلة والغاية لمجمل عمليات التنمية وهذا تجسيدا لرؤية عمان 2020.

4-1- في مجال التعليم: يعتبر التعليم من أهم الركائز التي قامت عليها النهضة في عمان وكان من الأولويات في بدايات النهضة المباركة، وقد أوليت اهتماما وعناية حيث شهد قطاع التعليم في السلطنة تطورا ملحوظا ففي عام 2016 تم تعيين اكثر من 1700 معلم ومعلمة وافتتحت نحو 55 مبنى مدرسيا في مختلف محافظات السلطنة، ويبلغ عدد طلاب المدارس الحكومية للعام الدراسي 2016-2017 حوالي 572990 طالبا وطالبة بزيادة قدرها 32922 طالب وطالبة عن سنة 2015-2016 منهم 290219 طالبا و 282771 طالبة ينتظمون للدراسة في 1103 مدارس بزيادة قدرها 35 مدرسة عام 2015-2016، كما يقدر عدد المعلمين بـ 56607 معلم، ومن جهة أخرى بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة بالسلطنة 58 مؤسسة[1].

4-2- في مجال الصحة: حققت سلطنة عمان طوال السنوات الـ 46 الماضية إنجازات ملاحظة في التنمية الصحية خاصة في انتشار المؤسسات الصحية الأولية والتخصصية التي يتم تقديمها مجانا للمواطنين وقد أشادت منظمة الصحة العالمية بهذه الجهود في عدة مناسبات، حيث وضعت وزارة الصحة رؤية مستقبلية للنظام الصحي (الصحة 2050)، تهدف إلى تطوير النظام الصحي على مدى السنوات المقبلة من خلال انشاء نظام صحي واسع وفعال قادر على تحقيق أفضل معدلات الرعاية الصحية لكل شرائح المجتمع.

وتتكون المنظومة الصحية حاليا من 69 مستشفى منها 49 مستشفى تابعة لوزارة الصحة و 5 مستشفيات تابعة لجهات حكومية أخرى و 15 مستشفى للقطاع الخاص، وتدير الوزارة أيضا 205 مراكز ومجمعات صحية مع وجود 49 مستوصفا وعيادة تابعة لجهات حكومية أخرى وحققت السلطنة إنجازا صحيا مرموقا على المستوى العالمي بحصولها على المركز الأول في الإدارة الفاعلة للتحصينات على مستوى دول العالم[2].

كما التزمت الحكومة بنشر الخدمات الصحية في كافة ربوع السلطنة، وتوفير الرعاية الصحية لكافة المواطنين والمقيمين وبالجودة التي أشادت بها كافة المنظمات والهيئات الدولية ذات العلاقة بالصحة، حيث تقدم أعلى مستويات الرعاية والعلاج في المراكز الصحية والمستشفيات العاملة في جميع أنحاء البلاد، وساهمت جهود الحكومة وقطاعاتها المختلفة في تفوق السلطنة عربيا وعالميا في عديد من أهم تقارير المنظمات الدولية

[1] صحيفة الوطن الالكترونية "عمان 46 عاما من النهضة والازدهار"، متحصل عليه بتاريخ: 28-04-2017، من الموقع: http://www.al-watan.com/news-details/id/40022

[2] صحيفة الراية الالكترونية "سلطنة عمان 46 عاما من الإنجازات الحضارية"، متحصل عليه بتاريخ: 28-04-2017، من الموقع: http://www.raya.com/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/6e016915-dce6-4ff5-9c3c-f8d8dcb91cf6

مثل تقرير التنافسية العالمي 2015-2016 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث كانت السلطنة من ضمن الدول التي احتلت المرتبة الأولى في العالم في مؤشر التحكم بالتضخم السنوي وغيرها[1].

4-3- في مجال النقل والاتصالات: شهد قطاع الموانئ زيادة نسبة النمو في موانئ السلطنة حيث ارتفعت نسبة عدد الزائرين لميناء السلطان قابوس بنسبة 41% عام 2015، وارتفع عدد البضائع المحملة في ميناء صحار بنسبة 68% لتصل إلى 1.654مليون طن، كما ارتفعت نسبة النمو في عدد السفن في ميناء صلالة إلى 70% حيث بلغ عدد السفن 1368 سفينة عام 2016 مقابل 801 عام 2015 وارتفع نسبة النمو من البضائع المشحونة في ميناء شناص إلى 90% مقارنة بالعام 2015.

كما شهد عام 2015 اطلاق استراتيجية التحول 3.0 لعمانتل التي تستهدف تعزيز رضا المشتركين للوصول إلى ما يمكن أن يطلق عليه مجتمعا رقميا، كما رفعت تغطية الجيل الثالث على 96% و 86% للجيل الرابع كما وصل طول شبكة عمانتل للألياف البصرية المتطورة إلى 8400 كم فيما ارتفعت خلال الجيل الرابع إلى 5000 خلية[2].

وحسب مجموعة من التقارير العالمية فقد صنفت سلطنة عمان من بين الدول التي تتمتع بالأمن والسلم حسب المؤشر العالمي للإرهاب الذي اعتبرها خالية من الإرهاب، وتم اختيار عمان من بين الدول الأكثر استقطابا للسياحة حيث احتلت المرتبة السابعة في سوق السفر الإسلامي العالمي، كما تحتل السلطنة المرتبة الثانية عربيا وخليجيا و 26 عالميا في المؤشر العالمي للأمن الغذائي ، وقد تراجعت السلطنة في مؤشر التنمية البشرية حيث حصلت على المرتبة السادسة عربيا والمرتبة 52 عالميا، كما تحتل المرتبة الثامنة عربيا و 125 عالميا في مؤشر حرية الصحافة وبخصوص مؤشر التنافسية العالمية فقد تراجعت السلطنة إلى المرتبة 66 عالميا والسابعة عربيا بعدما كانت في المرتبة 46 عام 2014، كما صنفت في المرتبة 66 عالميا في مؤشر جاهزية الحكومة الالكترونية بدرجة 0.5942 بعدما كانت في المرتبة 48 عام 2014، كما حصد مؤشر خدمة الانترنت 0.594 ومؤشر البنية التحتية للاتصالات اللاسلكية 0.5147 نقطة، ورأس المال البشري 0.6769 درجة، أما المشاركة الالكترونية فاحتلت السلطنة المرتبة 76 عالميا بدرجة 0.5593.

[1] موقع المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية "المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون يشيد بالإنجازات التي حققتها السلطنة"، متحصل عليه بتاريخ: 28-04-2017 ، من الموقع: http://www.gccstat.org/ar/about/news/oman-45

[2] صحيفة عمان الالكترونية "2016 عام استثنائي آخر لعمانتل مع بدء تنفيذ استراتيجية التحول الثالثة للشركة"، متحصل عليه بتاريخ: 28-04-2017، من الموقع: http://omandaily.om/?p=426299

وبالرغم من النتائج التي حققتها السلطنة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية إلا أنها لا تزال تعاني من مجموعة التحديات في ظل تصاعد المنافسة العالمية مما يستدعي منها بذل المزيد من الجهود لتحقيق الرفاه الاجتماعية والرعاية الاجتماعية ذات الجودة العالية لمواطنيها.

5- الجهود الاجتماعية لدولة الكويت: تتضمن رؤية الكويت 2035 مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تسعى الدولة الوصول من خلالها إلى تحقيق الاستدامة والرفاه الاجتماعي للمجتمع الكويتي ويحتل التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية مكانة مميزة بين هاته الأهداف من خلال السعي لتقديم افضل كالخدمات في هذه المجالات.

5-1- في مجال التعليم: في عام 2003 تم وضع برنامج حديث لإصلاح التعليم بدولة الكويت بالشراكة مع البنك الدولي ، وبناء على التقرير الذي تم الوصول إليه عن المؤشرات الوطنية في هذا المجال نفذ عدد من فرق البنك مشاريع ترمي إلى تدعيم شبكات المعلومات لدى وزارة التربية الكويتية وإشراكها في عمليات التقييم، وهو ما أدى إلى وضع مشروع "الكويت للمؤشرات التربوية وتقييم التحصيل الطلابي"، وبعد إرساء هذه المؤشرات والتقييمات انتقل التركيز بعد ذلك إلى تحسين جودة التعليم العام.

وتم وضع " البرنامج المتكامل لإصلاح التعليم" الذي يركز على جودة التعليم من خلال تطوير المناهج، القيادة المدرسية والتعليمية، تدعيم مركز التعليم وقدرته على التقييم، وضع معايير وطنية لأجل تحسين المنظومة التعليمية.

كما قام 130 أخصائي بوضع منهج دراسي كويتي خالص يعكس القيم والهواجس الوطنية، وتنظر هذه المناهج السنوات من رياض الأطفال إلى الصف الثاني عشر في 12 مادة، وتتسم بالتكامل والارتكاز على الكفاءة والمعايير، ووضع مسؤولو وزارة التربية وثائق تكميلية تشمل إطار المنهاج الوطنية وخطط التطبيق والاتصالات والأدلة التطبيقية وخطط التدريب، وتم تنفيذ بعض السياسات الجديدة للقيادة المدرسية في 48 مدرسة على أساس تجريبي[1].

كما وقعت الكويت عام 2015 بين كل من وزارة التربية الكويتية والمركز الوطني لتطوير التعليم ومجموعة البنك الدولي للتعاون الفني لمدة خمسة سنوات، تركز على مواصلة إصلاحات نظام التعليم الذي يساند بناء القدرات وتحسين جودة التعليم والتعلم ورصد الأثر على المدارس والطلاب على الجهود السابقة التي ركزت على تحسين المنظومة التعليمية[2].

[1] موقع البنك الدولي "عقد من التعاون بين الكويت والبنك الدولي في إصلاح التعليم" ، متحصل عليه بتاريخ: 29-04-2017، من الموقع:
http://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2015/03/27/education-in-kuwait-reflects-advice-on-how-to-reform

[2] موقع البنك الدولي "الكويت تدشن برنامجا لمدة خمس سنوات لتحسين جودة التعليم العام"، متحصل عليه بتاريخ: 29-04-2017، من الموقع:
http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2015/03/27/kuwait-launches-a-fiveyear-program-that-continues-reforms-to-improve-the-quality-of-general-education

فقد ارتفع عدد المدارس في البلاد إلى 1450 مدرسة تشمل التعليم الحكومي والخاص والتربية الخاصة والتعليم الديني إضافة إلى تعليم الكبار ومحو الأمية، كما بلغ عدد الطلبة في جميع مدارس الكويت 647238 طالب بينما وصل عدد أعضاء هيئة التدريس إلى 81404 معلم، ويحتوي التعليم العام الحكومي على 800 مدرسة بمجموع عدد الطلبة 363235 طالبا إضافة إلى 63151 معلما، أما التعليم الخاص فيحتوي على 520 مدرسة بعدد 261252 طالبا، ويعمل فيه أكثر من 16000 معلم ومعلمة أما مدارس التعليم الديني فبلغ عددها 11 مدرسة فقط، بعدد 2826 طالب يقوم بتدريسهم 694 معلما[1].

وبالرغم من الموارد والامكانيات الهائلة التي تتميز بها الكويت مقارنة ببقية الدول إلا أنها احتلت المراتب الأخيرة في مجال جودة الأنظمة التعليمية في الدول حيث جاءت في مؤشر الاختبار الدولي TIMSS في العلوم والرياضيات في مراتب متأخرة محتلة المركز 47 من بين 53 دولة مشاركة في اختبار العلوم، واحتلت المركز 48 من أصل 53 دولة مشاركة في القياس PIRIS الخاص باختبار الرياضيات أما في الاختبار الدولي بيرلز لمهارة القراءة احتلت المركز 46 من أصل 50 دولة مشاركة، وبسبب تدني النتائج الخاصة بالنظام التعليمي الكويتي استبعدت من دخول الاختبارات الأخيرة.

كما أكد تقرير التنافسية العالمي لعام 2016 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي أن تصنيف التعليم في الكويت يتراجع مقارنة بالسنوات الماضية حيث احتلت الكويت المركز 103 من بين 140 دولة وذلك في مؤشر جودة التعليم الأساسي للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة لعام 2016، كما احتلت المركز 99 عالميا في جودة تعليم الرياضيات والعلوم، وكذا مؤشر التدريب حيث تراجعت إلى المركز 112 عالميا، واحتلت المركز 81 في مؤشر توافر الأنترنت في المدارس، كما تراجع الأداء الحكومي في مؤشر الابتكار والابداع إلى المركز 109 عالميا من بين 140 دولة لعام 2016[2].

5-2- في مجال الرعاية الصحية: يشهد قطاع الرعاية الصحية في الكويت مرحلة انتقالية مع ارتفاع مؤشرات مشاركة القطاع الخاص وذلك بالرغم من اضطلاع الحكومة بالدور الأكبر في تمويل وتوفير الرعاية الصحية في الدولة، وحسب احصائيات البنك الدولي أسهمت الحكومة بنسبة 86% من حجم الانفاق على الرعاية الصحية عام 2014، والتي تعتبر إحدى أعلى النسب في دول مجلس التعاون الخليجي التي يبلغ متوسطها 9% ، وقامت الحكومة خلال عام 2016 باتخاذ مجموعة من الإجراءات في سبيل تحقيق الاستدامة الصحية حيث قامت وزارة الصحة بنقل مسؤولية المخاطر المالية والرعاية الصحية لأكثر من 000 100 مواطن كويتي متقاعد من الميزانية ، من خلال إشراك المتقاعدين بخطة تأمين صحي خاصة تمولها الدولة وتتيح لهم إمكانية

[1] صحيفة أجيال الالكترونية "24 ألف فصل تعليمي بالكويت"، متحصل عليه بتاريخ: 29-04-2017، من الموقع: http://ajialq8.com/?p=37521

[2] صحيفة أكاديميا الالكترونية "إصلاح التعليم في الكويت يحتاج إلى معجزة"، متحصل عليه بتاريخ: 29-04-2017، من الموقع:
http://acakuw.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D8%B2%D9%8A-%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA-%D9%8A%D8%AD%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D8%A5/

الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية في المرافق الخاصة، حيث تدفع الحكومة قسط التأمين الخاص وتتحمل شركات التأمين الخاصة جميع المخاطر، كما أنشأت الحكومة الشركة الوطنية للضمان الصحي (ضمان) وهي شركة بين القطاعية العام والخاص من شأنها تغطية قرابة 2مليون من الوافدين في البلاد البالغ عددهم 2.8 م/ن، وتسعى كذلك الحكومة إلى تعزيز دور القطاع الخاص[1].

أكد التقرير الاقتصادي لشركة بيت الاستثمار العلمي جلوبل أن عدد السكان في الكويت يشهد ارتفاعا بمعدل نمو سنوي بنسبة 2.8% على مدار السنوات الخمس 2010-2015، وانخفاض نسبة وفيات المواليد وارتفاع متوسط العمر المتوقع للفرد في الكويت الى 74 عاما للذكور و76 عاما للإناث عام 2015، كما شهدت الكويت تراجع معدل الوفيات الإجمالي من 1.8 إلى 1.5 لكل 1000 شخص[2].

ولكن بالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة الكويتية إلا أن سياساتها الإصلاحية التي تنتهجها لم تحقق الطموحات خاصة في ظل المنافسة الإقليمية والدولية المعاصرة، حيث تراجعت الكويت في عام2016 على غير العادة في أغلب التصنيفات الدولية التي أصدرتها مؤسسات ومنظمات أممية ووكالات تصنيف عالمية في مجالات مختلفة حيث تراجعت دولة الكويت في أكثر من 8 تصنيفات عالمية مختلفة.

ففي مؤشر ممارسة الأعمال تراجع ترتيب الكويت بنحو 8 مراتب إلى 84 عالميا عام 2016 تراجع ترتيب الكويت بنحو 8 مراتب إلى 84 عالميا عام 2016، مقارنة بالمرتبة 76 عالميا عام 2015، كما تراجعت في مؤشر التنافسية العالمية بأربع مراتب إلى المرتبة 38 عالميا بعدما كانت في المرتبة 34 عالميا عام 2015 كما تراجعت أيضا في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال إلى المركز 102 ضمن 109 دولة عام 2017 مقارنة بعام 2016 حيث احتلت المرتبة 98.

وتراجع مركز الكويت في تصنيف مؤشر الازدهار بنحو 35 مرتبة إذ حلت في المرتبة 71 عالميا و 5 عربيا وخليجيا، كما تراجعت في تصنيف مؤشر أفضل وأسوأ الوجهات حول العالم حيث احتلت المرتبة الأخيرة خليجيا وعالميا، أيضا تراجع تصنيف الكويت في الصحة والتعليم بدرجة واحدة عن عام 2015 لتحتل المرتبة 26 عالميا والأخيرة في دول الخليج، وعلى مستوى حرية الصحافة فقدت الكويت 13 مركزا باحتلالها الترتيب 103 بعدما كانت في المرتبة 90 عام 2015، كما انخفض ترتيب الدولة في مؤشر السلام العالمي على صعيد 163 دولة في العالم بالرغم من محافظتها على الترتيب الثاني خليجيا وعربيا، حيث احتلت المرتبة

[1] صحيفة أرليان بزنس "الرعاية الصحية بالكويت مرحلة انتقالية"، متحصل عليه بتاريخ: 29-04-2017، من الموقع: http://arabic.arabianbusiness.com/business/healthcare/2017/mar/19/435553/

[2] صحيفة الراي الالكترونية "إنفاق الكويت على الرعاية الصحية 3% فقط والمستشفيات مقبلة على عجز صحي بـ 6300 سرير"، متحصل عليه بتاريخ: 29-04-2017، من الموقع: http://www.alraimedia.com/ar/article/local/2017/01/24/740456/nr/kuwait

51 عالميا بعدما كانت في المرتبة 33 عام 2015، وفي مؤشر التنمية البشرية لعام 2016 تم تصنيف الكويت في المرتبة 48 عالميا وتحتل المركز الخامس بين الدول العربية والخليجية[1].

بالرغم من الموارد التي تتوفر عليها الكويت إلا أن جهودها في مجال التنمية الاجتماعية لا تزال ضئيلة جدا وهذا ما يستدعي منها مراجعة الإجراءات والسياسات المنتهجة من أجل الالتحاق بركب الدول المجاورة لها وتحقيق النتائج التي تستطيع من خلالها منافسة الدول العالمية في جميع المجالات.

المبحث الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

حققت دول مجلس التعاون في الآونة الأخيرة مجموعة من التطورات في مختلف مؤشرات التنمية المستدامة وذلك بفضل الموارد البترولية التي تعتبر المورد الأساسي لهذه الدول الأمر الذي ساهم في تحقيق الرفاه الاجتماعي للمواطن الخليجي، وكذا منافسة دول العالم في العديد من المجالات مما أكسبها الريادة العالمية.

المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية

تعتمد دول مجلس التعاون الخليجي بصفة رئيسية على النفط، حيث أنها تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم (يُقدر بنحو 486.8 مليار برميل أي ما يعادل 35.7% من إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط الخام وما نسبته 70% من إجمالي الإحتياطى العالمي لأوبك. ومن حيث الترتيب تُعد هذه المنطقة من أكبر المُنتجين والمُصدرين للبترول، كما أنها تلعب دوراً قيادياً في العالم بصفة عامة وفي منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) على وجه الخصوص. وسنعرض في هذا المطلب لأهم المؤشرات الاقتصادية وترتيب دول الخليج العربي خلال الفترة الممتدة من 2007-2015- كما وردت في تقرير المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي.

1- الترتيب العالمي لدول مجلس التعاون الخليجي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية:

احتلت دول مجلس التعاون الخليجي المرتبة 11 عالميا في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال عام 2015 حيث تقدمت بمرتبة واحدة مقارنة بسنة 2014 اين احتلت المرتبة 12. إذ تعتبر دول مجلس التعاون من بين أكبر الدول ذات الدخل المرتفع في مجال البتروكيماويات، كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] صحيفة الرأي الالكترونية "تصنيفات الكويت العالمية" متحصل عليه بتاريخ: 29-04-2017، من الموقع:
http://www.alraiamedia.com/ar/article/economics/2016/14/31/73/46/34/hr/kuwait

جدول 1: الترتيب العالمي لمجلس التعاون في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية – 2015م

Table 1: World Ranking of GCC in Gross Domestic Product (GDP) at Current Prices - 2015

Trillion US $ تريليون دولار أمريكي

الترتيب العالمي World Ranking	الدولة	Country	الناتج المحلي الإجمالي GDP
1	الولايات المتحدة الأمريكية	United States of America	17.9
2	الصين	China	10.9
3	اليابان	Japan	4.1
4	ألمانيا	Germany	3.4
5	المملكة المتحدة	United Kingdom	2.8
6	فرنسا	France	2.4
7	الهند	India	2.1
8	إيطاليا	Italy	1.8
9	البرازيل	Brazil	1.8
10	كندا	Canada	1.6
11	مجلس التعاون	GCC	1.4
12	كوريا الجنوبية	South Korea	1.4
13	أستراليا	Australia	1.3
14	روسيا	Russia	1.3
15	إسبانيا	Spain	1.2

المصدر: - المراكز الإحصائية الوطنية
- البنك الدولي

Source: - National Statistical Centers
- The World Bank

2- معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون الخليجي:

شهد معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في دول مجلس التعاون انخفاضا حيث بلغ خلال سنة 2007 14.3 وفي سنة 2011 وصل إلى حدود 26.4 ثم بدأ بالانخفاض حتى وصل سنة 2015 إلى -14.9 وهذا يرجع إلى الأزمة العالمية وتأثيرها على أسعار النفط للدول المصدرة له.

جدول 2: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون والعالم، 2007-2015م

Table 2: Gross Domestic Product Growth Rate at Current Prices for GCC and the World , 2007- 2015

السنة Year	العالم World	مجلس التعاون GCC
2007	12.7	14.3
2008	9.6	26.9
2009	-5.2	-19.2
2010	9.7	18.8
2011	10.8	26.4
2012	2.0	9.7
2013	2.8	2.5
2014	2.3	1.0
2015	-6.0	-14.9

المصدر: - المراكز الإحصائية الوطنية
- البنك الدولي

Source: - National Statistical Centers
- The World Bank

3- معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون الخليجي:

أما بالنسبة لمعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2008-2014)، فقد شهدا انخفاضا أين كان في حدود 0.3 عام 2008 ثم وصل عام 2011

إلى 0.9 وبعدها شهد انخفاضا حتى وصل عام 2015 إلى -7.1 ويرجع ذلك الى انخفاض الأسعار وموارد البترول ، وذلك حسب ما هو موضح في المنحنى التالي:

شكل 3: معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية لمجلس التعاون والعالم 2008-2014م
Figure 3: Growth Rate in Gross Domestic Product Per Capita at Current Prices for GCC and the World, 2008-2014

4- نسبة انتاج النفط الخام والغاز الطبيعي في دول مجلس التعاون الخليجي:

تحتل دول مجلس التعاون الخليجي المراتب الأولى من حيث إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي حيث وصل انتاجها للنفط الخام خلال سنة 2015 إلى 21.7% أما بالنسبة للغاز الطبيعي فقد بلغ خلال سنة 2015 إلى نسبة 11.2% فهي تعتبر من بين أكبر الدول عالميا في تصدير البترول والغاز الطبيعي كما هو مبين في الشكلين أدناه:

شكل 6: نسب إنتاج الغاز الطبيعي في مجلس التعاون مقارنة ببقية الدول - 2015م
Figure 6: Percentage of Natural Gas Production in GCC compared to other Countries - 2015

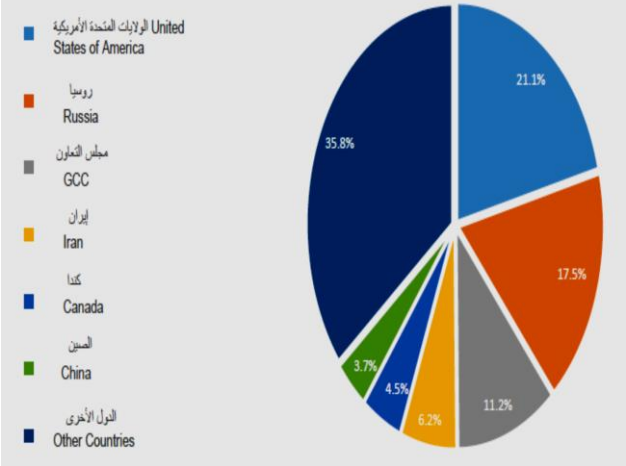

شكل 4: نسبة إنتاج النفط الخام في مجلس التعاون مقارنة ببقية الدول - 2015م
Figure 4: Percentage of Crude Oil Production at GCC Compared to other Countries - 2015

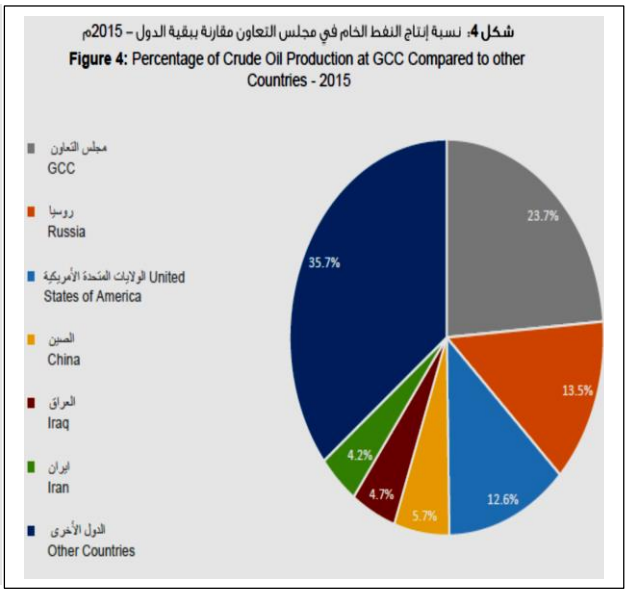

وبلغ احتياطي النفط الخام لدول مجلس التعاون الخليجي خلال سنة 2015 حوالي 496.3 وهي بذلك تحتل المرتبة الأولى عالميا في اجمالي الاحتياطي العالمي للنفط كما بلغت نسبة انتاج الغاز الطبيعي 26.0%.

جدول 5: الترتيب العالمي لمجلس التعاون في احتياطي النفط الخام – 2015م
Table 5: World Ranking of GCC in Crude Oil Reserves - 2015

Billion Barrels — مليار برميل

الترتيب العالمي World Ranking	الدولة Country	احتياطي النفط الخام Crude Oil Reserves
1	مجلس التعاون GCC	496.3
2	فنزويلا Venezuela	300.9
3	إيران Iran	158.4
4	العراق Iraq	142.5
5	روسيا Russia	80.0
6	ليبيا Libya	48.4
7	نيجيريا Nigeria	37.1
8	الولايات المتحدة الأمريكية United States of America	36.4
9	كازاخستان Kazakhstan	30.0
10	الصين China	25.1
مجموع الدول الأخرى	Total of other Countries	137.7
مجموع العالم	Total of the World	1,492.7

Source: - Organization of the Petroleum Exporting Countries
- Organization of Arab Petroleum Exporting Countries

المصدر: - منظمة الدول المصدرة للبترول
- منظمة الدول العربية المصدرة للنفط

شكل 7: نسبة إنتاج الغاز الطبيعي في مجلس التعاون الخليجي مقارنة ببقية الدول – 2015م
Figure 7: Percentage of Natural Gas Reserves in GCC Compared to other Countries - 2015

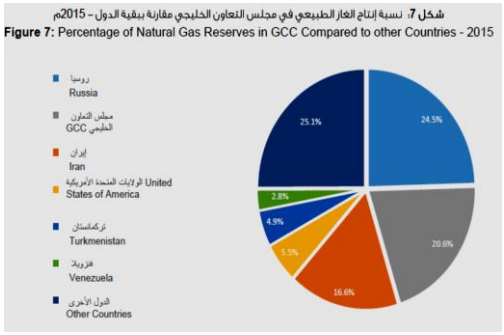

4- الترتيب العالمي لدول مجلس التعاون الخليجي في اجمالي الصادرات والواردات:

احتلت دول مجلس التعاون الخليجي المرتبة السادسة عالميا في إجمالي الصادرات عام 2015 بقيمة 554.4 مليار دولار حيث تعتبر المواد الهيدروكربونية أكبر صادراتها ، أما في مجال الواردات فهي تحتل المرتبة التاسعة عالميا بمجموع قيمة 467.8 مليار دولار حيث شهدت الواردات انخفاضا مقارنة بصادراتها

جدول 8: الترتيب العالمي لمجلس التعاون في إجمالي الصادرات – 2015م
Table 8: World Ranking of GCC in Total Exports - 2015

Billion US $ — مليار دولار أمريكي

الترتيب العالمي World Ranking	الدولة Country	إجمالي الصادرات Total Exports
1	الصين China	2,275.0
2	الولايات المتحدة الأمريكية United States of America	1,505.0
3	ألمانيا Germany	1,329.5
4	اليابان Japan	624.9
5	هولندا Netherlands	567.2
6	**مجلس التعاون GCC**	**554.4**
7	كوريا الجنوبية South Korea	526.8
8	هونج كونج Hong Kong	510.6
9	فرنسا France	505.9
10	المملكة المتحدة United Kingdom	460.4

Source: - National Statistical Centers
- International Monetary Fund

المصدر: - المراكز الإحصائية الوطنية
- صندوق النقد الدولي

جدول 9: الترتيب العالمي لمجلس التعاون في إجمالي الواردات – 2015م
Table 9: World Ranking of GCC in Total Imports - 2015

Billion US $ — مليار دولار أمريكي

الترتيب العالمي World Ranking	الدولة Country	إجمالي الواردات Total Imports
1	الولايات المتحدة الأمريكية United States of America	2,307.9
2	الصين China	1,681.9
3	ألمانيا Germany	1,050.0
4	اليابان Japan	648.5
5	المملكة المتحدة United Kingdom	625.8
6	فرنسا France	572.7
7	هونج كونج Hong Kong	559.4
8	هولندا Netherlands	505.8
9	**مجلس التعاون GCC**	**467.8**
10	كوريا الجنوبية South Korea	436.5
11	كندا Canada	436.4

Source: - National Statistical Centers
- International Monetary Fund

المصدر: - المراكز الإحصائية الوطنية
- صندوق النقد الدولي

5- الترتيب العالمي لدول مجلس التعاون الخليجي في فائض الميزان التجاري:

تحتل دول مجلس التعاون الخليجي المرتبة السادسة عالميا في فائض الميزان التجاري حيث بلغ نسبة 86.6 خلال عام 2015.

شكل 11: الترتيب العالمي لمجلس التعاون في فائض الميزان التجاري – 2015م
Figure 11: World Ranking of GCC in Trade Balance Surplus - 2015

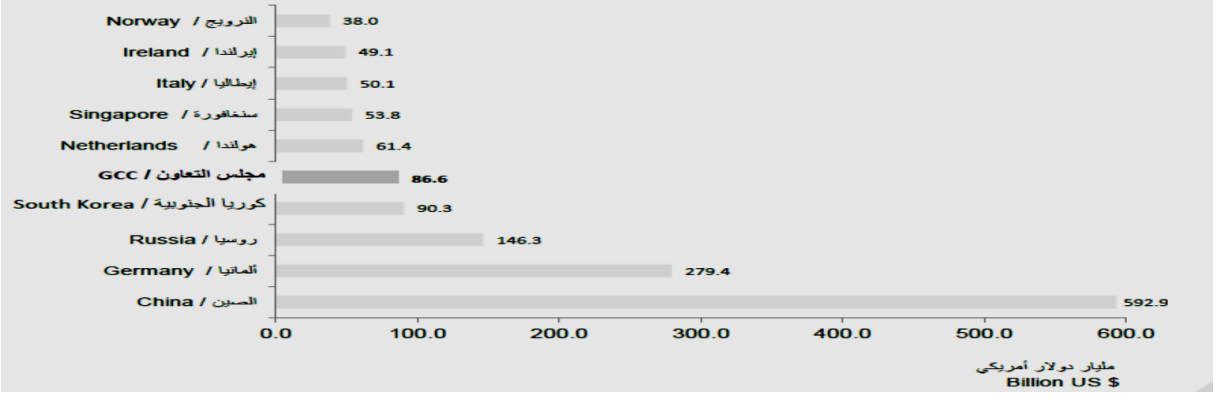

المطلب الثاني: المؤشرات الاجتماعية

1- الترتيب العالمي لدول محلس التعاون الخليجي في مؤشر التنمية البشرية:

تقع دول مجلس التعاون الخليجي ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا وهذا حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2015 الصادر عن الأمم المتحدة حيث تصل قيمة المؤشر بين 0.793 و 0.850 وبذلك فهي تحتل المراتب العالمية بين 32-83 عماليا من مجموع الدول المصنفة في التقرير. حسب الجدول التالي:

جدول 12: الترتيب العالمي لمجلس التعاون في مؤشرات التنمية البشرية – 2014م*

Table 12: World Ranking of GCC in Human Development Index - 2014*

Indicator Classification	Country	قيمة المؤشر Indicator Value	الدولة	تصنيف المؤشر	الترتيب Rank
Very High	Norway	0.944	النرويج	مرتفعة جداً	1
Very High	Switzerland	0.930	سويسرا	مرتفعة جداً	3
Very High	Netherlands	0.922	هولندا	مرتفعة جداً	5
Very High	United Kingdom	0.907	المملكة المتحدة	مرتفعة جداً	14
High to Very High	**GCC**	**0.793 - 0.850**	**مجلس التعاون**	**مرتفعة الى مرتفعة جداً**	**(52-32)**
High	Latin America and the Caribbean	0.748	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	مرتفعة	
High	Europe and Central Asia	0.748	أوروبا وآسيا الوسطى	مرتفعة	
High	East Asia and the Pacific	0.710	شرق آسيا والمحيط الهادي	مرتفعة	
Medium	Arab States	0.686	الدول العربية	متوسطة	
Medium	South Asia	0.607	جنوب آسيا	متوسطة	
Low	Sub-Saharan Africa	0.518	جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	منخفضة	

Source: Human Development Report 2015 (United Nations)

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2015 (الأمم المتحدة)

2- الكثافة السكانية لدول مجلس التعاون الخليجي:

يشهد سكان منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعا ملحوظا خلال الآونة الأخيرة حيث انتقل من نسبة 41.5 عام 2011 إلى 51.1 عام 2015 وتحتل مملكة البحرين المرتبة الأولى بين هذه الدول حيث شهدت ارتفاعا كبيرا خلال هذه الفترة وصل إلى 1.554% مقارنة بالدول الأخرى وهذا راجع إلى تحسن الظروف المعيشية لهذه الدول وقوة العمالة الوافدة بها، كما تبينه المنحنيات التالية:

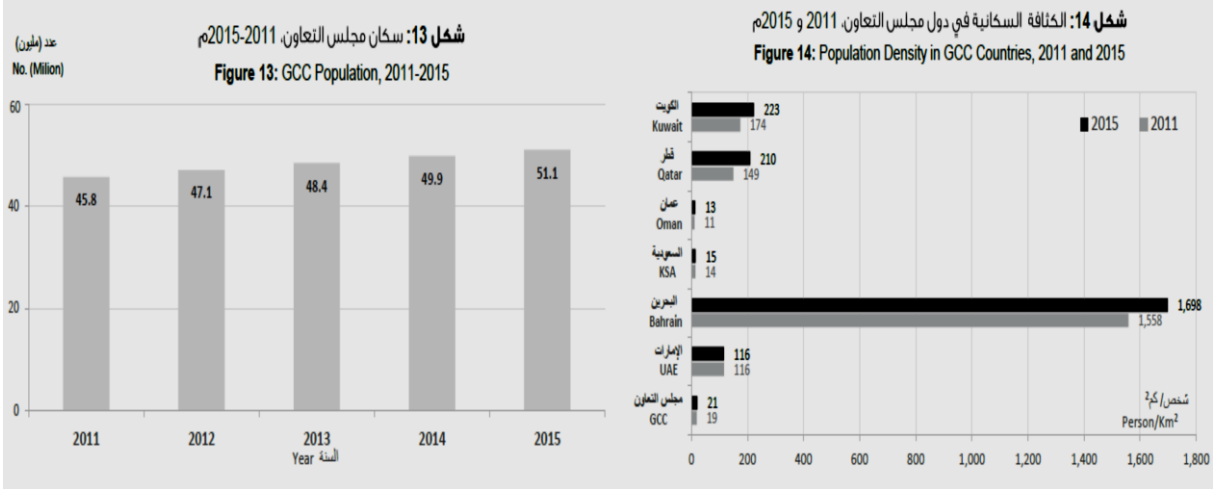

وشهد معدل التغير السنوي للسكان في دول مجلس التعاون ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة (2010-2015) وتحتل دولة قطر المرتبة الأولى من بين هذه الدول أين ارتفعت نسبة التغير من 1.4 عام 2012 إلى 50.0. وهذا نتيجة الأنشطة الاقتصادية والعمالة الوافدة في المنطقة والتي تزيد على عدد السكان الأصليين لدول مجلس التعاون. في حين نجد أن معدل المواليد الخام في دول مجلس التعاون يعتبر معدلا منخفضا خاصة في كل من دولة قطر والكويت، في حين تشهد باقي الدول الأخرى تذبذبا في مؤشر معدل المواليد خلال الفترة (2010-2015) وفقا للمخططات التالية:

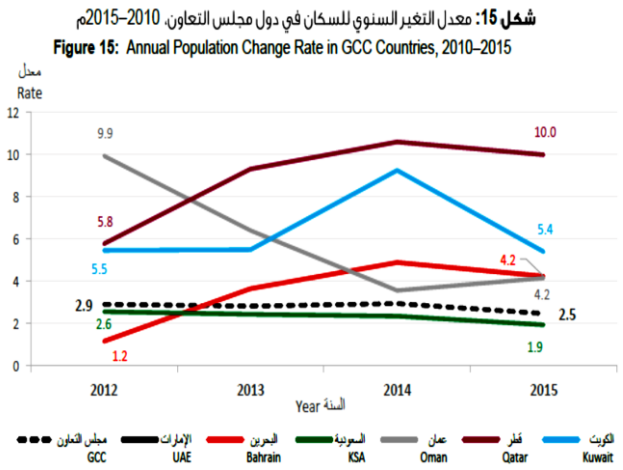

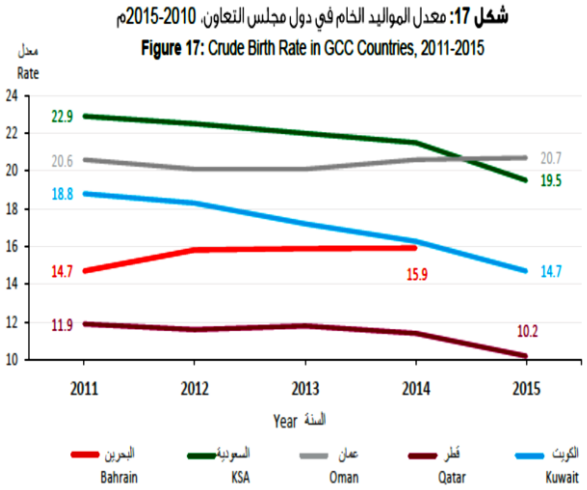

3- نسبة العمالة إلى السكان في سن العمل ومعدل الوفيات الخام والبطالة في دول مجلس التعاون:

هناك ارتفاع بالنسبة لمعدل العمالة إلى السكان في سن 15 سنة في دول مجلس التعاون، حيث تشهد هذه المنطقة استقطابا هائلا للعمالة وذلك في كل سنة حيث تعتبر قطر الأولى في هذا المجال وتليها الكويت ثم البحرين والسعودية وباقي الدول. كما يشهد معدل الوفيات الخام في هذه الدول انخفاضا مستمرا في معظم دول مجلس التعاون باستثناء السعودية التي نلاحظ أنها شهدت ارتفاعا خلال عام 2015 بنسبة 1.6 في حين بلغت نسبة 1.5 عام 2011. أما بالنسبة لمؤشر البطالة فنلاحظ أنه بالرغم من السياسات والاقتصاديات التي تمتلكها دول الخليج إلا أنها لا تزال تعاني من البطالة في مجتمعاتها حيث بلغت نسبتها في السعودية عام 2015 حوالي 11.5% في حين ارتفعت في البحرين إلى 3.3% أما باقي الدول فقد شهدت انخفاضا ملحوظا اين انخفضت في الكويت إلى 1.7% وفي دولة قطر انخفضت إلى 0.8%. وفقا للأشكال التالية:

شكل 18: معدل الوفيات الخام في دول مجلس التعاون، 2011-2015م

Figure 18: Crude Death Rate in GCC Countries, 2011-2015

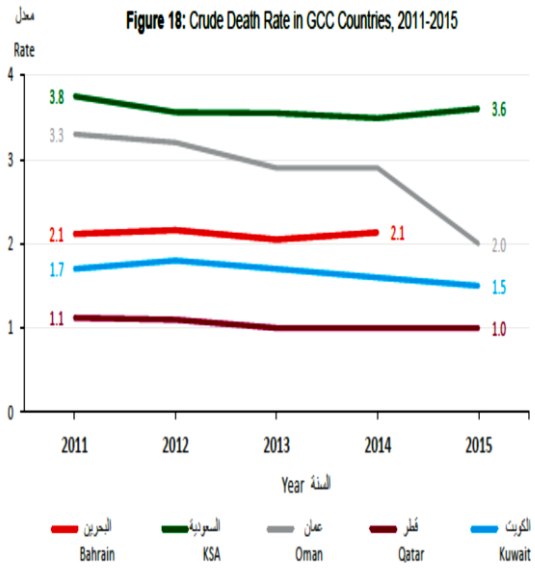

شكل 22: نسبة العمالة إلى السكان في سن العمل (15 سنة فأكثر) في دول مجلس التعاون، 2011-2015م

Figure 22: Employment to Working Age Population (15 years and above) Ratio in GCC Countries, 2011-2015

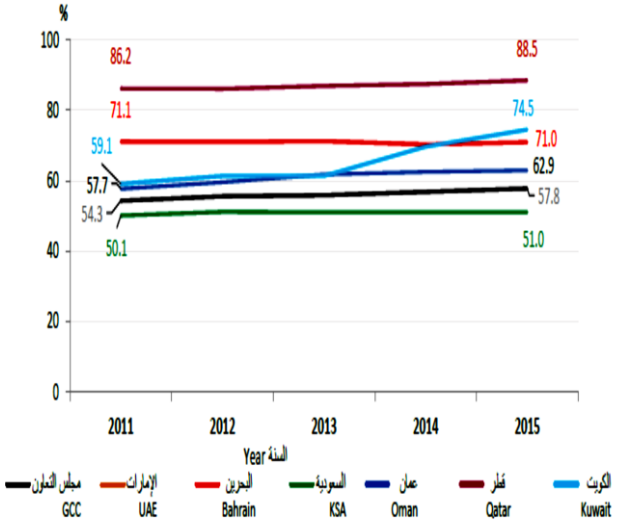

شكل 24: معدل البطالة للمواطنين في دول مجلس التعاون، 2011-2015م

Figure 24: Citizens Unemployment Rate in GCC Countries, 2011-2015

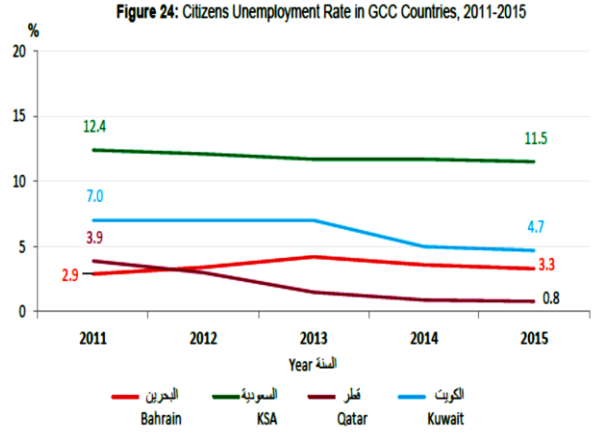

شكل 23: معدل المشاركة في قوة العمل في دول مجلس التعاون، 2011-2015م

Figure 23: Labour Force Participation Rate in GCC Countries, 2011-2015

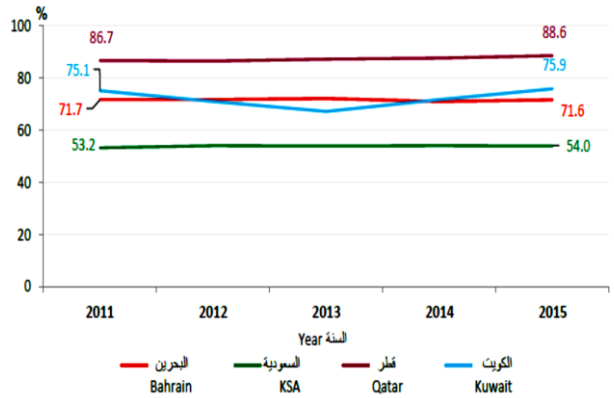

4- معدل التغير في الطلبة حسب مراحل التعليم في دول مجلس التعاون:

شهد معدل التغير في الطلبة حسب مراحل التعليم في دول مجلس التعاون تغيرا كبيرا في مجال الالتحاق بمجال التعليم حيث ارتفعت نسبة الالتحاق بمدارس رياض الأطفال من 11.4 خلال (2011-2012) إلى 12.9 في عام (2013-2014) ، في حين ارتفعت نسبة الالتحاق بمدارس التعليم المدرسي 2.0 خلال (2011-2012) إلى 14.7 (2013-2014)، أما في نظام التعليم الجامعي فقد شهدت النسبة انخفاضا من 15.1 خلال عام (2011-2012) إلى 11.7 خلال عام (2013-2014)، في حين انخفضت نسبة تعليم الكبار من 1.9 عام (2011-2012) إلى 0.7 في عام (2013-2014).وهذا يرجع إلى السياسات التي انتهجتها دول مجلس التعاون في الآونة الأخيرة ضمن مخططاتها التنموية لتحقيق التنمية المستدامة

شكل 25: معدل التغير في الطلبة حسب مراحل التعليم في دول مجلس التعاون، 2011/2010 - 2014/2013م
Figure 25: Chang Rate of Students by Education Levels in GCC Countries, 2011/2010 - 2014/2013

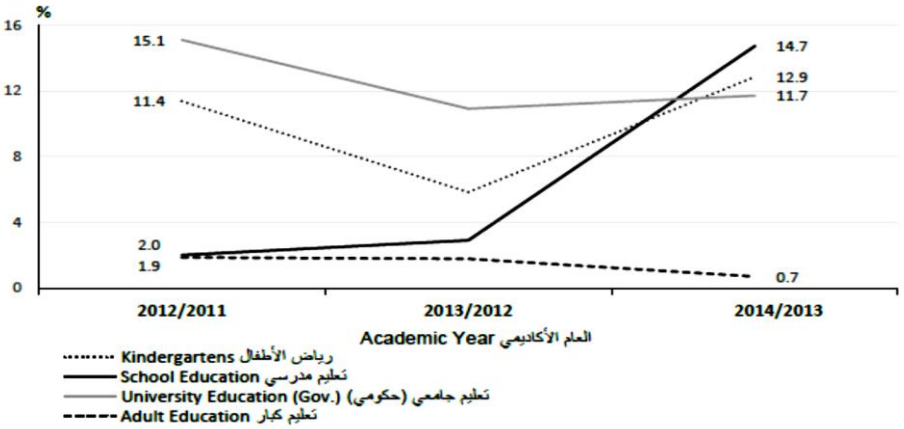

المطلب الثالث: المؤشرات البيئية:

1- نسبة إجمالي المياه الجوفية العذبة المستخرجة:

ارتفعت نسبة إجمالي المياه الجوفية العذبة المستخرجة في دول مجلس التعاون خلال الفترة (2010-2014)، حيث ارتفعت خلال عام 2014 إلى نسبة 24% في حين كانت خلال عام 2010 تبلغ نسبة 19% وهذا نتيجة تزايد عدد السكان في هذه الدول وكذا زيادة الحاجة لاستغلال المورد المائي وتحسين الخدمة للمواطنين بها. كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل 3: إجمالي المياه الجوفية العذبة المستخرجة في دول مجلس التعاون خلال الفترة (2010-2014م)
Figure 3: Total Groundwater Abstracted in GCC Countries during (2010-2014)

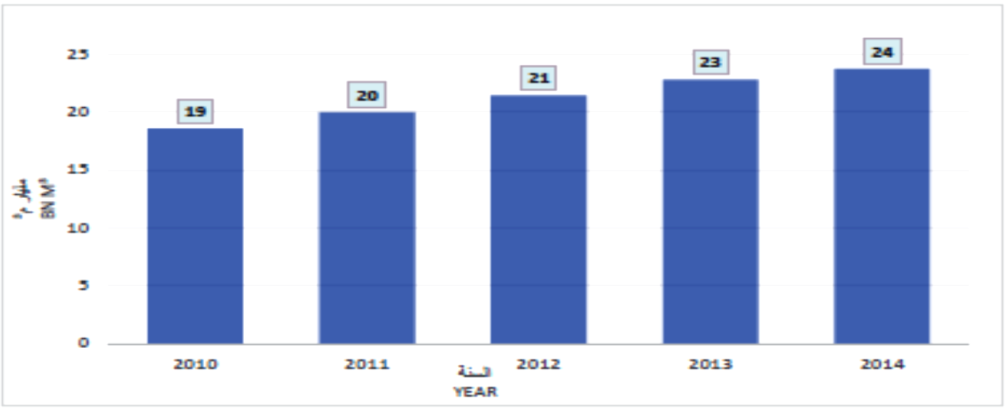

2- اجمالي المياه العذبة المتاحة للاستخدام في دول مجلس التعاون:

شهد معدل المياه العذبة المتاحة للاستخدام في دول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعا خلال الفترة الممتدة من (2003-2014)، وهذا نتيجة سعي هذه الدول إلى زيادة الموارد المائية من أجل تغطية الاحتياجات العامة في هذا المجال لمواطنيها وتحسين خدماتها، حيث ارتفعت النسبة من 3.415 خلال عام 2003 إلى نسبة 30.345 خلال عام 2014. ولا تزال هذه الدول تعاني من شح مصادر المياه مما سيشكل تحديا كبيرا أمامها في مجال تحقيق التنمية المستدامة. أنظر الشكل أدناه:

جدول 2.5: إجمالي المياه العذبة المتاحة للاستخدام في دول مجلس التعاون*

Table 2.5: Total Water Available for Use in GCC Countries*

Unit: Mm³/yr المجدوم م³/السنة

Year	إجمالي مجلس التعاون Total GCC	الكويت Kuwait	قطر Qatar	عمان[2] Oman[2]	السعودية KSA	البحرين Bahrain	الإمارات UAE	السنة
2003	3,415	592	376	93	1,037	333	984	2003
2004	3,664	609	416	103	1,056	364	1,116	2004
2005	24,030	889	481	111	20,988	319	1,241	2005
2006	22,754	921	509	120	19,519	333	1,352	2006
2007	21,561	971	533	124	18,080	339	1,515	2007
2008	21,481	1,016	593	134	17,787	357	1,594	2008
2009	21,473	1,070	624	161	17,584	382	1,653	2009
2010	23,642	1,076	664	219	17,446	400	3,837	2010
2011	25,422	1,097	706	245	19,193	405	3,775	2011
2012	27,472	1,116	757	279	20,884	403	4,033	2012
2013	28,968	1,131	785	305	22,260	412	4,075	2013
2014	30,345	1,163	829	349	23,416	421	4,167	2014

*Total Freshwater Available for Use = (Surface water and Groundwater abstracted+ desalinated water+ reused water). see previous tables

*إجمالي المياه العذبة المتاحة للاستخدام=(المياه السطحية والجوفية العذبة المستخرجة+المنتاج من مياه التحلية+المياه المعاد استعمالها). انظر إلى الجداول السابقة

3- إنتاج مياه التحلية في دول مجلس التعاون الخليجي

شهد إنتاج مياه التحلية في دول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعا كبيرا خلال الفترة الممتدة (2011-2014) وهذا نتيجة تزايد الأنشطة الزراعية والصناعية التي تتطلب زيادة كمية المياه مما أدى إلى التوجه نحو زيادة الإنتاج لمياه التحلية، حيث بلغت في عام 2011 حدود 4.504 في حين ارتفعت لتصل خلال عام 2014 إلى 5.228 وهذا يدل على الزيادة المستمرة للحاجة إلى مورد المياه وكذا قلة المياه الجوفية والسطحية في دول مجلس التعاون الخليجي ما استدعى التوجه نحو مياه التحلية لتغطية هذا العجز.أنظر الشكل أدناه:

شكل 36: إنتاج مياه التحلية في مجلس التعاون 2011-2014م

Figure 36: Desalinated Production in GCC 2011-2014

4- إنتاج الكهرباء في دول مجلس التعاون الخليجي:

شهد انتاج الكهرباء في دول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعا كبيرا ففي الفترة (2011-2014) وهذا بسبب الارتفاع المتزايد للسكان والإسكان في المنطقة وكذا زيادة المشاريع التنموية للبنية التحتية في المنطقة حيث بلغت خلال عام 2011 في حدود 416.456 جيجاوات/سا في حين ارتفعت خلال عام 2014 إلى غاية 848.09. جيجاوات/سا هذا ما يستدعي وضع سياسات وبرامج خاصة للحفاظ على هذا المورد وعقلنة استغلاله لضمان حقوق الأجيال القادمة. أنظر الشكل التالي:

شكل 35: إنتاج الكهرباء في مجلس التعاون 2011-2014م
Figure 35: Electricity Production in GCC 2011-2014

المطلب الرابع: تحديات التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي مجموعة من التحديات التي تعيق عملية تحقيق التنمية المستدامة وتشمل هذه التحديات المجلات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

1- التحديات السياسية:

1-1- ضعف مستوى المؤسسة والثقافة الديمقراطية: إن انعدام ثقافة المشاركة والتعددية السياسية في المجتمعات الخليجية يعد من أبرز أسباب تعثر التجارب الديمقراطية، وعرقلة لمسيرة الإصلاح السياسي فيها إذ لا يمكن أن ينجح مشروع الديمقراطية في ظل وجود مجموعة من القيم السياسية السائدة في بلدان الخليج العربي والتي ترفع العلاقة بين الحاكم والمحكوم من درجة التفاعل السياسي وتقاسم المسؤوليات الوطنية إلى درجة الخضوع لقيم الطاعة المطلقة لأولي الأمر.

فقد شكلت الشخصانية والانفراد بالقرار السياسي وغياب الثقافة المستندة إلى القيم الديمقراطية أهم معوقات عملية الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي، إذ أن القرار السياسي كان في كثير من جوانب العمل العام بيد السلطة الحاكمة[1].

وبناء على ذلك فإن استئثار القيادة السياسية باتخاذ القرارات الانفرادية في دول الخليج يعيق التنمية المستدامة ، ذلك أن الديمقراطية هي مبدأ أساسي من مبادئ تحقيق التنمية المستدامة وشرط ضروري لذلك.

1-2- المؤسسة الدينية المتزمتة: تمثل المؤسسات الدينية أقوى المؤسسات التي تعيق تنفيذ المطالب الإصلاحية، ومن الواضح أن أنظمة الخليج السياسية وخاصة في المملكة العربية السعودية حريصة كل الحرص على عدم إقحام الجمهور في الشأن السياسي رغم الحاجة الملحة إليه في أحيان كثيرة، فالأدوار والصلاحيات التي عززتها هذه المؤسسة الدينية في المجتمع سمح لها بالسيطرة على الشؤون العامة وعدم فسح المجال أمام المؤسسات الأخرى للتعبير عن رغباتها[2]. إن مثل هذا السلوك السياسي قد يعيق مشاريع التنمية المستدامة في دول الخليج العربي.

[1] المعتصم بالله داود علي، مرجع سابق، ص182.
[2] المرجع نفسه، ص178.

1-3- التحدي الأمني: تعيش دول مجلس التعاون الخليجي في منطقة مضطربة أمنيا، ولعل ما شهدته المنطقة من أعمال إرهابية منذ مطلع التسعينيات في القرن العشرين ليس ببعيد، فدول الخليج مستهدفة من الجماعات التكفيرية التي تزايدت أخطارها في السنوات الأخيرة، مع تزايد مخاطر الطائفية والتطرف المذهبي ومحاولات قوى إقليمية توظيف تلك الورقة لتهديد وحدة وتماسك المجتمعات الخليجية، وكذلك الجريمة العابرة للحدود وتجارة المخدرات والتسلل والتهريب والجرائم الاقتصادية وجرائم الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية، وكل ذلك يأتي في ظل الانفلات الأمني الذي تشهده المنطقة خاصة في دول الجوار ومن بين ذلك الوضع في اليمن الذي يتسم بضعف قبضة الدولة مع تنامي نعرة الجنوب بالانفصال، وكذلك الخطر الذي تمثله القاعدة التي لها وجود خطير في اليمن مع تنامي نفوذ الحركة الحوثية، إضافة إلى ضعف الدولة العراقية، ما أدى إلى ظهور جماعات إرهابية متعددة الانتماءات والأهداف والارتباطات الخارجية في هذه الدولة المجاورة لدول الخليج، بينما الوضع في سوريا يمثل كارثة إنسانية وانطلاقة لموجات إرهابية متتالية، الأمر الذي يتطلب وجود منظومة أمنية خليجية متكاملة تقوم على التكامل الأمني وتحت مظلة أمنية خليجية واحدة، حيث أن الأخطار جماعية وليست انتقائية، ولا توجد دولة خليجية بمنأى عن المخاطر الأمنية المحدقة بالمنطقة[1]. في ظل هذه التهديدات الأمنية الإقليمية والدولية يصعب تحقيق تنمية مستدامة في المنطقة.

2- التحديات الاقتصادية:

2-1- الاقتصاد الريعي: تتميز دول الخليج العربية بمحدودية الموارد والاعتماد على النفط مصدرا رئيسيا للدخل وللتنمية، وهي دول صغيرة يربطها بالعالم وبعلاقاتها الدولية، هذا المورد الاقتصادي الوحيد[2]. الذي غير وجود الحياة كافة في المنطقة من العسر إلى اليسر، وقد ظهرت المشكلة عندما صار أهل الخليج أسرى للنفط لإدامة حالة اليسر، وأصبح الخوف من نفاذه مخيما بينهم، ولأن أي تهديد للبناء الاقتصادي هو تهديد للأمن الوطني، كان على أهل الخليج القيام بمراجعة ذلك[3]. وهذا ما يشكل تحديا أمام دول الخليج، فالنمو الذي تحقق في اقتصادات أقطار المجلس وبرامج الرفاهية الاجتماعية التي تم تبنيها ارتبط كل ذلك وبشكل مباشر بالإيرادات الناجمة عن إنتاج وتصدير النفط، وعندما ترتبط هذه النشاطات بهذا الدخل فإن أي تقليص للنشاط النفطي لابد أن ينعكس بشكل مباشر على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية[4].

إن الاعتماد بشكل مباشر على الموارد النفطية يهدد الاقتصاد لدول الخليج وهذا ما يشكل تحديا حقيقيا أمام التغيرات الدولية والأزمات الاقتصادية التي تضرب السواق العالمية، مما يستوجب عليها تغيير السياسات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد بديل لتحقيق التنمية المستدامة.

---

[1] عبد العزيز بن عثمان بن صقر، مستقبل مجلس التعاون الخليجي. عمان: مركز الخليج للأبحاث، 2014، ص7.

[2] ظافر محمد العجمي، مرجع سابق، ص485.

[3] المرجع نفسه، ص478.

[4] عباس بلفاطمي، مرجع سابق، ص148.

2-2- التبعية الاقتصادية: من بين التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون هو انكشاف اقتصادها على الخارج، فالتجارة الخارجية تلعب دورا أساسيا في اقتصاد أقطار المجلس، فهي بلدان مصدرة كبيرة للنفط ومستوردة ضخمة للسلع الغذائية والاستهلاك والرأسمالية، وهذا ما يجعل توجه الأقطار خارجيا باتجاه البلدان الرأسمالية المتقدمة بشكل أساسي. ويقاس الانكشاف الخارجي للدولة بمعدل الصادرات والواردات من السلع والخدمات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في سوق الشراء، وحيث تعتمد دول مجلس التعاون على العالم الخارجي في تنمية اقتصاداتها وتلبية وإشباع حاجات سكانها، الأمر الذي يجعل من هذه الاقتصاديات عرضة لتأثر بالتقلبات التي تطرا على العالم الخارجي وبالذات اقتصاديات الدول الصناعية[1].

2-3- التنويع الاقتصادي: اكتشفت دول الخليج مؤخرا بأن استراتيجية تنويع القاعدة الاقتصادية القديمة استراتيجية غير كافية، هذه الاستراتيجية التي اعتبرت بأن الصناعات البتروكيماوية هي حجر الزاوية في خطة التنويع الاقتصادي، والتي تهدف إلى زيادة القيمة المضافة وتقليل الاعتماد الكبير على عائدات النفط، فهذه التحديات لا يمكن بأي حال من الأحوال إغفالها[2].

2-4- العولمة: استعرض مجلس التعاون لدول الخليج العربي في دورته العشرين المنعقدة في 29 نوفمبر 1999 وما تلاها من دورات أهم القضايا على الساحة العالمية ومن ضمنها العولمة وخلص أن تيار العولمة يفرض نفسه فرضا على العالم، ويطبع هذه الحقبة التاريخية بطابعه وهذا يحتم نشوء كيانات اقتصادية تمس رخاء المواطنين، ولاحظ المجلس على أن التعامل المتكافئ مع هذه القوى يحتم ألا تبقى كدولة متفرجة على التطورات المتلاحقة كونها كيان خليجي عربي واحد يتعامل بكفاءة مع القوى العملاقة[3].

3- التحديات الاجتماعية:

3-1- اختلال التركيبة السكانية: إن المسألة السكانية في الخليج هي الأكثر إلحاحا وضرورة، وتعد مسألة التوازن في التركيبة السكانية إحدى المشكلات التي تواجهها دول الخليج عموما، الأمر الذي أثار التساؤلات حول نوع التغيرات التي أحدثها وجود العمالة الآسيوية والأجنبية على التركيبة السكانية في هذه الدول، وما يمكن أن ينجم عنها مستقبلا من تحولات أو مخاطر قد تمس مسألة الهوية أو تشكل عنصر تهديد للأوضاع الأمنية والاقتصادية في هذه الدول[4].

وتشير الاحصائيات في كل سنة أن هناك انخفاض في نسبة السكان المواطنين إلى إجمالي السكان، ومن المحتمل أن تنخفض نسبهم إلى أقل من ذلك في السنوات المقبلة، ولقد عانت دول الخليج ولا تزال تعاني

---

[1] عمر حسن "التكامل الاقتصادي الخليجي آفاق وتحديات"، سلسلة دراسات اقتصادية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، العدد4، مارس 2001، ص10.

[2] عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، واقع ومستقبل الاقتصاد الخليجي، مكة : دار ناشري، 2012، ص144.

[3] إسماعيل محمد صادق، مرجع سابق، ص72.

[4] المعتصم بالله داود علي، مرجع سابق ص180.

من خلل هيكلي في تركيبة السكان وذلك بسبب ازدياد عدد الوافدين الذين وصلت قوة العمل بينهم إلى حوالي الثلثين[1]، المر الذي يشكل تحديا أساسيا لدول الخليج نحو تحقيق التنمية المستدامة.

3-2- مسألة المواطنة: لا يمكن اعتبار موضوع المواطنة جانبيا في مسيرة التنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإن لم يحظ بالاهتمام الذي يتناسب مع أهميته خلال العقود الماضية من تأسيس الدولة الحديثة في المنطقة إلا أنه يعد الأساس الذي يجب أن تبنى عليه العلاقة بين الأفراد والدولة في هذه المرحلة، وقد ضمن ذلك في الدساتير أو أنظمة الحكم لدول مجلس التعاون وبالتالي فإنها وفرت بذلك بنية دستورية لتأطير رابطة للمواطنة تقوم على مرجعية الحقوق والواجبات، لكن المفهوم استقطب اهتماما أكاديميا وتربويا متناميا خلال العقد الماضي، وهذا الاهتمام ولدته التحديات التي بدأت وتيرتها تتزايد في جميع دول المنطقة نتيجة التحولات التي شهدتها هذه الدول في العقود الماضية، حيث ارتفاع نسبة الوافدين وانخفاض نسبة السكان الأصليين يمثل تحديا لموضوع التنمية في المنطقة الخليجية التي ستجد نفسها أمام مجتمع يمثل خليطا من العرقيات[2].

3-3- البطالة: ذكرت مصادر اقتصادية خليجية في عام 2001 أن البطالة تعد أكبر التحديات الجديدة نسبيا في دول الخليج العربية الغنية بالنفط، وتشير التقديرات إلى أن مسألة توفير وظائف للأعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل في الدول الخليجية الست غدت الآن في مقدمة أولويات حكومات تلك الدول التي تشغلها الآن كذلك الآثار الاجتماعية والسياسية لتنامي معدلات البطالة وتزايد أعداد الأجانب، وبالرغم من أن معظم الدول الست لا تنشر بيانات رسمية عن نسب البطالة فيها إلا أن مصادر غير نسبية تقدرها بنسب عالية إلى 27% في بعض الدول[3].

3-4- الأمن الغذائي: ما زالت أسعار الأغذية العالمية تخضع للضغوطات بعدما بلغت ذروتها عام 2008، وأدت إلى قيام حركات احتجاجية واضطرابات وإلى ارتفاع في عدد الشخاص الذين يعانون من الجوع حول العالم أمام هذا الواقع تزداد مخاوف العديد من الحكومات بشأن الأمن الغذائي، بما في ذلك حكومات البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. لذا من الضروري توفير إمدادات غذائية موثوقة في الأجل الطويل لضمان استمرارية الاستقرار في هذه البلدان ورفاه شعوبها، في حين تواجه بلدان مجلس التعاون ظروفا صعبة في قطاع الزراعة المحلية كما تعاني من الاعتماد الكبير على الموازنات الغذائية[4].

---

[1] المرجع السابق، ص181.

[2] سيف بن ناصر بن علي المعمري "التربية من أجل المواطنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الواقع والتحديات"، عمان: جامعة السلطان قابوس، رؤى استراتيجية، جويلية 2014، ص-ص 40-41.

[3] حسين محمد المهدي "البطالة وتأسيس نظم تأمين ضد البطالة، الدوحة: منتدى التنمية نحو إصلاح جذري في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، اللقاء الخامس والعشرون، 2004، ، ص116.

[4] بنجامين شيبرد مرجع سابق، ص02.

وتتفاوت مستويات القدرة الزراعية المحلية في بلدان مجلس التعاون الخليجي إذ تتمتع هذه الدول بقدر أقل على تنمية الزراعة المحلية على نطاق واسع وخاصة المواد الغذائية الأساسية، وبالرغم من المبادرات التي قامت بها إلا أنها لا تزال تعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية، واستنادا إلى تجربة ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الفترة 2007-2008، والفرض المفاجئ للرقابة على الصادرات من جانب بعض الشركاء التجاريين الرئيسيين أقرت جميع دول مجلس التعاون الخليجي بالحاجة إلى تنويع مصادرها من المواد الغذائية الأساسية، ومن المهم ضمان وجود مصادر غذائية موثوقة في الأجل الطويل يمكن الحصول عليها وتكون محمية من عدم قابلية التنبؤ والمخاطر على صعيد الشعير والامدادات سيما أنها مخاطر ملازمة لسوق عالمي غير منظم يعاني خللا كبيرا[1].

4- التحديات البيئية:

تعتبر الظروف المناخية في بلدان مجلس التعاون الخليجي من بين أقسى الظروف المناخية في العالم، كما أن الموارد المائية السطحية محدودة بشدة في المنطقة الساحلية على طول ساحل البحر الأحمر في المملكة العربية السعودية وعلى طول ساحل خليج عمان الشرقي، ولا توجد أنهار دائمة إلا في المنطقة الساحلية في عمان، كما تمثل شحة موارد مكامن المياه الجوفية المتجددة عقبة أمامها مما يجعل هذه البلدان أقل بلدان العالم تمتعا بهذه الموارد، ومن الواضح أن بلدان مجلس التعاون الخليجي تواجه مسؤولية ضخمة تتمثل في ضرورة إدارة مواردها المائية بأقصى درجة ممكنة من الكفاءة[2].

[1] المرجع السابق، ص06.

[2] البنك الدولي "تقرير عن تقييم قطاع المياه في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية –التهديدات التي تواجه إمدادات المياه وإدارة الموارد المائية والطرق للمضي قدما"، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، 31 مارس 2005، ص15.

خلاصة الفصل:

لقد خطت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خطوات حثيثة نحو التطور الاقتصادي والاجتماعي، منذ ستينات وسبعينات القرن الماضي. كان ذلك على المستوى الاقتصادي، من حيث العمل على تنويع مصادر الدخل محلياً ودولياً، أو على المستوى الاجتماعي من حيث الاهتمام بالتعليم والصحة وأنظمة الرفاه الاجتماعي. ورغم بعض أوجه التشابه بين دول المجلس من حيث الاعتماد على مورد طبيعي ناضب، النفط والغاز الطبيعي، إلا أنها تتسم بخصائص أخرى قد لا تكون متشابهة، وذلك من حيث السكان، وأهمية المورد الطبيعي في الصادرات، وفي عوائد الموازنة العامة للدولة، وفي أهمية أنشطة الصناعات التحويلية، وفي خصائص سوق العمل ومدى أهمية العمالة الوافدة، ودرجة التنوع في مصادر الدخل غير النفطي، وغيرها. إلا أن دول المجلس تتصف، من ناحية أخرى، في تشابه درجة انفتاحها على العالم الخارجي، وبالتالي تشابه درجة تعرضها للصدمات الخارجية، وتواضع أهمية الصادرات غير النفطية. ولعلّ أهم ما يميز دول المجلس اشتراكها في الصفات التي تميز الاقتصادات الريعية من حيث ضعف توجه الموارد للأنشطة غير القابلة للاتجار، المنتجات الموجهة للسوق المحلي، وتضخم قطاع الخدمات بالعمالة، واتجاه سعر الصرف الحقيقي للارتفاع النسبي، وتواضع العبء الضريبي، وغيرها من الخصائص المرتبطة بالاقتصاد الريعي .

الفصل الثالث:

التنمية المستدامة في

دولة قطر

مقدمة الفصل:

تشهد دولة قطر ازدهارا كبيرا فهي تواصل تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي خاصة في ظل الارتفاع المتزايد والمطرد لمستويات المعيشة، كما تتواصل فيها التطورات الاجتماعية والسياسية الهامة، وبفضل القيادة الحكيمة لسمو أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني تواصل البلاد تنفيذ الكثير من المبادرات الهامة التي من شأنها رفع دولة قطر إلى مصاف الدول المتقدمة وتعزيز دورها الكبير في المجتمع الدولي.

وفي ظل هذا الازدهار فإن دولة قطر تقف عند مفترق طرق فثروة قطر الوفيرة تقدم فرصا متعددة للتنمية وتفرز تحديات كبيرة في آن واحد، وقد أضحى من الضروري أن تختار قطر الطريق الأمثل الذي يتماشى مع رغبات قيادتها وتطلعات شعبها من أجل مواكبة التطورات العالمية الحاصلة والوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة الذي يعتبر التحدي المعاصر لجميع دول العالم، وسنتناول في هذا الفصل الخطط التنموية لدولة قطر التي تسعى من خلالها إلى تحقيق التنمية المستدامة. وذلك من خلال:

المبحث الأول: الاطار العام لدولة قطر
المبحث الثاني: جهود دولة قطر لتحقيق التنمية المستدامة
المبحث الثالث: تحديات التنمية المستدامة في دولة قطر

المبحث الأول: الاطار العام لدولة قطر

تتمتع دولة قطر بموقع استراتيجي هام بين دول مجلس التعاون الخليجي، الشيء الذي أهلها لأن تكون من الدول الرائدة عالميا في مؤشرات التنافسية العالمية وكذا تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لدولة قطر

تقع دولة قطر في منتصف الساحل الغربي من الخليج العربي شرقي شبه الجزيرة بين خطي عرض (°27-°24و°10-°26) شمالا وخطي طول (°45-°50 و°40- °51) شرقي جرينتش، وهي عبارة عن شبه جزيرة تمتد باتجاه الشمال في مياه الخليج[1] يحدها الخليج العربي من الشرق والغرب والشمال، أما من الجنوب فتحدها المملكة العربية السعودية، وتبلغ مسافة حدودها حوالي 60 كلم منها 40 كلم مع السعودية والباقي مع الامارات العربية المتحدة، أما طول خطها الساحلي فيبلغ 563 كلم، وتبلغ مساحتها 11.537 كلم^2[2]، وبلغ عدد سكانها حسب احصائيات وزارة التخطيط والتنمية والاحصاء لدولة قطر عام 2016 حوالي 2.617.634 م/ن[3]

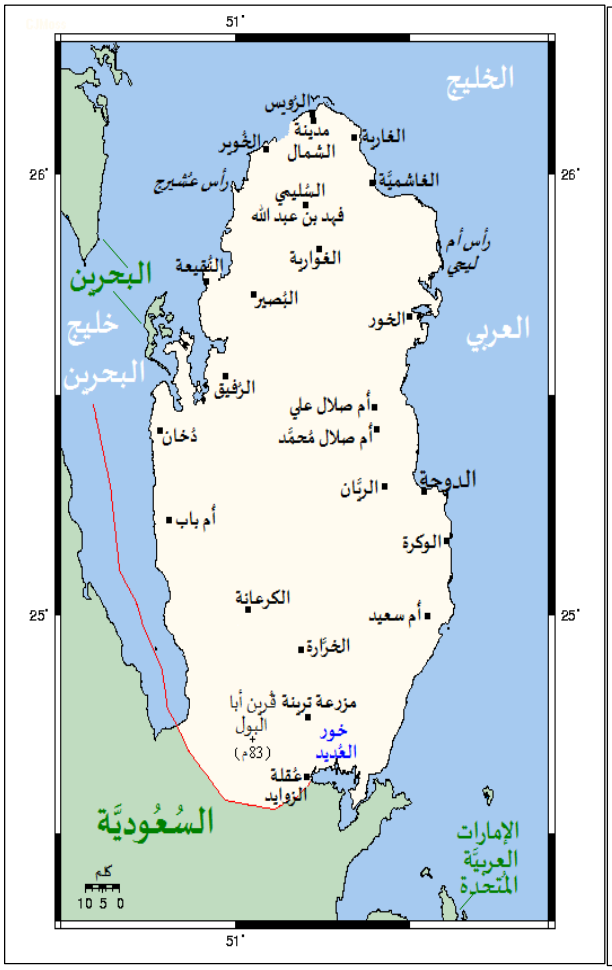

المصدر: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7_%D9%82%D8%B7%D8%B1

خريطة الموقع الجغرافي لدولة قطر

التضاريس: تتكون أراضي شبه جزيرة دولة قطر من سطح صخري منبسط بوجه عام، باستثناء بعض الهضاب والتلال الكلسية المتناثرة في منطقة (دخان) والتي تعلو 40 مترا عن سطح البحر، وتقع في الطرف الغربي للبلاد، كما يتميز سطح قطر بالعديد من الظواهر الجغرافية، منها كثرة الأخوار والخلجان المنتشرة على شواطئ

[1] http://qatarconferences.org/summit/info/qatar.pdf

[2] مجلة المعرفة الالكترونية "دولة قطر" متحصل عليه بتاريخ: 01-05-2017، من الموقع:
http://www.maarifa.org/index.php?option=com_content&view=article&id=1927&Itemid=321

[3] دولة قطر، وزارة التخطيط والتنمية والاحصاء، متحصل عليه بتاريخ: 01-05-2017، من الموقع:
http://www.mdps.gov.qa/ar/statistics1/pages/topicslisting.aspx?parent=General&child=StatisticalAbstract

البلاد المختلفة بالإضافة إلى ظاهرة الأحواض والمنخفضات التي يغلب مجودها في مناطق الشمال والوسط وتعتبر الأراضي الشمالية والوسطى في البلاد من أخصب المواقع التي تكثر فيها النباتات الطبيعية.

المناخ: يسود قطر مناخ صحراوي فصيفها حار يتراوح معدله السنوي بين (30°-35°) خلال أشهر الصيف وشتاؤها دافئ بين (8°-22°) قليل المطر ولا يتجاوز هطول الأمطار في العادة 75.2 ملمتر في السنة.

السكان: ينحدر سكان قطر الحاليين من القبائل العربية القديمة التي هجرت من المناطق النائية في أوقات مختلفة ابتداء من القرن السابع وحتى مطلع القرن التاسع عشر الميلادي[1].

المطلب الثاني: الخصائص السياسية لدولة قطر

1- البنية السياسية لدولة قطر: البنية السياسية لدولة قطر شأنها شأن باقي دول الخليج العربي في القديم، حيث تعد القبيلة العامل الأساسي في الحياة السياسية في فترة ما قبل اكتشاف النفط، ويمثل العرف قانون القبيلة التي تصدر الأحكام والأوامر بناء عليه، ويعزز من قوته انتشار قيم البداوة والعائلة والشرف والكرامة والنسب وقرابة الدم واحترامه بين أفراد القبيلة إلى حد كبير، فيمثل العرف بذلك السلوك الذي يحكم مجتمع القبيلة.

وكانت القبيلة الوحدة السياسية الصغيرة التي لها السلطة المركزية التي تتمتع بالاستقلال الاقتصادي والاجتماعي، والشيخ هو الزعيم والحاكم وصاحب السلطة العليا التي يستمدها من نسبه ومن نفوذه وثروته وحكمته، بعد أن حظي باختيار القبيلة له ليصبح سيدها المطلق الذي يحكم ويفصل في شؤون رعيته ويشاركه مجلس القبيلة الذي يضم الأعيان والحكماء ممن يستشيرهم في اتخاذ قراراته، وهو يستند عادة في أحكامه على القرآن الكريم والسنة الشريفة والعرف القبلي[2].

وكانت دولة قطر منذ وقت قريب سلطة إمارة، الحكم لازال في أسرة آل ثاني ذات المكانة الاجتماعية والتاريخية المعروفة، والشيخ هو أمير البلاد والقائد العام للجيش ويعين ولي العهد والوزراء ونواب رئيس الوزراء وقد استقلت دولة قطر عام 1971 وهي إمارة وراثية، وينص الدستور القطري الصادر عام 1970 على أن يكون الأمير من أسرة آل ثاني، حيث حكم الأمير أحمد بن علي بن عبد الله آل ثاني الذي ورث الحكم عن أبيه في عام 1949[3].

وشهدت قطر في منتصف تسعينيات القرن العشرين تغيرا في أوضاعها السياسية وذلك عام 1995 من طرف سمو الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، وقد أدت هذه التغيرات إلى تحريك مؤسسات الامارة، وتبعتها

[1] http://qatarconferences.org/summit/info/qatar.pdf

[2] مفيد كاصد الزيدي، تاريخ قطر المعاصر، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2010، ص15.

[3] المرجع نفسه، ص17.

إجراءات تصب في اتجاه التغيير والإصلاح المؤسساتي والدستوري فصدرت مراسيم بتعديل النظام الأساسي (الدستور والفصل بين الامارة ورئاسة الوزراء وتحديد صلاحيات الأمير وتشكيل مجلس الدفاع والاعلان عن قرب وضع النظام الأساسي الدائم وإجراء انتخابات بلدية، وعمل مراجعة شاملة للتشريعات من أجل انطلاقة شاملة للحكومة[1].

2- نظام الحكم في دولة قطر: قطر إمارة نظام حكمها وراثي في أسرة آل ثاني، حيث الحكم الوراثي السائد بين دول الخليج العربي والذي يعتمد على أساس صلة الدم والنسب والقرابة في إطار الأسرة الواحدة أو القبيلة أو الامارة. وخلال شهر جوان 2004 أصبح نظام الحكم في قطر نظاما وراثيا دستوريا في أسرة آل ثاني، وذلك مع دخول أول دستور منذ الاستقلال حيز التنفيذ، وهذا الدستور الذي اعتمد استفتاء أجري في العام 2003، الذي تنص المادة الثامنة منه على "حكم الدولة وراثي في عائلة آل ثاني وفي ذرية حمد بن خليفة بن حمد بن عبد الله بن جاسم من الذكور، وتكون وراثة الحكم إلى الابن الذي يسميه الأمير وليا للعهد، فإن لم يوجد ينتقل الحكم إلى من يسميه الأمير من العائلة وليا للعهد[2].

2-1- السلطة التنفيذية: في قطر فإن الأسرة الحاكمة مؤسسة دستورية بنص المادة الرابعة عشر من الدستور القطري التي تنص على "ينشأ بقرار من الأمير مجلس يسمى مجلس العائلة الحاكمة، يعين الأمير أعضاءه من العائلة القائمة"، وهذا المجلس سلطاته واسعة في اختيار الأمير بالإضافة إلى الدور الاستشاري للعائلة الحاكمة في تعيين ولي العهد وإعفاءه.

والأمير في قطر هو رأس الدولة يعتمد القوانين والمراسيم ويصدرها، ويتقلد القيادة العليا للقوات المسلحة، ويعين ثلث أعضاء مجلس الشورى، ورئيس الوزراء، حيث يتولى رئاسة مجلس الوزراء أحد أفراد الأسرة الحاكمة ويقوم مجلس الوزراء وهو الهيئة التنفيذية بمعاونة الأمير في أداء مهامه وممارسة سلطاته[3]. فمن الواضح في طبيعة الحكم هيمنة الأمير والأسرة الحاكمة على أغلب المناصب التنفيذية دون الأخذ في عين الاعتبار الكفاءة او المؤهلات أو الخبرة[4].

2-2- مجلس الشورى: طبقا لمواد الدستور القطري يتولى مجلس الشورى سلطة التشريع ويقر الموازنة العامة للدولة كما يمارس الرقابة على السلطة التنفيذية، ويتألف مجلس الشورى من 45 عضوا يتم انتخاب 30 منهم عن طريق الاقتراع العام السري المباشر، ويعين الأمير الأعضاء 15 الآخرين من الوزراء أو غيرهم، وتنتهي

[1] المرجع السابق، ص94.

[2] يوسف خليفة اليوسف، مرجع سابق ، ص 28.

[3] المرجع نفسه، ص29.

[4] منذر أحمد زكي شراب "السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية 2003-2012"، رسالة ماجستير (جامعة الأزهر غزة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2014)، ص38.

عضوية المعينين في مجلس الشورى باستقالتهم أو إعفائهم، ومدة المجلس 4 سنوات تبدأ من تاريخ أول اجتماع له[1].

2-3- السلطة القضائية: السلطة القضائية تتولاها المحاكم على الوجه المبين في دستور البلاد، وتصدر الأحكام باسم الأمير، وتعد السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفق القانون والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجدر لأي جهة التدخل في القضايا أو في سير العدالة، وتعد جلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام والآداب العامة، وفي جميع الأحوال يكون النطق بالحكم في جلسة علنية

كما أن القضاة غير قابلين للعزل إلا في الحالات التي يحددها القانون، ويكون للقضاء مجلس أعلى يشرف على حسن سير العمل في المحاكم والأجهزة المعاونة لها المتمثلة في محكمة التمييز ومحكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية[2].

والدستور القطري لا يسمح بتشكيل أحزاب سياسية، وينص على عدم جواز إدخال أي تعديل عليه لمدة عشرة سنوات، ولقد صنع من لجنة حكومية ولم يطرح للنقاش أو الحوار العام، وإنما طرح للاستفتاء بنعم أو لا، تحت إشراف وزارة الداخلية وترويج الاعلام وتدخل السلطة التنفيذية[3].

ففي النظم الوراثية يتم بصورة كبيرة تغييب المشاركة السياسية الفاعلة عن بقية أبناء المجتمع والتي هي حق شرعي وأساسي لهم، وفي مثل هذه الأوضاع قد يرى الحاكم عملية توسيع المشاركة السياسية على أنها منحة كريمة يقدمها لرعاياه أكثر من كونها حقوقا واحتياجا شعبيا، وبالمقابل كثير من الرعايا لا يتطلعون لتحقيق الديمقراطية خوفا من أن يؤثر هذا التغيير على امتيازاتهم ونفوذهم لذلك فهم عموما راضون عن وضعهم الاجتماعي والاقتصادي وبما يحصلون عليه من الحكومة، لذا نجد المعارضة لدول الخليج تطالب بالإصلاح وليس الثورة وخاصة وأن أحوال البلاد الاقتصادية والأمنية أفضل من أقرانها من الأنظمة الجمهورية في البلاد العربية[4].

ويرى المراقبون بأن قطر اهتمت ببعض مظاهر الديمقراطية وتجاهلت جوهرها، حيث لم يحدث تطور ملحوظ فما قيل عنها من خطوات نحو الديمقراطية والتي كانت ناقصة أو لم تكتمل، ويتجلى ذلك في غياب الديمقراطية وعدم مراعاة مبدأ المواطنة من حيث تكافؤ الفرص، وانعدام المشاركة السياسية الفعالة في تحديد

[1] إسماعيل محمد صادق، مرجع سابق، ص202.

[2] المرجع نفسه، ص207.

[3] منذر أحمد زكي شراب، مرجع سابق، ص 28.

[4] المرجع نفسه، ص31.

الخيارات واتخاذ القرارات العامة[1]، فالأحزاب السياسية محظورة وحرية التنظيم محدودة، فليس للعمال والمهنيين حق تكوين نقابات أو المطالبة بحقوق جماعية، ولا توجد جماعات معارضة منظمة.

هذا وبالرغم من نص النظام الأساسي المؤقت عام 1970 على أن نظام الحكم في قر ديمقراطي وكذلك ما نص عليه الدستور الدائم لعام 2004، من أن الشعب مصدر السلطات، وما أكده من فصل بين السلطات ومساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات العامة، ولكن واقع الحال يؤكد استمرار الحكم المطلق قبل صدور الدستور الدائم وبعده[2]، وهذا يدل على أن نظام الحكم في قطر لم ينتقل بعد إلى الديمقراطية وليس من الممكن أن ينتقل إليها وفقا لدستور قطر الدائم لعام 2004 طالما استمرت بقية مواد الدستور تعطل ما ورد فيه من اعتبار نظام الحكم في قطر ديمقراطيا وأن الشعب مصدر السلطات بسبب هيمنة السلطة التنفيذية على تشريع وتنفيذ القوانين وهذا يدل على غياب الديمقراطية وانعدام المشاركة السياسية الفعالة في ظل الدستور القطري الراهن[3].

الإصلاح السياسي في دولة قطر:

تتميز التجربة القطرية في المشاركة السياسية والتحول نحو الديمقراطية بالجدية والشمول كما جاءت بمبادرة ذاتية من القيادة القطرية وأنها لم تكن نتيجة لتدخل قوى خارجية أو نتيجة مشكلات اقتصادية، حيث تعتبر التدرجية سمة رئيسية للإصلاح السياسي في دولة قطر، أين سعت القيادة القطرية إلى التدرج في المشاركة السياسية حسب متطلبات الواقع الاجتماعي والسياسي للبلاد، بما يساعد على التقييم الجاد الموضوعي لكل خطوة، وحتى تكون التجربة الديمقراطية بمجملها قائمة على أسس صحيحة ومتينة.

ويعتبر صدور الدستور الدائم للدولة عام 2005 إنجازا حضاريا وتاريخيا يجسد الترابط القائم بين الحاكم والشعب، حيث جرى استفتاء شعبي على الدستور عام 2003 وأقره مجلس الشعب القطري بنسبة كبيرة بلغت 97% ، وقد تضمن الدستور الدائم جملة من المبادئ الهامة التي تتعلق بتنظيم الحياة السياسية في البلاد، والتي تؤكد على ضرورة تعزيز مظاهر المشاركة السياسية للمواطن ، حيث ينص على تشكيل السلطة التشريعية للبلاد من خلال مجلس شورى مكون من 45 عضوا ينتخب 30 عضوا منهم عن طريق الاقتراع الشعبي، وقد دخلت دولة قطر بعد وضع الدستور مرحلة جديدة قوامها الاستقرار وتحديد الصلاحيات سواء على مستوى السلطات الثلاث او حتى على صعيد المجتمع بصورة عامة.

[1] Sultan barakat, the qatarie spring : qatar 's emerging rotein peace making researche paper, kuwait programmer on development covernane and globolization in the gulf states , kuwait nembre 24, 2012,p8.

[2] James Dorsey, wahhabism VS. Wahhabism, qatar challenges saudi Arabia, rajaratnam school of I international studies, singapare, 6 september 2013, p5.

[3] منذر أحمد زكي شراب، مرجع سابق، ص36.

وهناك العديد من مؤشرات التحول الديمقراطي والمشاركة السياسية في دولة قطر كان أهمها الانفتاح الإعلامي المتمثل في إلغاء وزارة الاعلام ورفع الرقابة عن الصحف وإنشاء قناة الجزيرة، كذلك تأتي المشاركة الشعبية في القرارات كمؤشر للتحول من خلال انتخابات غرفة تجارة وصناعة قطر، وكذلك انتخابات المجلس البلدي المركزي، وكذلك تأتي من خلال تشكيل لجنة لوضع الدستور مكونة من 32 شخصية قطرية بينهم 6 أعضاء من الأسرة الحاكمة، كما أن حماية الحقوق والحريات تأتي كمؤشر آخر من خلال إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الانسان وتدعيم دور المرأة في المجتمع المدني[1].

ولكن بالرغم من الجهود التي بذلتها دولة قطر في الوصول إلى تحقيق التحول الديمقراطي إلا أن مساعيها لا تزال محدودة ولا يمكن القول بوجود ديمقراطية في ظل تمركز السلطة في يد شخص واحد وهو الأمير كما أن حرية التعبير والمشاركة السياسية وكذا إنشاء مؤسسات المجتمع المدني لا تزال مقيدة.

المطلب الثالث: الخصائص الاقتصادية

إن النمط الاقتصادي للمجتمع القطري هو بالأساس كان الغوص على اللؤلؤ حيث الاستقرار والانشغال في صناعة الغوص مع ظهور المجتمع القطري الناشئ والذي بلغ تعداده في مطلع القرن العشرين حوالي 32000 نسمة منهم 4000 من البدو والآخرين من السكان المستقرين، وبعد فترة من الغوص ومع ازدهار أسواق اللؤلؤ وانتعاش صناعة الغوص في منطقة الخليج العربي عموما، ثم المجتمع القطري خصوصا بدأ الناس يبحثون من طلب الرزق والحاجة على اكتساب المعيشة بفضل البيئة البحرية والبرية والاستفادة من موقع دولة قطر وقربها من أماكن الغوص على اللؤلؤ، حيث السلم والتعاون الاقتصادي والاندماج والتحالف سبب في الرغبة والحاجة إلى العمل المشترك[2].

فكانت صناعة الغوص هي النشاط الرئيسي للمجتمع، وكان اللؤلؤ هو المورد النقدي الذي تجلب به المواد المستوردة في الغذاء واللباس والمواد الخام والسلع الأخرى، وكانت صناعة الغوص هي العماد الأساس للناتج الوطني ومصدر للعمل والعمال، والمحرك للنشاط الاقتصادي من النقل والتجارة والاستثمار البسيط وغيرها[3].

ويعد عام 1949 فترة مهمة حيث الانتقال في دولة قطر من عصر الغوص إلى عصر النفط، مع تدفق عوائد النفط وإيراداته بشكل لم تعرفه دولة قطر من قبل.

---

[1] أسعد العزوني "التجربة القطرية تتميز بالجدية في التحول نحو الديمقراطية"، متحصل عليه بتاريخ: 23-04-2017، من الموقع: http://www.raya.com/news/pages/e763c4ed-4649-4fae-8326-d22ced4760af

[2] مفيد كاصد الزيدي، مرجع سابق، ص21.

[3] المرجع نفسه، 27.

لقد تحول النفط إلى محرك أساس وقوة فاعلة لتغيير حياة الناس في جميع الأصعدة، وهو المورد الأول في النشاط الاقتصادي والدخل القومي في دولة قطر، وخلق قاعدة اقتصادية جديدة، وحول حياة الغوص والزراعة والرعي إلى حياة التجارة والاستيراد والتصدير والمقاولات العامة، وتجارة العقارات والاستثمارات المالية والوكالات، وارتفاع دخل الفرد بشكل كبير إلى نسبة 90% من الدخل القومي، وهجرة الأيدي العاملة العربية والأجنبية لدولة قطر، وزيادة الاعتماد على الموارد الاستهلاكية الغذائية من السواق الخارجية، وأخذت دولة قطر تعتمد على السلعة الواحدة وهي النفط، ونما كبار التجار والبرجوازية ورجال الأعمال وتفق رؤوس الأموال الجنبية والثروة النفطية الهائلة، حيث أدى هذا التحول الاقتصادي المفاجئ في المجتمع القطري إلى بروز قيم جديدة لم تكن معروفة سابقا كالرفاه الاجتماعي والفجوة بين الجهد والمال[1].

وقد ظهر تحسن واضح في أداء الاقتصاد القطري من خلال تنويع مصادر الدخل القومي عن طريق توسيع إنتاجية الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط والغاز وإعطاء فرص أكبر للقطاع الخاص وزيادة الصادرات وتطبيق سياسة مالية ونقدية تهدف الوصول إلى معدلات نمو مناسبة والاتجاه الحكومي نحو الخصخصة واستقطاب المدخرات الوطنية في الداخل والخارج، وتحسين أداء الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمارات الأجنبية على التدفق في مجالات الغاز والنفط والمشاريع الصناعية[2].

كما اتجهت قطر للاستثمار في بعض الصناعات البتروكيماوية، وانفتحت على الاستثمار الخارجي وخاصة في فرنسا وبريطانيا بشراء أندية رياضية وعقارات إعلامية واستثمارات بالطاقة، حيث تعد قطر من أغنى دول العالم بعد طفرة الغاز كأول مصدر وثالث احتاطي بالعالم بعد روسيا وإيران[3]. حيث يقدر الاحتياطي الإجمالي لها بـ 24.5 مليار م^3 خلال سنة 2015 ما نسبته 17.1% عالميا، كما احتلت المرتبة الرابعة في إنتاج الغاز الطبيعي حيث بلغ عام 2015 حوالي 181.5 مليار م^3 ، في حين كان عام 2014 حوالي 174.1 مليار م^3 بنسبة تغيير 4.2% وتساهم في الإنتاج العالمي بنسبة 5.1% ، وتعتبر قطر أيضا أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم إذ تمثل صادراتها 31% من إجمالي صادرات الغاز الطبيعي المسال العالمية خلال سنة 2015[4].

وقد حقق الاقتصاد القطري نموا بلغت نسبته 4.8 خلال الربع الثاني من سنة 2016 ليبلغ الناتج المحلي الإجمالي نحو 196.64 مليار ريال أي 53.8 مليار دولار، في حين كان قد نما بنسبة بلغت 0.5%

---

[1] نجيب عيسى، نموذج التنمية في الخليج والتكامل الاقتصادي العربي. ط2، بيروت: معهد الانماء العربي، 1982، ص34.

[2] مجلة اقتصاديات "عمان"، السنة الثالثة، العدد 32، سبتمبر 1999، ص-ص22-23.

[3] منذر احمد زكي شراب، مرجع سابق، ص37.

[4] صحيفة الراية الالكترونية "قطر تواصل دورا رياديا في النفط والغاز"، متحصل عليه بتاريخ: 02-05-2017، من الموقع:
http://www.raya.com/Mob/GetPage/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/340b5177-eff0-4e80-8243-bfc8cb2a3721

في الربع الأول من نفس العام، وتعتبر دولة قطر على مستوى المنظومة الخليجية بل العربية بشكل عام من الدول المنافسة اقتصاديا إذ احتلت المرتبة 13 عالميا في قائمة التنافسية العالمية لعام 2015 والثانية عربيا بعد الامارات العربية المتحدة، حسب تقرير كتاب التنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية بسويسرا من بين 61 دولة معظمها من الدول المتقدمة[1].

قامت دولة قطر بإعداد مجموعة من الخطط والاستراتيجيات في سبيل تحقيق التنمية المستدامة حيث تبنت رؤية قطر الوطنية 2030 خلال عام 2008 التي تتضمن مجموعة من الأهداف على المدى البعيد للوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة ومن أجل تجسيد هذه الأهداف تم إعداد استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011-2016 التي أطلقتها في 08 فيفري 2011 لتحديد المسار نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة الملخصة في رؤية قطر الوطنية 2030.

حيث تعمق استراتيجية التنمية الوطنية التزام دولة قطر بتعزيز رفاه جميع المواطنين القطريين وتضع برنامجا صمم بعناية لمعرفة كيفية الاستمرار في توفير أفضل خدمات التعليم والرعاية الصحية فضلا عن توفير الحماية الاجتماعية وفرص العمل في مجتمع مزدهر ومستقر وآمن يحتضن أعضاءه ويحافظ على تماسك الأسرة[2].

وتؤكد المؤشرات الحديثة على النتائج الإيجابية التي حققتها الاستراتيجية الوطنية القطرية، فقد صدر في تقرير صندوق النقد الدولي عن الاقتصاد القطري أنها جاءت في المركز الثاني عالميا بمعدل نمو بلغ 7.1% ، وقد حقق الاقتصاد القطري نموا بلغ بنسبة 4.8% خلال الربع الثاني من عام 2016 ليبلغ الناتج المحلي الإجمالي نحو 196.64 مليار ريال أي 53.8 مليار دولار في حين كان قد نما بنسبة بلغت 0.5% في الربع الأول من نفس العام.

وتعتبر دولة قطر على مستوى المنظومة الخليجية بل العربية بشكل عام من الدول المتنافسة اقتصاديا إذ احتلت المرتبة 13 في قائمة التنافسية العالمية لعام 2015، والثانية عربيا بعد الامارات العربية المتحدة التي جاءت في المرتبة 12 عالميا حسب تقرير "الكتاب السنوي للمنافسة العالمية" الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية بسويسرا من بين 61 دولة معظمها من الدول المتقدمة، وتمكنت قطر من تحسين ترتيبها بواقع ست

[1] صحيفة الخليج أون لاين الالكترونية "موازنة قطر 2016 انخفاض لا ينفي الاستقرار والنمو"، متحصل عليه بتاريخ: 02-05-2017، من الموقع:
http://alkhaleejonline.net/articles/1450296202488071900/%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9-%D9%82%D8%B7%D8%B1-2016-%D8%A7%D9%86%D8%AE%D9%81%D8%A7%D8%B6-%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D9%86%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88/

[2] دولة قطر، موقع وزارة الصحة العامة "استراتيجية التنمية الوطنية"، متحصل عليه بتاريخ: 26-04-2017، من الموقع:
http://www.nhsq.info/about-the-strategy-ar/national-development-strategy-ar

مراتب، وعليه انتزعت المرتبة رقم 13 على مستوى العالم ما يعد إنجازا نوعيا للاقتصاد القطري في ظل المنافسة الدولية المتصاعدة[1].

المطلب الرابع: الخصائص الاجتماعية والثقافية:

في البداية وقبل ظهور النفط كان المجتمع القطري مجتمعا بسيطا فيه السلطة القبلية هي الأساس مع وجود العائلات القطرية المتعاونة مع القبائل، ثم دخل القبيلة الواحدة من حيث الأفخاذ والتي عرفت الهجرة داخل قطر أو خارجها بحيث هاجرت بعض القبائل التي سكنت الدوحة إلى شمال دولة قطر فيما بعد[2]. إذ تعد قطر جزءا من بيئة شبه الجزيرة العربية ومجتمعها وثقافتها واقتصادها، وهي أيضا جزء من تاريخ الأمة العربية والثقافة والحضارة العربية الإسلامية، وعلى الرغم من ذلك فإن لدول قطر خصوصيتها كجزء من المنطقة من الناحية القبلية والتي أدت إلى تكوين الحياة الاجتماعية في هذا البلد، ولعل تكون شبه جزيرة قطر من مغاصات اللؤلؤ قد أعطتها خصوصيتها، وجعلت منها مكانا آمنا استقرت فيه القبائل العربية لكي تكسب رزقها، وتجد الأمان في حياة الغوص حيث السفر والبحر والسفن والابتعاد عن الديار ولعل، هذا فضلا عن الحياة في البر كمصدر للرعي وحياة البداوة[3].

وقد تركز السكان في دولة قطر على الساحل الشرقي من الكورة إلى الرويس شمالا وساحلها الشمالي من الرويس شرقا إلى الزبارة غربا حتى مغاصات اللؤلؤ، وكان لكل قبيلة قطرية ديرة أي بلد تشكل مجالا لحركتها سواء قرية أو قرى ساحلية ومنازل من الساحل إلى الداخل وبالعكس[4].

لقد تبلور المجتمع القطري من التآلف بين السكان المستقرين في القرى والمدن الساحلية، وخاصة القبائل في الساحل القطري التي عملت في الغوص وركوب البحر، حيث الاتجاه الاقتصادي نحو الغوص والتنقل في البحر ومن التخلي عن حياة البداوة والسير نحو الحياة الحضرية، ونشوء روابط ومصاهرات بين العوائل والقبائل القطرية[5].

---

[1] صحيفة الخليج أون لاين الالكترونية "موازنة قطر 2016...انخفاض لا ينفي الاستقرار والنمو"، متحصل عليه بتاريخ: 26-04-2017، من الموقع: http://alkhaleejonline.net/articles/1450296202488071900/%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9-%D9%82%D8%B7%D8%B1-2016-%D8%A7%D9%86%D8%AE%D9%81%D8%A7%D8%B6-%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D9%86%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88/

[2] مفيد كاصد الزيدي، مرجع سابق، ص19.

[3] المرجع نفسه، ص28.

[4] المرجع نفسه، ص29.

[5] مفيد كاصد الزيدي، مرجع سابق، ص23.

وشهدت دولة قطر بعد اكتشاف النفط ظاهرة الهجرة الخارجية سواء العربية أو الأجنبية، ومن مختلف الجنسيات والقوميات ومن الوافدين الذين سعوا إلى تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاستفادة من العوائد النفطية التي غمرت المنطقة[1].

وتكمن المشكلة في قضية الهجرة في تفوق المهاجرين العددي والنوعي بمرور الوقت حتى زاد عددهم على السكان الأصليين، كما أثرت الهجرة الأجنبية على الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية في دول الخليج العربي من حيث تنامي الاعتماد على الخدم والخادمات في المنازل مما يؤثر على التنشئة الاجتماعية والثقافية وخاصة من ناحية اللغة والقيم والعادات والمعتقدات والسلوكيات[2].

لقد تغيرت طبيعة العلاقة بين السلطة وبين القبائل القطرية، وتحولت من تحالف قبلي إلى نظام حكم مركزي تقليدي مطلق وشبيه ببقية نظم الحكم من منطقة الخليج العربي، على الرغم من بقاء وشائج العلاقة والتحالف السابق القائمة في مظاهر العلاقة بين الحاكم وأهل قطر عموما[3].

وقد أولت قطر أهمية خاصة بالتنمية الاجتماعية حيث تجسد ذلك من خلال رؤية قطر 2030 التي تشكل البنية الاجتماعية أحد ركائزها الأساسية، حيث تملك قطر تجربة فريدة في مجال تعزيز البناء المؤسسي المعني بالتنمية الاجتماعية والمتبلور في إنشاء المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي كمؤسسة عليا ينضوي تحتها مجموعة من المؤسسات المعنية بالتنمية الاجتماعية مثل مركز الحماية والتأهيل الاجتماعي، ومركز الاستشارات العائلية، ومركز تمكين ورعاية كبار السن، ومركز الشفلح للأشخاص ذوي الإعاقة، التي تتولى إعداد الخطط والبرامج الكفيلة ببناء مجتمع آمن ومستقر، من خلال كفالة المساواة بين الجميع، وتعزيز حقوق الانسان والاهتمام بالشباب ورعاية المسنين وتأمين احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، وبناء نظام متقدم للتعليم والرعاية الصحية يواكب أفضل المعايير، وتوفير فرص العمل اللائق، وقد صنف تقرير التنمية البشرية لعام 2015 قطر كأول دولة عربية تتمتع بتنمية بشرية مرتفعة جدا في ضوء التقدم الذي تم تحقيقه في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية[4].

كما تشير الاحصائيات الصادرة عن موقع وزارة التخطيط والتنمية لدولة قطر أن عدد السكان بلغ عام 2016 2.617.634 م/ن، وبلغت نسبة القوى العاملة 2.077.098 عاملا، حيث بلغ عدد الذكور منهم 1.795.016 شخصا مقابل 282.082 للإناث، وانخفض معدل البطالة ليصل إلى 0.2% .

---

[1] مفيد كاصد الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج 1938-1971. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص41.

[2] مفيد كاصد الزيدي، تاريخ قطر المعاصر، مرجع سابق، ص40.

[3] المرجع نفسه، ص69.

[4] موقع وزارة الخارجية القطري "دولة قطر تؤكد مواصلة جهودها لتعزيز التنمية الاجتماعية في العالم"، متحصل عليه بتاريخ: 03-05-2017، من الموقع: https://www.mofa.gov.qa/%D8%AC%D9%85%D9%8A%D8%B9-%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-

الرعاية الاجتماعية لدولة قطر

تتطلع رؤية قطر الوطنية 2030 إلى المحافظة على أسرة قوية متماسكة ونظام حماية اجتماعية فعال لجميع القطريين، ومؤسسات عامة فعالة، ومنظمات مجتمع مدني قوية ونشطة، ويمكن النظر إلى هذه العناصر وإلى ركيزتي التنمية البشرية والتنمية الاجتماعية كسياسة اجتماعية شاملة متماسكة مع رؤية قطر.

6-1- في مجال التعليم: خطت دولة قطر خطوات كبيرة تجاه تحقيق ما لتزمت به مع المجتمع الدولي ومنظمة اليونيسكو لتنفيذ إطار "داكار" لعام 2000 لتحقيق أهداف التعليم للجميع، وحققت في سبيل ذلك إنجازات كبيرة في مجال النمو التربوي والتعليمي بما يواكب رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية قطاع التعليم والتدريب 2011-2016.

وقد وفرت قطر فرص التعليم النوعي والمجاني لكل طفل يقيم على أرض الدولة من خلال تعميم الالتحاق بالتعليم والمساواة في الحصول عليه وتوسيع نطاقه ليشمل جميع فئات المجتمع وأجناسه وتوفير البيئة المدرسية التربوية الملائمة والمعلمين من ذوي الكفاءات المهنية العالية، كما أولت اهتماما خاصا بمرحلة الطفولة المبكرة وزيادة عدد دور الحضانة ورياض الأطفال والوفاء بكافة حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتوفير فرص التعليم للكبار ممن فاتهم الالتحاق بالتعليم المدرسي للحصول على نوعية جيدة من التعليم من خلال البرامج تعليم الكبار والتعليم الموازي، والتعليم المستمر، ولضمان التحاق جميع فئات المجتمع بالتعليم، فقد صدر القانون رقم 25 لسنة 2001 والمعدل بقانون 25 سنة 2009بالزامية التعليم وتشديد العقوبة على المخالفين[1].

لقد حققت دولة قطر معدلات عالية من الأهداف المسطرة للتعليم للجميع من خلال حرص الدولة والتزامها تجاه أبنائها والمجتمع الدولي في توفير فرص التعليم في أنظمتها الحكومية والخاصة على حد سواء ونشره على جميع فئات السكان، وحسب تقرير التقييم الوطني للجميع بدولة قطر فإن قطر حققت معدلات كبيرة في تحسين وتوسيع الرعاية والتربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة، حيث ارتفع معدل التحاق الأطفال بالرياض من 27.3% خلال سنة 2000-2001 إلى 72.8% خلال سنة 2011-2012، وارتفع عدد رياض الأطفال الحكومية إلى 51 روضة لعام 2012-2013، كما أن عدد التلاميذ الملتحقين بالصف الأول الابتدائي ارتفع إلى 14080 تلميذا[2].

[1] دولة قطر، المجلس الأعلى للتعليم، التقرير الوطني لتقييم التعليم للجميع لدولة قطر 2000-2015، الدوحة، جويلية 2014، ص5.
[2] المرجع نفسه، ص8.

وفي مجال تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد ومجاني وإلزامي فقد بلغت 93.8 و102.5 عام 2011-2012 ، وارتفعت معدلات الالمام بالقراءة والكتابة ومعدلات الالتحاق الإجمالي بالمرحلة الابتدائية 103% والثانوية 94% وبلغ عدد المدارس الحكومية 261 مدرسة أما عدد الطلبة بلغ عام 2012-2013 96720 طالبا وطالبة[1].

وقد تصدرت قطر المرتبة الأولى عربيا في مؤشر جودة التعليم الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي عام 2016فكانت في المرتبة الرابعة عالميا من بين 140 دولة واحتلت المركز الأول عربيا والتاسع دوليا من حيث مؤشر جودة التعليم الابتدائي[2].

6-2- في مجال الرعاية الصحية:

شهدت دولة قطر العديد من التطورات في مجال الصحة حيث تضمنت الاستراتيجية الجديدة للصحة إنجاز 35 مشروعا تتضمن تطبيق نظام تأمين صحي إجباري وتنظيم خدمة المستشفيات وفق استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر، كما تم إعداد الاستراتيجية الوطنية للصحة 2011-2016 التي تهدف إلى عرض خطة عملية لإصلاح القطاع الصحي من أجل الوصول إلى قيام مجتمع ينعم بالصحة والقوة، حيث تم اعداد 35 برنامجا لإصلاح قطاع الرعاية الصحية بهدف تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030[3].

وحسب وزارة الصحة فقد تم مؤخرا انجاز أكثر من 80% من الاستراتيجية الوطنية للصحة، حيث تم إدخال تحسينات جوهرية على كافة المستويات للنظام الصحي، من خلال وضع إطار كامل للرعاية وتعزيز التكامل على المستوى الوطني، وتطوير آلية إعداد سياسات القطاع الصحي وتنظيمه، كما تم مواجهة العديد من التحديات التي من أهمها الانتشار الواسع للأمراض غير الانتقالية الناجمة عن أنماط الحياة غير الصحية والزيادة المطردة للسكان والتي تؤدي إلى زيادة الطلب على خدمات الرعاية الصحية بالإضافة إلى موجهة النقص في القوى العاملة عالية التأهيل في القطاع الصحي.

[1] المرجع السابق، ص11.

[2] موقع الجزيرة "قطر الأولى عربيا بجودة التعليم ودول خارج المؤشر"، متحصل عليه بتاريخ: 29-04-2017، من الموقع:
http://www.aljazeera.net/multimedia/infograph/2017/1/24/%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D8%AC%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D9%88%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1

[3] دولة قطر، المجلس الأعلى للصحة، الحسابات الصحية الوطنية القطرية-التقرير الأول لعامي 2009-2010، جوان 2011، ص7.

ومثلت مشروعات الصحة العامة نحو ثلث الاستراتيجية الوطنية للصحة، وتضمن ذلك إعداد برامج للفحص المبكر للسرطان خاصة خدمات الفحص المبكر لسرطان الثدي والأمعاء، وفحوصات ما قبل الزواج إضافة إلى اضطرابات الصحة النفسية.

وعملت وزارة الصحة العامة على تحسين جودة القوى العاملة في القطاع الصحي من خلال تأسيس المجلس القطري للتخصصات الصحية وتقديم برنامج التعليم الطبي والتطوير المهني المستمر، وقد انعكس تحسين الممارسات السريرية من خلال استراتيجية الصحة الوطنية الالكترونية وإدارة البيانات التي ستقود إلى الحصول على سجلات طبية آمنة وشاملة للمرضى.

كما تم افتتاح ستة مراكز صحية جديدة تتضمن ثلاثة مراكز للصحة والمعافاة، كما تم تطوير مجموعة من مؤشرات الأداء الموحدة في المستشفيات والعيادات متعددة التخصصات ومراكز الرعاية الصحية الأولية وبدأ العمل أيضا من أجل تقديم البرنامج الاستراتيجي الوطني القادم للقطاع الصحي وذلك تماشيا مع العمل في وزارة التخطيط التنموي والاحصاء نحو استراتيجية التنمية الوطنية 2017-2022[1].

الخصائص الثقافية للمجتمع القطري:

لقد ارتبط الإنتاج الثقافي في مرحلة ما قبل النفط بعلاقة الانسان المباشرة حينها بالمهن التي كان يمارسها من صيد وغوص وقنص ورعي وزراعة، فأنتجت الغناء والرقص والحرف اليدوية والسلوك الاجتماعي المترابط والمتجانس بعضه ببعض، وحتى تلك الثقافة المستوردة التي كانت تحتمها ظروف السفر والتجارة كان الانسان قادرا على تطويعها وتكييفها للثقافة الأم.

أما الثقافة التي سادت دولة قطر بعد ظهور النفط فهي ثقافة جديدة وضعيفة الصلة بتلك الثقافة التي طبعت السكان بطابعها ما قبل النفط، وهي ثقافة مجملها وافدة حملتها إلى الخليج التطورات الاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة في دخول تقنيات جديدة وخبراء عاملين فيها وتكنولوجيا مستوردة التي حملت معها خصائص الثقافة التي أنتجتها.

لقد استمدت الثقافة القطرية مثلها في ذلك مثل دول الخليج الأخرى من البيئة البحرية والبرية، ولكن الثقافة القطرية وبعد اكتشاف النفط واشتغال أهل البحر وأهل البر بالمصدر الجديد للعمل والثروة واجهت تحديات كبيرة في مواجهة الثقافات الجديدة الوافدة مع الأفراد والمهاجرين الجدد، ولقد أثرت الثقافات الجديدة الوافدة على

[1] دولة قطر، وزارة الصحة العامة "الاستراتيجية الوطنية للصحة 2011-2016" ترسي أساسيات رعاية صحية على مستوى عالمي"، متحصل عليه بتاريخ: 29-04-2017، من الموقع: http://www.mdps.gov.qa/ar/qnv1/pages/default.aspx

تقليص دور القبيلة المركزي مع تصاعد دور الحكومة المركزي عن طريق مؤسساتها التعليمية والثقافية والسياسية والاجتماعية وغيرها من مؤسسات[1].

كما بدأ اندثار الكثير من الحرف والمهن التقليدية التي كانت جزءا من ثقافة المجتمع وانعكاس لحاجياته حيث يلاحظ في المشهد الثقافي لقطر مؤخرا هيمنة الأنشطة الثقافية الأجنبية نوعا وكما في مقابل أنشطة محلية محدودة أو شبه معدومة كما أن هناك تحد يتمثل في التنوع الثقافي القادم مع العمالة الوافدة والتي تشكل نسبتهم أضعاف نسبة القطريين[2].

المبحث الثاني: جهود دولة قطر لتحقيق التنمية المستدامة.

تسعى دولة قطر إلى تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال وضع مجموعة من الخطط والاستراتيجية التنموية ، حيث أطلقت خلال سنة 2008 رؤية قطر 2030 وبعدها تم وضع الخطة الوطنية الاستراتيجية خلال عام 2011 تجسيدا واستكمالا لأهداف رؤية 2030.

المطلب الأول: رؤية قطر الوطنية 2030 قراءة في الغايات المستهدفة

خلال فترة حكم صاحب السمو الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني تم إطلاق رؤية قطر 2030 لتكون بمثابة خريطة طريق واضحة لمستقبل قطر، والتي تهدف إلى إطلاقها إلى الأمام من خلال الموازنة بين الإنجازات التي تحقق النمو الاقتصادي وبين مواردها البشرية والطبيعية والإنسانية، حيث تشكل هذه الرؤية منارة توجه تطور البلاد الاقتصادي والاجتماعي والبشري والبيئي في العقود المقبلة، بحيث يكون شموليا ويستفيد منه مواطنو قطر والمقيمون فيها في مختلف جوانب حياتهم، معتمدة على ركائز أساسية اربع تتمثل في التنمية البشرية التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، التنمية البيئية.

1- التنمية البشرية: لا يمكن لقطر أن تطور اقتصادها ومجتمعها دون رأسمالها البشري ومواردها البشرية، والتنمية البشرية بحسب رؤية قطر الوطنية 2030 تلحظ بنية تحتية شاملة وحديثة للرعاية الصحية يستفيد منها جميع القطريين ونظاما تربويا وتعليميا يضاهي أرقى الأنظمة التعليمية في العالم، ويساهم في إعداد الطلاب القطريين كي يخوضوا التحديات العالمية، ويصبحوا أهم المبتكرين والفنانين والمحترفين وأصحاب المبادرات في المستقبل[3]. وتتضمن الرؤية في مجال التنمية البشرية تحقيق ما يلي:

[1] مرزوق بشير بن مرزوق "الحالة الثقافية في قطر"، ورقة قدمت في لقاء الاثنين 12-2012 ، الدوحة، بتاريخ 6 فيفري 2012، ص6.

[2] المرجع نفسه، ص8.

[3] دولة قطر، وزارة التخطيط التنموي والاحصاء "رؤية قطر 2030"، متحصل عليه بتاريخ: 05-05-2017، من الموقع:
http://www.mdps.gov.qa/ar/qnv1/pages/default.aspx

1-1- سكان متعلمون: نظام تعليمي يرقى إلى مستوى الأنظمة التعليمية العالمية المتميزة ويزود المواطنين بما يفي بحاجاتهم وحاجات المجتمع القطري ويتضمن:

1- منهاج تعليم وبرامج تدريب تستجيب لحاجات سوق العمل الحالية والمستقبلية.

- فرص تعليمية وتدريبية عالية الجودة تتناسب مع طموحها وقدرات كل فرد.

- برامج تعليم مستمر مدى الحياة متاحة للجميع.

2- شبكة وطنية للتعليم النظامي وغير النظامي تجهز الطفال والشباب القطريين بالمهارات اللازمة والدافعية العالية للمساهمة في بناء مجتمعهم وتقدمه، تعمل على:

- ترسيخ قيم وتقاليد المجتمع القطري والمحافظة على تراثه
- تشجيع النشء على الابداع والابتكار وتنمية القدرات.
- غرس روح الانتماء الوطني.
- المشاركة في مجموعة واسعة من النشاطات الثقافية والرياضية.

3- مؤسسات تعليمية متطورة ومستقلة تدار بكفاءة وبشكل ذاتي ووفق إرشادات مركزية وتخضع لنظام المساءلة.

4- نظام فعال لتمويل البحث العلمي يقوم على مبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعاون مع الهيئات الدولية المختصة ومراكز البحوث العالمية المرموقة.

5- دور فاعل دوليا في مجالات النشاط الثقافي والفكري والبحث العلمي[1].

1-2- سكان أصحاء بدنيا ونفسيا: نظام شامل للرعاية الصحية يواكب أفضل المعايير العالمية ويمكن جميع السكان من الوصول إليه والانتفاع بخدماته ويقوم على:

- وضع رسوم يستطيع الجميع تحملها بناء على مبدأ الشراكة في تحمل التكاليف.

- تغطية جميع جوانب الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية والعناية بالصحة البدنية والنفسية على حد سواء مع الأخذ بالاعتبار الاحتياجات المختلفة للرجال والنساء والأطفال.

- بحوث صحية عالية الجودة تهدف إلى تحسين كفاءة وجودة خدمات الرعاية الصحية.

[1] دولة قطر، وزارة التخطيط التنموي والاحصاء "رؤية قطر 2030"، مرجع سابق، ص13.

– نظام متكامل للرعاية الصحية يقدم خدماته بأعلى مستويات الجودة من خلال مؤسسات صحية عامة وخاصة، توجهها سياسات صحية وطنية تتضمن معايير محددة وتراقب الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمالية والإدارية والفنية للنظام.

– بناء كوادر وطنية قادرة على تقديم أفضل الخدمات الصحية.

– التزام مستمر من جانب الدولة بتوفير التمويل الكافي للمحافظة على صحة المواطنين لا يلغي مبدأ الشراكة في تحمل تكاليف الرعاية الصحية[1].

1-3- قوة عمل كفؤة وملتزمة: مشاركة متزايدة ومتنوعة للقطريين في قوة العمل من خلال:

– استثمارات واسعة لمؤسسات القطاعين العام والخاص في برامج التأهيل والتدريب.

– تقديم الحوافز للقطريين لتشجيعهم على شغل المهن الفنية والإدارية العليا في قطاعات الأعمال والصحة والتعليم.

– إيجاد فرص تدريبية عالية الجودة لجميع المواطنين كل حسب طموحاته وقدراته.

– زيادة فرص العمل أمام المرأة القطرية ودعمها مهنيا.

– مشاركة مستهدفة للعمالة الوافدة: استقطاب التوليفة المرغوبة من العمالة الوافدة ورعاية حقوقها وتأمين سلامتها والحفاظ على أصحاب المهارات المتميزة منها[2].

2- التنمية الاجتماعية: يلحظ الشق المتعلق بالتنمية الاجتماعية في رؤية قطر الوطنية 2030 نظاما للرعاية والحماية الاجتماعية لجميع المواطنين ودعم دور النساء في المجتمع وتمكينهن لكي يكن عضوات ناشطات فيه، كذلك فإن التطور الاجتماعي تعني فرص علم وعمل متساوية لجميع المواطنين بصرف النظر عن خلفيتهم وجنسيتهم[3].

2-1 الرعاية والحماية الاجتماعية: الحفاظ على أسرة متماسكة قوية ترعى أبناءها وتلتزم بالقيم الأخلاقية والدينية والمثل العليا.

– بناء نظام فعال للحماية الاجتماعية لجميع القطريين، يرعى حقوقهم المدنية ويثمن مشاركتهم الفعالة في تطوير المجتمع ويؤمن لهم دخلا كافيا للمحافظة على الكرامة والصحة.

[1] المرجع السابق، ص14.

[2] المرجع نفسه، ص15.

[3] المرجع نفسه، ص 17.

2-2- بنية المجتمع: بناء مؤسسات عامة فعالة ومنظمات مجتمع مدني نشطة وقوية تساهم في:

- المحافظة على التراث الثقافي الوطني وتعزيز القيم والهوية العربية والإسلامية.

- تقديم خدمات ذات جودة عالية تستجيب لحاجات ورغبات الأفراد والمنشآت الاقتصادية.

- بناء مجتمع آمن ومستقر تسيره مبادئ العدل والمساواة وسيادة القانون.

- تعزيز قدرات المرأة وتمكينها من المشاركة الاقتصادية والسياسية وخاصة تلك المتعلقة بصناعة القرار.

- غرس وتطوير روح اتسامح والحوار البناء والانفتاح على الآخرين على الصعيد الوطني والدولي.

2-3- التعاون الدولي: تعزيز دور قطر الإقليمي اقتصاديا وسياسيا وثقافيا، خصوصا في إطار مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

- تكثيف وتعزيز التبادل الثقافي مع الشعوب العربية خاصة والشعوب الأخرى عامة.

- رعاية ودعم حوار الحضارات والتعايش بين الأديان والثقافات المختلفة.

- المساهمة في تحقيق الأمن والسلم العالميين من خلال مبادرات سياسية ومعونات تنموية وإنسانية[1].

3- التنمية الاقتصادية: تشكل التنمية الاقتصادية عنصرا أساسيا في رؤية قطر الوطنية 2030، فهي بمثابة محرك للتطور، من خلال توفيرها فرصا أكثر وحياة أفضل للقطريين، فتنمية اقتصاد قطر تعني إيجاد توازن بين الاقتصاد القائم على النفط وبين اقتصاد أكثر اعتمادا على المعرفة، وذلك سعيا إلى تنويع الاقتصاد القطري وضمان مناخ أعمال مستقر ومستدام[2].

3-1- الإدارة الاقتصادية السليمة: معدلات نمو اقتصادية مقبولة ومستدامة للحفاظ على مستوى معيشة مرتفع للجيل الحالي والأجيال المقبلة .

- استقرار مالي واقتصادي يتميز بمعدلات تضخم منخفضة وسياسة مالية سليمة ونظام مالي كفؤ مأمون المخاطر.

- مناخ استثماري محفز قادر على جذب الأموال والتقنيات الأجنبية وتشجيع الاستثمارات الوطنية.

- بيئة اقتصادية منفتحة ومرنة قادرة على التنافس في عالم متغير.

[1] المرجع السابق، ص18.

[2] المرجع نفسه، ص19.

– التنسيق مع دول مجلس التعاون والتعاون مع المنظمات الاقتصادية العربية والإقليمية والعالمية لإقامة روابط تجارية واستثمارية ومالية.

3-2- الاستغلال المسؤول للنفط والغاز:

– الاستغلال الأمثل لهذه الموارد وخلق التوازن بين الاحتياطي والإنتاج، وبين التنويع الاقتصادي ودرجة الاستنزاف.

– إدارة قطاع نفط وغاز محفز ومحرك للابتكارات التكنولوجية المتقدمة ومشارك في تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات الاقتصادية.

– بذل جهود مكثفة لتطوير صناعة الغاز وجعلها تحتل مرتبة متقدمة كمصدر للطاقة النظيفة لقطر وللعالم.

– الحفاظ باحتياط استراتيجي من النفط والغاز على أسس طويلة الأمد لأسباب تتعلق بالأمن الوطني والتنمية المستدامة[1].

3-3- التنويع الاقتصادي المناسب: اقتصاد متنوع يتناقص اعتماده على النشاطات الهيدروكربونية وتتزايد فيه أهمية دور القطاع الخاص ويحافظ على تنافسيته من خلال المرحلة التالية:

– التوسع في الصناعات والخدمات ذات الميزة التنافسية المستمدة من الصناعات الهيدروكربونية.

– بلورة وتطوير أنشطة اقتصادية تتخصص بها قطر وبناء الطاقات التقنية والبشرية لمتطلبات هذه الأنشطة.

– اقتصاد معرفي يتضمن بكثافة الاعتماد على البحث والتطوير والابتكار، وبالتميز في ريادة الأعمال وتعليم رفيع المستوى هادف لتنمية الاقتصاد وتطوير المجتمع وبنية تحتية مادية ومعلوماتية متطورة، ومؤسسات حكومية تقدم الخدمات المطلوبة من المجتمع بكفاءة وشفافية وإخلاص وتنال ثقة المستفيدين من هذه الخدمات[2].

4- التنمية البيئية: من جهة أخرى فإن تأمين استدامة النمو الاقتصادي والاجتماعي غير ممكن دون رؤية بيئية شاملة تضع في مقدم الأولويات الحفاظ على البيئة من أجل أجيال المستقبل في قطر، وتهدف رؤية قطر الوطنية 2030 إلى توجيه قطر نحو إقامة توازن بين الحاجات التنموية وبين حماية مواردها الطبيعية، من هذا المنطلق تركز الرؤية الوطنية على وضع إطار قانوني ومؤسسات بيئية فاعلة لصون الإرث البيئي لقطر.

– الموازنة بين تلبية الاحتياجات الآنية ومتطلبات المحافظة على البيئة، من خلال:

[1] المرجع السابق، ص 22.

[2] المرجع نفسه، ص23.

– المحافظة على البيئة وحمايتها بما في ذلك الهواء والأرض والمياه والتنوع البيولوجي، ويتم ذلك عن طريق:

– شعب واع بيئيا يثمن الحفاظ على الموروث البيئي في قطر وفي الدول المجاورة.

– نظام تشريعي مرن وشامل يهدف إلى حماية جميع مكونات البيئة ويستجيب للمستجدات.

– بناء مؤسسات بيئية فعالة ومتطورة تقوي الإحساس العام بأهمية سلامة البيئة وتستخدم أحدث التقنيات للحفاظ عليها، وهذه المؤسسات تقوم بـ:

– تنظيم برامج توعية بيئية ووضع خطط لحماية البيئة وإجراء البحوث المتعلقة بذلك.

– وضع خطة شاملة على مستوى الدولة تعتمد سياسة واضحة للتوسع العمراني والتوزيع السكاني.

– تشجيع التعاون الإقليمي بين الدول المحيطة بالخليج العربي لتبني معايير وقائية تخفف من الآثار السلبية على بيئة المنطقة من التلوث الناجم عن النشاط الاقتصادي فيها.

– القيام بدور إقليمي مبادر وبارز في مجال تقييم وتخفيف الآثار السلبية لتغير المناخ لا سيما على بلدان منطقة الخليج.

– دعم الجهود الدولية للتخفيض من الآثار الضارة للغير المناخي[1].

توفر رؤية قطر الوطنية 2030 قاعدة لصياغة استراتيجية وطنية شاملة، وستساعد هذه الاستراتيجية على تطوير أهداف تنموية وفقا للأولويات، وعلى توضيح العمليات التنفيذية اللازمة وأدوار الجهات المعنية ووضع معايير لقياس الأداء[2].

المطلب الثاني: استراتيجية التنمية الوطنية 2011–2016 قراءة في البرنامج والأهداف

تم إعداد استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011–2016 التي أطلقت في 28 فيفري 2011، لتحديد مسار تحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030، حيث تعمق التزام قطر بتعزيز رفاه جميع المواطنين القطريين وتضع برنامجا صمم بعناية لمعرفة كيفية الاستمرار في توفير أفضل خدمات التعليم والرعاية الصحية، فضلا عن توفير الحماية الاجتماعية وفرص العمل في مجتمع مزدهر ومستقر وآمن، من خلال مجموعة من البرامج والأهداف.

[1] المرجع السابق، ص 26.

[2] المرجع نفسه، ص27.

1- استدامة الازدهار الاقتصادي: ويتحقق ذلك من خلال:

1-1- توسيع القاعدة الإنتاجية: حيث يعتبر التحدي الأول لدولة قطر وتشمل القاعدة الإنتاجية قيمة جميع موارد البلاد وهي تتضمن رأس المال المادي الذي يصنعه الانسان (المصانع والمباني والآلات والبنى التحتية ورأس المال البشري والموارد الطبيعية والتكنلوجيا والمؤسسات) وهذا لكي يبقى الاقتصاد مستداما في بلد يشهد زيادة مطردة في عدد السكان. وتتضمن برامج تحسين القاعدة الإنتاجية

- تحسين البنية التحتية من خلال صياغة استراتيجية وطنية وخطة متكاملة لها[1]..

- تطوير الصناعة إلى ما بعد قطاع الموارد الهيدروكربونية من أجل دعم نمو وتنوع الاقتصاد

1-2- تعزيز الاستقرار الاقتصادي: يعد توفر الاستقرار الاقتصادي شرطا أساسيا لحث المستثمرين على القيام بالتزامات طويلة الأمد تسهم في توسيع القاعدة الإنتاجية ويتضمن البرنامج ما يلي:

- ربط المالية العامة باستراتيجية التنمية الوطنية.

- إدارة الاستثمار العام من خلال إنشاء برامج للاستثمار العام وكذا يمكن القطاع الخاص من الانخراط في المشاريع الاستثمارية.

- تعزيز الاستقرار الاقتصادي من خلال مراجعة خيارات ضمان استقرار تدفق إيرادات ونفقات الموازنة العامة.

- تطوير قطاع التمويل من خلال استخدام أدوات إدارة السيولة وإعداد استراتيجية وطنية لتوجيه عملية تطوير تنمية سوق رأس المال المحلي.

1-3- تعزيز الكفاءة الاقتصادية والتقنية: فالتحسن في الكفاءة الفنية والاقتصادية يشمل استخدام الموارد النادرة بطريقة أكثر فاعلية في عدد من النشاطات والاستخدامات لتمكن الحكومة من تحسين استخدام الموارد مع مرور الوقت.

إن تحسين كفاءة استخدام الأصول الرأسمالية يؤدي إلى الحفاظ على الموارد المالية من خلال تأجيل أو إلغاء الحاجة إلى استبدال الاستثمارات او إلى التوسع الرأسمالي، كما أن بعض مكاسب الكفاءة تساهم في الحد من الهدر وإنتاج المنتجات الثانوية غير المرغوبة كانبعاثات ثاني أكسيد الكربون والمياه العادمة مما يساهم في تحقيق أهداف المحافظة على البيئة ويتضمن البرنامج ما يلي:

[1] دولة قطر، الأمانة العامة للتخطيط التنموي "استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011-2016" ملخص البرامج، الدوحة: شركة الخليج للطباعة والنشر، نوفمبر 2011

– كفاءة استخدام المياه من خلال تخفيض شرب المياه المحلاة من شبكات التوزيع إلى 10% قياسا إلى النسبة الحالية والمقدرة بـ (30%–35%) والتأكد من احتساب المياه المستهلكة بالعدادات ودعم وتركيب تقنيات حديثة تستخدم في المنازل والاستعمالات الأخرى للحفاظ على المياه.

– تطوير برنامج لإجراء الحفاظ على المياه ضمن خطط التنمية الزراعية وتوسيع شبكات معالجة مياه الصرف الصحي لزيادة استخدام المياه المعاد تدويرها ودراسة جدوى إقامة نظم لجمع مياه النفايات الصناعية ومعالجتها[1].

– كفاءة قطاع الطاقة والغاز من خلال دراسة خيارات لتخفيض استهلاك الغاز لكل وحدة إنتاج مشتركة للماء والطاقة من خلال تحديث نظام الايصال وتحسين الكفاءة الحرارية لإنتاج الطاقة والتعجيل في اعتماد تقنيات توفير الطاقة، والتأكد من متابعة تنفيذ النظام الخاص بالمباني الخضراء في دولة قطر.

– تعزيز البنية التحتية من خلال الإسراع في إعادة النظر في المرحلتين الثانية والثالثة لميناء الدوحة الجديد، إعادة النظر في نظام شبكة مترو الدوحة المخطط له على ضوء فرضيات واقعية بشأن عدد السكان وحركة المسافرين والتكاليف والآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأوسع نطاقا.

– كفاءة استخدام الأراضي من خلال إقرار الخطة الوطنية الشاملة للتنمية العمرانية والنقل المتكامل وتنفيذها وإنشاء مناطق اقتصادية خاصة للأراضي الصناعية تتمتع بخدمات جيدة وإدارة وتنظيم كفؤين، تحقيق تحسينات مستدامة في الإنتاجية الزراعية.

1–4– تعزيز كفاءة السوق: من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الشحيحة كالآتي:

– التسعير الأمثل لموارد الطاقة والمياه والوقود والتي تعكس بشكل أفضل التكاليف الاقتصادية الكاملة لإنتاجها.

– استدامة الموارد السمكية لزيادة مستويات مخزون الثروة السمكية وتطبيق قوانين فعالة وتوفير الإمكانيات لمزارع تربية الأحياء المائية المحلية.

– تعزيز المنافسة وتشجيع التجارة من خلال تصميم برنامج فعال لتنفيذ قانون المنافسة الحالي تدعمه القدرات الضرورية.

– التوسع في تحرير تجارة الخدمات بموجب الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات والاستمرار في برنامج تحرير الاستثمارات الأجنبية[2].

1–5– التشريعات والكفاءة: لتحسين كفاءة توزيع موارد المجتمع وتخصيصها من خلال القيام بما يلي:

[1] دولة قطر، الأمانة العامة للتخطيط التنموي، استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011–2016، مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه، ص 9.

– تشريعات الأعمال وذلك بضبط العمليات المتعلقة بالأعمال وأنظمة التجارة وتحقيق تحسينات مهمة في ترتيب دولة قطر على سلم مقياس ممارسة الأعمال الذي يعده وينشره البنك الدولي.

– تشريعات البنية التحتية وذلك بتأسيس جهة ناظمة مستقلة ومتكاملة للماء والكهرباء.

– تشريعات الأراضي باعتماد وتنفيذ الخطة الوطنية الشاملة للتنمية العمرانية[1].

6– بناء اقتصاد متنوع: يتناقص اعتماده على الصناعات الهيدروكربونية وتتزايد فيه أهمية القطاع الخاص ويحافظ على تنافسيته، وذلك من خلال:

– تعزيز مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني من خلال العمل على بدء أنشطة جهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، قيام بنك قطر للتنمية بتقديم خدمات ومنتجات جديدة من شأنها توسيع نطاق عمله ومهامه، إصلاح القوانين الحكومية المتعلقة بالمشتريات لتخفيض الأعباء عن المشاريع الصغيرة.

– التركيز على دور المعرفة والبحث والتطوير في دعم الاقتصاد الوطني من خلال تطوير استراتيجية وطنية للبحث والتطوير مرتبطة باستراتيجية نقل التكنولوجيا وتأسيس حاضنة للأعمال القائمة على المعرفة في واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا، تأسيس إطار للشراكة بين القطاعين العام والخاص لدعم نمو قطاع الأعمال القائم على المعرفة.

– دعم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال اعتماد استراتيجية المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتنفيذها.

– تطوير قطاع التمويل من خلال تنفيذ استراتيجية مركز قطر للمال وتوسيع نطاق أنشطة أكاديمية قطر للمال والأعمال.

2– تعزيز التنمية البشرية:

2–1– رعاية سكان أصحاء: لتحقيق الرفاه لجميع السكان وذلك من خلال:

– نظام شامل للرعاية الصحية عالمي المستوى.

– الرعاية الأولية كأساس من خلال زيادة عدد الأطباء الممارسين العامين من 0.193 إلى 0.555 لكل 1000 نسمة من السكان وضمان أن تبلغ النسبة المئوية من المرضى الذين يعالجون في مرافق الرعاية الصحية

[1] المرجع السابق، ص 10.

الثنائية والثالثية بناء على إحالتهم من مراكز الرعاية الصحية الأولية 50% من مرضى العيادات الخارجية و 40% للمرضى الداخليين.

– تنظيم خدمات المستشفيات من خلال إعداد إطار خدمات إكلينيكية على الصعيد الوطني وإنشاء مراكز تميز وطنية في مجالات ثلاثة من مجالات الأولوية الخمسة[1].

– تصميم الرعاية المستمرة من خلال زيادة عدد الأسرة المخصصة لإعادة التأهيل إلى 25 سرير لكل 000 100 نسمة وزيادة عدد أسرة الرعاية المستمرة إلى 8.23 أسرة لكل 1000 نسمة.

– تصميم الصحة النفسية والعقلية من خلال ضمان ألا يقل عدد الأسرة المخصصة للمصابين بأمراض نفسية عن 12.5 سرير لكل 000 100 نسمة، وتنفيذ نموذج الرعاية الذي تم إقراره بحلول عام 2016.

– خدمات الرعاية الصحية في حالات الطوارئ حيث ينبغي أن تكون مدة استجابة خدمات الطوارئ الطبية للاتصالات من المرضى المعرضين لأوضاع يحتمل أن تهدد حياتهم على النحو التالي:

– المناطق الحضرية في غضون 10 دقائق بالنسبة لـ 75% من الاتصالات الهاتفية وفي غضون 15 إلى 20 دقيقة بالنسبة لـ 95% من الاتصالات الهاتفية.

– المناطق الريفية في غضون 15 دقيقة بالنسبة لـ 75% من الاتصالات الهاتفية.

إبقاء حالات الوفاة الناتجة عن النوبة القلبية للمرضى الذين يصلون إلى أقسام الطوارئ دون 77.5 وفاة لكل 1000 حالة.

– صيدليات المجتمع من خلال رفع متوسط عدد صيدليات المجتمع إلى 0.17 لكل 1000 نسمة ورفع نسبة صرف وصفات الدولة إلى 70%.

2-2- نظام متكامل للرعاية الصحية: من خلال:

– تحسين الجودة من خلال وضع برتوكولات للحالة ذات الأولوية العالية (كحالات الطوارئ للمصابين بأمراض القلب والربو والسكري، وتحقيق نسبة امتثال بواقع 100% بحلول عام 2016، تطبيق اتفاقيات الأداء في جميع المستشفيات وفي جميع مراكز الرعاية الصحية الأولية وفي 50% في المجتمعات الصحية.

– برامج إدارة الأمراض بالنسبة لمرضى السكري المسجلين في برنامج إدارة المرضى ينبغي أن يكون مستوى السكر التراكمي عند 75% منهم أقل من 9.0.

[1] المرجع السابق، ص 11.

– برنامج بيانات الرعاية الصحية من خلال تحقيق التزام مقدمي خدمات الرعاية الصحية بتقديم البيانات بنسبة 80% ، وتحقيق دقة الترميز بنسبة 80%، وضع سجلات للأمراض الخمسية ذات الأولوية العالية[1].

– إنشاء الخدمات الصحية الالكترونية من خلال رفع نسبة ممارسي الرعاية الأولية الذين يصلون إلى سجل مرضى السكري على الحاسوب من صفر إلى 25%، وضمان التخزين الرقمي لـ 100% من صور الأشعة المأخوذة في المستشفيات مع حرية تقاسمها بين الأطباء، ورفع نسبة صيدليات المجتمع المحلي التي تقدم معلومات عن الوصفات الطبية التي تصرفها إلى نظام الوصفات الطبية الالكتروني من صفر إلى 25%.

– مشاركة القطاع الخاص من خلال رفع نسبة الأسرة المخصصة للرعاية الصحية التي يقدمها القطاع الخاص من 20% إلى 25%.

2-3- التركيز على الرعاية الصحية الوقائية: وذلك من خلال:

– حوكمة الصحة العامة بإنشاء نظام لمراقبة الرعاية الصحية الوقائية وتقييمها.

– التغذية والنشاط البدني من خلال خفض انتشار البدانة بين جميع السكان من 32% إلى 29% ومن 40% إلى 37% بين المواطنين القطريين، وخفض وزن جميع الأشخاص المسجلين في البرنامج الغذائي بنسبة 10%

– الإقلاع عن التدخين من خلال تخفيض نسبة المدخنين بين الذكور البالغين بواقع 3% من المعدل الحالي البالغ 32%.

– تقليل المخاطر في زواج الأقارب من خلال تخفيض نسبة الزواج بين الأقارب من الدرجة الأولى من 34% إلى 27%.

– الوقاية من الأمراض السارية من خلال تخفيض نسبة تفشي السل الرئوي من 6.1 حالة إلى 11 حالة لكل 100 000 نسمة وتطبيق نظام إنذار مبكر لمراقبة الحالات وتتبعها.

– برنامج الفحص الوطني من خلال ضمان شمول برنامج الفحص الطبي العام لما لا يقل عن 50% من أفراد المجموعات المستهدفة بالبرنامج.

– الصحة المهنية من خلال خفض معدل الإصابات التي تتطلب الانقطاع عن العمل لأكثر من ثلاثة أيام إلى 3000 إصابة أو أقل لكل 100 000 عامل.

[1] المرجع السابق، ص 12.

– صحة المرأة والطفل من خلال رفع نسبة الاقتصار على الرضاعة الطبيعية في الأشهر الستة الأولى من 12% إلى 25% وتحقيق نسبة الالتزام بكل أنواع التطعيمات بما يزيد عن 98% بموجب الجدول الزمني الوطني لتحصين الأطفال ولجميع الأطفال في موعد لا يجاوز سنة واحدة من العمر[1].

– خدمات الصحة العامة الإضافية من خلال إنجاز خطة استعداد وطنية كاملة لمواجهة الطوارئ وتنفيذ عملية تقييم الأثر البيئي على الصحة في جميع المشاريع التي تؤثر على الصحة العامة وإنشاء جهة وحيدة مسئولة عن السلامة الغذائية.

2-4- قوة عمل ماهرة وطنية في مجال الرعاية الصحية: من خلال:

– تخطيط القوى العاملة من خلال وضع خطة وطنية لبناء قوة العمل في قطاع الرعاية الصحية.

– التوظيف والاحتفاظ بالموظفين من خلال ضمان معدل دوران عمل اختياري يقل عن 8%.

– التعليم التخصصي والتدريب المهني من خلال رفع عدد خريجي الكليات الطبية من خريج واحد لكل 100000 نسمة إلى ثلاث خريجين.

– الاستغلال الأمثل لتنوع المهارات من خلال زيادة عدد أخصائيي الخدمات الطبية المساندة من 0.4 شخص لكل 1000 نسمة إلى 4 أشخاص.

2-5- سياسة صحية وطنية: بناء القدرات في المجلس الأعلى للصحة من خلال تخفيض عدد الشواغر في المجلس الأعلى للصحة من 30% إلى 15% وملء الشواغر الرئيسية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية في غضون ثلاثة أشهر.

– متخصصو الرعاية الصحية من خلال ترخيص جميع الأخصائيين العاملين في الرعاية الصحية من قبل المجلس الأعلى للصحة.

– مرافق الرعاية الصحية من خلال ترخيص المجلس الأعلى لجميع مرافق الرعاية الصحية.

– منتجات الرعاية الصحية ، وضع دليل وطني للوصفات الطبية وتنظيم الأجهزة الطبية.

– الدفاع عن مصالح المرضى من خلال إنشاء جهة لمناصرة المرضى والدفاع عنهم وإجراء مسوحات تقيس مستوى رضى المرضى والتوصل إلى إجابة 70% بأنهم ينصحون الآخرين بالعلاج في مرفق صحي معين.

2-6- خدمات رعاية صحية فعالة مع تحقيق أساس مبدأ المشاركة في تحمل التكاليف:

[1] المرجع السابق، ص –ص 11-12.

– عملية إعداد الميزانية من خلال وضع نظام موازنة متعدد السنوات لقطاع الصحة بالاعتماد على نوعية النشاط الصحي[1].

– إدارة العلاج في الخارج من خلال تحقيق متابعة بنسبة 50% للمرضى الذين يتلقون علاجا في الخارج بحلول عام 2016.

– إنشاء نظام التأمين الصحي من خلال تحقيق تغطية بالتأمين الصحي بنسبة 50% بحلول عام 2016.

– الخطة الرئيسية للبنية التحتية للرعاية الصحية من خلال إعداد خطة رئيسية للبنية التحتية للرعاية الصحية والموافقة عليها.

– لجنة المصروفات الرأسمالية من خلال التأكد من الالتزام الكامل بكل شروط ومتطلبات الحصول على التمويل من قبل كل المرافق الصحية التي تتطلب تمويل لبنيتها التحتية ولتجهيزاتها الطبية الرئيسية.

2-7- بحوث عالية الجودة لدعم النظام الصحي: وذلك من خلال حوكمة الأبحاث بإنشاء جهة وطنية لإدارة البحوث يقودها المجلس الأعلى للصحة، وإعداد كل باحث ما لا يقل عن أربعة بحوث عالية الجودة في مجالات ذات أولوية (بالاستناد إلى معدل الاستشهاد بها أو إلى نشرها في المجالات العلمية المحكمة).

2-8- بناء المعرفة والمهارات من خلال التعليم والتدريب:

2-8-1- مجال التعليم والتدريب:

– خطة استراتيجية عشرية متكاملة للتعليم والتدريب لجميع المراحل التعليمية تعزز الجودة والكفاءة والمساواة من خلال مؤسسات تتمتع بالاستقلالية والمساءلة والتنوع والاختيار من خلال وضع استراتيجية متكاملة مدتها عشر سنوات لجميع مراحل التعليم وتنفيذها.

– تفعيل وتنويع البرامج لدعم تنمية وترسيخ القيم القطرية الوطنية والهوية الوطنية والثقافة العربية الإسلامية من خلال التعليم والتدريب.

– خطة لتطوير القوى العاملة والمؤسسات في المجال التربوي وإدارة الأداء لجميع المهنيين والمؤسسات في قطاع التعليم والتدريب.

[1] المرجع السابق، ص 13.

– استراتيجية متكاملة ومطورة لاستخدام أنظمة تقنية المعلومات والاتصالات لتحسين بيئات ووسائل التعليم والتدريب في جميع القطاعات والارتقاء بنتائج الإدارة والنتائج التعليمية والبرامج الإدارية والتنظيمية.– خطة شاملة تحفز وتشجع على مواصلة التعليم والتدريب إلى ما بعد التعلم الثانوي والالتحاق بالتخصصات المطلوبة[1].

– قاعدة بيانات شاملة للتعليم والتدريب وأدلة تقييمية ومؤشرات توجيهية ومتنوعة.

2-8-2- تحسين التعليم العام من الروضة حتى السنة الثانية عشرة:

– بناء قدرة استيعابية كافية للبنى التحتية للتعليم من خلال زيادة قدرة المدارس بما يتسق مع النمو المتوقع لأعداد الطلبة وتحسين جودة المباني المدرسية.

– إلزامية التعليم في مرحلتي الروضة والثانوية من خلال رفع معدل الالتحاق الصافي ليبلغ 25% في جميع مراحل التعليم من التعليم الأساسي إلى الثانوي.

– المنهاج الوطني المحدث من روضة الأطفال حتى السنة الثانية عشرة من خلال التطوير المستمر لمعايير المناهج والأدوات الداعمة لها، واستكمال تنويع البرامج التعليمية واحتياجات الطلبة المتنوعة من خلال زيادة القدرة المؤسسية لتلبية الاحتياجات المتنوعة لدى الطلبة وتسهيل التنفيذ الفعال للإجراءات المدرسية.

– تحسين مهارات الطلبة في اللغة الإنجليزية والعلوم والرياضيات في جميع مراحل التعليم العام.

– تطوير وتجويد التعليم بالمدارس الخاصة وجذب مدارس متميزة تعليميا لافتتاح فروع ها في دولة قطر.

– نظام تعليم متخصص لضمان تقديم تعليم عالي الجودة لطلبة ذوي الاعاقات من خلال تجهيز 80% من المدارس ببنية تحتية لخدمة الطلبة ذوي الاعاقات وتعزيز الطاقة الاستيعابية للمؤسسات المتخصصة بهم وتأهيل جميع المدرسين للتعامل مع الطلبة ذوي الاعاقات في المستوى الأساسي وزيادة عدد الاختصاصيين القطريين في المؤسسات المتخصصة وتوفير التكامل بين الدعم التعليمي والطبي والاجتماعي والمؤسسي اللازم لتعليم هؤلاء الطلبة.

– تحسين مهارات العمل وزيادة الارشاد والتوجيه لدى طلبة المرحلتين الإعدادية والثانوية.

– استثمار مبادئ مبادرة تطوير التعليم وخصوصا (المساءلة – الاختيار) والبرامج المتاحة وإيجاد وسائل أخرى تزيد من فاعلية التواصل بأولياء الأمور.

– إيجاد الطرق والوسائل المنظمة لمشاركات القطاعين العام والخاص في المجالات التعليمية.

[1] المرجع السابق، ص 14.

– برامج مرنة وحديثة لاستكمال التعليم الأساسي وفرص التدريب والتأهيل للكبار.

2-8-3- تحسين التعليم العالي: من خلال:

– المواءمة بين التعليم العالي واحتياجات الاقتصاد المبني على المعرفة وتوفير مسارات متنوعة وبدائل جامعية تفي بالمتطلبات المهنية من خلال الوصول إلى نسبة 65-75% من الخريجين الذين يحملون مؤهلات في الاقتصاد المبني على المعرفة، وتوفير مؤسسات تعليمية ما بعد التعليم الثانوي لتوفير مسارات مختلفة تستوعب احتياجات الدولة وفرص التعليم للطلبة.

– آلية تواصل وتغذية راجعة بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات التعليم العام والطلبة.

– زيادة الفرص التعليمية للطلبة الذين لا يستطيعون الالتحاق بالجامعات الموجودة حاليا لكنهم يرغبون في الحصول على شهادة جامعية لرفع نسبة الالتحاق بالتعليم العالي إلى 30% للبنين و 56% للبنات على الأقل.

2-8-4- تعزيز التعليم التقني والتدريب المهني: من خلال:

– إنشاء جهاز إشرافي للتعليم التقني والتدريب المهني.

– نموذج جديد للاعتماد والترخيص من خلال وضع نظام ضمان جودة مؤسسات التعليم التقني والتدريب المهني وتحديد البرامج وتنفيذها.

– إطار المؤهلات الوطني من خلال تحديد معايير الإطار الوطني للمؤهلات بالتشاور مع جميع الجهات المعنية وتنفيذها.

– معايير مهنية وجهاز إشراف من خلال وضع نظام للمعايير المهنية وتنفيذها بما يلائم المهن ذات الصلة.

– خطة لتطوير برامج التعليم التقني والتدريب المهني متميزة تلبي احتياجات سوق العمل.

– خطة لإرساء شراكة مع قطاع الأعمال لتطوير معطيات التعليم التقني والتدريب المهني.

– خطة لزيادة الوعي ببرامج التعليم التقني والتدريب المهني من خلال تحسين الصورة والمعلومات حول مسارات التعليم التقني والتدريب المهني في دولة قطر.

– إدراج فعال للتعليم التقني والتدريب المهني في نظام الارشاد المهني للحد من نسب التسرب من برامج التعليم التقني والتدريب المهني[1].

[1] المرجع السابق، ص –ص 14-15.

2-8-5- تعزيز البحث العلمي:

نظام بحث علمي فعال ومنتج من خلال وضع استراتيجية وطنية تحدد المجالات ذات الأولوية للبحث العلمي والتطوير، وزيادة عدد الأبحاث العلمية المنشورة وكذلك براءات الاختراع.

3- تعزيز قوة عمل كفؤة ذات دافعية عالية للعمل: من خلال:

- برنامج رفع مستوى المهارت لدى القطريين لتحسين مهارات القطريين رجلا ونساء من الفئة العمرية 20-59 سنة والحاصلين على التعليم الثانوي أو تعليم أدنى منه لزيادة نسبة مشاركة القطريين في قوة عمل القطاع الخاص من 5% إلى 15%.

- تنفيذ استراتيجية إنتاجية اليد العاملة للتحسين العالمي لدولة قطر في إنتاجية العمل من المرتبة 35 إلى 29.

- تنفيذ برنامج شامل لاستقطاب العمالة الوافدة ذات الجودة العالية والاحتفاظ بها من خلال زيادة نسبة العمالة الوافدة ذات المهارات العالية من 17% إلى 23% وزيادة عدد اتفاقيات مكتب العمل الدولي المصادق عليها من قبل دولة قطر من ست اتفاقيات إلى 20 اتفاقية.

- خطة رئيسية للموارد البشرية من خلال وضع وتنفيذ خطة رئيسية شاملة للموارد البشرية.

- تطوير تشريعات سوق العمل من خلال زيادة نسبة مشاركة القطريين العاملين إلى القادرين على العمل من 63% إلى 66% للرجال ومن 36% إلى 42% للنساء.

- بناء قدرة الجهات المعنية الرئيسية بسوق العمل.

- نظام معلومات لسوق العمل من خلال وضع نظام بيانات شامل لسوق العمل وتنفيذه كي تستخدمه الجهات المعنية.

- نظام وساطة فعال لتأمين العمل للقطريين من خلال إنشاء خدمات وساطة عمل للباحثين عن العمل[1].

6- منهجية متكاملة للتنمية الاجتماعية السليمة:

6-1- التماسك الأسري نواة المجتمع القطري:

6-1-1- التماسك الأسري وتمكين المرأة: من خلال:

[1] المرجع السابق، ص 16.

– برنامج لتعزيز أواصر الزواج والأسرة لتخفيض عدد النساء القطريات غير المتزوجات في الفئة العمرية 30–34 سنة بنسبة 15%.

– برنامج لإسداء المشورة في موضوع الزواج ودعم المطلقين والمطلقات لخفض عدد حالات الطلاق قبل الدخول بنسبة 20% وبعد الدخول بنسبة 40%.

– برنامج لتعزيز العلاقات بين الوالدين والطفل لخفض متوسط عدد عاملات المنازل لكل أسرة بمقدار النصف.

– نظام لتنظيم عمل عاملات المنازل من خلال وضع قانون ينظم عملية استقدام العمالة المنزلية وإدارتها.

– النظام الشامل للحماية من العنف المنزلي.

– نظام للكشف المبكر عن إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم.

– تقديم مساعدة لإعانة الأسر التي تمر بظروف خاصة من خلال إنشاء ثلاثة مرافق على الأقل لتقديم الدعم للأسر التي تواجه ظروفا خاصة.

– القدرة والوعي ودعم مالية السرة من خلال تقليل عدد الأسر القطرية المثقلة بديون كبيرة وتخفيض عدد الأسر القطرية المدينة إلى النصف.

– المنهج الكلي لرفاه الطفال من خلال تخفيض عدد مدمني المخدرات دون سن 18 سنة إلى 1% ، وتخفيض عدد المدخنين دون سن 18 سنة على 10%، تخفيض عدد حالات سياقة السيارات الطائشة لدى من هم دون سن 18 سنة إلى النصف.

– تدابير لمساعدة المرأة على إقامة توازن بين مسؤوليات العمل والحياة.

– برنامج المرأة في القيادة من خلال زيادة عدد النساء في المناصب القيادية بنسبة 30%.

– برنامج لتغيير نظرة الناس لدور المرأة من خلال إنشاء عدد من منظمات المجتمع المدني التي تعزز قضايا المرأة.

6-2- برنامج الضمانات الوقائية للحماية الاجتماعية:

– وضع لجنة لتنسيق تنفيذ المشاريع من خلال إنشاء لجنة تنفيذية فاعلة تضم العديد من الجهات المعنية للإشراف على تنفيذ تسعة مشاريع للحماية الاجتماعية[1].

[1] المرجع السابق، ص 16.

– مراجعة واستعراض لقوانين الحماية الاجتماعية الموجودة حاليا من خلال اعتماد آلية لمراجعة تشريعات الحماية الاجتماعية وتحديثها.

– خطة لتأكد من الدمج الاجتماعي للمحتاجين من خلال زيادة عدد مراكز التدريب المهني والتأهيل الوظيفي ومراكز إعادة التأهيل الاجتماعي من ثلاثة إلى خمسة على الأقل.

– قاعدة الحماية الاجتماعية القائمة على الأدلة من خلال وضع مجموعة من الأدوات التي توفر مقاييس مبنية على الأدلة حول إحصائيات الدخل مثل خط الفقر النسبي على المستوى الوطني.

– قاعدة بيانات عمل للفئات المهمشة والضعيفة من خلال توسيع قاعدة بيانات فرص العمل المتاحة لتشمل الفئات المهمشة والضعيفة.

– برنامج التمكين الاقتصادي المكثف من خلال زيادة عدد المشاركين في برنامج الأسر المنتجة بنسبة 50% من بين المستفيدين من اعانات وزارة الشؤون الاجتماعية.

– توفير بيئة عمل تساعد على تمكين المعوقين من خلال تطبيق حصة توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة بنسبة 2% من عدد العاملين في جميع أمكنة العمل.

– خطو شاملة لتعزيز نظام التقاعد من خلال توسيع القطاعات المشمولة في نظام التقاعد وتخفيض عدد الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض إلى النصف.

– إطار لتطوير شراكات أقوى مع القطاع الخاص من خلال تطبيق إطار لمسئولية الشركات يتناسب مع البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ويتضمن نظام متابعة ورصد.

6-3- توفير الحماية العامة لمجتمع ينعم بالاستقرار: وذلك من خلال:

– نظام فعال ومتكامل لإدارة المعلومات الجنائية يرتكز على المعايير الدولية.

– وضع منهج لنظام آمن لسلامة المرور على الطرق من خلال تخفيض عدد الحوادث السنوية على الطرق من 300 حادث إلى 250 حادث لكل 000 100 نسمة وتخفيض عدد الوفيات من 14 وفاة إلى 10 وفيات لكل 000 100 نسمة[1].

– نظام وطني لإدارة الصحة والسلامة المهنية من خلال وضع مجموعة من التشريعات والمعايير حول الصحة والسلامة المهنية لجميع القطاعات.

[1] المرجع السابق، ص 16.

– الاستراتيجية الوطنية لسلامة البناء من خلال اعتماد نهج شامل لسلامة البناء وتخفيض عدد الحرائق إلى النصف.

– سياسة منسقة لإدارة الكوارث.

6-4- الرياضة كإلهام لمجتمع نشيط وصحي: من خلال ما يلي:

– المزيد من برامج الشباب لتشجيع المشاركة في الألعاب الرياضية من خلال إعداد مواد داعمة للمناهج بما في ذلك مبادئ توجيهية في التربية البدنية للطلاب لذين لديهم إعاقة وضمان تأهيل جميع معلمي التربية البدنية.

– تدخلات من أجل تحقيق حياة صحية ونشطة من خلال الحصول على معلومات أساسية على السلوك الرياضي في المجتمع القطري وزيادة المشاركة في الألعاب الرياضية والأنشطة البدنية للقطريين رجالا ونساء وأطفالا.

– اعتماد خطو متماسكة لتطوير المرافق الرياضية بما في ذلك قاعدة بيانات لجميع المرافق الرياضية والترفيهية في دولة قطر.

– خطة شاملة لتنمية المهارات الرياضية ووضع قاعدة بيانات وطنية للرياضيين.

– مشروع إدارة استراتيجي لتطوير المسارات الاحترافية للرياضيين من خلال وضع خطة استراتيجية للمدربين الرياضيين والمسئولين الفنيين.

6-5- النمو الثقافي لمجتمع إبداعي واستثنائي: من خلال:

– برامج ثقافية ثرية لإشراك المجتمع.

– استخدام الاعلام كأداة للسياسة الثقافية من خلال تنفيذ خمسة مشاريع على الأقل متصلة بالثقافة مع وسائط الاعلام المشتركة.

– نظام إدارة للموارد التراثية من خلال مراجعة القوانين واللوائح ذات الصلة بحفظ الثقافة والتراث الأثري وتحديثها وإنشاء موقع أثري واحد على الأقل[1].

– برامج لتعزيز مشاركة الشباب في الثقافة من خلال وضع برامج تجريبية لغرض تعلم الثقافة في خمس مدارس على الأقل وكذا إنشاء مدرسة فنون بصرية وتصميم يلتحق بها 50 طالبا على الأقل.

[1] المرجع السابق، ص 17.

– إطار شامل لتطوير الفنانين.

– تحسين المعلومات والاتصالات بشأن الثقافة.

– أنشطة التبادل الثقافي الإقليمية والدولية لتحسين صورة دولة قطر الوطنية على الصعيدين الإقليمي والعالمي وتعزيز موقع قطر كمركز ثقافي عالمي.

4– الحفاظ على البيئة من أجل الأجيال المقبلة: ويتضمن ما يلي:

– سن قانون المياه الوطني الشامل لتأسيس نظام متكامل لمتطلبات الجودة وضوابط الصرف وحوافز المحافظة على المياه ليحل محل نظام القوانين واللوائح الحالية المجزأة.

– خطة إدارة منسوب المياه الجوفية في المناطق الحضرية من خلال رصد واقع المياه الجوفية والحفاظ على طبقات المياه الجوفية العذبة حيثما أمكن وإزالة المياه الزائدة في منسوب المياه الجوفية في الدوحة.

– تحسين إدارة جودة المياه من خلال القضاء على حالات زيادة مستويات الأوزون في دولة قطر.

– الحد من احتراق الغاز الطبيعي وانبعاثاته لخفض نسبة احتراق الغاز إلى النصف لتبلغ 0.0115 مليار م^3 لكل مليون طن من الطاقة المنتجة مقارنة بنسبة عام 2008 البالغة 0.0230 مليار م^3 لكل مليون طن من الطاقة المنتجة.

– وضع خطة لإدارة المخلفات الصلبة تتضمن مساهمة وزارة البلدية والتخطيط العمراني وإعادة تدوير 38% من المخلفات الصلبة زيادة من نسبة 8% الحالية، وتثبيت إنتاج المخلفات المنزلية عند 1.6 كيلوجرام للفرد في اليوم.

– إنشاء قاعدة بيانات وطنية للتنوع الاحيائي والتوسع في المناطق المحمية التي تتم إدارتها بصورة نشطة.

– زيادة المساحات الخضراء من خلال إنشاء ثلاث ممرات لمساحات خضراء ظليلة في الدوحة ورصد أثرها على الصحة وجودة الهواء في المناطق الحضرية[1].

– الوعي البيئي من خلال بناء مجتمع لديه وعي بيئي واختيار تصور قومي للبيئة يكون معروفا جيدا لرفع الوعي والالتزام من خلال المشروعات الايضاحية والشراكات الجوارية.

– قاعدة بيانات المعلومات البيئية من خلال إنشاء قاعدة معلومات إلكترونية توفر إمكانية البحث في وزارة البيئة.

[1]دولة قطر، الأمانة العامة للتخطيط التنموي، استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011–2016، مرجع سابق، ص–ص 18–19.

– شراكات استراتيجية بقيادة مشروع بيئي إقليمي واحد وإطلاق مشروعين بيئيين بمشاركة القطاع الخاص.

5– تحديث مؤسسات القطاع العام وتطويرها: وهذا يتم من خلال:

– وضع برنامج للخطيط الاستراتيجي والتشغيلي وتنفيذه على مستوى الحكومة ككل من خلال وضع وتنفيذ عملية لإعداد خطط تنفيذية سنوية واضحة تتسق مع رؤية قطر الوطنية 2030، ومع استراتيجية التنمية الوطنية 2011–2016، وإعداد تقارير عن تنفيذ هذه الخطط وتقديمها إلى إدارة التخطيط والسياسات الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

– بناء قدرات التخطيط الاستراتيجي وتطويرها في الوزارات والأجهزة الحكومية وربطها بإدارة التخطيط والسياسات الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

– ربط إدارة النفقات العامة بالتخطيط الاستراتيجي وزيادة الشفافية وأثمنة عمليات إعداد الموازنة.

– تعزيز دور الوظائف المركزية في إدارة أداء الحكومة من خلال إنشاء مركز تديره الوظائف والأجهزة الحكومية المركزية لتقديم الدعم الفني في بناء القدرات البشرية.

– مراجعة الأدوار والهياكل التنظيمية لجميع الوزارات والأجهزة الحكومية لتنسيق الوظائف وإزالة الفائض منها عن الحاجة.

– التحديد الأمثل لحصة النفقات الإدارية من التكاليف الاجمالية ودعم وظائف الخدمات المشتركة.

– معالجة معوقات استقطاب ذوي الخبرات والكفاءات من خلال تشخيص ومعالجة الفجوات القائمة بين العرض والطلب على ذوي الكفاءات وتحديد القيمة المضافة من توظيفهم، تحديد وتنفيذ معايير توظيف ذوي الكفاءات من القطريين بدلا من الوافدين ومراجعة هياكل وسياسات الأجور والرواتب والمزايا وتوجيهها نحو الأداء، وتنفيذ إجراءات واضحة في جميع الوزارات والأجهزة الحكومية لتنفيذ قانون إدارة الموارد البشرية الحكومية لعام 2009[1].

– وضع استراتيجية لتوظيف ذوي الكفاءات لزيادة استقطاب وتوظيف ذوي الكفاءات لبناء إدارة عامة حديثة.

– تنفيذ استراتيجية وطنية للتدريب تستند إلى تقييم موضوعي للاحتياجات التدريبية الفعلية وتكون مرتبطة بالتطوير الوظيفي من خلال توفير تدريب يتفق مع احتياجات دولة قطر وأهداف التطوير الوظيفي لموظفي القطاع العام، وتحويل معهد التنمية الإدارية إلى مركز يقدم تدريب عالي الجودة ووفقا للاحتياجات الفعلية

[1] المرجع السابق، ص 20.

وتعزيز خبرته في وضع استراتيجيات للتطوير الوظيفي الطويل الأمد على جميع مستويات الوظائف وربط ذلك ببرامج التدريب.

– وضع إجراءات ومعايير للموارد البشرية بغية تطوير المهارات وتحسين بيئة العمل.

– تقديم الخدمات للعملاء ذوي الطلبات المتعددة من خلال نافذة واحدة لتمكين جميع المواطنين والعملاء من الوصول إلى جميع الخدمات العامة عن طريق الأنترنت باستخدام تعريف واحد للمستخدم.

– تقديم خدمات متكاملة لشركات الأعمال عبر الأنترنت ومن خلال نقطة اتصال واحدة.

– تحسين سياسات الشراء ووضع معايير للمناقصات وإبرام العقود وإدارة أداء الموردين من خلال وضع نظام إلكتروني كفؤ وحديث للمشتريات.

– وضع نظام إلكتروني حديث لإدارة البيانات وإدارة المعرفة.

– تحقيق تكامل الخدمات عبر الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى من خلال وضع خطة للخدمات الالكترونية المتكاملة وتنفيذها.

– وضع إطار لإدارة أداء القطاع العام مرتبط برؤية قطر 2030 وبأهداف استراتيجية التنمية الوطنية مع تدخلات لمعالجة فجوات الأداء[1].

من خلال استعراضنا لبرامج وأهداف استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011–2016 المجسدة لأهداف رؤية قطر 2030 ، يلاحظ غياب بعد التنمية السياسية والذي يعتبر بعدا هاما وضروريا لتحقيق التنمية المستدامة في دولة قطر. كما أن رؤية قطر 2030 لم تحدد في أهدافها واستراتيجياتها أي توجه أو برنامج لتحقيق التنمية السياسية في المنطقة مما يعيق علية التقدم نحو تحقيق الأهداف المسطرة.

[1] المرجع السابق، ص–ص 21–22.

المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في دولة قطر

1- مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل ١٧: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤) ألف دولار أمريكي

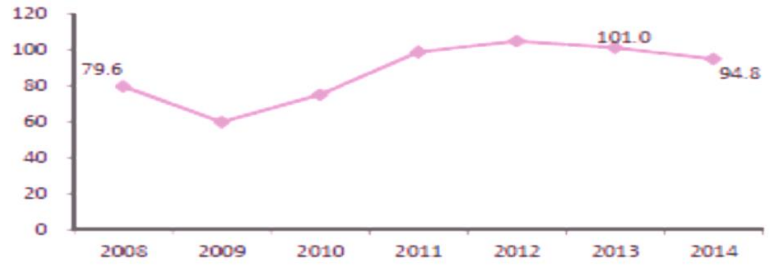

المصدر: من حساب فريق العمل استناداً إلى بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نافذة إحصائية على الاقتصاد القطري، وتقديرات السكان لسنوات مختلفة

شهد مؤشر نصيب الفرد من النتاج المحلي الإجمالي في دولة قطر ارتفاعا ملحوظاً خلال الفترة (2008-2014)، حيث ارتفع من نحو 79.6 ألف دولار عام 2008 إلى101.0 ألف دولار عام 2013 محققاً معدل نمو سنوي في المتوسط قدره% 4.8 ، ثم انخفض بشكل بسيط إلى94.8 ألف دولار عام 2014 ويعزى هذا التطور في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى الزيادات الملحوظة التي شهدها الناتج المحلي الإجمالي، والناجمة عن الزيادة الكبيرة في الطاقة الإنتاجية المتحققة في قطاع النفط والغاز، وزيادة العوائد الناجمة عن تصدير الغاز المسال. احتلت دولة قطر المرتبة الأولى على الصعيد العالمي بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والبالغ 94.8 ألف دولار للفرد عام 2014 ، وهو أضعاف نظيره في الدول المتقدمة والبالغ 40 ألف دولارًا عام 2013.[1]

2- مؤشر نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل ١٨: نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٨ - ٢٠١٤)

المصدر: من حساب فريق العمل استناداً إلى بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نافذة إحصائية على الاقتصاد القطري، ٢٠١٤

شهدت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (2008-2014)، وحققت أعلى مستوى لها عام 2010 ، حيث وصلت النسبة إلى حوالي % 40 محققة بذلك معدل نمو سنوي في المتوسط قدره .% 3.0 ويرجع ذلك إلى زيادة الإنفاق الاستثماري الذي صاحب ارتفاع عوائد

[1] دولة قطر، وزارة التخطيط التنموي والاحصاء، مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر 2015، ص 32.

النفط والغاز. أما الانخفاض الحاصل بين 2011 و 2014 ، فإنه يعزى إلى أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي كان أعلى من النمو في الإنفاق الاستثماري. تتجاوز نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر، والبالغة % 32.4 عام 2014 ، نظيراتها في الدول المتقدمة % 20.0 ، وعلى صعيد العالم % 24.5 [1]

3- مؤشر معدل التضخم:

الشكل ١٩: معدل التضخم خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)

المصدر: حساب فريق العمل استناداً إلى بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نافذة إحصائية على الاقتصاد القطري، ٢٠١٤

شهدت معدلات التضخم تقلبات خلال الفترة (2008-2014)، فقد مَرَّ بمرحلة تناقص خلال الفترة (2008-2010) ، حيث تراجع من % 15.2 عام 2008 إلى% 4.9 - و % 2.4 -في عامي2009 و 2010 على التوالي .وذلك نظرا لتوفر المزيد من الوحدات السكنية، وانخفاض سعر صرف الدولار الفعلي بنسبة % 4.4 عام 2010 ، واعتدال نمو أسعار المواد الغذائية، ثم ارتفع بعد ذلك ليصل إلى % 3.4 عام 2014 وتعزى أسباب ارتفاع معدل التضخم خلال هذه الفترة إلى زيادة الطلب على المساكن وارتفاع الإيجارات، مصحوباً بارتفاع في بعض أسعار المواد الغذائية. يُعد معدل التضخم البالغ حاليا % 3.4 مقبولا مقارنة بنظيره بدول مجلس التعاون الخليجي، كالكويت، وسلطنة عمان، والمملكة العربية السعودية (% 3.5)، والبحرين (% 3.3) عام 2013 ، ومع ذلك فهو مرتفع مقارنة بالدول المتقدمة 1.4% عام 2014 [2].

4- مؤشر معدل الاستخدام:

الشكل ٢٠: معدل الاستخدام للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)

المصدر: حساب فريق العمل استناداً إلى بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نافذة إحصائية على الاقتصاد القطري، ٢٠١٤

[1] المرجع السابق، ص 33.

[2] المرجع نفسه، ص34.

تجاوز معدل الاستخدام في قطر % 99 طيلة الفترة (2008-2014)، وهذا يعني أن سوق العمل القطري يقترب من العمالة التامة، ويعزى ذلك إلى الازدهار الذي شهده الاقتصاد القطري في كافة القطاعات من ناحية، وتسارع تدفق العمالة الوافدة لتلبية الطلب على التشغيل في كافة الأنشطة الاقتصادية من ناحية أخرى. تفوق معدلات الاستخدام الإجمالية في دولة قطر البالغة % 99.8 نظيراتها في دول الاتحاد الأوربي 89.8%، وفي الدول المرتفعة الدخل% 92.2 عام 2014 [1].

5- مؤشر معدل النشاط الاقتصادي الخام حسب الجنسين:

الشكل ٢١: معدل النشاط الاقتصادي الخام حسب الجنس للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)

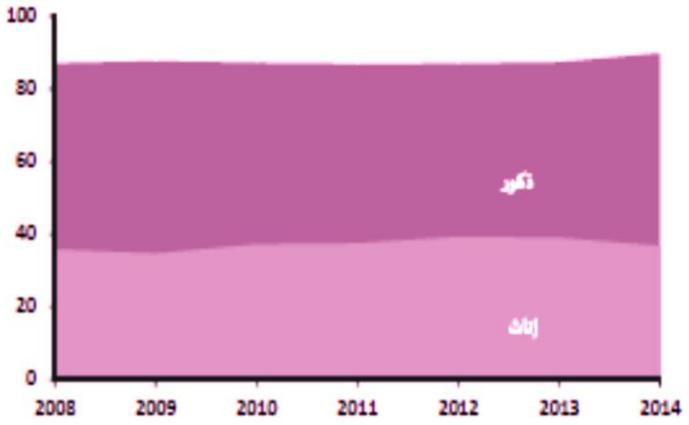

المصدر: تم حساب المؤشر من بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح القوى العاملة لسنوات مختلفة

أدى ارتفاع مجموع النشيطين اقتصادياً إلى زيادة معدل النشاط الاقتصادي الخام من % 65.4 عام 2008 إلى 76.3%عام 2014 ، محققة بذلك معدل نمو سنوي في المتوسط قدره .% 0.2 كما يلاحظ ارتفاع معدل النشاط الاقتصادي الخام للذكور والإناث من % 87.0 و% 35.7 عام 2008 إلى % 89.8 و % 36.6 عام 2014 على التوالي. وذلك نتيجة لسياسات التشغيل التي اتبعتها الدولة، وتطبيق سياسات التقطير مصحوبة بتدفق العمالة الوافدة التي تتطلبها عملية التنمية ومشاريعها المختلفة. يقل معدل النشاط الاقتصادي في دولة قطر البالغ 76.3%عن نظيره في دولة الإمارات العربية المتحدة 79.0% ويفوق نظيره في بعض دول مجلس التعاون الخليجي العربية الأخرى، حيث يصل في المملكة العربية السعودية إلى 51.1 %عام 2013 ، كما فاق نظيره في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية% 58.8 ، وألمانيا 57.1% ، والمملكة المتحدة البريطانية % 58.1 ، وفرنسا 50.9%عام 2013 [2].

[1] المرجع السابق، ص 35.

[2] المرجع نفسه، ص36.

6- مؤشر عدد خطوط الهاتف الثابت:

الشكل ٢٢: عدد خطوط الهاتف الثابت لكل ١٠٠ من السكان للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)

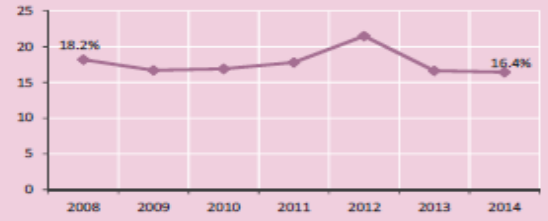

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية، وتقديرات أعداد السكان في منتصف العام، لسنوات مختلفة.

شهد مؤشر معدل انتشار الهاتف الثابت بين السكان انخفاضاً ملحوظاً خلال الفترة 2008-2014 حيث تراجع من 18.2 خطاً لكل مئة من السكان عام2008 إلى 16.4 خطاً لكل 100 من السكان عام 2014 ويعزى انخفاض مؤشر عدد خطوط الهاتف الثابت لكل مئة من السكان إلى تزايد استخدام الهواتف الجوالة، وإلى تزايد عدد السكان بمعدلات مرتفعة نتيجة لتدفق العمالة الوافدة، والتي أغلبها يفضل استخدام الهاتف الجوال على الهاتف الثابت. يعتبر مؤشر الهاتف الثابت لكل مئة من السكان في دولة قطر أقل من نصف نظيره في الدول المتقدمة 40.8، ويتجاوز المعدل في الدول النامية 10.6 وأكثر قليلاً من المعدل على الصعيد العالمي15.8 لكل مئة من السكان عام 2014 [1].

7- مؤشر عدد خطوط الهاتف النقال:

الشكل ٢٣: عدد خطوط الهاتف النقال لكل ١٠٠ من السكان للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)

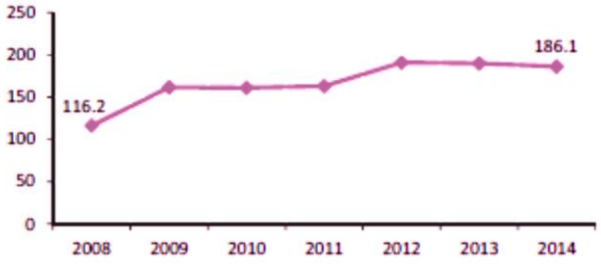

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية، وتقديرات أعداد السكان في منتصف العام، لسنوات مختلفة.

شهد مؤشر انتشار الهاتف الجوال بين السكان ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة (2008-2014) ، حيث ارتفع من 116.2 خطاً لكل 100 من السكان عام 2008 إلى 186.1 خطاً لكل 100 من السكان عام 2014 ، محققا بذلك معدل نمو سنوي قدره.% 7.9 وقد تخطت معدلات الانتشار % 100 خلال سنوات المقارنة كلها. ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة عدد السكان، وتطور نمط الحياة وارتفاع نصيب الفرد القطري من الناتج المحلي الإجمالي، وما يتطلبه تطور بيئة الأعمال ومنتجات تقنية الاتصالات من زيادة الطلب على الهواتف الجوالة، ولاسيما الذكية منها، وانفتاح سوق الاتصالات في الدولة.و يفوق معدل انتشار الهاتف النقال

[1] المرجع السابق، ص 37.

والبالغ186 لكل 100 من السكان في دولة قطر عام2014 نظيره في الدول المرتفعة الدخل 121 ، والدول المتوسطة الدخل 93 ودول منطقة اليورو 123 وعلى الصعيد العالمي93 [1].

8- مؤشر عدد مستخدمي الانترنت:

شهد مؤشر معدل انتشار استخدام الإنترنت بين السكان ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة (2008-2014) فقد ارتفع من 27.0 مستخدماً لكل 100 من السكان عام2008 إلى 57.3 مستخدماً لكل 100 من السكان عام 2014 ، محققاً بذلك معدل نمو سنوي قدره .% 12.6 ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع مستوى التعليم لدى غالبية السكان، وتطوير خدمات الإنترنت في خطة استراتيجية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات[2].

9- مؤشر عدد الحواسب الشخصية:

شهد مؤشر انتشار استخدام الحاسوب الشخصي زيادة ملحوظة خلال الفترة (2008-2013) فقد ارتفع المؤشر من % 32.2 عام 2008 إلى % 77.8 عام 2013 محققا بذلك معدل نمو سنوي قدره 17.6 %خلال تلك الفترة. وتعزى هذه الزيادة إلى أن ارتفاع مستوى معيشة السكان جعل اقتناء الحاسوب في متناول الجميع، إضافة إلى التوسع في استخدامه في قطاعات الخدمات العامة والتعليم والتجارة والأعمال وذلك نتيجة لتبني الدولة لسياسات علمية وتكنولوجية ترتكز على بناء الاقتصاد المعرفي. تجاوز معدل انتشار الحواسيب

[1] المرجع السابق، ص 38.

[2] المرجع نفسه، ص39.

الشخصية لكل 100من السكان في دولة قطر والبالغ% 77.8 عام 2013 نظيره في الدول المتقدمة 75.5 وعلى مستوى العالم% 40.7 ، وفي الدول النامية 27.6%عام 2012[1]..

10- مؤشر الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل ٢٦: الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)

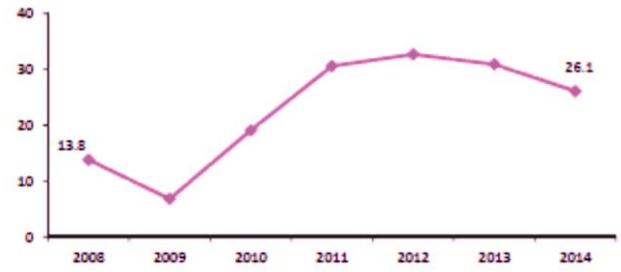

المصدر: حساب فريق العمل استناداً إلى بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نافذة إحصائية على الاقتصاد القطري، ٢٠١٤

انخفضت نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من % 13.8 عام 2008 إلى % 6.8 عام 2009 ، بسبب تراجع الصادرات السلعية، وبالتالي انخفاض القيمة المطلقة للحساب الجاري، ثم ارتفع المؤشر بشكل ملحوظ ليصل إلى % 32.4 عام 2012 وانخفاض بعد ذلك إلى % 26.1 عام 2014 ، إلا أنه قد حافظ على معدل نمو سنوي مهم قدره % 10.6 خلال الفترة (2008-2014)، ويعزى هذا الارتفاع إلى استمرار الصادرات القطرية من الغاز المسال والصناعات البتروكيماوية التي تشهد دولة قطر توسعاً ملحوظاً فيها[2].

11- مؤشر الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل٢٧: الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)

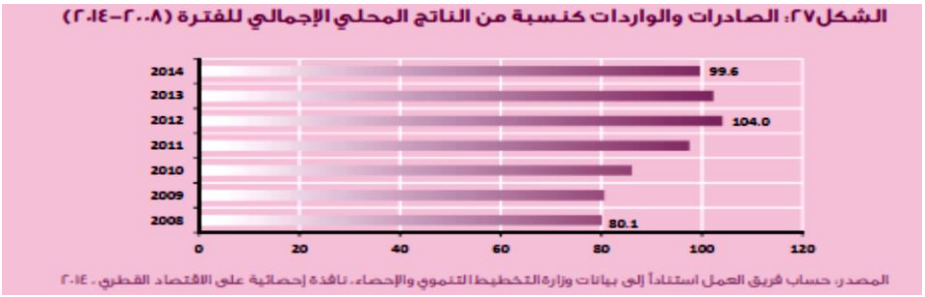

المصدر: حساب فريق العمل استناداً إلى بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نافذة إحصائية على الاقتصاد القطري، ٢٠١٤

شهد مؤشر الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (درجة الانفتاح التجاري) ارتفاعاً مهما خلال الفترة (2008-2014)، وقد تجاوز % 100 خلال عامي 2013 و 2014 ، و بقي في حدودها السنة الأخيرة، و ذلك يعود إلى زيادة الصادرات الخدمية والواردات السلعية في السنوات الثلاث الأخيرة .وهذه النسب المرتفعة تبين اعتماد الدولة على برامج عديدة لتحرير التجارة بهدف تعزيز عملية الاندماج مع الاقتصاد العالمي[3].

[1] المرجع السابق، ص 40.

[2] المرجع نفسه، ص 41.

[3] المرجع نفسه، ص 42.

12- مؤشر المساعدات الإنمائية الرسمية كنسبة من النتاج المحلي الإجمالي:

الشكل٢٨: المساعدات الإنمائية الرسمية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)

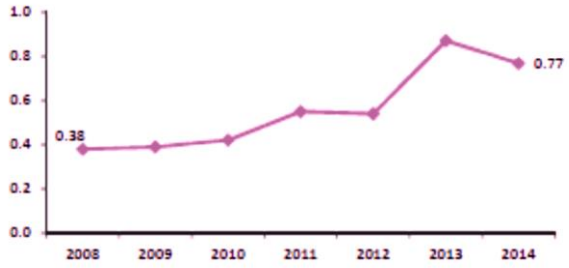

المصدر: حساب فريق العمل استناداً إلى بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نافذة إحصائية على الاقتصاد القطري، ٢٠١٤

شهد مؤشر المساعدات الإنمائية، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر، نموا ملحوظا خلال الفترة (2008-2014)، حيث ارتفع % 0.38 عام 2008 ، ليصل إلى % 0.77 عام 2014 ، محققة بذلك معدل نمو سنوي قدره % 11.8 خلال الفترة قيد الدراسة .وكما أن التذبذب الملاحظ أحيانا يمكن إرجاعه إلى العلاقة بين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو في المساعدات الإنمائية لدولة قطر[1].

13- مؤشر التحويلات النقدية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل٢٩: التحويلات النقدية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)

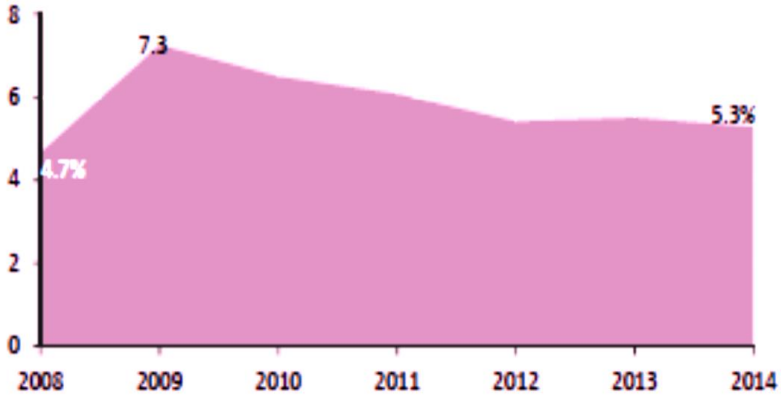

المصدر: حساب فريق العمل استناداً إلى بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نافذة إحصائية على الاقتصاد القطري، ٢٠١٤

شهدت نسبة التحويلات النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا وانخفاضا خلال الفترة (2008-2014) حيث ارتفعت النسبة من % 4.7 عام 2008 إلى 7.3%عام 2009 ، ثم تراجعت بعد ذلك لتصل % 5.3 عام 2014 . ومع ذلك فقد حافظت على معدل نمو سنوي قدره % 2.1 خلال الفترة (2008-2014) وتعزى أسباب هذا التراجع إلى أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي قد فاق معدل نمو التحويلات النقدية[2].

[1] المرجع السابق، ص 43.

[2] المرجع نفسه، ص 44.

14- مؤشر الاستثمار الأجنبي الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل ٣٠: الاستثمار الأجنبي الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)

المصدر: حساب فريق العمل استناداً إلى بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نافذة إحصائية على الاقتصاد القطري، ٢٠١٤

شهد مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، تذبذبا خلال الفترة (2008-2014)، حيث ارتفع من % 3.3 عام 2008 إلى % 8.3 عام 2009 ، والذي يعزى إلى ارتفاع قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الذي ارتفع إلى 8.1 مليار دولار عام 2009 ، ولكنه تراجع بعد ذلك بشكل ملفت للنظر ليبلغ حوالي 1,040 مليار دولار عام . 2014 وهذا ما انعكس في تدني نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت أدنى مستوى لها% 0.004 عام 2013 ، ثم ارتفعت لتصل إلى % 0.49 عام . 2014 ويعزى ذلك التراجع إلى استكمال عملية الاستثمار في قطاع الغاز التي كانت تساهم فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة[1].

15- مؤشر الاستثمار الأجنبي الصادر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل٣١: الاستثمار الأجنبي الصادر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)

المصدر: حساب فريق العمل استناداً إلى بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نافذة إحصائية على الاقتصاد القطري، ٢٠١٤

شهد مؤشر نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الناتج المحلي الإجمالي تذبذباً خلال الفترة (2008-2014)، حيث ارتفع من % 5.2 عام 2008 ، إلى% 11.9 عام 2009 ، ثم تراجع بشكل متذبذب ليصل إلى% 3.2 عام . 2014 ويرجع سبب هذا التذبذب إلى عدم استقرار التطورات الاقتصادية الدولية من جهة، وازدياد الناتج المحلي الإجمالي القطري بمعدلات نمو مرتفعة خلال معظم سنوات هذه الفترة من جهة ثانية، إضافة إلى تعدد وتباين الأصول المستثمر بها في الخارج من جهة أخرى[2].

[1] المرجع السابق، ص 45.

[2] المرجع نفسه، ص46.

16- مؤشر حصة الفرد من الاستهلاك السنوي للطاقة:

الشكل ٣٢: حصة الفرد من الاستهلاك السنوي للطاقة للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)، الف كيلو وات /ساعة

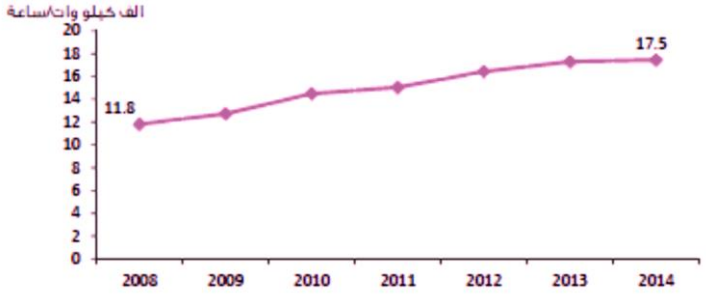

المصدر: المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء، التقرير الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة.

شهد مؤشر استخدام الطاقة ارتفاعا مطردا خلال الفترة قيد الدراسة، حيث ارتفع نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية في السنة من 11.8 ألف كيلو واط /ساعة عام 2008 إلى17.5 ألف كيلو واط /ساعة عام 2014 ، محققة بذلك معدل نمو سنوي قدره .% 6.5 ويعزى هذا الارتفاع المستمر في حجم الطاقة المتولدة بشكل يفوق الزيادة المطردة في عدد السكان، والتوسع في إنشاء الصناعات التحويلية وارتفاع مستوى المعيشة، إلى السياسات والجهود المبذولة في تحقيق ذلك ومنها تشغيل وحدة إنتاجية جديدة في محطة رأس لفان لإنتاج الطاقة[1].

17- مؤشر توليد النفايات الخطرة:

الشكل ٣٣: توليد النفايات الخطرة، طن متري لكل وحدة (دولار أمريكي بالأسعار الثابتة عام ٢٠١٣) من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)

المصدر: وزارة البيئة، بيانات غير منشورة

شهد مؤشر توليد النفايات الخطرة تذبذبا خلال الفترة (2008-2014)، حيث تزايد من 0.167 طن متري لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2008 إلى 0.447 طن/لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2009 ، ثم تراجع إلى 0.151 طن متري عام 2012، وعاود ارتفاعه ليصل إلى 0.411 طن/لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي، ولكنه بقي دائما منخفضا مقارنة بمستواه عام2009 . وذلك بسبب التخلص من نحو % 60 من النفايات بالحرق والردم المحكم والمعالجة الكيمائية والفيزيائية، وإعادة تدوير ما بين 20%-30% منها، كزيوت عادمة ومذيبات، وتصدير حوالي% 1.5 منها للمعالجة والتخلص النهائي بمرافق بعض الدول الأوروبية [2].

[1] المرجع السابق، ص 47.

[2] المرجع نفسه، ص48.

18- مؤشر النفايات المعاد تدويرها سنويا:

شهد مؤشر تدوير النفايات انخفاضاً ملحوظا خلال الفترة (2008-2014) ، حيث انخفضت الكمية من26320 طنا عام 2008 ليصل إلى 4380 طن متري عام . 2014 وتجدر الإشارة إلى أن نسبة النفايات المعاد تدويرها مازالت متدنية كنسبة من إجمالي النفايات، حيث بلغت قرابة 9% عام 2014[1].

المطلب الرابع: المؤشرات الاجتماعية:

1- مؤشر معدل البطالة:

ظلت معدلات البطالة منخفضة خلال الفترة (2008-2014)، حيث انخفض معدلها من % 0.3 عام 2008 إلى 0.2%عام 2014 ، بمعدل تراجع سنوي قدره.% 6.8 ويعود الانخفاض في معدل البطالة إلى عدة أسباب، من أهمها التوسع في المؤسسات الإنتاجية في مجال النفط والغاز، وكذلك إنشاء العديد من المؤسسات والأجهزة الحكومية التي ساهمت في توفير فرص عمل كبيرة للمواطنين الداخلين في سوق العمل، إضافة إلى زيادة طاقة التشغيل في القطاع الخاص. ويعد معدل البطالة في قطر الأدنى من بين دول العالم مقارنة بالمعدل في دول الاتحاد الأوربي 12.0% وفي دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي 8% وعلى الصعيد العالمي % 6.0[2].

[1] المرجع السابق، ص 49.

[2] المرجع نفسه، ص 12.

2- مؤشر متوسط أجور الاناث إلى أجور الذكور:

شكل (٢): نسبة متوسط أجور الإناث إلى أجور الذكور للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)

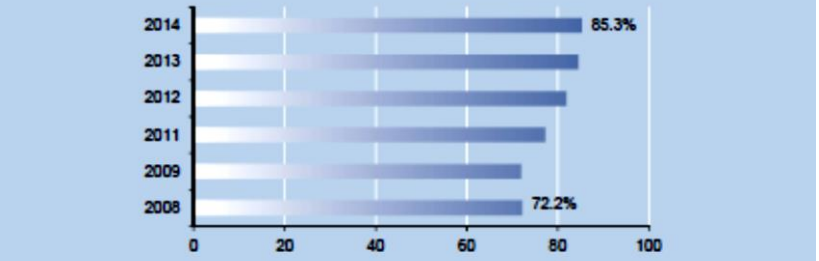

المصدر: تم حساب المؤشرات بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، مسح القوة العاملة أعداد مختلفة.

تقلصت الفجوة النوعية في متوسط الأجور بين الجنسين تقلصا ملموسا خلال الفترة (2008-2014) من 27.8% لصالح الذكور عام 2008 إلى % 14.7 فقط عام . 2014 ولا يعني ذلك أن أجور الذكور تناقصت، وإنما يعني بالأحرى أن أجور الإناث ارتفعت، حيث ضاقت الفجوة بينهما، بنسبة قدرها .% 47.1 ويمكن تفسير هذا الانخفاض في الفجوة بين أجور الإناث وأجور الذكور إلى انخراط الإناث في سوق العمل في مجالات تتطلب ساعات عمل أطول، إضافة إلى دخول المرأة في ميادين وأنشطة اقتصادية تتسم معدلات الأجور فيها بالارتفاع. رغم صعوبة عقد مقارنات دولية دقيقة، إلا أن دولة قطر تعدّ في مقدمة دول العالم التي استطاعت في غضون سنوات قليلة التقدم خطواتٍ مهمةً في سبيل تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين من حيث متوسط الأجور[1].

3- مؤشر معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة:

الشكل ٣: معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف مولود حي للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)

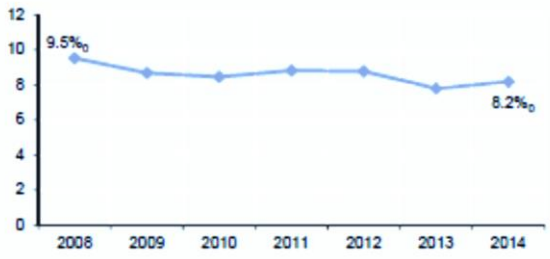

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، نشرة الإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات)، أعداد مختلفة.

شهد معدل وفيات الأطفال دون الخامسة انخفاضا ملموسا خلال الفترة (2008-2014)، فبعد أن كان 9.5 لكل ألف مولود حي عام 2008 انخفض إلى 8.2 لكل ألف مولود حي عام 2014 ، بمعدل تراجع سنوي قدره -2.6% ويرجع السبب في ذلك إلى السياسات الاجتماعية والاقتصادية والصحية الفعالة التي انتهجتها الدولة، والتي ساهمت في توفير مختلف الاحتياجات الصحية الأساسية للأطفال من خلال التوسع في بناء مراكز رعاية الأطفال، والقيام بحملات تطعيم ضد الأمراض الوبائية والمعدية، وتنظيم حملات التوعية الصحية.

[1] المرجع السابق، ص 13.

تقترب دولة قطر من الدول المتقدمة التي بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة فيها6 بالألف، في حين وصل في الدول النامية إلى47 بالألف، وفي أقل البلدان نمواً إلى 83 بالألف[1].

4- مؤشر العمر المتوقع عند الولادة للقطريين:

شكل (٤): العمر المتوقع عند الولادة (للقطريين)، للفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٤)

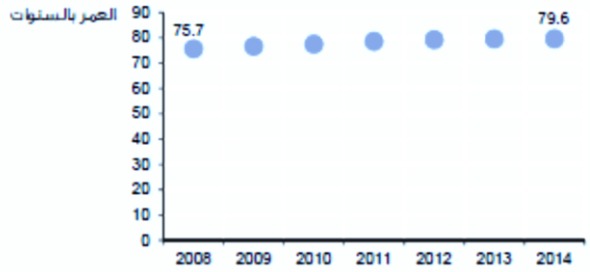

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ، نشرة الإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات)، وتقديرات السكان في منتصف العام، أعداد مختلفة

شهد مؤشر العمر المتوقع عند الولادة ارتفاعاً تدريجياً، فبعد أن كان 75.7 سنة عام 2008 ارتفع إلى 79.6 سنة عام 2014 ، بمعدل زيادة سنوية قدرها 8 أشهر تقريبا .ويعكس الارتفاع في قيم هذا المؤشر التطور الكبير الحاصل في المستوى المعيشي في المجتمع القطري الذي كان له أثر كبير في الارتقاء بالوضع الصحي للسكان في الدولة، حيث تراجعت معدلات الوفيات، وتحسن الوضع الصحي في البلد إجمالا، الأمر الذي يفسر هذا الارتفاع في العمر المتوقع عند الولادة. تقترب دولة قطر في مؤشر العمر المتوقع البالغ 79.6 سنة عام 2014 من الدول المتقدمة80.2 عاما وتتخطى المؤشر على الصعيد العالمي والبالغ 71 (عاما[2]).

5- مؤشر نسبة السكان الذين يحصلون على مرافق كافية للصرف الصحي:

الشكل ٥: نسبة السكان الذين يحصلون على مرافق كافية للصرف الصحي للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

شهد مؤشر توافر مرافق الصرف الصحي للسكان في مختلف المناطق ثباتاً خلال الفترة (2008-2014)، حيث وصل إلى .% 100 ويعزى هذا الإنجاز إلى السياسة العامة للدولة المتمثلة في العمل على ضمان الاستدامة البيئية، الهادفة إلى توفير البيئة النظيفة وسبل العيش الكريم للسكان، من خلال سلسلة من الإجراءات، من بينها تخصيص الاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية لضمان توفير المرافق الكافية للصرف الصحي بصورة

[1] المرجع السابق، ص 14.

[2] المرجع نفسه، ص15.

تواكب النمو السكاني والعمراني. تطابق النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لديهم مرافق كافية للصرف الصحي في قطر نظيرها في دول منطقة اليورو البالغ% 100 ، وتتخطى النسبة في الدول المرتفعة الدخل% 96 وفي الدول المتوسطة الدخل % 60[1].

1- مؤشر نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب المأمونة:

شكل (٦): نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب المأمونة للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)

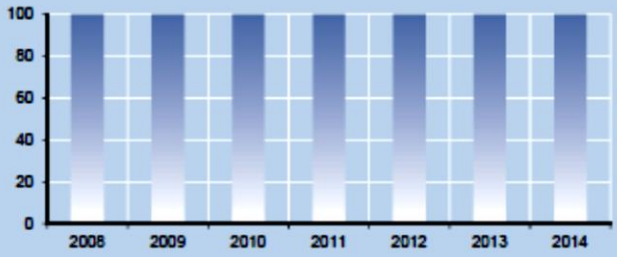

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء . المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

شهد مؤشر توافر مياه الشرب المأمونة ثباتاً، خلال الفترة 2008-2014 ، بنسبة .% 100 ويرجع ذلك إلى الجهود الكبيرة التي بذلت في مجال تحلية المياه المالحة من خلال استخدام تكنولوجيا تحلية مياه البحر والمياه الجوفية. وهذا يعني تحقق الغاية المتمثلة في تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول عام 2015 ، قبل الموعد المحدد بفترة طويلة. تتخطى نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب المأمونة في قطر نظيرتها في الدول المرتفعة الدخل % 99 وفي الدول المتوسطة الدخل التي كانت فيها النسبة % 90 والمعدل العالمي حوالي[2]89%.

2- مؤشر معدل النمو السكاني:

الشكل ٧: معدل النمو السكاني للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)

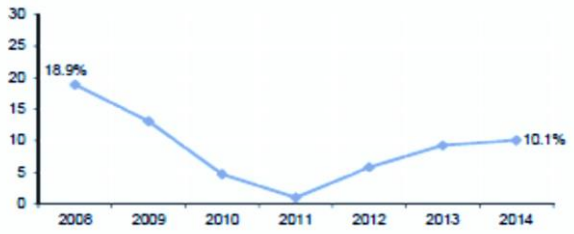

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، تقديرات السكان في منتصف السنوات المختلفة

شهد مؤشر معدل النمو السكاني خلال الفترة (2008-2014) تذبذبا بين الارتفاع والهبوط، حيث شهدت الفترة (2008-2011) هبوطا حادا في النمو السكاني من% 18.9 ، عام 2008 إلى 1.0%عام 2011 بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي أدت إلى فقدان العمالة الوافدة عملها مما اضطرها للعودة إلى بلادها الأصلية .وعاد النمو السكاني للارتفاع فوصل إلى % 10.1 عام 2014 نتيجة لاستقدام أعداد كبيرة

[1] المرجع السابق، ص 16.

[2] المرجع نفسه، ص 17.

من القوى العاملة الأجنبية في قطاعات النفط والغاز والبناء والتشييد وبدء بتنفيذ مشاريع ضخمة تهم البنية التحتية وتعدد مشاريع البناء والتشييد، مما أدى إلى استقدام المزيد من القوى العاملة من الخارج. يعد مؤشر النمو السكاني في دولة قطر الأعلى على مستوى العالم، حيث لم يتجاوز% 0.30 في أكثر مناطق العالم تقدماً، و % 1.15 على المستوى العالمي و % 2.28 في الدول النامية الأقل نموا[1].

3- مؤشر معدل الخصوبة الكلي:

الشكل ٨: معدل الخصوبة الكلي للفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٤)

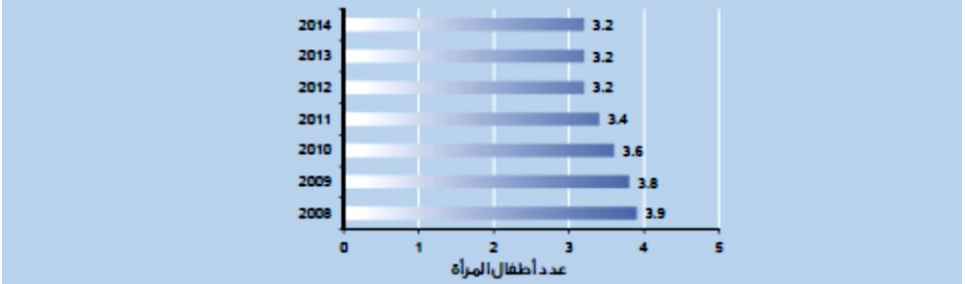

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ، نشرة الإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات)، أعداد مختلفة

شهد معدل الخصوبة الكلي للقطريات انخفاضاً تدريجيا خلال الفترة (2008-2014)، حيث انخفض من3.9 ولادة حية للمرأة عام 2008 إلى أن بلغ 3.2 ولادة حية للمرأة عام 2014 ، أي أنها انخفضت بنسبة .% 17.9 ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع مستوى التحصيل الدراسي للمرأة القطرية ودخولها سوق العمل، مما يقلل الرغبة في الإنجاب ويسبب تأجيل سن الزواج الأول ليساهم في انخفاض الخصوبة لدى النساء القطريات. يعتبر معدل الخصوبة الكلي للقطريات 3.2 ولادة حية للمرأة مرتفعا نسبيا مقارنة مع دول العالم الأخرى، حيث وصل في المناطق الأكثر نموا إلى 1.7 ولادة حية وفي المناطق الأقل نموا إلى2.6 والمجموع العالمي 2.5 ولادة حية للمرأة[2].

4- مؤشر نسبة الاعالة:

شكل (٩): نسبة الإعالة للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

شهدت نسبة الإعالة العمرية تذبذباً واضحاً في الفترة (2008-2014)، حيث انخفضت من % 18.7 عام 2008 إلى % 17 عام 2010 ثم ارتفعت إلى % 18.5 عام 2014، أي بمعدل تراجع سنوي قدره

[1] المرجع السابق، ص 18.

[2] المرجع نفسه، ص 19.

% 0.2 طيلة فترة المقارنة .ولا يكمن السبب في انخفاض معدلات الخصوبة، بل يعزى إلى النمو الاقتصادي الذي استدعى استقدام أعداد كبيرة من العمالة الوافدة التي يتألف معظم أفرادها من الفئات العمرية الشابة والقادرة على العمل .وقد أدى هذا الوضع السكاني في قطر إلى انخفاض حاد في نسبة الأطفال (أقل من 15سنة) ونمو نسبي محدود لفئة المسنين 65 (سنة فأكثر)، مقابل ارتفاع نسبة الفئة العمرية64 – 15 سنة، وبالتالي نمو السكان النشطين اقتصادياً بمعدل أعلى من معدل نمو فئات الأطفال والمسنين المعالين، وهذا يؤدي إلى انخفاض أعباء الإعالة، ويزيد الفرصة التنموية لما يسمى ب« النافذة الديموغرافية . تعد معدلات الإعالة الكلية في دولة قطر والبالغة18.5% منخفضة جدا باعتبارها من أقل معدلات في العالم هي ودولة الإمارات العربية المتحدة عام 2014.[1]

5- مؤشر نسبة السكان المشمولين بالرعاية الصحية الأولية:

الشكل ١٠: نسبة السكان المشمولين بالرعاية الصحية الأولية للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)

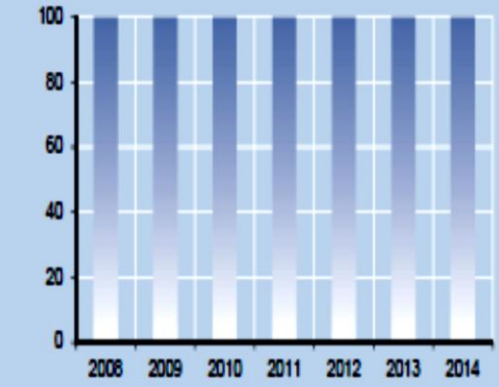

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

شهد مؤشر نسبة السكان المشمولين بالرعاية الصحية الأولية بلوغ حد الشمول % 100 طيلة الفترة (2008-2014)، الأمر الذي ساهم في القضاء على العديد من الأمراض، مثل: حالات شلل الأطفال، والكزاز الوليدي، والدفتيريا والتيتانوس والسعال الديكي... إلخ، حيث انخفضت جميعها في الدولة. وجدير بالذكر أن تحقيق التغطية الكاملة لجميع سكان قطر من مواطنين ووافدين، بالرعاية الصحية الأولية، يرجع إلى توسع الدولة في إنشاء المراكز الصحية في المناطق كافة، إضافة إلى بنائها المستشفيات التخصصية التي تقدم خدماتها وأنشطتها لكافة السكان. رغم صعوبة عقد مقارنات دولية، إلا أن دولة قطر تعد ضمن دول العالم التي حققت نسبة تغطية كاملة لسكانها في مجال الرعاية الصحية الأولية[2].

[1] دولة قطر، وزارة التخطيط التنموي والاحصاء، مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر، مرجع سابق، ص 20.

[2] المرجع السابق، ص 21.

6- مؤشر نسبة الأطفال حديثي الولادة ناقصي الوزن:

الشكل ١١: نسبة الأطفال حديثي الولادة ناقصي الوزن للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤).

• تم ضبط ومعالجة بيانات الأطفال ناقصي الوزن لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ باستخدام حساب الوسط المتحرك.
المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ، نشرة الإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات)، أعداد مختلفة.

شهد مؤشر نسبة الأطفال حديثي الولادة ناقصي الوزن انخفاضا واضحا، مع تذبذب بسيط، خلال الفترة (2008-2014)، حيث انخفض المؤشر من 8.1 % عام 2008 إلى 6.6 % عام 2014 . يرجع سبب الانخفاض إلى أنظمة الرعاية الصحية المتقدمة التي تتمتع بها الأمهات قبل الولادة وبعدها، ووجود سياسات صحية ترتكز على نظام صحي متقدم يكفل تقديم أفضل الرعاية وأفضل الخدمات الطبية للأم والطفل. يتخطى مؤشر نسبة الأطفال الحديثي الولادة الناقصي الوزن في دولة قطر البالغ 6.6 % عام 2014 نظيره في دول جنوب آسيا 28 % وفي دول افريقيا جنوب الصحراء 13 % والبالغ على المستوى العالمي[1].15 % .

7- مؤشر التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية:

الشكل ١٢: التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة.

تعتبر نسبة التلقيح ضد أمراض الطفولة المعدية مرتفعة، حيث تراوحت بين 97 % و 98 % خلال الفترة (2008-2014)، ويمكن تفسير ارتفاع النسبة بتبني الدولة برنامج سياسات تؤمن الرعاية الصحية الشاملة والمتكاملة للأطفال، وكذلك بما تقوم به المؤسسات الصحية الشاملة والإعلامية من حملات توعية بأهمية تطعيم الأطفال ضد الأمراض المعدية، كشلل الأطفال والتهاب الكبد الفيروسي (B) والدرن والجدري والحصبة والنكاف والحصبة الألمانية. تخطى مؤشر التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية في قطر لعام 2014 نظيره

[1] المرجع نفسه، ص 22.

في الدول المرتفعة الدخل% 95 ، إضافة إلى المستوى العالمي% 79 ، ناهيك عنه في الدول المنخفضة الدخل% 76.[1]

8- مؤشر معدل الالتحاق الإجمالي في الصف الأخير من المرحلة الابتدائية:

الشكل ١٣: معدل الالتحاق الإجمالي في الصف الأخير من المرحلة الابتدائية للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٣)

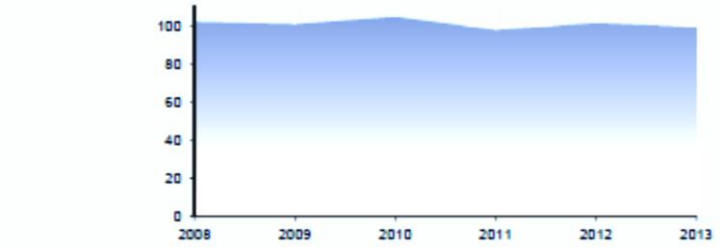

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

تخطى معدل الالتحاق الإجمالي في الصف الأخير من المرحلة الابتدائية % 100 خلال الفترة (2008-2013)، باستثناء عامي 2011 و2013 ، حيث كانت النسبة 97.9%و % 99.4 على التوالي .وهذا يعني أن الدولة تمكنت من الوصول إلى تحقيق النسبة المستهدفة، أي100% قبل الموعد الزمني المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية وهو . 2015 ويرجع سبب ذلك إلى اهتمام الدولة بقطاع التعليم، الذي تجسد في تخصيص نسب عالية من الموازنة العامة للدولة للإنفاق على التعليم. لقد واكب معدل الالتحاق الإجمالي في الصف الأخير من المرحلة الابتدائية نظيره في الدول المرتفعة الدخل 100 بل تخطاه أحيانا، كما تخطى نظيره في الدول المتوسطة الدخل.% 94 وتعد دولة قطر في طليعة دول العالم التي استطاعت تعميم التعليم الابتدائي، حيث وفرت مقعدا دراسيا لكل طالب على أرضها[2].

9- مؤشر نسبة البالغين الحاصلين على الثانوية:

الشكل (١٤): نسبة البالغين الحاصلين على الثانوية للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

شهد مؤشر نسبة السكان البالغين الحاصلين على الشهادة الثانوية ارتفاعاً من 60.3 %من إجمالي عدد السكان في الفئة العمرية نفسها عام 2008 ، إلى% 72.1 عام 2014 ، أي بمعدل نمو سنوي قدره % 3.0 خلال الفترة 2014 – 2008 يمكن تفسير هذا الارتفاع في النسبة بالاهتمام الذي

[1] المرجع السابق، ص 23.

[2] المرجع نفسه، ص 24.

يحظى به التعليم، بوصفه يشكل الركيزة الرئيسة لتنمية الاستثمار في رأس المال البشري، وهو ما يُعد المدخل لتحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة. تعد نسبة البالغين الحاصلين على الثانوية العامة في قطر البالغة% 72.1 مساوية لنظيرتها في بعض دول منظمة التعاون الاقتصادي، ودون المتوسط لجميع دول المنظمة البالغ[1]% 73

10- مؤشر معدل الالمام بالقراءة والكتابة للكبار:

الشكل ١٥: معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للكبار(١٥ سنة فأكثر) للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ،المجموعة الإحصائية السنوية أعداد مختلفة، والتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠.

شهد معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للكبار ارتفاعاً مطردا بشكل عام خلال الفترة (2008-2014) حيث ارتفع من % 94.0 عام 2008 إلى % 97.7 عام 2014 ، مسجلا بذلك معدل نمو سنوي يقارب 1%. ويعود الفضل في الارتفاع المستمر لهذا المؤشر إلى جملة الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الدولة للسيطرة على ظاهرة الأمية، كإلزامية التعليم الابتدائي وبرامج محو أمية الكبار؛ وخطط التوسع في نشر التعليم في كافة مناطق الدولة. تجاوز مؤشر الإلمام بالقراءة والكتابة في قطر97.7% نظيره في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة % 94.2 ، وهو بالنسبة للدول ذات التنمية البشرية المتوسطة% 71.7 ، وعلى المستوى العالمي % 81.2 [2].

11- مؤشر عدد الجرائم المسجلة لكل 100 ألف نسمة من السكان:

الشكل ١٦: عدد الجرائم المسجلة لكل ١٠٠ ألف نسمة من السكان للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)

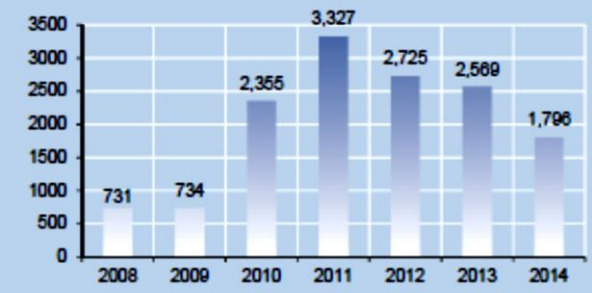

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ،المجموعة الإحصائية السنوية أعداد مختلفة، والتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠.

[1] المرجع السابق، ص 25.

[2] المرجع نفسه، ص 26.

رغم قلة عدد الجرائم المسجلة في الدولة(جرائم مرورية، السرقة، الاعتداء، الاحتيال،...الخ) قياساً بغيرها من دول العالم، فقد شهد عدد الجرائم ارتفاعا وانخفاضا خلال الفترة (2008-2014) فقد تضاعف العدد أكثر من أربع مرات بين 2008 و 2011 ، حيث ارتفع من731 جريمة لكل 100 ألف نسمة من السكان عام 2008 إلى 3327 جريمة لكل 100 ألف نسمة من السكان عام 2011 ، ولكنه بدأ بعد ذلك ينخفض بشكل ملموس ليصل إلى 1796 جريمة لكل 100 ألف نسمة من السكان عام 2014 ، أي بمعدل انخفاض سنوي قدره % 20.6 - خلال السنوات الأربع الأخيرة(من 2011 إلى 2014.) ويعد هذا الانخفاض الكبير، رغم الانفتاح الذي تشهده الدولة والذي ترافق مع قدوم أعداد كبيرة من الوافدين من جنسيات مختلفة، إنجازا عظيما ناتجا عن التطور الحاصل في الأساليب التقنية المتبعة في مكافحة الجريمة، والصرامة في تطبيق القوانين إضافة إلى تمسك المجتمع القطري بقيمه الأخلاقية التي تتحلى بدرجة عالية من الأمن الاجتماعي وندرة حوادث الإجرام فيه[1].

المطلب الخامس: المؤشرات البيئية

1- مؤشر تركيز الجسيمات الدقيقة في المناطق الحضرية:

الشكل(٣٥-أ): تركيز الجسيمات الدقيقة في المناطق الحضرية خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٣)
مايكرو جرام لكل متر مكعب من الهواء

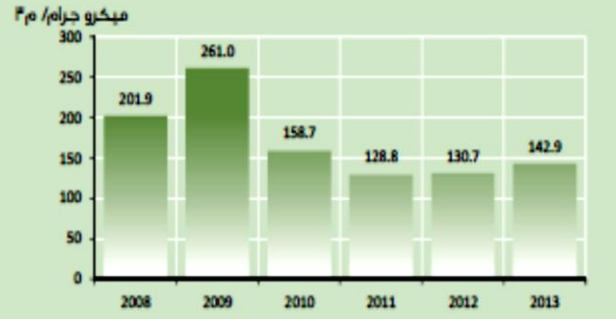

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

شهدت مؤشرات ملوثات الهواء في المناطق الحضرية (مدينة الدوحة) تذبذبا ملحوظا فقد شهد بعضها انخفاضا كما شهد البعض الآخر ارتفاعا خلال الفترة (2008-2013) وفيما يلي توضيح لهذه المؤشرات.

أ-مؤشر كمية الجسيمات الدقيقة:

تبين نتائج محطات رصد الجسيمات الدقيقة في الهواء انخفاض معدلات التلوث في مدينة الدوحة، حيث انخفضت كميات الجسيمات الدقيقة من 201.9 مايكرو غرام /م 3 من الهواء عام 2008 ، إلى 142.9ميكروغرام / م 3 عام 2013، أي بمعدل نمو سنوي سالب قدره .% 6.9 - وتعزى هذا الانخفاض بالدرجة الأولى إلى تطوير مشاريع لإدارة تلوث الهواء مثل مشروع إدارة جودة الهواء والجهود الكبيرة التي تبذل

[1] المرجع السابق، ص 27.

لزيادة الالتزام بالأنظمة البيئية ، للحد من تلوث الهواء الناجم عن قطاع النقل، علاوة على تأثير قطاع الصناعات التحويلية، ولاسيما صناعة الأسمنت التي ينطلق منها الكثير من العوالق والأتربة في الجو، يضاف إلى ذلك ما تشهده الدولة من نشاط غير مسبوق في مجال تشييد البنية التحتية وما ينتج عن ذلك من ملوثات[1].

ب –مؤشر أكسيد النيتروجين:

سجل مستوى تلوث بيئة الهواء بأكاسيد النتروجين (أول وثاني أوكسيد النتروجين)انخفاضا خلال الفترة (2008–2013)، حيث انخفض من53.0 ميكرو غرام في المتر المكعب عام 2008 ، إلى 42.0 ميكرو غرام في المتر المكعب عام 2013 ، أي بمعدل نمو سنوي سالب قدره .% 4.7 – ويرجع هذا الانخفاض إلى استخدام المؤسسات الصناعية لأساليب حديثة في الإنتاج، إضافة إلى تطبيق معايير تحد من انبعاثات أكسيد النيتروجين وتتوافق مع مواصفات الحفاظ على البيئة.

ج– مؤشر ثاني أكسيد الكبريت:

تشير نتائج الرصد البيئي لغاز ثاني أكسيد الكبريت في الهواء في المناطق الحضرية إلى ارتفاع كميات هذا الغاز من 6.6 ميكروغرام في المتر المكعب الواحد عام2008 إلى 14.6 ميكروغرام للمتر المكعب الواحد عام 2013 ، أي بمعدل نمو سنوي قدره .% 15.8 وجدير بالذكر، أن مستوى تركيز مادة الكبريت في المنتجات النفطية، ومن بينها وقود المحركات ووقود المراجل، يُعد المصدر الرئيسي لانبعاثات هذا الغاز، مما يستدعي العمل على تخفيض مستوى تركيزه في تلك المنتجات[2].

- **تركيز أكسيد النتروجين وثاني أكسيد الكبريت في المناطق الحضرية:**

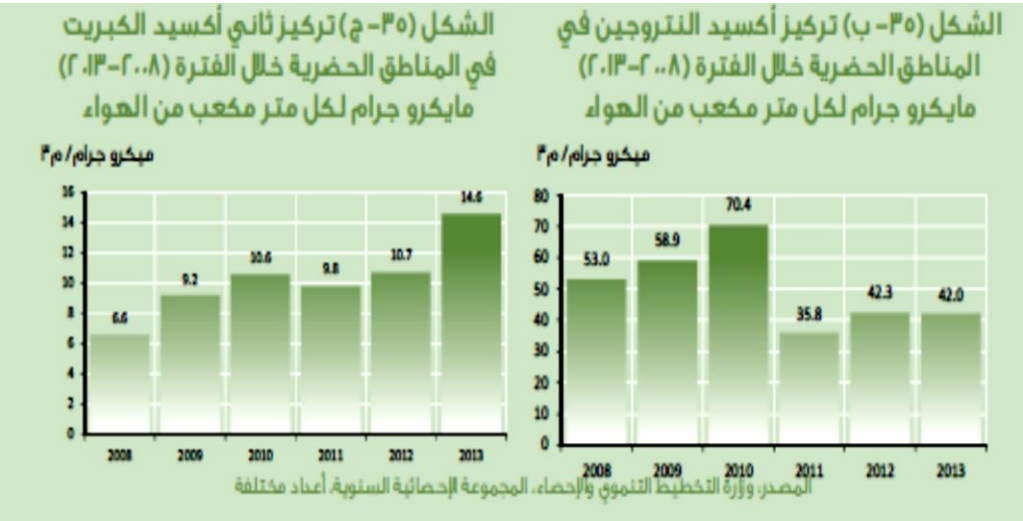

[1] المرجع السابق، ص 54.

[2] المرجع نفسه، ص 55.

2- مؤشر المواد المستنفذة لطبقة الأوزون:

الشكل ٣٦: المواد المستنفدة لطبقة الأوزون (طن قدرة على استنفاد الآزون)، خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)

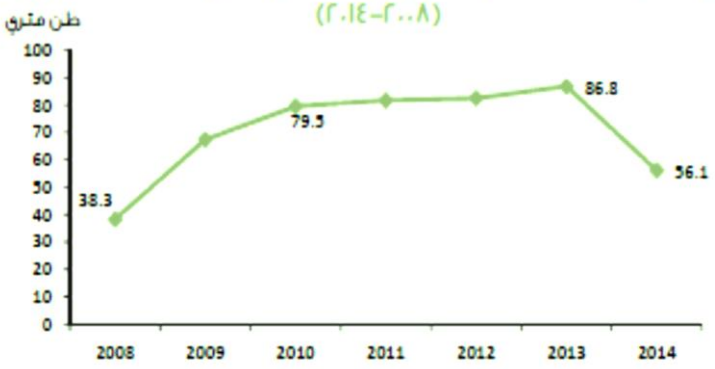

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

شهد مؤشر كمية المواد المستنفدة لطبقة الأوزون ارتفاعاً ملحوظا خلال الفترة (2008-2014) فبعد أن كانت لا تتجاوز 38.3 طن متري عام 2008 ، بلغت 86.8 طن متري عام 2013 ، ثم انخفضت إلى 56.1 طن متري عام 2014 ، أي بمعدل نمو سنوي قدره % 6.3 خلال فترة المقارنة .ويعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة في استيراد مركبات الكلور والفلور العضوية[1].

3- مؤشر الأراضي الصالحة للزراعة:

الشكل ٣٧: الأراضي الصالحة للزراعة بالهكتار، خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

شهد مؤشر الأراضي الصالحة للزراعة ثباتا خلال الفترة (2008-2014) لأنه لم تحصل زيادة في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة .وبصفة عامة لازالت المساحة المزروعة مرتفعة نسبة للظروف الطبيعية القاسية، ولاسيما ندرة المياه الطبيعية وتدني نوعيتها وتملح التربة، ومحدودية استخدام التقنيات التي تساعد على استصلاح الأراضي [2].

[1] المرجع السابق، ص 56.

[2] المرجع نفسه، ص 57.

4- مؤشر استخدام المبيدات الزراعية:

الشكل ٣٨: استخدام المبيدات الزراعية بالكغم/هكتار، خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٠)

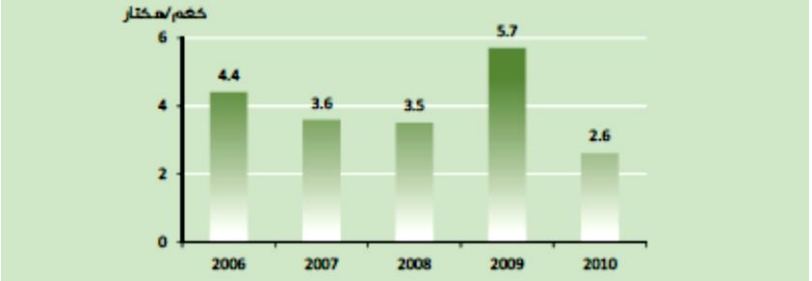

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

شهد مؤشر استخدام المبيدات الزراعية تدنيا خلال الفترة (2006-2008) إذ انخفض استخدام المبيدات من4.4 كيلو غرام/هكتار عام 2006 ، إلى 3.5 كيلو غرام / هكتار عام 2008، محققاً انخفاضاً بنسبة% 20.5 ، ثم ارتفع ليصل إلى5.7 كيلوغرام / هكتار في العام 2009 ، وانخفض مجددا إلى2.6 كيلو غرام / هكتار عام 2010 أي بمعدل نمو سنوي سالب قدره -13.2% خلال الفترة (2006-2010) وغني عن البيان، فإنه لا توجد علاقة قوية بين استخدام المبيدات الزراعية ومساحة الأراضي الصالحة للزراعة، وذلك لأن هذه المبيدات تستخدم في المزارع التجارية ولبعض الأنواع من النباتات[1].

5- مؤشر الصيد السنوي للأسماك بالطن سنويا:

الشكل ٣٩: الصيد السنوي للأسماك بالطن سنوياً، خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)

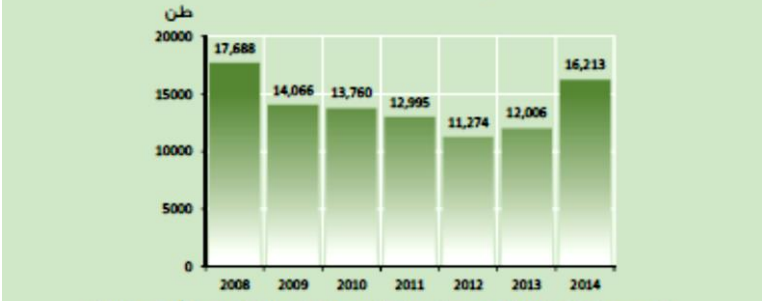

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

شهد مؤشر الصيد السنوي للأسماك تذبذباً طيلة الفترة (2008-2014) وقد كانت ذروة الإنتاج 17طن عام .2008، وبالرغم من تزايد الطلب على الأسماك باعتبارها مصدرا هاما من مصادر التغذية للأفراد في الدولة، فإن الصيد السنوي للأسماك قد انخفض ليصل إلى حوالي 12 طناً في السنة عام 2013 ثم ارتفع ليصل إلى16213 طن عام 2014 أي بمعدل نمو سنوي سالب قدره % 1.5 - خلال الفترة (2008-2014) ويمكن تفسير تناقص الإنتاج السنوي من السمك بضعف استخدام التكنولوجيا المتقدمة في الصيد، وضعف الاستثمار الخاص، ونقص العمالة المتخصصة، وصعوبة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي

[1] المرجع السابق، ص 58.

يعيشها صيادو الأسماك. ما زالت كمية الأسماك المنتجة لا تكفي لسد حاجيات الطلب المحلي على الأسماك التي تعد وجبة غذاء رئيسية للمواطنين والمقيمين في قطر، أي أن هناك فجوة غذائية في هذا المجال[1].

6- مؤشر نسبة المناطق المحمية من المساحة الكلية:

الشكل ٤٠: نسبة المناطق المحمية من المساحة الكلية خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

شهد مؤشر نسبة المناطق المحمية من المساحة الكلية ارتفاعاً طفيفا خلال فترة المقارنة، فبعد أن كانت النسبة لا تتجاوز حوالي % 22.9 عام 2008 ، ارتفعت بوتيرة بطيئة حتى بلغت حوالي % 23.6 عام 2014، أي بمعدل نمو سنوي قدره % 0.5 خلال الفترة (2008-2014)، إلا أن هذا النمو يعكس مدى اهتمام الدولة بحماية النظم البيئية لأهميتها في المحافظة على التنوع البيولوجي[2].

المبحث الثالث: تحديات التنمية المستدامة في دولة قطر

تواجه دولة قطر كغيرها من دول الخليج مجموعة من التحديات اتي تقف وراء تحقيق مساعيها في التنمية المستدامة وتتلخص هذه التحديات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وكذا التحديات الإقليمية.

المطلب الأول: التحديات الاقتصادية

1- التنويع الاقتصادي: تشكل سياسة التنويع الاقتصادي أحد أهم وسائل تحقيق التنمية المستدامة، وتمثل عملية التنويع الاقتصادي تحديا كبيرا في الاقتصاد القطري حاليا ومستقبلا نتيجة لاعتماده الكبير على النفط والغاز وهما سلعتان ناضبتان، ليس فقط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بل وأيضا في تأمين موارد الدولة وفي الصادرات على حد سواء، مما يعرضه للتقلبات الشديدة تبعا لتقلبات أسعار النفط والطلب عليه في السوق العالمية.

إن اعتماد الاقتصاد القطري على سلعة واحدة ناضبة ترتبط أسعارها وكميات إنتاجها ارتباطا كبيرا بالسوق العالمية يجعل الدولة غير قادرة على التحكم في عوامل التنمية الداخلية ويعرضها لتقلبات كبيرة ومن

[1] المرجع السابق، ص 59.

[2] المرجع نفسه، ص 60.

هنا فإن التحدي يكمن في تطوير مساهمة قطاعات الإنتاج المادي المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الاعتماد شبه المطلق على قطاع الهيدروكربون (النفط والغاز)[1].

قطاع الزراعة: بالرغم من أهمية القطاع الزراعي في دولة قطر من حيث توفيره لبعض احتياجاتها من السلع الغذائية 15% وبالتالي تحقيق جزء من الأمن الغذائي إلا أنه لا يزال ثقل هذا القطاع في الاقتصاد القطري محدودا سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي أم من حيث توفير فرص العمل[2]. وتعاني دولة قطر مجموعة من التحديات في هذا القطاع تتمثل في:

- نقص مياه الري وتدني نوعيتها (قلة مصادر المياه العذبة).
- محدودية مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وسوء حالة ونوعية التربة.
- الظروف المناخية القاسية وغير المواتية.
- انتشار المزارع الصغيرة.
- الاستمرار في استخدام طرق الري السطحي التقليدية وعدم الأخذ بالأساليب الزراعية ونظم الري الحديثة.
- ضعف إقبال المستثمرين القطريين على الاستثمار في القطاع الزراعي.
- نقص الكوادر الفنية والقدرات الوطنية وانخفاض المهارات الزراعية لدى غالبية العمالة الوافدة.
- ضعف الاطار المؤسسي (عدم وجود هيئة مستقلة تقود القطاع الزراعي).
- ارتفاع معدلات النمو السكاني ومشاكل الحيازات الزراعية[3].

الأمن الغذائي: قطر واحدة من أكثر الدول اعتمادا على استيراد الغذاء في العالم، ومن المتوقع أن يرتفع صافي الواردات الغذائية أكثر في المستقبل ومنذ حوالي 40 سنة مضت كانت الخيارات الغذائية لدى قطر محدودة جدا نظرا للطبيعة القاحلة في البلاد وكانت المكونات الرئيسية للنظام الغذائي التقليدي في ذلك الوقت تتكون من الأرز والمأكولات البحرية.

وتعد قطر الآن واحدة من الدول الرائدة في العالم من حيث النفط والغاز الطبيعي وشهدت نمو اقتصادي حاد خلال العقود القليلة الماضية ونتيجة لهذا الازدهار الاقتصادي، زادت واردات الغذاء وأصبحت تشكل الآن أكثر من 90% من الاستهلاك الوطني للغذاء ويمكن أن ينسب هذا الاعتماد الكبير على المواد الغذائية المستوردة إلى عوامل من جانبي الطلب والعرض، وتتألف عوامل جانب الطلب من زيادة عدد السكان

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، حسن إبراهيم المهندي، التنمية المستدامة في دولة قطر الإنجازات والتحديات. قطر: اللجنة الدائمة للسكان، 2008، ص133.

[2] طاهرة العبيد، عبد المنعم حسن "التحول الغذائي والتنمية في قطر"، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر، تقرير موجز رقم 06، 2013، ص60.

[3] المرجع نفسه، ص 67.

بسبب هجرة الأشخاص من مختلف أنحاء العالم لأغراض العمل، والتغير في العادات الغذائية للمجتمع القطري نتيجة لارتفاع الدخل وإدماج الأطعمة الغربية في نظامهم الغذائي[1].

المطلب الثاني: التحديات الاجتماعية

1- الإسكان: لقد أدى الازدهار الاقتصادي الذي شهدته دولة قطر في كافة القطاعات منذ مطلع الألفية والمتمثل في الناتج المحلي الإجمالي إلى ارتفاع حجم السكان والناجم بشكل كبير عن تدفق العمالة الوافدة مصحوبة ببعض أسرها، وقد أدى ذلك النمو السكاني إلى إحداث ضغط كبير على الموارد الطبيعية ومنها المياه[2].

يواجه الواقع السكاني لدولة قطر مجموعة من التحديات يتمثل أهمها في تقلص حجم السكان المواطنين بالنسبة للوافدين، واضطراب نسبة النوع في المجتمع القطري، وأيضا في التركيب العمري للسكان، وفي ميزان القوى العاملة من خلال الخلل الواضح في حجم السكان، حيث تشير الإحصاءات الصادرة عن اللجنة الدائمة للسكان إلى تقليص حجم السكان المواطنين إلى 20% لصالح السكان الوافدين 80% وهذا يعني أن سكان الدولة يمثلون أقلية في بلادهم مما يؤدي إلى بروز مخاطر أمنية.

1- انخفاض النمو السكاني للمواطنين: شهد معدل النمو السكاني للمواطنين انخفاضا في السنوات الأخيرة من 3.9% إلى 3.2% وذلك بالرغم من بقاء معدلات الخصوبة مرتفعة نسبيا مقارنة بالدول المتقدمة، بينما شهد النمو الناجم عن الهجرة زيادة كبيرة بسبب تدفق أعداد كبيرة من العمالة الوافدة، مما أدى إلى زيادة خلل التركيبة السكانية، إن هذا الوضع يحتاج إلى وضع سياسات طويلة الأمد للمحافظة على معدلات مرتفعة من النمو الطبيعي للسكان إذا أرادت الدولة إصلاح خلل التركيبة السكانية.

2- خلل التركيبة السكانية: شهدت دولة قطر منذ سبعينيات القرن الماضي تدفقا للعمالة الوافدة لتلبية احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مما أدى إلى خلل كبير في التركيبة السكانية وتحول المواطنين إلى أقلية في بلدهم، حيث أخذت نسبة المواطنين من إجمالي عدد السكان في الانخفاض عاما بعد آخر، وبين حين وآخر تبرز مخاوف على هوية المجتمع العربية والإسلامية لكون معظم العمالة الوافدة تأتي من دول جنوب شرق آسيا، كما أدى ذلك إلى صعوبات واجهتها الجهات المختصة في وضع الخطط الخاصة بخدمات التعليم والصحة والبنى التحتية والخدمات الأخرى، كما أن كون أكثر الوافدين من الشباب الذكور قد أدى إلى اختلال

[1] طاهرة العبيد، عبد المنعم حسن، مرجع سابق، ص29.

[2] عبد الرحمن نوزاد "الواقع السكاني ومتطلبات التنمية الاقتصادية في دولة قطر". قطر، الدوحة : اللجنة الدائمة للسكان، سلسلة دراسات سكانية، رقم السلسلة 5، نحو حياة أفضل للسكان، 2009، ص5

المؤشرات المتعلقة بالتركيبة العمرية والتركيبة النوعية ونسبة المتزوجين في المجتمع وقد يؤدي إلى بروز مشاكل اجتماعية[1].

المطلب الثالث: التحديات البيئية

قطر من الدول التي تتصف بشح الأمطار التي يقدر معدلها السنوي بنحو 76 ملم وتنعدم فيها الأنهار، فهي لا تعتمد على المياه السطحية بل تعتمد بشكل كبير في إنتاجها للمياه على المياه الجوفية لأغراض الزراعة (36%) وعلى تحلية مياه البحر (54%) للأغراض المنزلية والتجارية والحكومية والصناعية وعلى المياه العادمة المعالجة (10%) لري الحدائق العامة وزراعة الأعلاف وحفر الآبار الجوفية.

ولتنمية قطاع المياه تعمل دواة قطر على ضخ استثمارات كبيرة في مشاريع تحسين امدادات المياه وتجديد شبكاتها ومحطات تحلية مياه البحر وإعادة استخدام المياه المستعملة إلا أن التشريعات والجوانب المؤسسية لم تكن على مستوى التوقعات المصاحبة لتلك المشاريع، حيث تتعدد المؤسسات المتعلقة بالمياه، ولا زالت التشريعات ومنها القانون الوطني للمياه قيد التحديث والمناقشة من جهة، وبقيت استخدامات المياه في الري بطريقة غير كفؤة والاستخدامات الأخرى لا تحقق الاستدامة المائية من جهة أخرى ، وهكذا فإن هناك مجالا للتحرك نحو تحسين وضع المياه وإمداداتها وتوفيرها الأمر الذي سيتمخض عنه خفض كميات المياه التي يستهلكها الفرد[2]، وتعتبر قطر من أكثر المناطق المعرضة للإجهاد المائي إذ أنها من بين الدول الأكثر إجهادا للمياه في منطقة الشرق الأوسط فالاستخدام الكبير للمياه في ري المزروعات التي شكلت نحو 36% لتلبية الطلب المتزايد لتحقيق الأمن الغذائي والاحتياجات الغذائية[3].

تقع دولة قطر كغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي في منطقة مجهدة مائيا بسبب محدودية مصادر المياه الجوفية وانعدام البحيرات والأنهار والمصادر السطحية من ناحية، وضعف كفاءة استخدام المياه وضآلة الامدادات المائية من ناحية أخرى، وقد ارتفع الطلب على المياه خلال العقد الأخير نتيجة تسارع النمو السكاني الناجم عن ارتفاع حجم هجرة العمالة الوافدة وتكثيف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والازدهار الاقتصادي، والتطور الحضري وتغير نمط الحياة وزيادة الإنتاج الزراعي، وقد صاحب ذلك كله عدم وجود استراتيجية شاملة لإدارة الطلب على المياه ضمن أطر مؤسسية وتشريعية فعالة، ولتحقيق التمية المستدامة المستقبلية في دولة قطر واستدامة الإنجازات التنموية التي تحقق حتى الآن لا بد من النظرة الشمولية لقطاع المياه والموارد المائية

[1] المعتصم بالله داود علي، مرجع سابق، ص–ص 123–124.

[2] اللجنة الدائمة للسكان، "السكان والمياه في دولة قطر 2015"، سلسلة دراسات سكانية، قطر : اللجنة الدائمة للسكان، 2015، ص 10.

[3] المرجع نفسه، ص 10.

وكيفية استغلالها بشكل مستدام وتخفيف حدة الخلل الحالي بين عرض المياه والطلب عليها واستدامة مياه التحلية باعتبارها مصدرا هاما من مصادر المياه، وتحقيق الإدارة المستدامة للموارد المائية الجوفية[1].

المناخ ومياه الأمطار (المياه السطحية):

تندرج قطر ضمن المناخ الصحراوي، حيث تسقط فيها أمطار ضئيلة يصعب التنبؤ بها وبانتظامها نظرا لكثافتها المنخفضة وبتباينها سنويا في المكان والزمان، ولهذا لا يمكن الركون إليها في الري والزراعة إلا أنها تمثل المصدر الرئيسي لتغذية المياه الجوفية[2].

ولا زال قطاع المياه في دولة قطر في الوقت الراهن يفتقر إلى الكفاءة في سلسلة إنتاج المياه وتوزيعها واستهلاكها، إذ أن هناك تكلفة مرتفعة لتحلية المياه نظرا لارتفاع أسعار الطاقة والتقنية اللازمة لذلك، وهناك معدل فاقد مرتفع في توزيع المياه، مما يضيف الكثير من التكاليف إلى جانب الهدر في استهلاك المياه المجاني من قبل بعض المواطنين والمدعوم من قبل غير القطريين.

ونظرا لتزايد هذا الطلب المحلي على المياه والناجم عن استمرار النمو السكاني السريع والتزايد المضطر في التحضر، والتحول في الأنماط المعيشية الناجمة عن ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي وارتفاع مستوى المعيشة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية السريعتين فإن هناك احتمال مواجهة خطر استنزاف الموارد المائية غير المتجددة وارتفاع تكلفة الموارد المائية المتجددة مما يؤثر على صحة الانسان والنظم البيئية إذ يقل نصيب الفرد عن مستوى (1000 م^3) في السنة، إن هذا الاستهلاك غير المستدام في مختلف القطاعات الاقتصادية مقرونا بالافراط في استغلال موارد المياه الجوفية غير المتجددة، حيث يتجاوز معدل السحب السنوي للكياه الجوفية معدلات إعادة التغذية الطبيعية، قد أدى إلى الاعتماد المتزايد والمكلف على تحلية مياه البحر والمياه قليلة الملوحة للتغلب على العجز في المياه العذبة، كما أن تأثيرات تغير المناخ مستقبلا سوف تفاقم الوضع سوءا، إذ يتوقع انخفاض معدل هطول الأمطار، وبالتالي انخفاض معدلات التغذية المائية وارتفاع درجة الحرارة مما سوف يزيد من معدلات التبخر، بالإضافة إلى ارتفاع الطلب على المياه الزراعية والاستهلاك المنزلي والتبريد الصناعي ولهذا كله فإن دولة قطر تبحث الآن زيادة استخدام كمية مياه الصرف المعالجة وزيادة الاستثمارات في البحث عن الموارد المائية غير التقليدية وزيادة كفاءة استخدام المياه في الزراعة والحد من المياه المفقودة وغير المقاسة بتحديد شبكات المياه[3].

[1] المرجع السابق، ص14.

[2] المرجع نفسه، ص34.

[3] المرجع نفسه، ص 51.

خاتمة الفصل:

أوضحت مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر حصول تطورات هامة وإحراز مزيد من التقدم على صعيد ركائز التنمية المستدامة الثلاث ، فعلى صعيد التنمية الاجتماعية حققت الدولة في الحد من البطالة وتوفير فرص العمل للجميع وبشكل مستدام ، وتحقيق المساواة بين الجنسين (الفجوة النوعية) في العديد من المجالات كالتعليم والعمل ومستويات الأجور .والوصول إلى الخدمات الصحية والمالية والمجتمعية . كما وشهد معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة تراجعاً ملحوظاً، حيث تراجع بمعدل سنوي قدره % 6.8 خلال فترة المقارنة (2008–2014) حيث أن هذا المؤشر قد انخفض من9.5 بالألف عام 2008 إلى 8.2 بالألف عام 2013 ، وهذا ما يضع دولة قطر في مستويات الدول المتقدمة على صعيد وفيات الأطفال دون سن الخامسة ، حيث تتقارب هذه النسبة مع مثيلتها في الولايات المتحدة الامريكية. وعلى صعيد التنمية الاقتصادية المستدامة بينت المؤشرات أن دولة قطر قد حققت تقدماً مشهوداً .فعلى سبيل المثال احتلت دولة قطر المرتبة الأولى على الصعيد العالمي فيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .كما وأن نسبة الاستثمار إلى هذا الناتج قد تجاوزت نظيراتها في الدول الصناعية المتقدمة .أما فيما يتعلق بمعدل التضخم الذي يمكن اعتباره من المؤشرات الهامة المتعلقة بأداء الاقتصاد الوطني ، فقد بلغ عام2014 حوالي % 3.4 ، وهذا يتقارب جداً مع ما هو سائد في دول مجلس التعاون الخليجي ، ولا يبعد كثيرا عن نظيره في بعض الدول الصناعية المتقدمة، أما على صعيد مؤشرات البيئة المتعلقة بكميات النفايات المتولدة من العمليات الصناعية أو من أية عمليات أخرى، ومؤشرات تركيز ملوثات الهواء في المناطق الحضرية والمواد المستنفذة لطبقة الأوزون واستخدام المبيدات الزراعية فلا تزال في الحدود المقبولة عالمياً ، إلا أنه من الضروري الاستمرار برصد تطور هذه الظواهر ، ومقارنتها مع المعايير الوطنية التي وضعتها الدولة للحفاظ على صحة المجتمع وبما ينسجم مع الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها دولة قطر.

الخـــاتمـــة:

تسعى دول الخليج العربي إلى مواكبة التطورات العلمية ومواجهة التحديات المحيطة بها من أجل تنفيذ السياسات التي تعني بتحقيق التنمية المستدامة، ونتيجة لذلك شهدت تبني مجموعة من السياسات والبرامج والخطط المختلفة في مختلف المجالات التنموية ، خاصة وأن منطقة الخليج العربي تعد من أهم مناطق العالم بموقعها الاستراتيجي ولأهميتها الاقتصادية للسوق العالمية، خصوصا بعد اكتشاف النفط الذي تختزنه المنطقة بحوالي ثلثي الاحتياطي العالمي.

إن السمة الرئيسية لسياسة دول مجلس التعاون الخليجي التنموية هو المحافظة على مستوى رفاهية أبنائها، ويعد الانفاق الحكومي المحرك الأساس للنشاط الاقتصادي، كما يلعب النفط دورا هاما في العلاقات الدولية بوصفه المصدر الرئيسي للأسواق النفطية العالمية، ومن هنا جاءت الأهمية الاقتصادية لهذه الدول، فقطاع النفط يساهم بنحو (30%-40%) من إجمالي الناتج المحلي لدول الخليج ونحو 75% من إيرادات الموازنة العامة ويتراوح بين (80%-90%) من قيمة الصادرات الخليجية الاجمالية وإيراداتها من النقد الأجنبي.

وقد أصدرت دول الخليج ضمن جهودها التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة والرفاه الاقتصادي لمجتمعاتها، مجموعة من الاستراتيجيات والمخططات التنموية على بعديها القصيرة والطويلة المدى، التي تضمنت المحاور الرئيسية للتنمية المستدامة المتمثلة في: مجتمع متلاحم محافظ على هويته، مجتمع آمن، قضاء عادل، اقتصاد معرفي تنافسي، نظام تعليمي رفيع المستوى، نظام صحي بمعايير عالمية، بيئة مستدامة وبنية تحتية متكاملة. حيث أطلقت دولة الامارات العربية المتحدة رؤية الامارات 2021، كما وضعت المملكة العربية السعودية الرؤية المستقبلية للاقتصاد 2024، وأصدرت دولة الكويت رؤية الكويت 2035، كما اعتمدت دولة عمان الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني عمان 2020 وتلتها برؤية عمان 2040، وتعد الرؤية الاقتصادية 2030 التي أطلقتها مملكة البحرين عام 2008 رؤية اقتصادية شاملة تعكس هدفا أساسيا مشتركا يتمثل في بناء حياة أفضل لكافة المواطنين.

وتمتلك دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة أكبر احتياطي نفطي في العالم يقدر بنحو 486.8 مليار برميل أي ما يعادل 35.7% من اجمالي الاحتياطي العالمي، كما تعتبر من أكبر المنتجين والمصدرين للبترول، واحتلت دول المجلس المرتبة 11 عالميا في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عام 2015، حيث تقدمت بمرتبة واحدة مقارنة بعام 2014.

وتحتل المراتب الأولى من حيث انتاج النفط والغاز الطبيعي حيث قدر إنتاج النفط عام 2015 بـ 21.7% عالميا أما بالنسبة للغاز الطبيعي فقد بلغت نسبة الإنتاج 26.2% عالميا، كما احتلت المرتبة السادسة عالميا

في اجمالي الصادرات عام 2015 بقيمة 554.5 مليار دولار حيث تعتبر المواد الهيدروكربونية أكبر صادراتها أما في مجال الواردات فهي تحتل المرتبة التاسعة عالميا بمجموع قيمة 467.8 مليار دولار. واحتلت المرتبة السادسة عالميا في فائض الميزان التجاري حيث شهد ارتفاعا بلغت نسبته 86.6 مليار دولار عام 2015.

أما بالنسبة لمؤشر التنمية البشرية فتصنف دول مجلس التعاون ضمن الدول ذات التنمية المرتفعة جدا وهذا حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2015 الصادر عن الأمم المتحدة، حيث تصل قيمة المؤشر بين 0.793 و 0.850 وبذلك فهي تحتل المراتب العالمية بين 32-83 عالميا من مجموع الدول المصنفة ضمن التقرير.

ويشهد معدل السكان ارتفاعا هائلا خلال الآونة الأخيرة حيث انتقل من 41.5 م/ن عام 2011 إلى 51.1 م/ن عام 2015، وتحتل مملكة البحرين المرتبة الأولى بين دول المجلس. وتحتل العمالة الأجنبية الأغلبية في نسبة السكان في دول الخليج حيث تشهد هذه المنطقة استقطابا هائلا للعمالة في كل سنة. حيث يزيد حجم العمالة الوافدة في دول الخليج العربية عن 17 مليون فرد، ويرتفع العدد ليصل إلى نحو 23 مليون فرد بعد إضافة أفراد الأسر خلال سنة 2015.

وشهد معدل التغير في الطلبة حسب مراحل التعليم تغيرا كبيرا في مجال الالتحاق بالتعليم حيث ارتفعت نسبة الالتحاق بمدارس رياض الأطفال من 11.4% خلال العام (2011-2012) إلى 12.9% خلال سنة (2013-2014)، في حين ارتفعت نسبة الالتحاق بمدارس التعليم المدرسي من 2.0 في عام (2011-2012) إلى 14.7% خلال عام (2013-2014)، غير أن نسبة الالتحاق بالنظام الجامعي انخفضت من 15.1 خلال عام (2011-2012) إلى 14.7 عام (2013-2014).

وتشهد معدلات البطالة بهذه الدول انخفاضا ملحوظا في دول مجلس التعاون خاصة في دولة الكويت التي شهدت انخفاضا من 7.0% إلى نسبة 1.7%، أما في السعودية فقد انخفضت نسبة البطالة ماعدا دولة عمان التي يشهد فيها معدل البطالة ارتفاعا حيث بلغ عام 2014 نسبة 1.9% كما يشهد أيضا معدل الوفيات الخام انخفاضا مستمرا حيث انخفض في الكويت من 1.7% عام 2008 إلى 1.5% عام 2014 وفي عمان من 3.3% عام 2008 إلى 2.0 عام 2014، وفي دولة السعودية من 3.8% عام 2008 إلى 3.6% عام 2014 أما في البحرين فلم تشهد تغيرا حيث بلغت نسبة 2.1% خلال أعوام 2008 إلى 2014.

وفي المجال البيئي شهدت نسبة المياه الجوفية العذبة المستخرجة، ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة (2010-2014) حيث ارتفعت من 19% خلال سنة 2010 إلى 24% عام 2014. أما معدل المياه العذبة المتاحة للاستخدام فشهد ارتفاعا خلال نفس الفترة وهذا نتيجة سعي هذه الدول إلى زيادة الموارد المائية من أجل تغطية الاحتياجات العامة في هذا المجال لمواطنيها وتحسين خدماتها، حيث ارتفعت النسبة من 3.415 عام 2003 إلى 30.345 خلال عام 2014. وبالنسبة لمياه التحلية فقد زاد استغلالها تزايدا كبيرا نتيجة تزايد

الأنشطة الزراعية والصناعية التي تتطلب زيادة كمية المياه، حيث بلغت عام 2011 إلى 4.504 في حين ارتفعت لتصل خلال عام 2014 إلى 5.228

وتشهد دولة قطر تطورا كبيرا مقارنة بباقي دول مجلس التعاون الخليجي في مجال التنمية المستدامة نتيجة السياسات التنموية التي تبنتها والمتمثلة في رؤية قطر الوطنية 2030 التي أطلقتها عام 2008 ، واستراتيجية التنمية الوطنية للفترة 2011-2016 التي تم اعتمادها في فيفري 2011، حيث أوضحت مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر حصول تطورات هامة وإحراز مزيد من التقدم على صعيد ركائز التنمية المستدامة الثلاث.

حيث تعتبر دولة قطر من أغنى دول العالم بعد طفرة الغاز كأول مصدر وثالث احتياطي عالمي، ويقدر الاحتياطي الإجمالي لها بـ 24.5 مليار م^3 أي ما نسبته 17.1% عالميا، كما تحتل المرتبة الرابعة عالميا في إنتاج الغاز الطبيعي حيث يبلغ 181.5 مليار م^3 وتساهم في الإنتاج العالمي بنسبة 45.1%، وتعتبر أيضا أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم إذ تمثل صادراتها 31% من اجمالي صادرات الغاز الطبيعي المسال العالمي.

وعلى صعيد التنمية الاقتصادية المستدامة بينت المؤشرات أن دولة قطر قد حققت تقدماً مشهوداً فعلى سبيل المثال احتلت دولة قطر المرتبة الأولى على الصعيد العالمي فيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث يبلغ.نحو 105.091دولار، كما وأن نسبة الاستثمار إلى هذا الناتج قد تجاوزت نظيراتها في الدول الصناعية المتقدمة .أما فيما يتعلق بمعدل التضخم الذي يمكن اعتباره من المؤشرات الهامة المتعلقة بأداء الاقتصاد الوطني، فقد بلغ عام2014 حوالي % 3.4 ، وهذا يتقارب جداً مع ما هو سائد في دول مجلس التعاون الخليجي ، ولا يبعد كثيرا عن نظيره في بعض الدول الصناعية المتقدمة.

وفي مجال التنمية الاجتماعية حققت الدولة نتائج في الحد من البطالة (حيث انخفضت إلى 0.2 عام 2014) وتوفير فرص العمل للجميع وبشكل مستدام وتحقيق المساواة بين الجنسين (الفجوة النوعية) في العديد من المجالات كالتعليم والعمل ومستويات الأجور، والوصول إلى الخدمات الصحية والمالية والمجتمعية . كما شهد معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة تراجعاً ملحوظاً، حيث تراجع بمعدل سنوي قدره % 6.8 خلال الفترة (2008-2014)، وهذا ما يضع دولة قطر في مستويات الدول المتقدمة على صعيد وفيات الأطفال دون سن الخامسة، حيث تتقارب هذه النسبة مع مثيلتها في الولايات المتحدة الامريكية.

وأما على صعيد مؤشرات البيئة المتعلقة بكميات النفايات المتولدة من العمليات الصناعية أو من أية عمليات أخرى، ومؤشرات تركيز ملوثات الهواء في المناطق الحضرية والمواد المستنفذة لطبقة الأوزون واستخدام المبيدات الزراعية فلا تزال في الحدود المقبولة عالميا، إلا أنه من الضروري الاستمرار برصد تطور هذه

الظواهر ، ومقارنتها مع المعايير الوطنية التي وضعتها الدولة للحفاظ على صحة المجتمع وبما ينسجم مع الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها دولة قطر.

وشهد عام 2016 العديد من الإنجازات القطرية على صعيد المؤشرات الدولية في القطاعات المختلفة، فقد احتلت المركز الأول على مستوى الدول العربية والمركز 14 عالميا في تقرير التنافسية العالمية، كما احتلت المركز الثاني عربيا والـ 12 عالميا في مؤشر حرية الاقتصاد العالمي، كما حققت المرتبة الأولى عربيا في الاقتصاد الرقمي.

وقد حققت قطر قفزة نوعية في مجال جودة البنية التحتية للمطارات ليصل إلى المرتبة السابعة عالميا، وحلت في المرتبة الـ 27 عالميا، والثانية عربيا في مؤشر جاهزية الشبكات، وتقدمت في قيمة المؤشر الخاص بالخدمات الالكترونية والذكية حيث صنفت ضمن أفضل عشر دول آسيوية في هذا المؤشر.

وزادت نسبة مستخدمي الأنترنت إلى 91.5% وبهذا تتجاوز دولة قطر اليابان 90.6% وتتقارب مع فنلندا 92.4% وقد أهلتها تلك المرتبة أن تضع قدما في عالم الفضاء والأقمار الصناعية ففي عام 2016 تم الانتهاء من التصميمات النهائية للقمر سهيل2 والمقرر إطلاقه خلال هذا العام.

كما تحتل المركز الأول عربيا والـ 31 عالميا في مؤشر الشعور بالرفاهية، والمرتبة الثالثة عربيا في مؤشر الشعور بالرضا تجاه الحياة، وتحتل المرتبة السادسة عربيا والـ 87 عالميا في مؤشر الأداء البيئي، كما تحتل المرتبة 14 عربيا والـ 31 عماليا في مؤشر الفساد العالمي، وتحتل المرتبة الأولى عربيا في مؤشر الاقتصاد الرقمي، والثانية عربيا في مؤشر السعادة العالمي في المركز 35 عالميا.

وفي مجال التعليم العالي حلت دولة قطر في المرتبة الأولى عربيا والرابعة عالميا وتبوأت المرتبة الأولى عربيا في المساواة بين الجنسين ، كما فارزت باستضافة الاحتفالات الرسمية ليوم السياحة العالمي لعام 2017، وأدت السياحة الرياضية دورا هاما في إبراز إمكانيات قطر وقدراتها على استضافت الأحداث والبطولات الرياضية الكبرى وعلى رأسها بطولة كأس العالم لكرة القدم 2020.

وتواجه دولة قطر مثل باقي دول الخليج العربي مجموعة من التحديات في سبيل تحقيق التنمية المستدامة حيث يعتبر الريع النفطي مصدرا رئيسيا للدخل والتنمية لمحدودية الموارد مما يشكل تحديا أمامها بضرورة التوجه نحو تنويع اقتصادها والتوجه نحو القطاعات الاقتصادية خارج القطاع النفطي. كما أن الاقتصاد القطري يشهد انكشافا على الخارج فهي مستوردة للسلع الغذائية والاستهلاكية وهذا ما يجلها تعاني من التبعية الاقتصادية للخارج.

كما أن النظام السياسي لدولة قطر والخليج عامة أنظمة وراثية السلطة فيها محتكرة من قبل أسر هي وحدها صاحبة الحق النهائي في اتخاذ القرارات حيث أن البنية السياسية لدول الخليج هي بنية شمولية سلطوية لا تفسح المجال للطلب الديمقراطي وهذا ما يشكل تحديا كبيرا في تحقيق التنمية المستدامة التي تتطلب اشراك القطاعات الأخرى في العملية.

وفي المجال الأمني تعاني دولة قطر والخليج من التهديدات الخارجية خاصة وأنها تعيش في منطقة مضطربة في ظل الانفلات الأمني الذي تشهده المنطقة خاصة في دول الجوار الأمر الذي يتطلب تكاثف الجهود ووضع منظومة امنية خليجية متكاملة تقوم على التكامل الأمني.

كما تعاني دولة قطر من بعض التحديات الاجتماعية المتمثلة في خلل التركيبة السكانية خاصة وأن نسبة العمالة الوافدة أكبر من نسبة سكان المنطقة وهذا ما يشكل خطرا على مسألة الهوية الوطنية أو يشكل عنصر تهديد للأوضاع الأمنية والاقتصادية في هذه الدول.

وفي المجال البيئي تعاني دولة قطر من الظروف المناخية التي تحيط بها حيث يعتبر المورد المائي من أكبر التحديات التي تواجهها لتحقيق التنمية المستدامة، وهذا ما يجعلها من أقل البلدات تمتعا بهذه الموارد مما يستدعي منها ضرورة إدارة مواردها المائية بأقصى درجة ممكنة من الكفاءة.

ومن أجل مواجهة هذه التحديات التي تعيق دولة قطر في تنفيذ مخططاتها وسياساتها التنموية يستلزم منها وضع مجموعة من الحلول والاقتراحات البديلة وتكثيف جهودها بالتعاون من الدول المجاورة والمنضوية تحت مجلس التعاون لدول الخليج العربي في سبيل التكامل في المجالات المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية التي تتيح لها تحقيق التنمية المستدامة.

الكتـــب:

1- أبو زيد أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، التنمية الاجتماعية وحقوق الانسان. مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2009.

2- الجمل هشام مصطفى ، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي دراسة مقارنة. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي ، 2006.

3- الهيتي نوزاد عبد الرحمن ، المهندي حسن إبراهيم ، التنمية المستدامة في دولة قطر الإنجازات والتحديات. قطر: اللجنة الدائمة للسكان، 2008.

4- الهيتي سهير إبراهيم حاجم ، الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة . بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية ، .2014

5- الزيدي مفيد كاصد ، التيارات الفكرية في الخليج 1938-1971. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

6- الزيدي مفيد كاصد، تاريخ قطر المعاصر، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2010.

7- اليوسف يوسف خليفة ، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

8- الكواري علي خليفة وآخرون، الخليج العربي والديمقراطية-نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002.

9- اللبدي نزار عوني ، التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة. عمان: دار دجلة ناشرون وموزعون ، 2015.

10- اللوزي موسى ، التنمية الإدارية. عمان: دار وائل للنشر، 2000.

11- السيد محمود، تاريخ الشعوب الإسلامية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة،2006.

12- السروجي طلعت مصطفى، التنمية الاجتماعية المثال والواقع. مصر: مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، 2001.

13- العجمي ظافر محمد، أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2006.

14- العسل إبراهيم حسين، التنمية في الفكر الإسلامي. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2006.

15- العربي إسماعيل ، التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المشرق. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974.

16- القاسمي جاسم بن محمد، التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي إنجازاته وتحدياته. (د.م.ن)، (د.د.ن)،2000.

17- التيجاني بشير محمد، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987.

18- بن عثمان بن صقر عبد العزيز، مستقبل مجلس التعاون الخليجي. عمان: مركز الخليج للأبحاث،2014.

19- وردم باتر محمد علي، العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع ، 2003.

20- حجاب محمد منير، الاعلام والتنمية الشاملة. ط3 ، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2001.

21- محمد حسن عبد الباسط، التنمية الاجتماعية. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية المطبعة العالمية، 1970.

22- محمد عباس علي، الأمن والتنمية دراسة حالة العراق للمدة 1970-2007. العراق: مركز العراق للدراسات ،2013.

23- محمد صادق إسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان. (د.ب.ن): دار العلوم للنشر والتوزيع، 2010.

24- محمد صادق إسماعيل، الديمقراطية الخليجية إنجازات وإخفاقات. القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع (د.ت.ن).

25- ساعاتي أمين، مجلس التعاون الخليجي ومستقبله، القاهرة: دار الفكر العربي، 1997.

26- سما قدي أيوب أنور حمد، البيئة والتنمية المستدامة. ط2، أربيل: مكتب التفسير للنشر والاعلان، 2016.

27- سنو غسان منير حمزة، الطرح علي أحمد، العولمة والدولة -الوطن والمجتمع العالمي- دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية. بيروت: دار النهضة العربية، 2002.

28- سعفان حسن شحاتة، اتجاهات التنمية في المجتمع العربي. الجزائر: مطبعة التقدم، 1973.

29- عامر رمضان أبو ضاوية، التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري -دراسة تحليلية للمرتكزات الوظيفية للتنمية السياسية. بيروت: دار الرواد، 2002.

30- عاشور أشرف محمد، جغرافية التنمية والفقر. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2013.

31- عبد القادر أشرف، رحيم حسين وآخرون، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية – سياسات التنمية وفرص العمل دراسات قطرية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2013.

32- عبد الرحيم محبوب عبد الحفيظ، واقع ومستقبل الاقتصاد الخليجي، مكة: دار ناشري، 2012.

33- عوض الحداد، الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية. الإسكندرية: دار الأندلس، 1993.

34- عيسى نجيب، نموذج التنمية في الخليج والتكامل الاقتصادي العربي. ط2، بيروت: معهد الانماء العربي، 1982.

35- عريقات حربي محمد موسى، التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب). عمان: دار البداية ناشرون وموزعون، 2014.

36- غنيم عثمان محمد، ماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2007.

37- غربي محمد، فوكة سفيان، مرسي مشري، التحولات السياسية وإشكالية التنمية. الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014.

38- خاطر أحمد مصطفى، التنمية الاجتماعية المفهومات الأساسية نماذج ممارسة. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث ،2002.

المجـــلات:

1- الجلال عبد العزيز عبد الله "تربية اليسر وتخلف التنمية"، مجلة عالم المعرفة، العدد:91، جوان 1985.

2- الزيدي مفيد "محاولات الإصلاح السياسي في السعودية"، مجلة المستقبل العربي ، العدد35.

3- الغبرا شفيق ناظم "مستقبل مطالب الإصلاح في الكويت"، مجلة المستقبل العربي، العدد 32.

4- بلا العربي "التجربة الديمقراطية في مملكة البحرين (الأسس، الواقع، التحديات، والآفاق المستقبلية)، مجلة التاريخ العربي، العدد 42، 2007.

5- بن علي المعمري سيف بن ناصر "التربية من أجل المواطنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الواقع والتحديات"، عمان: جامعة السلطان قابوس، رؤى استراتيجية، جويلية 2014.

6- ولد محمد عيسى محمد محمود "مكانة وأهمية التكتل الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مجلة الباحث، العدد 08، 2010.

7- حسن عمر "التكامل الاقتصادي الخليجي آفاق وتحديات"، سلسلة دراسات اقتصادية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، العدد 4، مارس 2001.

8- مبارك سعيد بسمة "مستقبل الإصلاح في عمان"، مجلة المستقبل العربي، العدد 34.

9- مجلة اقتصاديات "عمان"، مجلة اقتصاديات، السنة الثالثة، العدد 32، سبتمبر 1999.

10- مجلة المصارف ماذا تحمل خطة التنمية الجديدة لمستقبل الاقتصاد الكويتي" مجلة المصارف، العدد 138، ماي 2015.

11- نابي عبد الحكيم عمار "اتجاهات التنمية ونظريتها ومدى ملائمتها للتطبيق على دول العالم الثالث" ، المجلة الجامعية، العدد 16، مج1، فيفري 2014.

12- نوزاد عبد الرحمن "الواقع السكاني ومتطلبات التنمية الاقتصادية في دولة قطر". قطر، الدوحة: اللجنة الدائمة للسكان، سلسلة دراسات سكانية، رقم السلسلة 5، نحو حياة أفضل للسكان، 2009.

13- عبد الله عبد الخالق "الربيع العربي وجهة نظر من الخليج العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 330.

14- علي خليفة الكوري، "حقيقة التنمية النفطية –حالة أقطار الجزيرة العربية "، مجلة المستقبل العربي، العدد 27، ماي 1981.

15- فتح الرحمن عثمان سراج الدين "الرعاية الاجتماعية بين الاتفاقيات والمواثيق الدولية والقوانين المحلية: دولة الامارات العربية المتحدة نموذجا"، مجلة رؤى استراتيجية، سبتمبر 2013.

الدراسات غير المنشورة:

01- الهيضل نايف بن خالد بن سلطان "التحولات في البيئة الدولية والإقليمية وأثرها على الاستراتيجية الأمنية الخليجية (2003-2008)" ، رسالة ماجستير (جامعة مؤتة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية، 2009).

02- المنصور أحمد محمد أحمد "اقتصاديات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي" رسالة ماجستير، (جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية شعبة الاقتصاد الإسلامي، 1991).

03- العايب عبد الرحمان "التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة" ، أطروحة دكتوراه (جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2010-2011).

04- القدرة أحمد سمير "المتغيرات السياسية والاجتماعية وأثرها على النظام السياسي البحريني 2002-2013"، رسالة ماجستير، (جامعة الأزهر غزة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ والعلوم السياسية، 2014).

05- بوحامد علي "دور عامل التهديدات الأمنية في تطور العملية التكاملية –دراسة حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، رسالة ماجستير (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007-2008).

06- بوطالب إبراهيم "تحديات تطبيق المؤسسة الجزائرية لنظام التسيير المتكامل لتحقيق التنمية المستدامة"، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، 2014-2015).

07- محمد المهدي حسين "البطالة وتأسيس نظم تأمين ضد البطالة"، الدوحة: منتدى التنمية نحو إصلاح جذري في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، اللقاء الخامس والعشرون، 2004.

08- مرزوق بشير بن مرزوق "الحالة الثقافية في قطر"، ورقة قدمت في لقاء الاثنين 12-2012، الدوحة، بتاريخ 6 فيفري 2012.

09- داود علي المعتصم بالله "الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي من 1970إلى 2009"، رسالة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، 2009).

10- هادف فتيحة "أهمية التسويق المجتمعي في مسار التنمية المستدامة"، رسالة ماجستير (جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم التجارية، 2011-2012).

11- مهري عبد العزيز عبد العزيز "التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد وأثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي واستقرارها خلال الفترة (1990-2010)"، رسالة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية 2009-2010).

12- مريبعي سوسن "التنمية البشرية في الجزائر الواقع والآفاق"، رسالة ماجستير (جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع علوم التسيير، 2012-2013).

13- ساحلي مبروك "أزمة الدولة والتنمية في العالم العربي –دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه. (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015).

14- سايح بوزيد "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية –حالة الجزائر-". أطروحة دكتوراه، (جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2012-2013).

15- عوينان عبد القادر "تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، (جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2008).

16- عماري عمار "إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها"، مداخلة ألقيت بالمؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أيام 07-08 أفريل 2008.

17- فكرون السعيد "استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية – حالة الجزائر –دراسة نظرية"، أطروحة دكتوراه (جامعة قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، 2004-2005).

18- فريمش مليكة " دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، (جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012).

19- رحال مراد "التنمية المستدامة في دول المغرب العربي خلال الفترة 2000-2010"، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2010-2011).

20- ريم قصوري، "الأمن الغذائي والتنمية المستدامة –حالة الجزائر-"، رسالة ماجستير (جامعة عنابة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2011-2012).

21- شراب منذر أحمد زكي "السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية 2003-2012"، رسالة ماجستير (جامعة الأزهر غزة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، 2014).

التقـــــارير:

01- العبيد طاهرة، عبد المنعم حسن "التحول الغذائي والتنمية في قطر"، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر، تقرير موجز رقم 06، 2013.

02- لوسون فريد إتش "منطقة الخليج في ظل الاقتصاد الدولي المعاصر"، مركز الدراسات الدولية والإقليمية بكلية الشؤون الدولية بجامعة قطر، تقرير موجز لمجموعة العمل رقم 3، 2012.

03- شيبرد بنجامين "استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في الأراضي الزراعية بالخارج-حالة اثيوبيا-"، مركز الدراسات الدولية والإقليمية بكلية الشؤون الدولية بجامعة قطر، تقرير موجز لمجموعة العمل رقم 8، 2014.

04- الأمانة العامة للأمم المتحدة، تقرير الأمم المتحدة للحكومة الالكترونية، الأمم المتحدة، 2016.

05- البنك الدولي: تقرير التنمية في العالم ،2004.

06- البنك الدولي "تقرير عن تقييم قطاع المياه في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية –التهديدات التي تواجه إمدادات المياه وإدارة الموارد المائية والطرق للمضي قدما"، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، 31 مارس 2005.

07- البنك المركزي العماني "أهداف الخطة الخمسية التاسعة (2016-2020) للسلطنة" ، مجلة المركزي، العدد الخاص ، فيفري 2016.

08- المملكة العربية السعودية، وزارة التجارة والصناعة "الصناعة في المملكة نهضة وتواصل"، فيفري 2013.

09- المملكة العربية السعودية، وزارة الاقتصاد والتخطيط "منجزات خطط التنمية حقائق وأرقام"، الإصدار 31 (2014-970).

10- المملكة العربية السعودية، وزارة الاقتصاد والتخطيط "مؤشرا اقتصادية مختارة 2008-2015"، سبتمبر 2015.

11- دولة قطر، المجلس الأعلى للصحة، الحسابات الصحية الوطنية القطرية-التقرير الأول لعامي 2009-2010"، جوان 2011.

12- دولة قطر، الأمانة العامة للتخطيط التنموي، استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011-2016، ملخص البرامج، الدوحة: شركة الخليج للطباعة والنشر، نوفمبر 2011.

13- دولة قطر، المجلس الأعلى للتعليم، التقرير الوطني لتقييم التعليم للجميع لدولة قطر 2000-2015، الدوحة، جويلية 2014.

14- دولة قطر، وزارة التخطيط التنموي والاحصاء، مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر 2015.

15- مملكة البحرين، رؤية البحرين الاقتصادية حتى عام 2030، 2008.

16- مملكة البحرين، وزارة الصحة، استراتيجية تحسين الصحة 2015-2018، 2015.

17- مركز الدراسات والتطوير، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، تقرير عن القطاع الصحي بالمملكة العربية السعودية مع التركيز على القطاع الصحي الخاص، نوفمبر 2015.

18- مركز الخليج لدراسات التنمية "الخليج 2013 الثابت والمتحول"، 2013.

19- صندوق النقد الدولي "المملكة العربية السعودية معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو"، 2015.

المراجـع الالكتـــــرونية:

01- أمين سامح "تقرير يعرض التطور الذي حققته السلطنة على الخريطة الدولية لأداء اقتصادات العالم"، متحصل عليه بتاريخ: 25-04-2017، من الموقع: http://alwatan.com/details/173738

02- القدرة أحمد سمير "الامارات والتجربة الديمقراطية" ، متحصل عليه بتاريخ 23-04-2017 ، من الموقع: https://www.amad.ps/ar/Details/91236

03- فهد بن ناصر العبود "ترتيب المملكة في مؤشر التطور للحكومة الالكترونية"، متحصل عليه بتاريخ: 2-04-2017، من الموقع: http://www.alriyadh.com/1578074

04- العزوني أسعد "التجربة القطرية تتميز بالجدية في التحول نحو الديمقراطية"، متحصل عليه بتاريخ: 23-04-2017، من الموقع:
http://www.raya.com/news/pages/e763c4ed-4649-4fae-8326-d22ced4760af

05- الجوراني عدنان فرحت "الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في دولة الامارات العربية المتحدة" متحصل عليه بتاريخ: 24-04-2017 ، من الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=363170

06- الهديب منيرة "رؤية 2030 نقل الخدمات الصحية إلى الشركات وتعزيز التنافسية والشفافية"، متحصل عليه بتاريخ: 27-04-2017،من الموقع:
http://www.alhayat.com/Articles/15614261/-%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-2030---%D9%86%D9%82%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89--%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA----%D9%88%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%81%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A9

07- الخطيب أحمد "تعرف على الأجندة الوطنية للإمارات 2021"، متحصل عليه بتاريخ: 24-04-2017، من الموقع:
http://24.ae/article/287900/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%AF%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-2021

08- محمود بن سعيد العوفي "التنمية المستدامة بالسلطنة في المسار الصحيح"، متحصل عليه بتاريخ: 25-04-2017، من الموقع: http://shabiba.com/article/166970

09- حمودي عبد الكريم "الاقتصاد الكويتي الثاني خليجيا وتدني النفط أكبر التحديات" متحصل عليه بتاريخ: 25-04-2017، من الموقع:
http://alkhaleejonline.net/articles/1412417647042445600/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%AA%D8%AF%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA/

10- عامر محيي "خطة التنمية تضمنت رؤية الكويت 2035 وحددت متطلباتها التشريعية"، متحصل عليه بتاريخ:25-04-2017، من الموقع: http://www.aljarida.com/articles/1461802925741045400/

11- عطية محمد "السعودية الأولى عربيا في جودة التعليم وجامعاتها ضمن أفضل 500 جامعة بالعالم"، متحصل عليه بتاريخ: 27-04-2017، من الموقع: http://www.youm7.com/story/2016/9/27/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%

12- خان سارة " اقتصاد سلطنة عمان من الكف إلى التنمية والتطوير" متحصل عليه بتاريخ: 25-04-2017، من الموقع:
http://www.globalarabnetwork.com/economics-and-development/economic-reports/11675-2013-11-18-03-58-56

13- الامارات العربية المتحدة interact "اقتصاد دولة الامارات"، متحصل عليه بتاريخ: 24-04-2017، من الموقع: http://www.uaeinteract.com/arabic/economy.html

14- الامارات العربية المتحدة، موقع مجلس الوزراء "برنامج محمد بن راشد للتعليم الذكي"، متحصل عليه بتاريخ: 27-04-2017، من الموقع:
https://uaecabinet.ae/ar/details/prime-ministers-initiatives/mohammed-bin-rashid-smart-learning-programme

15- الامارات العربية المتحدة، موقع وزارة الصحة ووقاية المجتمع "عن الوزارة"، متحصل عليه بتاريخ: 26-04-2017، من الموقع: http://www.moh.gov.ae/ar/About/Pages/AboutTheMinistry.aspx

16- الامارات العربية المتحدة، موقع وزارة التنمية والمجتمع "جدول المؤشرات الوطنية" ،متحصل عليه بتاريخ: 26-04-2017، من الموقع:
https://www.vision2021.ae/ar/national-priority-areas/national-priority-indicators-table

17- مجلة الاقتصادي الالكترونية "النتاج المحلي الإجمالي للكويت يتراجع 26% في 2015"، متحصل عليه بتاريخ: 25-04-2017، من الموقع:
http://www.alkhaleej.ae/economics/page/6ba4dec0-8240-4078-9205-4218c4a39413

18- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "أهداف التنمية المستدامة ، متحصل عليه بتاريخ 27-02-2017 ، من الموقع:
http://www.fao.org/sustainable-development-goals/overview/background/ar/

19- مركز الأمم المتحدة للإعلام "قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2015: تحويل عالمنا من أجل الناس والكوكب، متحصل عليه بتاريخ: 27-02-2017 ، من الموقع: http://www.unic-eg.org/16131

20- مركز الخليج لسياسات التنمية "نظرة عامة على هيكلة المؤسسات داخل الدولة والتطورات فيها" متحصل عليه بتاريخ: 22-04-2017 من الموقع:
https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=178&Itemid=440

21- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية "جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة" متحصل عليه بتاريخ 27-02-2017، من الموقع:
http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/post-2015/sdg-overview.html

22- مجلس النواب لمملكة البحرين "نظام الحكم" ، متحصل عليه بتاريخ 09-03-2017 ، من الموقع:
http://www.nuwab.bh/the-concil/ruling-system

23- عبد الرزاق الطائي "النفط وما أحدثه من تغيرات اقتصادية واجتماعية في أقطار الخليج العربي" متحصل عليه بتاريخ: 12-03-2017، من الموقع:
http://www.pulpit.alwatanvoice.com/articles/2010/02/22/190132.html

24- دولة قطر، موقع وزارة الصحة العامة "استراتيجية التنمية الوطنية"، متحصل عليه بتاريخ: 26-04-2017، من الموقع:
http://www.nhsq.info/about-the-strategy-ar/national-development-strategy-ar

25- دولة قطر، وزارة الصحة العامة "الاستراتيجية الوطنية للصحة 2011-2016" ترسي أساسيات رعاية صحية على مستوى عالمي"، متحصل عليه بتاريخ: 29-04-2017، من الموقع:
http://www.mdps.gov.qa/ar/qnv1/pages/default.aspx

26- دولة قطر، وزارة التخطيط والتنمية والاحصاء، متحصل عليه بتاريخ: 01-05-2017، من الموقع:
http://www.mdps.gov.qa/ar/statistics1/pages/topicslisting.aspx?parent=General&child=StatisticalAbstract

27- دولة قطر، وزارة التخطيط التنموي والاحصاء "رؤية قطر 2030"، متحصل عليه بتاريخ: 05-05-2017، من الموقع: http://www.mdps.gov.qa/ar/qnv1/pages/default.aspx

28- مجلة المعرفة الالكترونية "دولة قطر" متحصل عليه بتاريخ: 01-05-2017، من الموقع:
http://www.maarifa.org/index.php?option=com_content&view=article&id=1927&Itemid=321

29- موقع البنك الدولي "عقد من التعاون بين الكويت والبنك الدولي في إصلاح التعليم" ، متحصل عليه بتاريخ: 29-04-2017، من الموقع:
http://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2015/03/27/education-in-kuwait-reflects-advice-on-how-to-reform

30- موقع البنك الدولي "الكويت تدشن برنامجا لمدة خمس سنوات لتحسين جودة التعليم العام"، متحصل عليه بتاريخ: 29-04-2017، من الموقع:
http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2015/03/27/kuwait-launches-a-fiveyear-program-that-continues-reforms-to-improve-the-quality-of-general-education

31- موقع الجزيرة الالكتروني "رؤية 2030... خطة للتنمية الشاملة بالسعودية"، متحصل عليه بتاريخ: 24-04-2017، من الموقع:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/4/27/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-2030-%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9

32- موقع الجزيرة "قطر الأولى عربيا بجودة التعليم ودول خارج المؤشر"، متحصل عليه بتاريخ: 29-04-2017، من الموقع:
http://www.aljazeera.net/multimedia/infograph/2017/1/24/%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D8%AC%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D9%88%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1

33- موقع المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية "المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون يشيد بالإنجازات التي حققتها السلطنة"، متحصل عليه بتاريخ: 28-04-2017 ، من الموقع:
http://www.gccstat.org/ar/about/news/oman-45

34- موقع العربية الالكتروني "الامارات...إنجازات اقتصادية آخرها اقتناص إكسبو 2020"، متحصل عليه بتاريخ: 24-04-2017، من الموقع:
http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2013/12/02/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A5%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%B2%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D8%AE%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D9%86%D8%A7%D8%B5-%D8%A5%D9%83%D8%B3%D8%A8%D9%88-2020-.html

35- موقع وزارة الخارجية القطري "دولة قطر تؤكد مواصلة جهودها لتعزيز التنمية الاجتماعية في العالم"، متحصل عليه بتاريخ: 03-05-2017، من الموقع:
https://www.mofa.gov.qa/%D8%AC%D9%85%D9%8A%D8%B9%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1

36- موقع وزارة التربية والتعليم لمملكة البحرين "التعليم في المملكة"، متحصل عليه بتاريخ: 28-04-2017، من الموقع: www.moe.gov.bh

37- موقع وكالة أنباء البحرين "وزارة التربية والتعليم...انجازات تعليمية كبيرة في ضوء برنامج عمل الحكومة"، متحصل عليه بتاريخ: 28-04-2017، من الموقع:
http://www.bna.bh/portal/news/761203

38- مملكة البحرين، موقع وزارة الصحة ، بتاريخ: 28-04-2017، من الموقع: http://www.gmoh.gov.bh

39- صحيفة أجيال الالكترونية "24 ألف فصل تعليمي بالكويت"، متحصل عليه بتاريخ: 29-04-2017، من الموقع: http://ajialq8.com/?p=37521

40- صحيفة أكاديميا الالكترونية "إصلاح التعليم في الكويت يحتاج إلى معجزة"، متحصل عليه بتاريخ: 29-04-2017، من الموقع:
http://acakuw.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D8%B2%D9%8A-%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA-%D9%8A%D8%AD%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D8%A5/

41- صحيفة الأنباء الكويتية الالكترونية "خطة التنمية الخمسية التي عرضها الشيخ أحمد الفهد على اللجنة المالية البرلمانية"، متحصل عليه بتاريخ: 25-04-2017، من الموقع:
http://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/72118/20-10-2009-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%A8%D8%A7%D8%A1-%D8%AA%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D9%85%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%AD-%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%85%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%83%D9%88%D9%8A%D8%AA-

42- صحيفة الاتحاد الالكترونية "سلطنة عمان تحتفل بالذكرى الـ 46 في ظل إنجازات مذهلة"، متحصل عليه بتاريخ: 25-04-2017، من الموقع:
http://www.alittihad.ae/details.php?id=58340&y=2016&article=full

43- صحيفة الاتحاد الالكترونية "الامارات تحقق إنجازات كبيرة ي أهم مؤشرات التعليم"، متحصل عليه بتاريخ: 26-04-2017، من الموقع:
http://www.alittihad.ae/details.php?id=3046&y=2017&article=full

44- صحيفة البورصة الالكترونية "الناتج المحلي البحريني يرتفع 3.6% خلال 9 أشهر" متحصل عليه بتاريخ: 26-04-2017، من الموقع:
http://www.al-watan.com/news-details/id/49868/d/20170102%20class

45- صحيفة البيان الالكترونية "الامارات الأولى عربيا والثامنة عالميا في مؤشر الخدمات الالكترونية والذكية"، متحصل عليه بتاريخ: 26-04-2017، من الموقع:
http://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2016-07-31-1.2688260

46- صحيفة الوطن الالكترونية "3.9% نموا في اقتصاد البحرين"، متحصل عليه بتاريخ: 26-04-2017، من الموقع:
http://www.al-watan.com/news-details/id/49868/d/20170102%20class=

47- صحيفة الوطن الالكترونية "عمان 46 عاما من النهضة والازدهار"، متحصل عليه بتاريخ: 28-04-2017، من الموقع: http://www.al-watan.com/news-details/id/40022

48- صحيفة السكينة الالكترونية "المدرسة الذكية في الدول العربية بين الواقع والمأمول"، متحصل عليه بتاريخ : 27-04-2017، من الموقع: http://www.assakina.com/studies/49647.html

49- صحيفة العرب الالكترونية "طريق سلطنة عمان هو اقتصاد المعرفة محفوف بالتحديات"، متحصل عليه بتاريخ: 25-04-2017، من الموقع: http://www.alarab.co.uk/?id=33785

50- صحيفة العربية الالكترونية "الكويت جذور الأزمة وسيناريوهات الحل"، متحصل عليه بتاريخ : 23-04-2017 ، من الموقع: http://www.alarabiya.net/articles/2012/11/11/24899.html

51- صحيفة المرصد الالكترونية "اقتصاد الامارات ينمو 3% في 201 مقارنة بالعام السابق عليه"، متحصل عليه بتاريخ: 24-04-2017، من الموقع:
https://almarsad.co/2017/04/15/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D9%86%D9%85%D9%88-3-%D9%81%D9%8A-2016%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%86%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7/

52- صحيفة الرأي الالكترونية "تصنيفات الكويت العالمية" متحصل عليه بتاريخ: 29-04-2017، من الموقع: http://www.alraiamedia.com/ar/article/economics/2016/14/31/73/46/34/hr/kuwait

53- صحيفة الراي الالكترونية "إنفاق الكويت على الرعاية الصحية 3% فقط والمستشفيات مقبلة على عجز صحي بـ 6300 سرير"، متحصل عليه بتاريخ: 29-04-2017، من الموقع:
http://www.alraimedia.com/ar/article/local/2017/01/24/740456/nr/kuwait

54- صحيفة الراية الالكترونية "سلطنة عمان 46 عاما من الإنجازات الحضارية"، متحصل عليه بتاريخ: 28-04-2017، من الموقع:
http://www.raya.com/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/6e016915-dce6-4ff5-9c3c-f8d8dcb91cf6

55- صحيفة الراية الالكترونية "قطر تواصل دورا رياديا في النفط والغاز"، متحصل عليه بتاريخ: 02-05-2017، من الموقع:
http://www.raya.com/Mob/GetPage/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/340b5177-eff0-4e80-8243-bfc8cb2a3721

56- صحيفة الرياض الالكترونية "اقتصاد الامارات الأكثر نموا على المستوى الإقليمي والعالمي"، متحصل عليه بتاريخ: 24-04-2017، من الموقع: http://www.alriyadh.com/999626

57- صحيفة الرياض الإخبارية الالكترونية "المملكة تتقدم 12 مرتبة في تقييم تطور الحكومة الالكترونية"، متحصل عليه بتاريخ: 27-04-2017، من الموقع: http://www.alekhbariya.net/ar/node/18100

58- صحيفة الخليج أون لاين الالكترونية "الاقتصاد البحريني الأول في التنوع، والديون أكبر التحديات"، متحصل عليه بتاريخ: 26-04-2017، من الموقع:
http://alkhaleejonline.net/articles/1416045077817768600/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%88%D8%B9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%A3%D9%83%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA/

59- صحيفة الخليج أون لاين الالكترونية "موازنة قطر 2016...انخفاض لا ينفي الاستقرار والنمو"، متحصل عليه بتاريخ: 26-04-2017، من الموقع:
http://alkhaleejonline.net/articles/1450296202488071900/%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9-%D9%82%D8%B7%D8%B1-2016-%D8%A7%D9%86%D8%AE%D9%81%D8%A7%D8%B6-%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D9%86%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88/

60- صحيفة الخليج أون لاين الالكترونية "موازنة قطر 2016 انخفاض لا ينفي الاستقرار والنمو"، متحصل عليه بتاريخ: 02-05-2017، من الموقع:
http://alkhaleejonline.net/articles/1450296202488071900/%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9-%D9%82%D8%B7%D8%B1-2016-%D8%A7%D9%86%D8%AE%D9%81%D8%A7%D8%B6-%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D9%86%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%85%D9%88/

61- صحيفة أرليان بزنس "الرعاية الصحية بالكويت مرحلة انتقالية"، متحصل عليه بتاريخ: 29-04-2017، من الموقع: http://arabic.arabianbusiness.com/business/healthcare/2017/mar/19/435553/

62- صحيفة أخبار الخليج الالكترونية "البحرين تنال المركز الحادي عشر عالميا في مؤشر الاتصالات"، متحصل عليه بتاريخ: 27-04-2017،من الموقع:
http://www.akhbar-alkhaleej.com/14016/article/34433.html

63- صحيفة سبق الالكترونية "المملكة الثانية عربيا في قائمة التنمية البشرية المرتفعة جدا"، متحصل عليه بتاريخ: 27-04-2017، من الموقع:
https://sabq.org/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%B9%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D8%A7

64- صحيفة عمان الالكترونية "2016 عام استثنائي آخر لعمانتل مع بدء تنفيذ استراتيجية التحول الثالثة للشركة"، متحصل عليه بتاريخ: 28-04-2017، من الموقع: http://omandaily.om/?p=426299

65- صحيفة فانا الالكترونية " اقتصاد سلطنة عمان مهيأ للانطلاق مسيرة التنويع الاقتصادي، متحصل عليه بتاريخ: 25-04-2017،من الموقع:

http://www.fananews.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A/1825897/
http://qatarconferences.org/summit/info/qatar.pdf

المراجع باللغة الأجنبية:

01 - A.HIRSHMAN : The Stratégie of Economic Développement , New Haven ,1985.

02- ww. rostow, Les étapes de la croissance économique, (France :Edition du seuil,1963).

03- Bernard Cont ‘’Le Sons Développement : Retard De Développement ; http//conte-u-bordeaux4.fr/enseig/lic-ecod/docs.pdf/Rostow1.pdf.

04- Julien Haumont et Bernard Marois , les meilleurs pratiques de l 'entreprise et de la finance durable , Edition : Eyro Paris , France , 2010.

05- Jean-Pierre Huet, "le développement durable", séminaire sur le développement durable en pays francophone,2005.

06- United nations commission on sustainable développement ,indicateurs of sustainable développement fremevort and méthodologies, New York : United Nations ,2001.

07- Sultan barakat, the qatarie spring : qatar ‘s emerging rotein peace making researche paper, kuwait programmer on development covernane and globolization in the gulf states , kuwait nembre 24, 2012.

08- James Dorsey, wahhabism VS. Wahhabism, qatar challenges saudi Arabia, rajaratnam school of I international studies, singapare, 6 september 2013.

فهرس المحتويات

مـقـــدمـــة:.....أ-و

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: ماهية التنمية.....**09**

المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم التنمية.....09

المطلب الثاني: مفهوم التنمية والمصطلحات المرتبطة به.....13

المطلب الثالث: أهداف التنمية.....19

المطلب الرابع: مؤشرات التنمية.....21

المبحث الثاني: نظريات التنمية.....**27**

المطلب الأول: نظرية الدفعة القوية.....28

المطلب الثاني: نظرية النمو المتوازن والنمو الغير متوازن.....29

المطلب الثالث: نظرية أقطاب النمو.....31

المطلب الرابع: نظرية مراحل النمو.....33

المطلب الخامس: نظرية التبعية.....35

المبحث الثالث: ماهية التنمية المستدامة.....**37**

المطلب الأول: نشأة مفهوم التنمية المستدامة.....38

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة.....45

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة.....47

المطلب الرابع: أبعاد التنمية المستدامة.....48

المطلب الخامس: مؤشرات التنمية المستدامة.....51

خلاصة الفصل الأول: **54**

الفصل الثاني: التنمية المستدامة في دول الخليج العربي

المبحث الأول: الاطار العام لدول الخليج العربي.....**57**

المطلب الأول: الموقع الجيو استراتيجي لمنطقة دول الخليج العربي.....57

المطلب الثاني: الخصائص السياسية لدول الخليج العربي.....60

المطلب الثالث: الخصائص الاقتصادية لدول الخليج العربي.....66

المطلب الرابع: الخصائص الاجتماعية والثقافية لدول الخليج العربي.....68

المبحث الثاني: جهود دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي لتحقيق التنمية المستدامة.....**69**

المطلب الأول: الجهود السياسية.....69

المطلب الثاني: الجهود الاقتصادية.....76

المطلب الثالث: الجهود الاجتماعية.....89

المبحث الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.....103
المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية.....103
المطلب الثاني: المؤشرات الاجتماعية.....107
المطلب الثالث: المؤشرات البيئية.....110
المطلب الرابع: تحديات التنمية المستدامة في دول الخليج. 112
خلاصة الفصل الثاني:.....117

الفصل الثالث: التنمية المستدامة في دولة قطر

المبحث الأول: الاطار العام لدولة قطر.....120
المطلب الأول: الموقع الجغرافي لدولة قطر.....120
المطلب الثاني: الخصائص السياسية لدولة قطر.....121
المطلب الثالث: الخصائص الاقتصادية.....125
المطلب الرابع: الخصائص الاجتماعية والثقافية.....128
المبحث الثاني: جهود دولة قطر نحو تحقيق التنمية المستدامة.....133
المطلب الأول: رؤية قطر الوطنية 2030 قراءة في الغايات المستهدفة.....133
المطلب الثاني: استراتيجية التنمية الوطنية 2011–2016 قراءة في البرنامج والأهداف.....138
المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في قطر.....139
المطلب الرابع: المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في قطر.....164
المطلب الخامس: المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة في قطر.....173
المبحث الثالث: تحديات التنمية المستدامة في دولة قطر.....177
المطلب الأول: التحديات الاقتصادية.....177
المبحث الثاني: التحديات الاجتماعية.....179
المبحث الثالث: التحديات البيئية.....180
خلاصة الفصل الثالث: 182
الخاتمة.....183
قائمة المراجع.....188
فهرس المحتويات.....204

الملخص:

إن موضوع التنمية المستدامة هو المحور الشاغل الاقتصاديات العالمية والإقليمية. حيث يكتسي أهمية بالغة على الصعيد الدولي والوطني والإقليمي والمحلي؛ وقد كرس مؤتمر قمة الأرض في البرازيل لعام 1992 للمشاكل المتصلة بالبيئة. وشدد على الأهمية البالغة للتنمية المستدامة باعتبارها أمرا حيويا لزيادة متوسط الدخل الفردي ومكافحة الفقر، ومن ثم، بوصفه عنصرا أساسيا في الجهود المبذولة لتحقيق الرفاه الاقتصادي. غير أن التنمية المستدامة تسير جنبا إلى جنب مع التنمية البشرية. فالتنمية ّالمستدامة ارتبطت بعدة مشكال معاصرة كالفقر والتخلف الثقافي والتكنولوجي والمشاكل البيئية وندرة الموارد الطبيعية وزيادة معدل التزايد السكاني مقابل موارد الكوكب. كما أن الدول صارت تشكل تكتلات اقتصادية هدفها تحقيق التنمية الاقتصادية المتدفقة من المكاسب جراء ذلك التكتل .حيث شهدت عملية التنمية المستدامة في دول العالم خلال السنوات الأخيرة سلسلة من الجهود المتباينة في سبيل تحقيق الرفاه لمجتمعاتها.

Abstract :

Sustainable développement has been linked to several contemporary forms such as poverty. The 1992 Brazil Earth Summit was devoted to the problèmes related to the environnement. It emphasised the tremendous importance of durable développement as vital to the increase of the average individuel income and the fight against poverty and, consequently, as key to the effort to achieve economic welfare. Durable development, however, goes hand in hand with human development cultural and technological backwardness, environmental problems, scarcity of natural resources and an increase in the rate of population growth versus the planet's resources. Countries have become economic blocs whose goal is to achieve the economic development flowing from the gains of that bloc. The process of sustainable development in the countries of the world in recent years a series of different efforts to achieve the well-being of their communities.

.